رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مناهج

شروح ألفية ابن مالك

الدكتور
محمود عبد الكريم نجيب
مدرس النحو والصرف في جامعة حلب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مناهج
شروح ألفية ابن مالك

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

رابطة الكُتّاب والأدباء العرب

الطبعة الأولى

1439هـ/2018م

تطلب إصدارات ومنشورات

رابطة الكتاب والأدباء العرب من

وحدة (505) – برج (أ) 16 ش ولي العهد – حدائق

القبة – القاهرة– جمهورية مصر العربية

Tel: (+20) 224875690 –1115550071

****

APT 22 – ETG 2 – IMM 6 – GH 11

Madinati – Sidi El Bernoussi

Casablanca – Royaume du Maroc

Tel: (+212) 522765808 – 667893030

****

dr.a.najeeb@gmail.com

رقم الإيداع القانوني في المكتبة الوطنية للجمهورية الإسلامية الموريتانية: (2017 MR 1854)

ردمك: (978-2-37700-004-3)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مناهج
شروح ألفية ابن مالك

الدكتور
محمود عبد الكريم نجيب
مدرس النحو والصرف في جامعة حلب

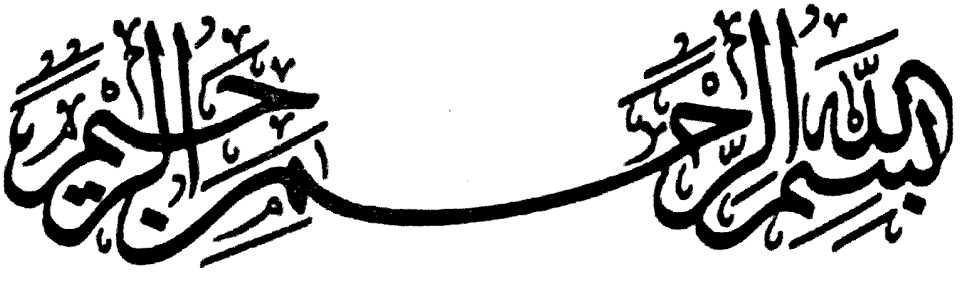

الحمد لله العليِّ الكبير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير، وعلى آله وصحبه روَّاد الخير وموارد الخير؛ **وبعد:**

فإنَّ الله تبارك وتعالى اختار العنصر العربي أصلًا لأفضل مخلوقاته، وجعل لسانهم مهْدًا لأعظم آياته، فكان لهم بذلك شرف لا يُدْرك طوره، ومعنًى لا يُسْبر غوره، وقد فرضَت اللغةُ العربيةُ نفسها على علماء المسلمين من كل صنف وجنس باعتبارها الوسيلةَ الوحيدةَ للفهم عن الله ورسولِه، وتحليل الأدلة الشرعية، وتحصيل أحكامها الفرعية؛ لأنها تتناول فنونها المتنوعةَ بالتقرير والتحرير، فوضعوا لذلك قواعد مختلفة تشكَّلت على أسسها علوم البيان والنحو والصرف والاشتقاق ...، ووُضعَت متونٌ مختصرةٌ منثورة ومنظومة.

أجمع المتأخرون على أن أحسن تلك المتون المختَصَرة وأوعاها لخصائص ومميزات التأليف النحْوي وأرعاها لمقتضيات الدرس النَّحْوي المتوسط أرجوزة الإمام العلامة محمد بن مالك، الطائي نسبًا، الشافعي مذهبًا، الدِّمشقي دارًا، المشتهرةُ بـ«**الخلاصة**».

ولا شكَّ أن ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ كان حريصًا على أن تنال أرجوزته رضا ذوي العقول، وأن تحوز على درجات القبول، كما صرَّح به في مقدمتها، وكما يبدو من تخليصه إياها من منظومته «**الكافية**» التي كانت هي الأخرى سبيكة مصوغة من جواهر مقاصده، وفرائد فوائده مع اجتهاده في التقليد وعدم الركون إلى بارقة الإبداع والتجديد.

وقد سبق أن أصدر «**مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث**» طبعة منقَّحة من الخلاصة، موشَّحة باحمرار العلامة المختار ابن بونا الشنقيطي، وها نحن أُولاءِ اليومَ في **رابطة الكتاب والأدباء العرب** نتناول الطرف الآخر من الرِّداء؛ بإصدار كتاب «**مناهج شروح ألفية ابن مالك**» للدكتور **محمود عبد الكريم نجيب** الذي سبَر فيه بالتدقيق والتحقيق مختلف الجوانب المتعلقة بالخلاصة ومؤلفها، فأبدى وأعاد

وأجاد وأفاد؛ حيث تَتَبَّع شروح المنظومة في مظانها المختلفة وجرَد منها جملة صالحة لم تكن في الحسبان لأكابر العلماء فضلًا عن الطلبة، ومن ضِمْنها شروح في غاية الأهمية حتى إن المؤلف نفسه أحال إليه من طلب منه شرحها، كما درَس مناهج بعض هذه الشروح مما هو في متناول الطلاب والباحثين، وبيَّن خصائص كلٍّ منها من حيث التصنيف والموضوع بأسلوبٍ راقٍ مع البسط والوضوح.

ولا ريب أن هذا النوع من الدراسات يخدم الفن بشكل عام، ويوجه حركة البحث ويحصرها في الإطار الجامع المانع، مما يوفِّر على الطلاب والباحثين كثيرًا من الجهد مع مزيد من التحصيل والتأصيل.

ولا غرو أن يقوم أحد أبناء الشام البررة بخدمة لغة القرآن من خلال أحد علمائها الذي غادر أهله ووطنه، واختار الشام مستقرًّا ومُقامًا.

نسأل الله - تعالى - أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجازيَ مؤلفه خيرًا عن طلبة العلم، وأن يوقفِّنا جميعًا لما فيه رضاه. إنَّه الموفق بمنه وكرمه.

الأمانة العامة

لرابطة الكُتَّاب والأدباء العرب

الإهـداء

*** إلى شقيقاتي**

- الكبرى التي ربتني وربيتها، أمي (مريم)
- الوسطى التي ربيتها وتعلمت منها، ابنتي (الدكتورة أمينة)
- الصغرى التي ربيتها وأشعرتني بالأبوة المبكرة (المهندسة أمل)

*** وإلى أشقائي**

- المهندس عبد الله
- المهندس محمد
- الدكتور أحمد

* وإلى الأم التي ما زالت ترعى حبات هذا العنقود، أمنا جميعًا.

* وإلى روح أبينا رحمه الله الذي أدى رسالته، ورحل قرير العين.

أقدم ثواب هذا العمل المتواضع

محمود

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أحمد الله - تعالى - الذي بنعمته تتم الصالحات، وأستعينه وأستهديه وأستغفره. وأصلي وأسلم على عبده ورسوله، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، **وبعد:**

غلب على التأليف النحوي في بعض مراحله طابع الإيجاز والاختصار، فظهرت المتون النحوية على غرار المؤلفات الموجزة في علوم ومعارف شتّى عرفت بالمتون، واستمرّ هذا النوع من التأليف لأحد سببين:

أولهما -وهو الأسبق- تعليمي يلبي حاجة التلاميذ إلى مختصرات يسهّل عليهم حفظُها واستظهارها.

والثاني، حضاري يرمي إلى الحفاظ على زبدة ما في المطولات، وظهر إثر المحن والكوارث التي ألمت بالبلاد على أيدي المغول والتتار، وذهبت بكل شيء.

ولم يقتصر تصنيف المتون على النثر، بل تعدى ذلك إلى النظم، فقام بعضهم بنظم قواعد العربية في قصائد وأراجيز، عرف بعضها بالألفيات.

واشتهر من تلك المتون المنظومة ألفية ابن مالك (ت 672هـ) التي اختصر فيها منظومته الكبرى المسمّاة (الكافية الشافية)، فكانت شهرتها تحجب ما سواها من الألفيات النحوية، إذ كُتب لها من الذيوع والانتشار ما لم يُكتب لغيرها، فأقبل عليها الناس حفظًا ودرسًا وشرحًا، وتوالت شروحها على مرّ الأزمان وفي مختلف الأمصار، وانبرى شراح آخرون يستدركون ما غمض في بعض شروحها، فدُوِّن على بعض الشروح كثير من الحواشي.

وقد تعدّى اهتمام بعض العلماء الإقبالَ على الألفية إلى النظر في بعض شروحها الذائعة، فألّف ابن هشام الأنصاري شرحًا لشواهد شرح ابن الناظم على الألفية، عُرف بـ(شرح شواهد ابن الناظم، أو شرح أبيات ابن الناظم، أو شرح الشواهد الكبرى)، وقف فيه عند شواهد باب التنازع، ولم يتمه، وقد طبع بعنوان (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد). كما جمع بدر الدين العيني شواهد شروح كلّ من ابن

الناظم، والمرادي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، وقد اختارها من بين خمسة وأربعين شرحًا متقدمًا، وظهر في شرحه إشكالات نحوية كثيرة تعقّبها البغدادي في كتابه (خزانة الأدب أثبتناها في الصفحة الثلاثين بعد المائة من كتابنا (مصادر البغدادي النحوية في خزانة الأدب).

وما زالت بعض شروح الألفية تحظى باهتمام الباحثين والدارسين، ففي العصر الحديث تحدث -عن بعض الشروح بإيجاز - الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه (نشأة النحو وتاريخ أشهرا لنحاة). والدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية). ثم انتقى الدكتور عبده الراجحي نصوصًا من أوضح المسالك لابن هشام، ومن شَرْحَي ابن عقيل والأشموني، في كتاب سمّاه (دروس في شروح الألفية)، رمى من ورائه إلى أن يألف الطلاب طريقة هؤلاء الشراح في تناول النحو العربي، وقام باحثون معاصرون في عدد من الجامعات العربية بدرس مناهج بعض الشروح.

بيد أن تلك الإشارات والدراسات التي عقدت على بعض الشروح لم تُعطِ صورة كاملة، أو واضحة لما طبع من الشروح، فلم تُفصّل القول في الحديث عن خصائصها وأساليبها ومصادرها وشواهدها وما إلى ذلك من المعالم المنهجية لها. وجنحت إلى التلميح والإيجاز.

لذلك، ولأهمية شروح الألفية في الدرس النحوي، واحتوائها قضايا العربية، أغلبها، أردتُ أن أدرس مناهجها، لمعرفة الطرق والأساليب التي اعتمدها كل شارح في توضيح خفايا النظم وجلاء غموضه، وتبيين مراد الناظم ومقاصده معتمدًا على الشروح المطبوعة كاملةً وهي متوافرة ومتداولة، وقد بلغت ثمانية؛ واستبعدتُ ما طبع غير كامل منها لأنه لا يقدّم صورة واضحة عن المنهج. كما استثنيتُ الحواشي لأنها - على الرغم من أهمية بعضها، وغنى مادتها - استدراكات وتوضيحات لعبارات بعض الشراح، فهي تستحق الدراسة في بحث خاص عسى أن يقوم به بعض الدارسين، وليست شروحًا لأبيات الألفية وعباراتها.

وتبعًا لذلك فإني أعتقد أن هذا الكتاب أبرز أهمية النظم في التأليف النحوي، من

خلال إحصائه المنظومات النحوية وشروحها، فأفسح بذلك، للدارسين آفاقًا رحبة للاطلاع والبحث في مناهج شروح المنظومات الأخرى التي أفاد منها - حتمًا - بعض شراح الألفية.

أما المنهج الذي اعتمدته في الكتاب، فلم يكن واحدًا في المراحل كلها، بل تنوّع - بحسب طبيعة كلّ فصل- بين الإحصاء والتصنيف والتحقيق والحكم. ونحا في معظم مراحله منحى تاريخيًا بحسب التسلسل الزمني.

وقد جعلت هذا الكتاب في ثلاثة فصول. خُصِّص الأول منها للحديث عن ابن مالك - ناظم الألفية، فتحدثت فيه عن مولده ونشأته، ووقفتُ عند آثاره النحوية وغيرها، ثم عرَّفتُ بالألفية.

وكان الفصل الثاني خاصًا بالحديث عن مناهج الشروح -من حيث الشكل- فأبرزتُ فيه مناهج الشراح في التصنيف، من خلال الحديث عن أساليبهم، ومواقفهم من نصّ الألفية، ومصادرهم التي اعتمدوها.

كما تحدثت في الفصل الثالث عن موقف الشروح من الخلاف النحوي، فتحدثتُ عن المصادر التي اعتمدها الشراح في الاحتجاج وعن أنواع الشواهد، وتناول موقفهم من مسألتي: الخلاف في المسائل الأساسية التي نشأ عن اختلافهم في فهم السماع والقياس؛ أهم أصول النحو، والخلاف في المسائل الجزئية الأخرى التي تفرع قسم منها عن المسائل الأساسية.

ثم أنهيتُ الكتاب بخاتمة أبرزتُ فيها مكانة الشروح في التأليف النحوي؛ فلخصت مزاياها وعيوبها وبينتُ الجدوى منها في تعليم النحو وتيسيره. وأوجزتُ أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب في مراحله المختلفة.

أما مصادر الكتاب فهي شروح الألفية المطبوعة، وبعض كتب تاريخ النحو، وكثير من كتب التراجم والدواوين الشعرية، وغير ذلك ممّا هو مسجّل في ثبت المصادر والمراجع.

وختامًا فإني أرجو من الله سبحانه وتعالى، أن أكون قد وفقتُ فيما قصدتُ إليه

بالمساهمة في خدمة تراث العربية الخالد من خلال دراسة شروح الألفية، فقد بذلت جهدي صادقًا للوصول إلى الصواب، فإن قصّرت أو أخطأت فلي أجر الاجتهاد إن شاء الله؛ وإن أصبتُ فَنِعما هو.

*** والحمد لله أولًا وآخرًا ***

حلب
في 11 / 7/ 1423هـ
الموافق 8 / 9/ 2003 م

الدكتور
محمود عبدالكريم نجيب
مدرس النحو والصرف في جامعة حلب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

ابن مالك

1- حياته.

2- آثاره.

3- الألفية وشروحها.

(1) حياته

هو محمد بن عبدالله بن مالك[1]، جمال الدين، أبو عبدالله، الطائي نسبًا، الجيَّاني

---

(1) ترجم له:
القِفْطِي: (ت 624هـ) عَرَضًا، في: إنباه الرواة على أنباه النحاة 2/ 379
أبو الفداء (ت 732هـ) عَرَضًا، في: المختصر في أخبار البشر 7/ 12
عبدالمجيد اليماني (ت 743هـ) في: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص 320
الحافظ الذهبي (ت 478هـ) في: العِبَر في خبر مَنْ غَبَر 5/ 300
= = عرضًا، في: المعين في طبقات المحدثين ص 214
ابن الوَرْدي (ت 749هـ) في: تتمة المختصر في أخبار البشر 2/ 318
ابن شاكر الكتُبي (ت 764هـ) في: فوات الوفيات 2/ 452
صلاح الدين الصَّفَدي (ت 764هـ) في: الوافي بالوفيات 3/ 359
اليافعي (ت 768هـ) في: مرآة الجَنان وعِبْرة اليقظان في معرفة ما يُعتبَر من حوادث الزمان: 4/ 172
السُّبْكي (ت 771هـ) في: طبقات الشافعية الكبرى 8/ 67
الإسْنَوِي (ت 772هـ) في: طبقات الشافعية 2/ 250
ابن كثير (ت 774هـ) في: البداية والنهاية في التاريخ 13/ 267
ابن قُنْفُذ القُسَنْطِيني (ت 809هـ) في: الوفيات ص 332
الفيروز آبادي (ت 816هـ) في: البُلْغة في تاريخ أئمة اللغة ص 201
الدَّماميني (ت 827هـ) في: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لابن مالك 1/ 25
ابن الجَزَري (ت 833هـ) في: غاية النهاية في طبقات القرّاء 2/ 180
المَقْرِيزي (ت 845هـ) عَرَضًا، في: السلوك لمعرفة دول الملوك 2/ 613
ابن قاضي شُهْبة (ت 851هـ) في: طبقات النحاة واللغويين ص 133
ابن تَغْرِي بَرْدي (ت 874هـ) في: النجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة 7/ 243
العَلَم السَّخاوي (ت 902هـ) في: الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ ص 34
الجلال السيوطي (ت 911هـ) في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 1/ 130
طاش كُبْرِي زاده (ت 968هـ) في: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم 1/ 136
المَقَّرِي (ت 1041هـ) في: نَفْح الطِّيب في غصن الأندلس الرطيب 2/ 421
ابن العماد الحنبلي (ت 1089هـ) في: شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب 5/ 339
الخُضَري (ت 1287هـ) في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 8
الخُوَانْساري (ت 1313هـ) في: روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات ص 710

منشأً، ولد في مدينة (جَيّان)[1] نحو سنة (600هـ) للهجرة، ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشام، فتوقف في مصر، وأقام في حلب[2]، وحماة[3]. ثم استقرّ بدمشق مدرسًا للعربية والقراءات.

أسرته:

لم تتحدث كتب التراجم عن أسرته وحياتِهِ الخاصة، واقتصر جُلُّ ما ذكرته على فترة إقامته في المشرق، ولم يتعدَّ ذلك ذكرَ أسماءِ أبنائه المحمدين الثلاثة، وهم:

1- محمد تقي الدين، الملقب بـ (الأسد)، وقد صنّف له أبوه (المقدمة الأسدية)[4] في النحو، ويبدو أنه كان بعيدًا عن أجواء العلم والشهرة، إذْ لم يرِدْ له ذكر مستقلّ عن ذكر أبيه، توفي سنة «659 هـ»[5].

2- محمد شمس الدين، «كان شيخًا كثير التلاوة، لقَّنَ بالجامع الأموي أكثر من أربعين سنة»[6] توفي سنة «719 هـ».

3- محمد بدر الدين، المعروف بـ (ابن الناظم) أو (ابن المصنّف)، وهو أشهر إخوته، تتلمذ على أبيه الناظم، فَشَرَح الألفيةَ وبعض كتبه، توفي سنة «686هـ»[7].

---

(1) مدينة أندلسية جميلة قرب قرطبة، كانت من أعظم مدن الأندلس مَنَعة وخِصبًا وخضرة، عرفت بـ (جَيّان الحرير) لكثرته فيها. معجم البلدان لياقوت الحموي 2/ 195، والمُغْرِب في حُلَى المَغْرِب لابن سعيد الأندلسي 2/ 51، والروض المعطار في خبر الأقطار للحِمْيَري ص 183.

(2) تصدّر للتدريس في حلب. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي 2/ 379 وطبقات الشافعية لعبدالرحيم الإسنوي 2/ 250.

(3) نظَم فيها الألفية.

(4) الوافي بالوفيات للصفدي 1/ 206 و3/ 360، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 1/ 33. وقد ورد ذكر المقدمة في معظم مصادر ترجمة ابن مالك.

(5) الوافي بالوفيات 1/ 206، والبغية 1/ 133.

(6) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني 4/ 191.

(7) الوافي بالوفيات 1/ 204 ومرآة الجَنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان لليافعي 4/ 203 وطبقات الشافعية للإسنوي 2/ 251، والبغية 1/ 225، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد 5/ 398، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري ص711.

أخلاقه وصفاته:

تجسّدت في ابن مالك أخلاق العلماء، فأجمع الذين ترجموا له على عظمة خُلقه وشدة تواضعه[1]، وقيل عنه: «كان ... سخيًا، حسن الخُلُق، وأديبًا ديِّنًا»[2]، وقيل أيضًا: «صار يضرب به المثل... مع الحفظ والذكاء والورع والدِّيانة وحُسن السَّمْت، والصيانةِ والتحري لما ينقله والتحريرِ فيه، وكا ذا عقل راجح، حَسنَ الأخلاق مهذَّبًا، ذا رَزَانة وحياء وَوَقار وانتصابٍ للإفادة وصبر على المطالعة الكثيرة، وكان حريصًا على العلم حتّى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد»[3].

وكان كثير الفخر بنفسه، فقد «قدَّم رَحِمَهُ اللَّهُ لصاحب دمشق قصةً يقول فيها عن نفسه: إنه أعلم الناس بالعربية، ويكفيه شَرَفًا أنّ من تلامذته الشيخ النَّوَوِي، والعَلَم الفارِقي، والشمس البَعْلي، والزَّين المِزِّي»[4]. لكنّه - على عظمة قَدْرِه وسَعَة علمه أحْوجه الدهر إلى سؤال السلطان «بَيْبَرْس»[5]، واستدرار عطفه بطلب قال فيه: «الفقير إلى رحمة ربّه محمد بن مالك يُقبل الأرض ويُنْهي إلى السلطان - أيّد اللهُ جنوده وأبَّد سعوده - أنّه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب، وأملُهُ أن يُعِينَهُ نفوذٌ من سيد السلاطين... بصدقةٍ تكفيه همّ عياله وتُغْنِيهِ عن

---

(1) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني ص 320 وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 ومرآة الجنان 4/ 173 والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ص201 وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص 133 والشذرات 5/ 339 وروضات الجنّات ص 710.

(2) تتمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي 3/ 318.

(3) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّري 2/ 427. يريد إظهار حرصه على حفظ الشعر وليس الشواهد الشعرية فقط.

(4) النفح 2/ 428. وسترد تراجم الأعلام المذكورين في النص المقتبس في فقرة الحديث عن تلاميذه ص (16).

(5) هو بيبرس العلائي، ركن الدين، الملك الظاهر، من أعظم سلاطين المماليك وأشجعهم، حارب التتر والصليبيين، بنى المدرسة الظاهرية ودُفن فيها، توفي سنة «676هـ». وهو غير المظفّر بَيْبَرْس المتوفى سنة (709هـ). حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي 2/ 95 والأعلام 2/ 79.

التسبُّب في صلاح حاله»[1]. فأجابه السلطان وعيّنه مدرسًا في المدرسة العادلية[2] بدمشق، وولّاه مشيخة الإقراء أيضًا[3].

وكانت مكانته عظيمة عند قاضي القضاة (ابن خَلِّكان)[4]، فكان «إذا صلّى في العادلية - وكان إمامَها - يُشيِّعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته تعظيمًا له»[5].

شيوخه:

لم تذكر مصادر ترجمته شيئًا عن سيرته في الأندلس قبل هجرته إلى المشرق، لكنّ الراجح أنه أمضى سِنِي حياته الأولى حتى مطلع شبابه في الأندلس بدليل تلمذته لاثنين من علمائها، هما: ثابت بن خَيّار اللَّبْلي[6] الذي أخذ عنه القراءات في

---

(1) حسن المحاضرة 2/ 97.

(2) بناها الملك العادل المتوفى سنة «615هـ» ودفن فيها، وسكنها ابن مالك علاوة على تدريسه فيها. الدارس في تاريخ المدارس للنُّعَيْمي 1/ 359. وظلّت حتى عهد قريب مقرّ مجمع اللغة العربية بدمشق، وهي اليوم مكتبة للدراسات العليا.

(3) فوات الوفيات 2/ 452 وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجَزَري 2/ 180 والبغية 1/ 130.

(4) هو أحمد بن محمد، إرْبِلي المولد، برمكي النسب، مؤرخ، له: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، توفي سنة «681هـ». فوات الوفيات 1/ 100 ومرآة الجنان 1934م والبداية والنهاية في التاريخ لابن كثير 13/ 301 والنجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة لابن تَغْرِي بَرْدي 7/ 353. والغريب أنه، على الرغم من إجلاله لابن مالك، لم يترجم له في وفيات الأعيان، فاستدرك ذلك ابن شاكر الكُتُبي المتوفى سنة (674هـ) وترجم له في ذيل الوفيات المسمى (فوات الوفيات): 2/ 452.

(5) الوافي بالوفيات 3/ 159 والبداية والنهاية 13/ 267 والبغية 1/ 134 ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كُبْري زاده 1/ 138 والنفح 2/ 422.

(6) إشارة التعيين ص 72 و 320 وغاية النهاية 2/ 180. - وهو أبو الحسن وأبو المظفر وأبو رزين، عالم بالعربية والقراءات، تلميذ أحمد بن نَوَّار، وابن بَشْكوال، توفي سنة «628هـ». التكملة لكتاب الصّلة لابن الأبّار 1/ 236 وإشارة التعيين ص 72 والبلغة ص 75 والبغية 1/ 482 والنفح 2/ 421 وفي الأخير (النفح): زعم المَقَّري أن أبا العباس أحمد بن نوار، وأبا عبدالله المرشاني من شيوخ ابن مالك في الأندلس، والصواب أنهما من شيوخ شيخه (ثابت بن خيار) صاحب الترجمة، بدليل ما ورد في كتاب التكملة لكتاب الصلة 1/ 87 و 236.

(جَيّان)[1]، والشَّلَوْبين[2] الذي أخذ عنه وجالسه نحو ثلاثة عشر يومًا[3].

أما شيوخه في بلاد الشام، فهم:

1- الحسن بن الصَّباح: أخذ عنه في دمشق[4].

2- ابن أبي الصقر: أخذ عنه في دمشق[5]، أيضًا.

3- ابن الخباز المَوْصِلي[6].

4- السَّخاوي: أخذ عنه في دمشق[7].

---

(1) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني 1/ 27، وغاية النهاية 2/ 180 والبغية 1/ 131 والنفح 2/ 421 وروضات الجنات ص 710.

(2) هو عمر بن محمد الإشبيلي، نسبته إلى (شَلَوْبِيْنية) أبو علي، نحوي، روى عن السُّهَيْلي، له التوطئة في النحو، وشرحان على الجزولية، توفي سنة «645 هـ». إنباه الرواة 2/ 332 وإشارة التعيين ص 241 وتهذيب سير أعلام النبلاء للذهبي 3/ 279 والبغية 2/ 224.

(3) إشارة التعيين ص 321 والبلغة ص 201 وتعليق الفرائد 1/ 29 وغاية النهاية 2/ 181 وطبقات النحاة واللغويين ص133 والبغية 1/ 131 والبهجة المرضية ص 177 والنفح 2/ 429.

(4) الوافي بالوفيات 3/ 159 وطبقات الشافعية الكبرى للسُّبْكي 8/ 67 وغاية النهاية 2/ 181 وطبقات النحاة واللغويين ص 113 والبغية 1/ 131 ومفتاح السعادة 1/ 136 والنفح 2/ 429 وروضات الجنات ص 710 - **وهو** نحوي وكاتب، يُكْنى أبا صادق، توفي سنة «632هـ». تهذيب سير أعلان النبلاء للذهبي 3/ 232 والشذرات 5/ 148.

(5) الوافي بالوفيات 3/ 159 وغاية النهاية 2/ 180 والتنقيح 2/ 421 - **وهو** مكرم بن محمد، نجم الدين، نحوي، توفي سنة «635هـ». تهذيب سير أعلام النبلاء 3/ 244 والشذرات 5/ 174.

(6) طبقات النحاة واللغويين ص 133 - **وهو** أحمد بن الحسين، شمس الدين، فقيه ونحوي، له: النهاية في النحو وشرحُ ألفية ابن مُعْطٍ، توفي سنة «637هـ». إشارة التعيين ص 29 والبغية 1/ 304. والأعلام 1/ 117.

(7) العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر للحافظ الذهبي 4/ 300 والوافي بالوفيات 3/ 159 ومرآة الجنان 4/ 173 وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 8/ 68 وغاية النهاية 2/ 181 وطبقات النحاة واللغويين ص 133 والبغية 1/ 130 ومفتاح السعادة 1/ 136 والنفح 2/ 421 - **وهو** علي بن محمد، علم الدين، أبو الحسن، نسبته إلى (سَخَا) بمصر، عالم بالنحو والقراءات، تلميذ الشاطبي المقرئ، له شرحان على مُفصَّل الزمخشري، وسِفْر السعادة وسفير الإفادة، توفي سنة «643هـ». الإنباه: =

5- ابن يعيش: أخذ عنه في حلب[1].

6- ابن الحاجب: أخذ عنه في دمشق[2].

7- ابن عمرون: أخذ عنه في حلب[3].

8- محمد بن أبي الفضل المرسي: أخذ عنه في دمشق[4].

تلاميذه:

أمضى ابن مالك جُلَّ حياته في التدريس، فقد عينه السلطان بَيْبَرَس مدرسًا في المدرسة العادلية بدمشق، وولّاه مشيخة الإقراء أيضًا[5]. «كما تصدّر للتدريس بحلب، وأمَّ بالسلطانية»[6]، ولمّا غادر دمشق إلى حلب توقف في حمص وحماة =

2/ 311 وتهذيب سير أعلام النبلاء 3/ 263 وغاية النهاية 1/ 568 والبغية 2/ 192 والشذرات 5/ 222.

(1) تعليق الفرائد 1/ 29 وغاية النهاية 2/ 181 والبغية 1/ 131 والنفح 2/ 421 وروضات الجنات ص 710، وقد ذكره القِفْطي، من غير أن يُسميه، بأنّه تصدّر للتدريس في حلب وَشرحَ الجزولية، ينظر الإنباه: 2/ 379 - **وهو** يعيش بن علي، موفق الدين، أبو البقاء، نحوي، له شرحان على كتابي المُفصّل للزمخشري، والملوكي في التصريف لاجني، توفي سنة «643هـ». وفيات الأعيان 3/ 123 والإنباه: 4/ 45 وتهذيب سير أعلام النبلاء 3/ 266 والبغية 2/ 351 والشذرات 5/ 228.

(2) تعليق الفرائد 1/ 29 - **وهو** عثمان بن عمر، جمال الدين، أبو عمرو، نحوي وفقيه، له مقدمتان في النحو والتصريف هما الكافية والشافية، وأمالٍ على المفصّل وبعض الآيات القرآنية، توفي سنة «646هـ» وفيات الأعيان 3/ 413 وغاية النهاية 1/ 508 والبغية 2/ 134.

(3) الوافي بالوفيات 3/ 159 وتعليق الفرائد 1/ 29 وغاية النهاية 2/ 181 والبغية 1/ 130 و2/ 231 ومفتاح السعادة 1/ 136 والنفح 2/ 421، والشذرات 5/ 339 وروضات الجنات ص 710 - **وهو** محمد بن عمرون، نحوي، تلميذ ابن يعيش، له شرح على مُفَصَّل الزمخشري، توفي سنة «649 هـ». تهذيب سير أعلام النبلاء 3/ 288 والبغية 1/ 231.

(4) غاية النهاية 2/ 180 - **وهو** محمد بن عبدالله، نحوي ومفسر، له: الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصَّل، وتفسير للقرآن، توفي سنة «655هـ». تهذيب سير أعلام النبلاء 3/ 305 والبغية 1/ 144.

(5) تقدّم ذلك ص (17) من هذا الكتاب.

(6) النجوم الزاهرة 7/ 244 والنفح 2/ 427 - **والمدرسة السلطانية** تعرف بالظاهرية أيضًا نسبة إلى مُنشئها السلطان الظاهر غازي بن صلاح الدين الأيوبي المتوفى سنة (613هـ)، وأكملها من بعده شهاب الدين أتابك العزيز سنة (630هـ) وتقع مقابل باب قلعة حلب، وهي اليوم مسجد صغير. =

فتصدّر للتدريس فيهما[1].

لقد كان له، لتنقله بين هذه المدن تلاميذ عِدة، ولا سيما دمشق، لكنه كثيرًا ما كان يفتقد من يحضر حلقته في المدرسة العادلية فيخرج يدعو عامة الناس، فكان «يجلس في وظيفته - مشيخة الإقراء- بشباك التربة العادلية، وينتظر من يحضرُ يأخذُ عنه، فإذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشباك ويقول: القراءاتِ القراءاتِ، العربيةَ العربيةَ، ثم يدعو ويذهب ويقول: أنا لا أرى ذِمّتي تبرأ إلّا بهذا، فإنّه قد لا يُعلم أنّي جالس في هذا المكان لذلك»[2].

أما تلاميذه فيبدو أنهم أخذوا عنه العربية، ولم يكن له تلاميذ في القراءات، فلم يذكر ابن الجزري[3] في غاية النهاية أحدًا أخذ القراءات عن ابن مالك، قال: «ولما دخل حلب... أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة، غير أني لا أعلم أحدًا قرأ عليه القراءات، ولا أسندها إليه»[4]. ولعلّه أقرأها في مدينة أخرى غير حلب.

أما تلاميذه، فهم:

1- ابنه محمد بدر الدين (ت 686هـ)[5]: شرحَ الألفية وغيرها من كتب أبيه.

= الدرّ المنتخب في تاريخ مملكة حلب المنسوب إلى ابن الشِّحنة ص 111 والدارس في تاريخ المدارس 1/ 340 وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ 2/ 222.

(1) غاية النهاية 2/ 180.

(2) غاية النهاية 2/ 181. ومثلُ ذلك في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 8.

(3) هو محمد بن محمد، شمس الدين، أبو الخير، محدث ومقرئ، له: النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء المشهور بـ (طبقات القراء)، توفي سنة «833هـ»، وترجم لنفسه في غاية النهاية 2/ 247.

(4) غاية النهاية 2/ 181.

(5) الوافي بالوفيات 3/ 362 ومرآة الجنان 4/ 173 وطبقات النحاة واللغويين ص133 ومفتاح السعادة 1/ 136 والبغية 1/ 130 والنفح 2/ 424. وقد تقدمت ترجمته ص (16) من هذا الكتاب.

2- الإمام النَّووي[1].
3- ابن جَعْوان[2].
4- ابن المُنَجَّى[3].
5- اليُونيني[4].
6- البهاء بين النّحاس[5].
7- ابن النحّاس الدمشقي[6].
8- شهاب الدين الشاغوري[7].

---

(1) تذكرة الحفاظ للذهبي 4/ 471 وطبقات النحاة واللغويين ص 133 والنفح 2/ 428 والشذرات 5/ 339 - **وهو** يحيى بن شرف، نسبته إلى (نوى) بحوران، محدّث له: تهذيب الأسماء والصفات، ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، توفي سنة «676هـ». تذكرة الحفاظ 4/ 1470 والمعين في طبقات المحدثين للذهبي ص 215، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 8/ 395 والشذرات 5/ 354 وهدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي 2/ 524 والأعلام 8/ 149 ومعجم المؤلفين 13/ 202.

(2) الوافي بالوفيات 3/ 362 والبغية 1/ 224 والنفح 2/ 424 - **وهو** محمد بن محمد، شمس الدين، نحوي ومحدّث، توفي سنة «682هـ». البغية 1/ 224 أيضًا.

(3) طبقات النحاة واللغويين ص 133 والدارس في تاريخ المدارس للنُّعَيْمي 2/ 120 والشذرات 5/ 433 - **وهو** المُنَجَّى بن عثمان، زين الدين، أبو البركات، فقيه وأديب، تلميذ العلم السَّخَاوي، له تفسير القرآن الكريم وشرحٌ على الألفية، توفي سنة «695هـ» الدارس 2/ 120 والشذرات 5/ 433 والهدية 2/ 472 والأعلام 7/ 291 ومعجم المؤلفين 2/ 472.

(4) الوافي بالوفيات 3/ 362 والدرر الكامنة 3/ 98 والنفح 4/ 424 - **وهو** محمد بن عبدالملك، شرف الدين، ذكره ابنُ العماد الحنبلي في الشذرات 5/ 432 بين وفيات سنة «695هـ» ولم يترجم له - وترجمته في المصدرين الأوّل والثاني.

(5) النفح 2/ 426- **وهو** محمد بن إبراهيم، بهاء الدين، نحوي، شيخ أبي حيّان، لم يُصنِّف شيئًا إلّا ما أملاه على المُقرَّب لابن عصفور، توفي سنة «698 هـ». إشارة التعيين ص 286 وفوات الوفيات 2/ 350 وغاية النهاية 2/ 46 والبغية 1/ 13 والشذرات 5/ 442.

(6) الدرر الكامنة 1/ 170- **وهو** أحمد بن عبدالرحيم بن شعبان، فقيه، تلميذ زين الدين الزَّواوي، توفي سنة «701هـ». تنظر ترجمته في المصدر السابق نفسه.

(7) البغية 1/ 134 و 473- **وهو** أبو بكر بن يعقوب، تلميذ ابن مالك، المتهم بإخفاء شرح التسهيل، بعد وفاة مؤلفه ونقله إلى اليمن غضبًا على أهل دمشق الذين لم يُنَصِّبوه خلفًا له في التدريس، توفي سنة «703هـ». الدرر الكامنة 1/ 468 والبغية 1/ 473 ومعجم المؤلفين 3/ 77.

9- ابن أبي الفتح البَعْلي[1].

10- الفارِقي[2].

11- ابن حازم الأذْرَعي[3].

12- ابن تمّام التَّلِّي[4].

13- مجد الدين الأنصاري[5].

14- ابن العطَّار[6].

15- علاء الدين الأنصاري[7].

16- أبو الثناء الحلبي[8].

---

(1) الوافي بالوفيات 3/ 362 وطبقات النحاة واللغويين ص 133 والدرر الكامنة 4/ 140 والبغية 1/ 130 و 207 ومفتاح السعادة 1/ 136 والنفح 2/ 424 والشذرات 6/ 21 وروضات الجنّات ص 710 - **وهو** محمد بن أبي الفتح، نسبته إلى بعلبك، نحوي، أستاذ التقي السُّبْكي، توفي سنة 7095هـ. الدرر الكامنة 4/ 104 والبغية 1/ 207 والشذرات 6/ 20 والأعلام 6/ 326.

(2) البغية 1/ 598 والنفح 2/ 428 - **وهو سليمان** بن أبي حرب، علم الدين، أبو الربيع، مقرئ، توفي سنة «709هـ». تنظر ترجمته في البغية 1/ 598 أيضًا.

(3) الدرر الكامنة 3/ 278 - **وهو** محمد بن إبراهيم بن داود، نحوي، توفي سنة «712هـ». ترجمته في المصدر السابق نفسه.

(4) فوات الوفيات 1/ 435 والدرر الكامنة 2/ 241 والشذرات 6/ 49 - **وهو** عبدالله بن أحمد؛ تقي الدين، شاعر دمشقي، توفي سنة «718هـ» - الشذرات 6/ 48 والأعلام 4/ 68.

(5) ذيل العِبَر في تاريخ مَنْ غَبَرْ للحافظ الذهبي، ص118 والدرر الكامنة 1/ 366 والشذرات 6/ 54 - **وهو** إسماعيل بن الحسين بن أبي التائب، محدِّث وكاتب، توفي سنة «721هـ». تنظر ترجمته في المصدرين السابقين نفسهما.

(6) الوافي بالوفيات 3/ 362 ومرآة الجنان 4/ 133 والدرر 3/ 5 والبغية 1/ 130 ومفتاح السعادة 1/ 136 والنفح 2/ 424 والشذرات 6/ 63 - **وهو** علي بن إبراهيم، علاء الدين، أبو الحسن، فقيه، له كتب ورسائل، توفي سنة «724هـ». البداية والنهاية 14/ 117 والشذرات 6/ 63 والهدية 1/ 717 والأعلام 4/ 251.

(7) الدرر الكامنة 3/ 115 والبغية 2/ 198 - **وهو** علي بن محمد، عالم بالعربية، توفي سنة «725هـ». ترجمته في المصدرين السابقين نفسهما.

(8) الوافي بالوفيات 3/ 362 والدرر الكامنة 4/ 324 والنفح 4/ 424 والشذرات 6/ 96 والبدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع للشَّوْكاني 2/ 295 - **وهو** محمود بن سلمان، شهاب

17- أبو بكر المِزِّي[1].

18- ابن شافع[2].

19- بدر الدين بن جماعة[3].

20- ابن غانم[4].

21- البِرْزالي[5].

22- ابن حَرْب[6].

23- الصَّيرفي[7].

الدين، أديب، له: حسن التوسُّل بصناعة الترسُّل، توفي سنة «725هـ» ترجمته في المصادر السابقة نفسها، والهدية 2/ 407 والأعلام 1/ 127 ومعجم المؤلفين 12/ 167.

(1) الوافي بالوفيات 3/ 362 والنفح 4/ 424 و 428 - وهو زين الدين، مقرئ، توفي سنة «726هـ». الدرر الكامنة 1/ 468 والشذرات 5/ 71.

(2) فوات الوفيات 1/ 376 والوافي بالوفيات 3/ 359 و 362، والدرر 2/ 284 والنفح 2/ 424- وهو شافع بن علي، ناصر الدين، أديب، له: فصل الخطاب فيما للمحبة من الآداب، توفي سنة «730هـ». ترجمته في فوات الوفيات 1/ 376 والدرر 2/ 184 والنجوم الزاهرة 9/ 285 والهدية 1/ 414 والأعلام 3/ 152 ومعجم المؤلفين 4/ 289.

(3) فوات الوفيات 2/ 353 والوافي بالوفيات 3/ 362 والبداية والنهاية 13/ 267 والبغية 1/ 130 ومفتاح السعادة 1/ 136 والنفح 2/ 424 والشذرات 6/ 104 وخزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، للبغدادي 1/ 12 وروضات الجنّات ص710 - وهو محمد بن إبراهيم، بدر الدين، محدّث، توفي سنة «733هـ». الشذرات 6/ 104 أيضًا، والهدية 2/ 148، والأعلام 5/ 297.

(4) الوافي بالوفيات 3/ 359 و 362 والدرر 1/ 265 والنفح 2/ 424 - وهو أحمد بن محمد بن سلمان، شهاب الدين، أديب، توفي سنة «737هـ». الدرر الكامنة 1/ 265 والشذرات 6/ 114.

(5) البداية والنهاية 13/ 267 - وهو القاسم بن محمد، أبو محمد، علم الدين الإشبيلي، مؤرخ، أجازه الناظم وهو طفل، فقد ولد سنة «665هـ» وتوفي سنة «739هـ». فوات الوفيات 2/ 261 والدرر الكامنة 3/ 237 والهدية 1/ 830 والأعلام 5/ 182.

(6) الدرر الكامنة 4/ 451 - وهو يوسف بن حرب، فقيه، له شرح الشاطبية، توفي سنة «743». ترجمته في المصدر السابق نفسه.

(7) الوافي بالوفيات 3/ 359 و 362 والنفح 2/ 424 - وهو أبو عبدالله. ولم أقف على ترجمته.

شعره:

نظم ابن مالك الشعر، قصيدَهُ ورجزه، وكان نظمه من قبيل شعر العلماء، حشَدَ فيه كثيرًا من العلوم والمعارف المتعلقة بالعربية، وذلك بأسلوب تعليمي قَصَد منه التسهيل على التلاميذ، وتفاوتت قصائده من حيث عدد أبياتها فحوى بعضها على بضع عشرات، وحوى بعضها الآخر على ثلاثة آلاف، وبلغ مجموع نظمهِ التعليمي قرابة عشرة آلاف بيت موزعة على اثنتي عشرة قصيدة[1]، فقد كان حريصًا على النظم عامةً، وعلى نظم علوم العربية خاصة، و«كان نظم الشعر سهلًا عليه: رجزِه وطويلهِ وبسيطِه، وغير ذلك»[2]. كما كان حافظًا لأشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها»[3]. لكنّ هذه الموهبة لم تتعدَّ هذا اللون من النظم إلى فنون الشعر الأخرى، فلم تحفظ كتب التراث والتراجم نماذج من شعره، ولم تذكر له ديوانًا أو قصائد، وانفرد المَقَّرِي[4] بذكر أربعة أبيات له، ذكرها في سياق ترجمته، فقال[5]: «قال بعضهم: من أحسن ما رأيتُ من شعر ابن مالك:

إذا رَمِدتْ عيني تداويتُ منكم ... بنظرة حُسْنٍ، أو بِسَمْعِ كلامِ

فإنْ لم أجِدْ ماءً تيمَّمْتُ باسمكم ... وصلَّيتُ فَرْضي، والديارُ إمامي

وأخلصتُ تكبيري عن الغيرِ مُعرضًا ... وقابلتُ أعلام السِّوَى بسَلامِ

ولم أرَ إلّا نورَ ذاتِكَ لائحًا ... فهل تدعُ الشمسُ امتدادَ ظلامِ

---

(1) تنظر آثاره ص (27) من هذا الكتاب.

(2) فوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 والبغية 1/ 130 ومفتاح السعادة 1/ 136.

(3) البغية 1/ 130 والشذرات 5/ 339.

(4) هو أحمد بن محمد، أبو العباس، التِّلْمِساني، نسبته إلى (مَقَّرَة) بالأندلس، أديب ومؤرخ، له: نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب، وعَرْف النشق في أخبار دمشق، توفي سنة «1041هـ». خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبّي 1/ 302 والأعلام 1/ 237.

(5) النفح 2/ 425.

وفاته:

توفي ابن مالك سنة «672هـ» بدمشق، بلا خلاف، ودفن بسفح جبل قاسيون، ولم تذكر مظانّ ترجمته ظروف وفاته، ما عدا السَّخَاوي[1] الذي ذكر السبب عَرَضًا من غير أن يترجم له، وذلك حين عدَّد أسماء الذين ماتوا غبنًا فقال: «وممن مات بأخرة غَبْنًا الجمال بن مالك راوية جزيرة العرب نحوًا ولغةً، فإنه مع أوصافه الجليلة وكونه على جانب عظيم من الاحتياج وضيق الوقت عورض فيما استقرّ فيه من خطابة ببعض قرى دمشق، من بعض جَهَلتها وانتُزعتْ منه له، فكاد أن يموت، سيّما وقد حضر الجُمعةَ وسأل الجاهل المشار إليه بعد فراغه من الخطبة والصلاة عن مخرج الألِف، فتحيَّر وظنّ أنه كلّمه بالعجمية، ثم عدّد له حروف الهجاء، مبتدئًا بالألف، وسرَدَها، فصاحَ العامة الذين تعصّبوا لهذا الجاهل سرورًا لكونه سُئل عن مسألة فأجاب بتسعٍ وعشرين، وما وجَدَ الجمالُ ناصرًا، بل استكانَ ومات بعد أيام يسيرة»[2]. رحمه الله تعالى.

(1) هو محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين، نسبته إلى (سَخَا) قرية بمصر، مؤرخ وعالم بالحديث، له: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وقد ترجم فيه لنفسه: 8/ 32، توفي سنة «902هـ». الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغَزِّي 1/ 53 والأعلام 6/ 195.

(2) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ للسَّخَاوي ص 34. كذا ورد النص في المطبوع، من غير ذكر المعدود، في قوله: فأجاب بتسعٍ وعشرين، يعني: [إجابةً].

(2) آثـاره

ألّف ابن مالك في مختلف علوم العربية، وجاءت مؤلفاته على مستويين اثنين، هما: المتون الموجزة، والشروح المطوّلة، وكان ذلك وفقًا لمستوى التلاميذ أو القراء، ووفقًا للغاية من تلك المؤلفات.

وقد برز طابع النظم بوضوح في مؤلفاته من خلال اثنتي عشرة قصيدة وأرجوزة حشد فيها كثيرًا من مسائل اللغة، والنحو، والصرف، والقراءات. ثم ما لبث أن شعر بالغموض يعتري بعضها فشرحَ عشرًا منها.

كما برزت في مؤلفاته ظاهرة شرح المتون النثرية، فشرحَ عددًا منها، وأغلب الظنّ أنه كان يعمد إلى الإيجاز، والاختصار في التأليف لسهولة إملائه وحفظه، ثم يشرع في الشرح بعد حين، فالشرح سمة أخرى في مؤلفاته المنظومة والمنثورة. كما يمكن ردّ هذه الظاهرة إلى العصر المضطرب الذي عاش فيه، فقد عاش فترة قلقة شهد خلالها نهاية الدولة الأيوبية (648هـ) وظهور دولة المماليك البرجية، وفي أيامة سقطت بغداد (656هـ) على أيدي التتار الذين قضوا على الخلافة العباسية ودمروا كل شيء؛ فنهض عدد من العلماء يذودون عن التراث من خلال حفظه في متون موجزة تشرح فيما بعد.

أما مؤلفاته فقد بلغت ستة وأربعين كتابًا، ذكر بعضهم ثمانية وعشرين منها في منظومة شعرية[1] وذكر آخر خمسة غيرها في مقطوعة ثانية[2]، وأحصت كتب التراجم عددًا آخر[3]. وقد انقسمت بحسب موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام نسوقها بتعريف موجز، مع الإشارة إلى ما طبع منها. وهي:

---

(1) البغية 1/ 131.

(2) البغية 1/ 133.

(3) وردت عناوين مؤلفاته في معظم مصادر ترجمته، وخاصة: غاية النهاية 2/ 180- 181 والبغية 1/ 132-134 والنفح 2/ 423 - 424.

آ- كتب اللغة:

1- الإعلام بمثلّث الكلام[1]: قصيدة عدد أبياتها (2815) خمسة عشر وثمانمائة وألفَا بيت، ذكرتها بعض المصادر بعنوان (المثلث المنظوم)[2]، وبعضها بعنوان (المثلث في اللغة)[3].

2- إكمال الإعلام بتثليث الكلام: شرحٌ للمنظومة السابقة، «زاد عليه تلميذه ابن أبي الفتح عدة ألفاظ»[4].

3- إكمال الإعلام بمثلث الكلام[5]: أرجوزة[6]، نظمها، في حلب، في (2755) خمسة وخمسين وسبعمائة وألفَيْ بيت، وأهداها إلى لملك الناصر عماد الدين[7].

4- ثلاثيات الأفعال[8]: يتضمّن ما جاء من الأفعال على (فَعَلَ وأفْعَلَ) بمعنى واحد، وهو على صلة بالكتب السابقة[9].

---

(1) طبعت بالعنوان نفسه، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي.

(2) ذكره الفيروزآبادي، بعنوان (المثلّث المنظوم)، في: البلغة ص 201.

(3) إشارة التعيين ص321 وتتمة المختصر في أخبار البشر 2/ 318 وطبقات النحاة واللغويين ص134.

(4) إشارة التعيين ص321 وطبقات النحاة واللغويين: ص134- وتلميذه المذكور أحد شراح الألفية، توفي سنة «709هـ»، وقد تقدمت ترجمته ص (23) من هذا الكتاب. والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، بالعنوان نفسه.

(5) فوات الوفيات 2/ 453، والوافي بالوفيات: 3/ 360، والبلغة، ص: 201، والنفح: 2/ 424 والشذرات 5/ 339.

(6) مفتاح السعادة 1/ 137.

(7) التسهيل ص 26 من مقدمة المحقِّق - **والمُهدى** إليه يوسف بن محمد، آخر ملوك الدولة الأيوبية، ولد بقلعة حلب، وقتله هولاكو التّتري سنة «659 هـ» - ترجمته في الشذرات 5/ 299 والأعلام 8/ 249.

(8) ذكرته معظم المصادر بعنوان (فَعَل وأفْعَل). فوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 ومفتاح السعادة 1/ 137 والنفح 2/ 424.

(9) للاطلاع على جهود ابن مالك في المثلث اللغوي، ينظر كتابه: إكمال الإعلام بتثليث الكلام 1/ 48 - 65 من مقدمة المحقق.

5- تحفة المودود في المقصور والممدود[1]: وهو قصيدة همزية، عدد أبياتها (161) واحد وستون ومائة بيت من البحر الطويل[2].

6- شرح تحفة المودود[3]: شرحٌ للكتاب السابق.

7- الإرشاد في الفرق بين الظاء والضّاد: رسالة في ألفاظ متفقة المبنى مختلفة المعنى[4].

8- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد[5]:شرح فيه الكتاب السابق ورتّب ألفاظه على حروف المعجم[6].

9- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد[7]: قصيدة عدد أبياتها (62) اثنان وستون بيتًا مع شرحٍ عليها[8].

10- قصيدة طائية في الفرق بين الظاء والضاد، وشَرْحُها[9].

11- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء[10]: قصيدة تائية، من البحر

---

(1) البلغة ص201 وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/ 108 بعنوان: (التحفة)، ومفتاح السعادة 1/ 137 وحاشية ياسين الحمصي على التصريح 1/ 328 والنفح 2/ 424.

(2) طبعت بالعنوان نفسه مع (الإعلام بمثلث الكلام) المتقدم ذكره برقم (1)، وذلك بعناية أحمد بن الأمين الشنقيطي. ثم طبعت بشرح ابراهيم بن خطري الشنقيطي، بعنوان (تحفة المودود على المقصور والممدود).

(3) البلغة ص 201، وذكرها طاش كبري زاده بعنوان: (شرح قصيدة في المقصور والممدود). مفتاح السعادة 1/ 137.

(4) ذكره ابن مالك في مقدمة كتاب الاعتماد ص 23 (نشرة الدكتور حاتم الضامن).

(5) طبع مرتين، الأولى بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن والثانية بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي.

(6) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك ص23 (نشرة الضامن).

(7) فوات الوفيات2/ 453 والوافي بالوفيات1/ 360 والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي 2/ 282 والنفح 2/ 424.

(8) نشرها حسين تورال وطه محسن ببغداد سنة (1972م) ينظر: الاعتماد لابن مالك، ص 10 من مقدمة التحقيق (نشرة الضامن).

(9) تعليق الفرائد 1/ 30 ومفتاح السعادة 1/ 137. والقصيدة منظومة مشابهة للرسالة المتقدمة برقم (7) وموضوعهما واحد.

(10) البغية 1/ 131 (البيت العاشر من منظومة مؤلفاته).

الكامل، عدد أبياتها (67) سبعة وستون[1]، ساقها السيوطي في المُزهِر[2].

12- النظم الأوجز فيما يُهمز وما لا يُهمز[3]: منظومة فيما هو مهموز وغير مهموز.

13- الوفاق في الإبدال[4]: كتاب مختصر في الإبدال[5].

14- ما اختلف إعجامه واتّفق إفهامه[6].

15- جمع اللغات المشكلة[7].

16- الضَّرَب في معرفة لسان العرب[8].

17- فتاوى في العربية[9]: جمعها بعض تلاميذه[10].

ب - كتب القراءات القرآنية[11]:

نظم ابن مالك قصيدتين في القراءات[12]، هما:

18- المالكية[13]: قصيدة دالية منسوبة إلى ناظمها، على غرار الشاطبية[14].

---

(1) طبعت مع عدد من المتون المتنوعة، بعنوان (مجموع مهمات المتون).

(2) المزهر للسيوطي 2/ 279 - 282.

(3) إشارة التعيين ص 321 وفوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 والبغية 1/ 132 (البيت الخامس من منظومة مؤلفاته)، ومفتاح السعادة 1/ 137 والنفح 2/ 424.

(4) البغية 1/ 132 (البيت العاشر من منظومة مؤلفاته).

(5) مفتاح السعادة 1/ 138.

(6) تعليق الفرائد للدماميني 1/ 33 الحاشية (3) من مقدمة المحقّق.

(7) القاموس المحيط والقاموس الوسيط في اللغة للفيروزآبادي (فتأ) = 1/ 23.

(8) الشذرات 5/ 339.

(9) البغية 1/ 132 ومفتاح السعادة 1/ 138.

(10) البغية 1/ 132 أيضًا.

(11) فصلت كتب القراءات عن كتب اللغة لأنه لخص فيها أنواع القراءات، ولم يتحدث عن وجوهها اللغوية.

(12) الوافي بالوفيات 3/ 159، وغاية النهاية 2/ 180 والشذرات 5/ 339.

(13) تتمة المختصر في أخبار البشر 2/ 318 وفوات الوفيات 2/ 452 وغاية النهاية 2/ 180 والنجوم الزاهرة 7/ 244 ومفتاح السعادة 1/ 138.

(14) قصيدة في القراءات، عنوانها (حِرز الأماني ووجه التهاني) منسوبة إلى ناظمها القاسم بن فَيُرَّهْ =

19- اللامية: قصيدة لامية في القراءات، لم يضع لها عنوانًا،فَخَر فيها بما زادته على الشاطبية من إفادة[1].

ج- كتب النحو والصرف:

جمع ابن مالك - في الغالب - بين النحو والصرف في مؤلفاته غير أن الفصل بين النحو والصرف ليس دقيقًا فيها، وإنْ غلب عليها النحو، لكنّه خصّ الصَّرف بخمسة كتب مستقلة، وفيما يلي أسماء كتبه النحوية، أولًا:

20- الكافية الشافية[2]: أرجوزة طويلة عدة أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت من مزدوج بحر الرجز، اقتبس تسميتها من مقدمتي شيخه ابن الحاجب[3]، واستوعب فيها معظم مسائل النحو والصرف، ونظمها في مدينة حلب[4]، وهي الأصل الذي اختصر منه الألفية.

21- شرح الكافية الشافية[5]: شرحٌ للأرجوزة السابقة.

22- الخلاصة: أرجوزة عدة أبياتها (1002) اثنان وألف بيت، اشتهرت باسم (الألفية)[6]، لخّص فيها أرجوزته الكبرى (الكافية الشافية)، وأشار إلى ذلك في

الشاطبي، المقرئ الضرير المتوفى سنة «590 هـ». وقد طبعت مرارًا بشروح عدة.

(1) غاية النهاية 2/ 180.

(2) إشارة التعيين ص321 وقد جعلها كتابين اثنين، وفوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 ومرآة الجنان 4/ 173 والبداية والنهاية 13/ 267 والبلغة ص 201 وتعليق الفرائد 1/ 30 وغاية النهاية 2/ 180 وطبقات النحاة واللغويين ص134 والنفح 2/ 423 والشذرات 5/ 339. وقد طبعت مع شرح ابن مالك عليها بتحقيق الدكتور أحمد عبدالمنعم هَرِيدي ونشرت بعنوان (شرح الكافية الشافية).

(3) هما الكافية في النحو، والشافية في التصريف.

(4) الوافي بالوفيات 3/ 360 وغاية النهاية 2/ 181.

(5) إشارة التعيين ص 321 وفوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 والبداية والنهاية 13/ 267 ومرآة الجنان 4/ 173 وتعليق الفرائد 1/ 30 وطبقات النحويين واللغويين ص 134 وحسن المحاضرة 1/ 343.

(6) إشارة التعيين ص 321 وتتمة المختصر 2/ 318 وفوات الوفيات 2/ 453 ومرآة الجنان 4/ 173 والبداية والنهاية 13/ 267 والوفيات لابن منقذ القُسَنْطيني ص 332 والبلغة ص201

ختامها، فقال[1]:

وما بجمعهِ عُنيتُ قَدْ كَمَلْ نظمًا على جُلّ المهمَّات اشتَمَلْ

أحصى من الكافية الخُلاصَهْ كما اقتضى غِنًى بلا خَصاصَهْ

وقد نظمها للشَّرَف البارِزي في مدينة حماة[2]. وقيل: نظمها لابنه تقي الدين الأسد[3].

23- الفرائد[4]: أرجوزة كبيرة، قال عنها الدماميني: «نَظَمَ رجزًا في النحو عظيم الفائدة، تستعمله المشارقة، ثم صنّف كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) تسهيلًا لذلك الكتاب»[5]، ووصفها السيوطي بقوله: «وقد رأيت له... كتابًا سمّاه نظم الفوائد، وهو ضوابط وفوائد منظومة ليست على روِيّ واحد»[6].

24- الفوائد النحوية والمقاصد المحوية[7]: شرحٌ للمنظومة السابقة (الفرائد)، وهو أصل لكتابه (التسهيل)، قال السيوطي: «وله مجموع يُسمّى الفوائد في النحو، وهو الذي لخّص منه التسهيل»[8].

وغاية النهاية 2/ 180 وطبقات النحاة واللغويين ص 134 ومفتاح السعادة 1/ 137 والنفح 2/ 423 والشذرات 5/ 339، وقد ذكرها الخوانساري بعنوان: (الألفية في تدوين المقاصد النحوية والصرفية). ينظر: روضات الجنات ص 710.

(1) أشارت بعض المصادر إلى أنها خلاصة الكافية الشافية. الوافي بالوفيات 3/ 360 وتعليق الفرائد 1/ 30 والنفح2/ 423.

(2) تتمة المختصر 2/ 318 وغاية النهاية 2/ 181 والدرر الكامنة 4/ 401- وهو هبة الله بن عبدالرحيم، شرف الدين، أبو القاسم، محدّث وأديب، له: الفريدة البارزية في شرح الشاطبية، توفي سنة «738هـ». غاية النهاية 2/ 357، والدرر الكامنة 4/ 401 أيضًا، والأعلام 8/ 73 ومعجم المؤلفين 13/ 139.

(3) الوافي بالوفيات 1/ 206.

(4) وردت تسميته في بعض المصادر بعنوان: (الفوائد) ولعله تصحيف. وذكره كبري زاده بعنوان: (نظم كتاب الفوائد) لأنه منظوم. مفتاح السعادة 1/ 138.

(5) تعليق الفرائد 1/ 31.

(6) البغية 1/ 132.

(7) تنظر الحاشية السابقة.

(8) البغية 1/ 132- والنص الذي ساقه السيوطي منقول عن شيخه عبدالقادر السَّعدي العُبَادي شارح

25- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد[1]: شرحٌ للكتاب السابق - كما أشار السيوطي، لكنّ ابن مالك لم يُشر إلى ذلك في مقدمته[2]، كما فَعل في كثير من شروح كتبه.

26- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد[3]: لم يُتمه، قيل: «وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي، وكمّل عليه ولده إلى باب...»[4]، وقيل: «كمله الشيخ أثير الدين أبو حيان»[5]، ونقل السيوطي عن الصّلاح الصَّفَدِي[6] غير ذلك، فقال: «وكان كاملًا عند شهاب الدين... تلميذه، فلما مات المُصنِّف ظنَّ أنهم يُجلسونه مكانه فلما خرجتْ عنه الوظيفة تألّم لذلك، فأخذ الشرح معه وتوجّه لليمن غضبًا

=

التسهيل نسبته إلى شيخ الأنصار سعد بن عُبادة، له حاشيتان على التوضيح لابن هشام وشرح الألفية للمكودي، توفي سنة «880هـ». تنظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي 4/ 283 والبغية 2/ 104 والأعلام 4/ 42.

(1) إشارة التعيين ص 321 وتتمة المختصر 2/ 318 وفوات الوفيات 2/ 453 ومرآة الجنان 4/ 173 والبداية والنهاية 13/ 267 والوفيات ص 332 والبلغة ص 201 وغاية النهاية 2/ 180 وطبقات النحاة واللغويين ص 134 والبغية 1/ 132 ومفتاح السعادة 1/ 137 والشذرات 5/ 339. وقد طبع بتحقيق محمد كامل بركات، بالعنوان نفسه.

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، الصفحة الأولى.

(3) إشارة التعيين ص 321 وتتمة المختصر 2/ 318 والبداية والنهاية 13/ 267 والبلغة ص 201 وطبقات النحاة واللغويين ص 134 والبغية 1/ 134 ومفتاح السعادة 1/ 137 والنفح 2/ 424 وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة 1/ 405، وقد طبع بتحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون.

(4) البلغة ص 201 وطبقات النحاة واللغويين ص 134 والبغية 1/ 134 والكشف 1/ 405 أيضًا.

(5) إشارة التعيين ص290 وتتمة المختصر 2/ 318- وهو محمد بن يوسف، الغَرْناطي، عالم بالعربية والتفسير، مؤلفاته كثيرة منها: تذكرة النحاة، وارتشاف الضَّرَب في لسان العرب. توفي «745هـ». فوات الوفيات 2/ 555 والدرر الكامنة 4/ 302 وغاية النهاية 2/ 285 والبغية 1/ 280 والشذرات 6/ 145 والبدر الطالع 2/ 288.

(6) هو خليل بن أيْبَك، مؤرخ وأديب، له: الوافي بالوافيات، والغيث المُسْجَم في شرح لامية العجم، وتمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون، توفي سنة «746هـ». الدرر الكامنة 2/ 87 والشذرات 6/ 200 والبدر الطالع 1/ 243 والأعلام 2/ 315.

على أهل دمشق، ويقي الشرح مخرومًا تناقصًا بين أظهر الناس في هذه البلاد»[1]، وقد ذكر السيوطي نفسه حين ترجم لابن الناظم (ت686هـ) أنّ ابن مالك لم يكمل شرح التسهيل، فتابعه من بعده ابنه، ولم يتمه أيضًا[2].

27- المقدمة الأسدية[3]: صنّفها لولده تقي الدين الأسد[4].

28- الضَّرَب في معرفة لسان العرب[5]: ليس له صلة بكتاب (ارتشاف الضَّرَب في لسان العرب) لأبي حيان[6].

29- عدة اللافظ وعمدة الحافظ[7]: رسالة صغيرة تضم أصول النحو، لم يكملها، «وهي جيدة لكنّها تنقص أبوابًا»[8].

30- شرحُ عدة اللافظ وعدة الحافظ[9]: شرحٌ موجز للرسالة السابقة.

31- إكمال عدة اللافظ وعمدة الحافظ[10]: شرح ثانٍ مطوّل لعدة اللافظ أيضًا.

---

(1) البغية 1/ 473. وينظر الكشف 1/ 405. وشهاب الدين المذكور، أحد تلاميذ ابن مالك، تقدمت ترجمته ص (22) من هذا الكتاب.

(2) البغية 1/ 225.

(3) فوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 وتعليق الفرائد 1/ 30 والبغية 1/ 133 ومفتاح السعادة 1/ 137 والنفح 2/ 424، والكشف 2/ 1798.

(4) الوافي بالوفيات 1/ 206.

(5) الشذرات 5/ 339.

(6) لم يذكر أبو حيان في مقدمة الارتشاف أي صلة لكتابه بكتاب ابن مالك، في مقدمة ارتشاف الضَّرَب 1/ 3-4.

(7) إشارة التعيين ص 321 وفوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 160 وتعليق الفرائد 1/ 30 والنفح 2/ 424 والشذرات 5/ 339. وقد ذكرته بعض المصادر بعنوان (العمدة)، ينظر: إشارة التعيين ص 321 وتتمة المختصر 2/ 318 والبلغة ص 201 ومفتاح السعادة 1/ 137.

(8) تتمة المختصر 2/ 318.

(9) إشارة التعيين ص 321 والبغية 1/ 131 (البيت السادس من منظومة مؤلفات ابن مالك)، والشذرات 5/ 339. وهو مطبوع، ينظر: ص 14 من مقدمة تحقيق الاعتماد في نظائر الظاء والضاد (نشرة الضامن).

(10) تتمة المختصر 1/ 318 وطبقات النحاة واللغويين ص 134 ومفتاح السعادة 1/ 137.

32- شرح إكمال علة اللافظ وعملة الحافظ[1]: شرحٌ للكتاب السابق.

33- المُؤصَّل في نظم المُفصَّل[2]: نظمٌ لكتاب المُفصَّل في علم العربية، للزمخشري[3].

34- سَبْك المنظوم وفكّ المختوم[4]: شرح للنظم السابق إذْ «حَلَّ هذا النظم مسمّاهُ: سبك المنظوم وفك المختوم»[5].

35- شرح الجُزُولية[6]: شرح فيه المقدمة الموجزة التي وضعها الجُزُولي[7] في النحو، قال القِفْطي[8]: «وشرحها شاب نحوي من أهل جَيّان من الأندلس، متصلِّد يحلب لإفادة هذا الشأن»[9]، وعنوان الشرح (المنهاج الجلي في شرحِ القاتون الجزولي)[10].

---

(1) طبقات النحاة واللغويين ص134 والبغية 1/ 131 (البيت الثامن من منظومة مؤلفاته)، ومفتاح السعادة 1/ 137.

(2) البغية 1/ 132 (البيت السادس من منظومات مؤلفاته) والنفح 2/ 423.

(3) هو محمود بن عمر، جار الله، أبو القاسم باللغوية، له تفسير للقرآن بعنوان (الكشاف...)، والأنموذج في النحو، ومعجم أساس البلاغة، توفي سنة «538هـ» الإنباه: 3/ 265 والبلغة ص 220 والبغية 2/ 279.

(4) فوات الوفيات 2/ 453 والوافي بالوفيات 3/ 360 والبغية 1/ 133 ومفتاح السعادة 1/ 137 والنفح 2/ 423 والشذرات 5/ 339.

(5) النفح 2/ 423 أيضًا.

(6) الإنباه: 2/ 379 والبغية 1/ 133 ومفتاح السعادة 1/ 137.

(7) هو عيسى بن يَلَلْبَخت، نسبته إلى قبيلة جُزُولة، إحدى قبائل البربر، نحوي، له المقدمة في النحو وهي شرحٌ على الجُمَل للزجاجي، توفي سنة «607هـ». الإنباه: 2/ 378 ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خَلِّكان 3/ 157، وإشارة التعيين ص 247 وتهذيب سير أعلام النبلاء 3/ 166 والبلغة ص 166 والبغية 2/ 236 والشذرات 5/ 236.

(8) هو علي بن يوسف، جمال الدين، أبو الحسن، نسبته إلى (قِفْط) في صعيد مصر، مؤرخ، له: إنباه الرواة على أنباه النحاة، وإصلاح الخلل الواقع في صحاح الجوهري، توفي سنة «646هـ». مرآة الجنان 4/ 116، والبغية 2/ 212 والشذرات 5/ 236 والأعلام 5/ 33.

(9) الإنباه: 2/ 379.

(10) الكشف 2/ 1800.

36- النكت على الكافية[1]: شَرحَ فيه بعض مسائل المقدمة المعروفة بـ (الكافية في النحو) لابن الحاجب.

37- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[2]: أعرب فيه ثمانية ومائة من الأحاديث المُشكلة التي ضمّها الجامع الصحيح[3]، للإمام البخاري[4]، أملاهُ إملاءً[5]، وهذا ما يُفسر خلوّ الكتاب من المقدمة، واختلافَ تسمياته.

أمّا مؤلفاته الصرفية فهي ستّة استلَّ بعضها من كتبه النحوية مثل (شرح الكافية الشافية)، ثم أفردها في كتبٍ مستقلة ليسهل تناولها، وهي:

38- الضروري في التصريف[6]: مختصر شَرَحَ فيه بعض المسائل الصرفية، وقد نقل منه المرادي والأشموني.

39- شرحُ الضروري في التصريف[7]: وهو شرح للكتاب السابق، عنوانه (التعريف في التَّصريف)[8]، أو التصريف، شرحَهُ السيوطي وذكره بعنوان (شرح

---

(1) شرح الأشموني 1/ 97.

(2) ذكره ابن مالك في أوائل النسخة المطبوعة بهذا العنوان، ص 3 من نشرة عبدالباقي. وورد ذكرهُ في فوات الوفيات 2/ 453، والوافي بالوفيات 3/ 360، والبلغة ص 201، وتعليق الفرائد 1/ 30 بعنوان: (التوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري)، وفي طبقات النحاة واللغويين ص 134 بعنوان: (التوضيح)، وفي مفتاح السعادة 1/ 137 بعنوان: (إعراب بعض أحاديث صحيح البخاري). وقد طبع الكتاب مرتين: الأولى بتحقيق السيد محمد فؤاد عبدالباقي والثانية بتحقيق الدكتور طه محسن.

(3) تنظر ص 13 من مقدمة تحقيق شواهد التوضيح والتصحيح (نشرة محسن).

(4) هو محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله، إمام علم الحديث، له الجامع الصحيح، وخَلْق أفعال العباد، توفي سنة «256هـ» الفهرست لابن النديم ص 321 ووفيات الأعيان 3/ 329 وتهذيب سير أعلام النبلاء للذهبي 1/ 480 والبداية والنهاية 11/ 24 والأعلام 6/ 34 ومعجم المؤلفين 9/ 52.

(5) طبقات النحاة واللغويين ص 134.

(6) مفتاح السعادة 1/ 136. وينظر: توضيح المقاصد والمسالك 6/ 5 وشرح الأشموني 4/ 282.

(7) المصدر السابق نفسه.

(8) البغية 1/ 132 (البيت السابع من منظومة مؤلفاته)، ومفتاح السعادة 1/ 137.

ضروري التصريف)[1]، وشرَحَهُ أيضًا ابن إياز الرومي[2].

40- شرح التعريف في الصَّرف[3]: شرحٌ للكتاب السابق.

41- مختصر الشافية[4] لابن الحاجب.

42- شرح المسائل الصرفية في الكافية الشافية[5]: شرحٌ للقسم الصرفي من منظومته: الكافية الشافية، وإنْ صحّ أنه ألّفه فالأرجح أن يكون ذلك قبلَ تأليفه لشرح الكافية الشافية[6]، فقد شرحها كُلَّها، وإلّا فقد يكون من صنع أحد تلاميذه أو بعض النساخ.

43- ذِكرُ معاني أبنية الأسماء الموجودة في كتاب المُفَصَّل للزمخشري[7].

44- لامية الأفعال[8]: قصيدة لاميّة مؤلفة من (114) أربعة عشر ومائة بيت من البحر البسيط، تناول فيها معظم موضوعات الصرف، وخاصة أبنية الأفعال، وقد شرحها نجم الدين الغَزّي[9].

---

(1) حُسن المحاضرة 1/ 343.

(2) إشارة التعيين ص 103 والبغية 1/ 532 - وهو الحسين بن بدر، جمال الدين، أبو محمد، نحوي، له: الإسعاف في الخلاف، وشرح الفصول لابن معطٍ، توفي سنة «681هـ». وترجمته في المصدرين السابقين نفسيهما، وفي الأعلام 2/ 234.

(3) البغية 1/ 132 (البيت الثامن من منظومة مؤلفاته)، ومفتاح السعادة 1/ 137.

(4) فوات الوفيات 2/ 453.

(5) مقدمة تحقيق كتاب التسهيل ص 38.

(6) تقدم ذكرُ الشرح برقم (21).

(7) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (الطبعة المعربة) = 5/ 227 و 296.

(8) خلاصة الأثر 4/ 193، وقد شرحها آخرون ينظر الكشف 2/ 1536- وهو محمد بن محمد، أبو المكارم، مؤرخ وأديب، له: الكواكب السائرة في تراجم أعيان المائة العاشرة، توفي سنة «1061هـ». خلاصة الأثر 4/ 189 والهدية 2/ 285 والأعلام 7/ 63.

(9) تعليق الفرائد 1/ 30 والكشف 2/ 1536 والنفح 2/ 224. وقد طبعت مع عدد من المتون المختلفة، بعنوان (مجموع مهمات المتون). كما طبعت بشرح ابن الناظم عليها مرتين الأولى بتحقيق السيد محمد أديب جمران بعنوان (شرح لامية الأفعال)، والثانية بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي بعنوان (زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال).

45- شرح لامية الأفعال[1]: شرحٌ للقصيدة السابقة.

46- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة[2]: جمع فيه الألفاظ المترادفة مرتبةً بحسب الموضوعات[3].

(1) الوافي بالوفيات 3/ 360 والنفح 2/ 424.

(2) حققه الدكتور محمد حسن عواد، واعتمد في توثيقه على بعض المراجع المعاصرة. ينظر: ص 87 من مقدمة التحقيق.

(3) وقفت على هذا الكتاب بعد الفراغ من طباعة الكتاب، إذْ لم يرد ذكره في مصادر ترجمة ابن مالك، وحقّه أن يوضع بين كتب اللغة.

(3) الألفية وشروحها

أولاً- تعريف بالألفية[1]:

عُرف ابنُ مالك بمقدرته الفائقة على نظم مسائل العربية عامةً والنحو خاصة، فنظم رجزًا في نحو ثلاثة آلاف بيت سماه (الكافية الشافية) على غرار مقدمتي ابن الحاجب في النحو، والتصريف[2]، وبالتسمية نفسها، ولمّا نظم ابنُ الحاجب كافيته بعنوان: (الوافية: نظم الكافية)[3] شرحَ ابنُ مالك منظومته وتبع ابنَ الحاجب في تسميته أيضًا، فجعل عنوان شرحها (الوافية: شرح الكافية الشافية)[4].

ثم أعاد النظر في الكافية الشافية فلخّصها نظمًا في بيتين وألفٍ من الرجز، وسمّاها: الألفية، ذكر ذلك في مقدمتها، فقال:

[3] واستعينُ اللهَ في ألفيَّهْ مقاصدُ النحوِ بها محويَّهْ

ولم تكن تسميتها من وحْيه، بل محاكاةً لابن مُعْطٍ الذي سبقَهُ بمنظومته الألفية، فهو واضع هذه التسمية ومخترعها[5].

وقد عُرفتْ، أيضًا، باسم الخُلاصة، لأنها خلاصة منظومته الكبرى كما تقدّم، وقد ذكرَ ذلك في ختامها، فقال:

[999] وما بِجمعهِ عُنِيتُ قدْ كَملْ نَظْمًا على جُلِّ المُهمَّاتِ اشتَملْ

[1000] أحصى من الكافيةِ الخُلاصه كما اقتضَى غِنًى بِلا خَصاصَهْ

---

(1) للاطلاع على النظم النحوي عامةً، والألفيات خاصة، يُنظر كتاب (المنظومات النحوية وشروحها: حلقة من تاريخ النحو)، ص 9- 29، لصاحب هذا الكتاب.

(2) هما مقدمتان شريتان، أولاهما (الكافية) في النحو، والثانية (الشافية) في التصريف والخط. وقد طبعتا مرارًا بشروح عدة.

(3) عاد ابن الحاجب إلى النظم فشرحه، وقد حققه الدكتور موسى العليلي وطبع، بعنوان: شرح الوافية، نظم الكافية.

(4) حققه الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، وطبع، بعنوان: شرح الكافية الشافية.

(5) حققها الدكتور إمام الجبوري، وطبعت، بعنوان: الدرة الألفية.

ولم ينحصر تأثر ابن مالك بابن معط في اقتباس التسمية فقط، وإنّما تعدّى ذلك إلى الاتّكاء على جهده اتكاءً واضحًا، فقد أكبَّ على ألفيته قارئًا ومدرسًا[1]، ثم نظم على منوالها[2]، فزعم أنه نَظَم أفضلَ منها، قال:

[4] تُقَـرِّبُ الأقـصى بلفـظٍ مـوجَزِ وتبـسُطُ البَـذْلَ بوعـدٍ مُنْجَـزِ

[5] وتقتـضتي رِضًـا بغيـرِ سُخْـطِ فائقـةً ألفيـةَ ابـن مُعْـطِ

ومن الطبيعي أن يتأثر اللاحق بالسابق إذْ اتفقت المنظومتان في الموضوع والغاية، واختلفتا في الأسلوب وبعض الملامح المنهجية. ولمّا كان الهدف من النظم اختزال مسائل النحو ليسهل حفظها من ناحية، ولتيسيرها وتخليصها من الخلافات والزيادات من ناحية أخرى، فقد أدت ألفية ابن مالك الغاية، فجاءت موزعة على أبواب النحو المعروفة، واستهلّها بمقدمة في سبعة أبيات حمد فيها الله وصلى على النبي وآله، وسمّاها، وبيَّن الغاية من نظمها، وزعم أنها فاقت ألفية ابن مُعْط، ثم بدأ بباب الكلام وما يتألف منه، وانتهى بباب الإدغام، مرورًا بخمسة وسبعين أخرى من الأبواب والفصول. وختمها بخاتمة شبيهة بالمقدمة عدتها أربعة أبيات.

أمّا منهجه فيها فقد قام على الإيجاز والاختصار اللذين هما من طبيعة النظم العلمي وغاياته، لكنّ ذلك لم يمنعه من أمرين:

الأول، اقتباسُه شواهدَ من القرآن الكريم: نحو قوله تعالى: ﴿أَنتَ قَاضٍ﴾[3]، في البيت 104، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا﴾[4] في البيت 293، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي

---

(1) ذكر ابن حَجَر العسقلاني في ترجمة ابن النحاس الدمشقي، أحد تلاميذ ابن مالك، أنه قرأ ألفية ابن معط على ابن مالك نفسه. الدرر الكامنة 1/ 170. وقد تقدمت ترجمته.

(2) عقد بعض الدارسين مقارنة بين ألفية ابن معط وألفية ابن مالك. ينظر ما كتبه الدكتور عبدالعال مكرم في كتاب المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص 178 - 179. وما كتبه الدكتور محمود الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معط ص 43 - 47. ولمحقّق ألفية ابن معط الدكتور إمام حسن الجبوري كتاب عنوانه: (الألفية بين ابن معطٍ وابن مالك)، ذكره في الدرة الألفية، ص 120.

(3) من الآية 72 من سورة طه.

(4) من الآية 4 من سورة محمد.

﴿ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1] في البيت 349. وكذلك في الأبيات التالية: 359، 593، 594، 742، 990.

واقتبس من الشعر، كلمة أو كلمتين أو أكثر، كما في الأبيات التالية: 108، 292، 302، 398، 584، 756.

واقتبس من الأقوال المسموعة عن العرب، كما في الأبيات التالية: 126، 241، 357، 368، 456، 621، ومن الأمثلة المصنوعة، كما في الأبيات: 125، 127، 141، 335.

والثاني، تعرَّضه لمسائل الخلاف بين النحويين: ويلاحظ في هذا الجانب مخالفته للبصريين في المسائل التالية:

إعراب الأسماء الستة في البيتين 27 و 28، وانفصال الضمير واتصاله في نحو: (كنته، وخلتنيه) في البيتين 64 و 65، وتقديم خبر (ليس) عليها في البيت (150)، وتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ في البيت 340.

وعلى الرغم من الغموض الذي يسببه النظم الموجز فقد لاقت ألفية ابن مالك قبولًا واسعًا في عصرها والعصورِ اللاحقة إلى يومنا هذا. لكنّ ذلك لا يعني بقاءها بمنأى عن النقد والغضّ، فقد ذكر المَقَّرِي موقفًا لأبي حيّان معاديًا، فقال[2]: «كان أبو حيّان يغضّ من هذا الكتاب ويقول: ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مَهْيَع الصواب والسّداد، وكثيرًا ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى بمنهج السالك، ومن غضّه منه بالنظم، في ملأ من الناس... قوله:

ألفيةُ ابن مالك مطموسةُ المسالك
وكم بها مشتغل أُوقِعَ في المهالك».

ثم نقل قول ابن الوردي في الثناء عليها[3]:

---

(1) من الآية 60 من سورة البقرة.

(2) النفح 2/ 430. لكنه أثنى على كتاب التسهيل كثيرًا، في مواضع كثيرة من النفح في: 2/ 429.

(3) المصدر السابق 2/ 430.

ياعائباً ألفية ابن مالك وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا كثيرةً، فلا تجُرْ في ظُلمها

وسوف تتضح قيمتها من خلال الشروح التي دونت عليها من عصر ناظمها إلى عهد قريب، وذلك من خلال الفصل التالي الذي استقرى شروحها، وحواشي بعض تلك الشروح. فبلغت الشروح ستة وتسعين وصل إلينا منها أكثر من عشرة بقليل، ولم يبق من معظمها إلا العناوين، ولعلّ هذا الاستقراء التاريخي الشامل يؤدي إلى البحث عنها وإحياء ما يمكن منها.

ثانيًا - أسباب وفرة شروح الألفية:

اتسم عصر الأيوبيين، ومن بعدهم عصرُ المماليك بتصنيف الشروح على المتون النحوية، المنثورة والمنظومة، وقد لاقت بعض تلك المتون عناية خاصة من الشرّاح، فكثرت شروحها كثرة واضحة. من ذلك مُقدِّمتا ابن الحاجب (الكافية) في النحو، و(الشافية) في التصريف والخط، وهما من المتون النثرية.

أما الكافية فقد أقبل عليها النحاة بالدرس والشرح، وتعلّق بها بعضهم فنُسِبَ إليها ودُعي بـ (الكافِيَجي)[1]، وقد شرحها كثيرون جدًا منهم ابن مالك نفسه، وبلغت عدة شروحها أكثر من ستين، فضلًا عن شروحٍ منظومة، ومختصراتٍ وأعاريب لها، ولشواهدها، وحاشيةٍ واحدة على أحد شروحها[2].

وأما الشافية فقد شرحها كثير من العلماء، فبلغت شروحها قرابة الخمسين، وُضِعَ على بعضها بضعُ حواشٍ[3].

---

(1) لُقِّب أحد شراحها بالكافيجي، وهو محمد بن سليمان، أبو عبدالله، محيي الدين، عالم موسوعي، ألّف في علوم العربية كلها، وبعض العلوم الأخرى، شيخ الجلال السيوطي، توفي سنة «879». البغية 1/ 117 والضوء اللامع 7/ 259.

(2) قام ابن الحاجب بنظم مقدمته الكافية شعرًا بعنوان: (الوافية، نظم الكافية)، ثم أحسّ بضرورة شرح النظم فشرحه بعنوان (شرح الوافية، نظم الكافية) وقد حقّق الشرحَ الدكتور موسى بنّاي العليلي وأوردَ في مقدمته ثبتًا بشروح الكافية. تنظر ص 27 - 51 من مقدمة محقّق شرح الوافية.

(3) حققها السيد حسن العثمان، وأورد في مقدمتها ثبتًا بشروحها. تنظر ص 34 - 49 من مقدمة =

وكانت ألفية ابن مُعْطٍ أقلّ حظًّا في الشرح من هاتين المقدمتين، ومن ألفية ابن مالك التالية لها، فلم تتجاوز شروحُها العشرة[1] على حين أربت شروح مثيلتها، ألفية ابن مالك، على التسعين ما عدا الحواشي الكثيرة التي عُلقت على بعض تلك الشروح. فما سرّ إقبال العلماء على شرحها؟

سعى ابن مالك من خلال الألفية إلى اختصار الكافية الشافية ليسهل حفظُها، فأصبحت الألفية غاية في الإيجاز، وأدّى ذلك إلى غلبة الغموض والإبهام على مواضع كثيرة منها، وهذا لا ينجلي إلا بجهود الشراح الذين اهتموا بتراث ابن مالك عامةً وبألفيته خاصة، فبدؤوا بوضع الشروح عليها منذ عهد الناظم. وقد شجّعهم على ذلك اهتمام الأيوبيين بالمدارس ونشرها في أنحاء الشام ومصر، تلك المدارس التي احتضنتْ الألفية وما شابهها من متون العربية، وقرّرتْ تدريسها للطلبة والناشئة، فعمل الشراحُ، وأغلبهم معلمون، على تلقينها للناشئة، وشرحها شروحًا تُقرِّبها إلى أذهانهم، وتتناسب ومستوياتهم، فتكاثرت الشروحُ يُكرِّر بعضُها بعضًا، كما صُنِّفت الحواشي على بعضها لأحد سببين، الأول: ذيوع بعض الشروح وانتشارها انتشارًا واسعًا، والثاني اقتصار بعضها على نثر متن الألفية نثرًا زاد في غموضه ولم يُيسِّره للمتعلمين.

فالجانب التعليمي إذًا هو السبب الرئيسي في انصراف النحاة والتلاميذ إلى الألفية، بالدرس والشرح، كلّ حسب منزلته ومستواه، وإلى ذلك أشار الدماميني حين قال: «وأرجوزته المختصرة من الكبرى، وتعرف بالألفية، وجُلُّ اشتغال الطلبة المصريين في هذا الزمان بها»[2].

بيد أن سبب ازدهار الجانب التعليمي يعود إلى حرص الأيوبيين، والمماليك من بعدهم، على العلم والتعليم، ورعايتهم العلماء، ونشرهم المدارس، وإلى إقبال

محقّق الشافية في علم التصريف.

(1) أحصى عددًا منها، حاجي خليفة في الكشف 1/ 155.

(2) تعليق الفرائد 1/ 30.

بعضهم على حلقات العلم، وانتقال بعضهم إلى التأليف أيضًا.

فالملك الأيوبي المعظّم[1] قرأ على أبي اليُمْن الكِنْدي[2] كثيرًا من كتب النحو ككتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي[3]. وصاحب حماة أبو الفداء[4] ألف كتابًا في النحو سمّاه (الكناش)[5] في العلوم، في النحو وغيره[6]، وشرحًا على كافية ابن الحاجب[7]. واهتمّ غيرهما بالعلم والعلماء بأشكال وصور أخرى.

وكان لطبيعة العصر أثر في الميل إلى الشرح على حساب التأليف، إذْ اقتصر بعض العلماء على شرح المتون الهامة ولم تعرف لهم مؤلفات، من هؤلاء ابن يعيش النحوي (ت643هـ) الذي شرح التصريف الملوكي لابن جني (ت 392هـ)، والمفصّل للزمخشري (ت538هـ)، ولم يعرف له تأليف مستقل، وشمل هذا الميل إلى شرح المتون ألفية ابن مالك فأقبل عليها الشراح منذ عهد ناظمها.

ثالثًا- شراح الألفية:

تُعدّ الألفية صفوة مؤلفات ابن مالك النحوية، يؤكد ذلك رواية ابن الوردي حيث يقول: «وشَرَحها ابنه بدر الدين شرحًا حسنًا، وكان يقول على ما بلغني: ما زال والدي يخبط حتى نظم الخلاصة»[8]. وقد تبوأت مكانة خاصة لا بين كتب الناظم

---

(1) هو عيسى بن محمد بن الملك العادل، سلطان الشام، من علماء الملوك وشجعانهم، له كتاب في العروض وديوان شعر، توفي سنة «624هـ». وفيات الأعيان 3/ 162 والهدية 1/ 808 والأعلام 5/ 107.

(2) هو زيد بن الحسن، تاج الدين، عالم بالعربية له حاشية على ديوان المتنبي وأخرى على أمالي ابن الشجري، توفي سنة «613هـ». الإنباه: 2/ 10 وغاية النهاية 1/ 297 والبغية 1/ 570.

(3) البغية 1/ 571.

(4) هو إسماعيل بن علي، الملقب بالملك المؤيَّد، أديب ومؤرخ، له: المختصر في أخبار البشر المعروف بتاريخ أبي الفداء، توفي سنة «732 هـ». فوات الوفيات 1/ 28 والدرر الكامنة 1/ 371 والأعلام 1/ 319.

(5) فوات الوفيات 1/ 29.

(6) الإيضاح 2/ 382.

(7) الكشف 2/ 1374.

(8) تتمة المختصر 2/ 318.

فَحَسْب، وإنّما بين كتب النحو كافةً، فأكبَّ عليها العلماء إقراءً وشرحًا، في عصر ناظمها والعصور اللاحقة، وقد زاد عدد شراحها على التسعين، منهم ابن مالك نفسهُ على أحد الأقوال، الذي يحتمل أن يكون أحدهم وإن كان كذلك فليس من الضروري أن يكون أوَّلهم فربما سبقَهُ بعضُ تلاميذه إلى شرحها.

ذكر السيوطي ما يشير إلى شرح ابنِ مالك لألفيته، فنقلَ عن العَيْني، باستغراب، قوله: «ومن أغرب ما رأيتُه في شرح الشواهد لقاضي القضاة العلامة بدر الدين محمود العَيْني، قال في شواهد المبتدأ:

ولـــولا بَنُوهـــا حَوْلهـــا لخَطَبْتُهـــا ... ...

كذا وقع في كتاب ابن الناظم، وكذا في شرح الكافية والخلاصة لأبيه، وهو تصحيف. وما ذكره من أنّ والده شرَحَ الخلاصة ليس معروفًا، والظاهر أنه سَهْو»[1]، ثم نقل عن الذهبي، فقال: «رأيت في تاريخ الإسلام للذهبي أيضًا، قال في ترجمته: وله الخلاصة وشرحها. والله أعلم»[2].

يؤيد هذين القولين الذين أوردهما السيوطي على صيغة التمريض أنّ ابنَ مالك صنّفَ منظومات عديدة، ثم أحسّ فيما بعد بصعوبة تناولها وبُعْدِ مأخذها فقام بتصنيف شروحٍ لبعضها[3]، مثلما فَعَلَ حين شرحَ (الكافية الشافية). ولكنْ هل أحسّ بغموض الألفية حقًّا؟ وإن ثبتَ أنّ ذلك حصلَ فعلًا أفشَرحها أم صادقَ على بعض شروحها، واكتفى به وأحال إليه؟.

---

(1) البغية 1/ 133. وقد نقله السيوطي من المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (بهامش الخزانة): 1/ 571. والبيت للصحابي الجليل الزبير بن العوّام في زوجته أسماء بنت الصدِّيق، وصوابه: لخَبَطْتُها، أي: ضربتُها.

(2) البغية 1/ 133 أيضًا. يعني: ترجمة ابن مالك، ونقل نصّ الذهبي، أيضًا، حاجي خليفة في كشف الظنون 1/ 151. ونسبت الدكتورة خديجة الحديثي للناظم نفسه شرحًا على ألفيته من غير تسمية المصدر، في كتابها: (أبو حيان النحوي) ص 124. كما نسب الدكتور عبدالعال سالم مكرم له شرحًا على الألفية ورجّح ذلك في كتابه: (المدرسة النحوية في مصر والشام) ص 173 و174.

(3) للاطلاع على ذلك تنظر فقرة الحديث عن آثاره: ص (27) وما بعدها من هذا الكتاب.

لقد كان الأمر مختلفًا بالنسبة إلى الألفية عن باقي قصائده، فالغالب أنه لم يشرحها للأسباب التالية:

آ- لما كانت الألفية خلاصة الكافية الشافية، فهي أشدُّ غموضًا منها في بعض المسائل، ويمكن استيضاح جوانب الغموض بالعودة إلى الأصل المنظوم الذي سماه (الكافية الشافية)، لكنّ ذلك الأصل لم يخلُ من غموض النظم، وقد شعر الناظم بذلك فشرحَ الأصل وسماه: (شرح الكافية الشافية) واتضح بذلك دواعي شرحِ الألفية نفسُها.

ب- طُلبَ من ابن مالك شرحُ الألفية فأحال إلى شرح أحد تلاميذه، قال التَّعيْمي: «وسئل الشيخ جمال الدين بن مالك عن شرح الألفية، فقال: شرحها لكم ابن المُتجَّى»[1]. وبذلك يُعَدُّ أوّلَ شراحها بدليل أنّ الناظم لم يُحِل على شرح ولده بدر الدين، ولم يُشر إليه.

جـ- لم يرِد - فيما طبع - من شروح الألفية الأخرى إشارة أو نقول منسوبة إلى شرحٍ للناظم، على الرغم من كثرة النقل من كتبه الأخرى، ولو ثبتَ له شرحٌ عليها لَذُكِرَ ذلك في الشروح اللاحقة.

أمّا شروحها فهي كثيرة، **وقد أحصى منها حاجي خليفة أكثر من أربعين**، بينها شروح منظومة، وأخرى للشواهد، وأخرى بالفارسية والتركية[2]، **وتابعه في ذلك بروكلمان فزادها قليلًا**[3]. **لكنّ استقراء الشروح وتقصّيها ضاعفَ عددها، على الرغم من إسقاط الشروح المنظومة وما شابهها**[4].

وفي كتابي السابق (المنظومات النحوية وشروحها) ثبتٌ تفصيلي بالشروح

---

(1) الدارس في تاريخ المدارس 2/ 121.

(2) الكشف 1/ 151-155. واستدرك عليه إسماعيل باشا البغدادي بضعة شروح وحواشٍ في مواضع متفرقة من الهدية، وفي الإيضاح: 3/ 119- 120، وقد أحلتُ عليها في مواضعها.

(3) تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان 5/ 278 - 291.

(4) اعتمدنا في إحصاء الشروح على مصادر أخرى متنوعة في التاريخ والسير والتراجم. وهي المصادر التي استقينا منها تراجم الشراح.

احتوى على نحو مائة شرح مرتب، وفق ترتيب زمني بحسب وفيات أصحابها، كما ضمَّ كثيرًا من الحواشي التي عُقدت على بعض تلك الشروح[1].

(1) ينظر: المنظومات النحوية وشروحها، ص 42- 72.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

مناهج الشروح

1- الأساليب.

2- المواقف.

المنْهج - بفتح الميم وكسرها - لغةً: الطريق الواضح[1]، ومثله المِنهاج - بكسر الميم -[2]. فهو الطريقة والمذهب، وبهذا المعنى ذُكِرَ في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[3].

أما المنهج المقصود في هذا البحث فهو ذو جانبين، هما:

آ- الجانب التصنيفي: وهو الجانب الخاص بأساليب التأليف وطرائقها، وهو خاص بالشكل.

ب- الجانب الموضوعي: ويتعلّق بالمادة النحوية، كأصول النحو وخلافاته، وهو خاص بالمضمون.

وإلى الجانب الأول وحده تشير معظم التعريفات، على سبيل التغليب، كما يظهر في تعريف أحد المعاصرين: «يراد بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض»[4].

وسوف نتعرّف في هذا الفصل الجانبَ الأول، من خلال دراسة أساليب الشروح، ومواقفها من نصّ الألفية، ومصادرها، دراسةً موجزة.. وترجئ الحديث عن مناهجها في أصول النحو، والاستشهاد ومسائل الخلاف، إلى الفصل الثالث وذلك من خلال الشروح التالية:

1- شرح ابن الناظم (ت 686 هـ)

2- شرح ابن الجَزَري (ت 711 هـ) المسمى: كاشف الخَصاصة عن ألفاظ الخلاصة.

3- شرح المرادي (ت 749هـ) المسمى: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.

---

(1) المصباح المنير الفيّومي (نهج) = ص 240.

(2) تنظر مادة (نهج) في كتاب العين للخليل 3/ 1845 واللسان 6/ 4554.

(3) من الآية 48 من سورة المائدة.

(4) علم اللغة للدكتور علي عبدالواحد وافي، ص 25.

4- شرح ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) المسمى: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

5- شرح ابن عقيل (ت 769 هـ).

6- شرح المكودي (ت نحو 807 هـ).

7- شرح الأُشموني (ت بعد 900هـ) المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

8- شرح السيوطي (ت 911هـ) المسمى: البهجة المَرْضِيّة في شرح الألفية.

أما الشروح التي شملها البحث بالدراسة فقد روعي في تحديدها أمران:

الأول: عناية القدماء بها وإقرارهم بامتيازها على باقي الشروح، بدليل إقبالهم على شرح شواهدها وإعرابها كما فعل ابن هشام الأنصاري الذي شرحَ شواهد شرح ابن الناظم وسمى الشرح (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)، والعيني الذي صنّف شرحًا أوسعَ جمعَ فيه شواهد شروح كل من ابن الناظم والمرادي وابن هشام وابن عقيل وهي صفوة شروح الألفية التي ظهرت حتى عصره، وسماه: (المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية).

والثاني: استمرار الشروح المذكورة، والإقبال عليها على مدى القرون الماضية في البيئات العلمية إلى هذه الأيام.

وأضفنا أيضًا شرح الأشموني الذي يعدّ خلاصة الشروح وصفوتها، ولو كان مصنفًا في عهد العيني لضمّه إلى الشروح السابقة، وربما اكتفى به وحده.

وقد رأينا إتمامًا للفائدة المرجوة من البحث ضمّ باقي الشروح المطبوعة، على الرغم من أنها أقل مرتبة من الشروح الأربعة السابقة، وهي: شروح ابن الجزري والمكودي والسيوطي.

ولم نُدخل في البحث الشروح المبتورة التي اجتزئت في الطباعة ولم تنشر كاملةً، كشرحَيْ الشاطبي والغَزّي، واكتفينا بالشروح السابقة التي طبعت كاملة، لأنها لا تقدّم صورة جلية واضحة عن الموضوع من ناحية، ولتعذّر وجودها من ناحية أخرى.

ولمّا كانت الغاية التعليمية هي الهدف من إقدام كثير من العلماء على شرح الألفية وتقريبها إلى جمهور الناشئة والمتعلمين، من خلال تفسير ألفاظها ومعانيها وتوضيح أبوابها ومسائلها، فإن هذا الهدف دفع الشراح إلى اتخاذ مسلكين في الشروح:

1- **اقتصر الأول منهما على الغاية التعليمية - في الغالب** - ولم يسعَ إلى الغوص في المسائل التي حوتها الألفية، مكتفيًا بالاعتدال في الشرح والميل إلى الاختصار على نحو يلائم مستوى التلاميذ. وإلى هذا الاتجاه تنتمي ستّة شروح، هي لأبناء الناظم والجَزَري وهشام وعقيل، وللمكودي، وللسيوطي.

2- **أما المسلك الثاني فقد تجاوز الغاية التعليمية إلى الغاية العِلمية**، لأنه صُنِّف للعلماء والمختصين، فكان عليه أن يلبي الحاجة العلمية، بل الثقافية أحيانًا، فنتجَ عن ذلك ميلٌ إلى التوسّع في الشرح، بالتفسير والتعليل والتأويل، وعنايةٌ واضحة بالمسائل الخلافية، واهتمامٌ باللغة ولهجاتها وغريبها. ويمثّل هذا المسلك شرحا المرادي والأشموني، وشرحُ الشاطبي.

وسوف نتحدث في الفقرات القادمة عن الشروح مجتمعةً حينًا، ونفصل بينها فنتحدث عن نوعيها: التعليمي، والعلمي ذي الطابع الموسوعي حينًا آخر.

بيد أن ذلك يستدعي الحديث عن مصادر الشروح - بنوعيها حيث بدأت شروح الألفية منذ عصر ناظمها في القرن السابع الهجري. وكان من المفترض أن يعمد الشراح إلى توضيح عبارة الناظم وبيان مراده فيما غمض من أبياتها، وتقديم شروحٍ واضحة مبسّطة للمتعلمين. لكنّ الذي حصل أن المُقدمين على شرح الألفية وجدوا أمامهم محصولًا وافرًا من كتب العربية عامةً والنحو خاصة هو ثمرة القرون السابقة، ووجد بعضُهم محصولًا أوفر من شروح الألفية نفسها، فلم يستطيعوا مقاومة إغراء أمهات كتب العربية والنحو، فألزموا أنفسهم بالإفادة من كثير منها. فابتعدوا بذلك - قليلًا أو كثيرًا - عن الغاية التعليمية التي قصدوا إليها من خلال شروحهم للألفية، وبدا بعضهم أقرب إلى التأليف النحوي منه إلى الشرح، وقد اتخذ

موقفهم من المصادر اتجاهين:

1- تمثّل أولهما في الاطلاع على كتب التراث وتقديم عصارتها من خلال شروح وضعت أصلًا لتلاميذ لا يتوقون إلى أبعد من فهم أبيات الألفية ومسائلها.

2- وتمثّل ثانيهما في حرص بعض الشراح على الإفادة من كل ما سبق ومحاولة استيعاب هذا التراث الهائل بما تضمنه من شروح وآراء وأقوال، على نحو يوفّر على القارئ عناء معرفة رأي كل عالم أو شارح حول مسألة بعينها من المسائل التي حوتها الألفية.

لقد كان التفاوت واضحًا في الاتجاهين، بين الاقتصار على ما هو ضروري لتوضيح مقاصد الناظم ومعاني المنظومة بشيء من الإيجاز والاعتدال من جهة، والإحاطة والشمول وكثرة النقل والاقتباس وحشد الوجوه المتعددة والحالات المختلفة في بعض المسائل من جهة أخرى. ومن مظاهر هذا التفاوت أيضًا قلة الحرص على توثيق المصادر، والاقتصار في بعض الأحيان على نسبة القول إلى أصحابها من غير تسمية المصادر، أو الإعراض عن ذلك في أحيان كثيرة وإغفال نسبتها إلى ذويها ومصادرها، وسوف تُظهر قوائمُ مصادر الشروح عدم حرصهم على التوثيق، وقلة إحالتهم على المصادر، فالمصادر التي أحال عليها ابن الجزري اثنا عَشَر فقط، وابنُ عقيل أشار إلى نَيِّف وعشرين، ولم يذكر المكودي أيّ مصدر واكتفى بذكر أصحابها. بينما أكثر الباقون من ذكر مصادرهم، كثرةً لا تعكس مقدار اعتمادهم عليها إذْ ذكروا عناوين عشرات من الكتب مرةً واحدة فقط، بينما نقلوا عنها مراتٍ عديدة.

لقد كانت مصادر الشروح كثيرة كثرة واضحة، وإنْ أغفلوا ذِكر كثيرٍ منها، فلم يكن من اليسير حَصْرها والإحاطة بها، لأن الشراح كافةً لم يثبتوها في مقدماتهم، بل إن بعضهم ضمّن على شرحه بمقدمة تُبين عن منهجه، وتوثّقُ مصادره اعتقادًا منه أنه مجرد شارحٍ للأبيات. **وما أمكن الاهتداء إليه من المصادر** يعود إلى ما ذكره الشراح في ثنايا الشروح من ناحية، وإلى ما اتضحت نسبته إلى ذويه بنتيجة المقارنة مع أمهات

كتب النحو وبعض شروح الألفية من ناحية أخرى.

لم يكن للشراح إذًا منهج واضح المعالم في انتقاء المصادر، وتوثيقها، فقد نقلوا آلاف النصوص، وأشاروا إلى كثير منها، ولم تقتصر مصادرهم على زمان أو مكان، فشملت القدماء والمتأخرين، المشارقة والمغاربة على السواء، ويبلغ مجموع الذين صرّحوا بالنقل عنهم مائة وأربعين من النحويين واللغويين. تردد ذكر كثير منهم في الشروح التعليمية والموسوعية[1].

(1) للاستزادة يمكن الاطلاع على مصادر الشروح في ص 115- 138 من أصل هذا الكتاب الذي قدم إلى قسم اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة حلب، لنيل درجة الدكتوراه في الآداب عام 1420هـ= 1999م.

(1) الأساليب

يراد بالأسلوب طريقة كل شارح في تناول نصّ الألفية، والأساليب تختلف من شارح إلى آخر تبعًا لمنزلة الشارح، والاتجاه الخاص الذي يختاره بالميل إلى الإيجاز أو البسط في العرض والشرح، ومستوى الذين وُضِعَ من أجلهم.

ولن يتطرق الحديث عن الأساليب إلى لغة الشراح ومدى وضوحها وعذوبتها، كما يفعل بعض الدارسين - حين يتحدثون بالثناء والمديح عن الأساليب - بعبارات إنشائية. بل إلى بيان أهم خصائص الأسلوب.

لقد تنوعت إذًا أساليب الشروح ومستوياتها، لكنّ غاياتها التقتْ في الدافع التعليمي الذي انطلق منه الشراح، وأدى تنوع الأساليب إلى تعدّد مستوياتها، فكانت إما **مقتصرة** على تعقّب أبيات الألفية وشرْحِها بيتًا بيتًا، أو مكتفيةً بشرح ما هو ضروري من أبياتها أو **مسهبةً** في الشرح والعرض وحَشْدِ مختلف الوجوه والآراء على نحوٍ موسوعي.

وتعدّدت مستوياتها أيضًا تبعًا لمنزلة الشارح أو التلميذ، فجاءت **موجزةً** تنثر ألفاظ النظم دون خوض في التفاصيل، أو **مبسّطة** تسعى علاوةً على ذلك إلى إعراب المشكل من ألفاظها، وترمي إلى الإحاطة بمختلف مقاصد الناظم وتوضيحِها.

ونتيجة لتنوع الأساليب وتعدّد المستويات تفاوتت الشروح في سوق الشواهد والأمثلة، وفي طبيعة تلك الشواهد وأنواعها وعددها، مع ملاحظة اعتماد الخلف على السَّلَف، وبلوغ ذلك حدَ التكرار المتعمّد في بعض الأحيان.

وكان من المفترض أن تتضح المعالم البارزة لمناهج الشروح من خلال بعض الإشارات التي تَرِدُ عادة في المقدّمات والخواتم، بيد أنّ عددًا من الشراح لم يُشِر إلى شيء من ذلك، بل لم يقدّم للشرح[1]، وقلّما أُنهي بخاتمة[2]؛ وسوف نفصل في ذكر

---

(1) مثال ذلك شرح ابن عقيل الذي خلا من المقدمة والخاتمة.

(2) خلت كل الشروح من الخواتيم، ما عدا شرحي المكودي والسيوطي.

مضمون كل من المقدمة والخاتمة لكل شرح على حدة، ونشير إلى الشروح التي افتقرت إلى ذلك في الشروح التعليمية والعلمية على السواء. وما احتوى، من تلك الشروح، على مقدمة أو خاتمة افتقر إلى دقة المؤلِّف في تناول ملامح منهجه. ومن مظاهر الافتقار إلى توضيح المناهج إغفالُ بعضِ الشراح تسميات شروحهم فجاءت غُفْلًا من أيّ عنوان، فنسبتْ إلى أصحابها. وفيما يلي توضيح أهم الملامح:

أولاً- الشروح التعليمية:

1- شرح ابن الناظم

شرحَ ابن ناظم الألفية ألفية والده شرحًا متوسطًا بدأه بمقدمة موجزة حمد فيها الله وصلّى على النبي، ولم يضع له عنوانًا فاشتهر بـ(شرح ابن الناظم) و(شرح ابن المصنّف) نسبةً إلى الشارح، ولم يذكر فيه تاريخ تأليفه، وهو سنة ستّ وسبعين وستمائة[1]، في أواخر سني حياته.

لقي شرح ابن الناظم قبولًا حسنًا منذ عصر مؤلّفه، فأثنى عليه معظم الذين ترجموا للشارح[2]، فقال عنه الصلاح الصفدي (ت 764هـ): «شرحٌ فاضل منقَّح... ولم تُشرح الخلاصة بأحسنَ ولا أسدَّ ولا أجزلَ من هذا الشرح على كثرة شروحها»[3]. وأثنى عليه أيضًا بعض شراح الألفية اللاحقين[4].

ولعلّ السبب في اشتهار الشرح **يعود إلى تفرّده، بل سبقه غيرَهُ من الشراح بمخالفة أبيه في بعض المسائل من ناحية[5]، وإلى الغموض الذي اكتنفه من ناحية أخرى**، وتنبّه إليه القدماء، أمثال الذهبي الذي قال: «وهو كتاب في غاية الإغلاق، ويقال: إنه نظير الرضي في شرح الكافية»[6]، وقد نتج عن هذا الغموض حواش عدة

(1) الكشف 1/ 151.

(2) البداية والنهاية 13/ 267 وطبقات النحاة واللغويين ص 134، والنفح 2/ 433 نقلًا عن تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي.

(3) الوافي بالوفيات 1/ 205.

(4) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجَزَري، ص 3.

(5) أوّل من أشار إلى مخالفة الشارح لأبيه هو الصفدي في: الوافي بالوفيات 1/ 205.

(6) النفح 2/ 433.

عُقدت عليه[1].

أما منهج الشرح، فقد ذُكرتْ بعض ملامحه في المقدمة، بقوله: «فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي رحمه الله في علم النحو، المسمّاة بالخلاصة، ومرصِّعها بشرح يحلّ منها المُشْكِل ويفتح من أبوابها كلّ مُقْفَل، جانبتُ فيها الإيجازَ المُخِلَّ والإطنابَ المُمِلّ، حرصًا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها...»[2]. وفيما يلي توضيح ملامح منهجه، وبيان مدى التزام الشارح بما وعَدَ به في المقدمة:

- التزم ابن الناظم بتقسيم والده وترتيبه، فحافظ على تسلسل الأبواب وفقًا لما هي عليه في الألفية، مبتدئًا بمقدّمتها، ثم باب الكلام وما يتألف منه، فباقي الأبواب حتى الخاتمة.
- اقتصر الشارح على شرح أبيات المتن الذي حوى مسائل النحو والصرف، فاستثنى البيتين الأولين من فاتحة الألفية، والأبيات الأربعة الأخيرة التي خُتمت بها.
- ساق - في أغلب الأحيان - البيت أو البيتين أو أكثر، كاملة غير مجزوءة، ثم أتبعها بشرح موجز، فذكر في باب «المعرب والمبني»[3] بيتًا كاملًا هو:

والاسمُ منه معربٌ ومبني لشبهٍ من الحروف مُدني

ولم يقف عند ذلك فذكر ثلاثة أبيات كاملة في حديثه عن بناء الضمير المتصل[4] ولم يقدّمها للشرح بيتًا إثر بيت، وكذلك ساق ثلاثة أخرى في باب «المفعول المطلق»[5]. .....

---

(1) بلغ عددها أربع عشرة. ينظر: 42- 44 من كتاب (المنظومات النحوية وشروحها) للمؤلف.

(2) شرح ابن الناظم ص 17.

(3) شرح ابن الناظم ص28، ثم ساق في الصفحة نفسها بيتين معًا. وساق في ص 30 بيتًا واحدًا، ثم ساق في ص 31 بيتين اثنين، وهكذا.

(4) المصدر السابق ص 57.

(5) شرح ابن الناظم ص 267.

وخمسة في «باب الاستثناء»(1)، وسبعة في باب «النائب عن الفاعل»(2).

لكنه أورد أحيانًا بعض الأبيات مجزوءة غير كاملة، فاكتفى في حديثه عن بناء المضمرات بشطر واحد، فقال(3):

... ... ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ

وقد يكتفي بذكر كلمة أو اثنتين من البيت، كما فعل في حديثه عن اتصال الهاء بالفعل وانفصالها عنه، حين نقل قوله(4):

كذاك خلتنيه ... ...

• جعل الشرح تاليًا للأبيات، ومهّد في بعض الأحيان لشرح المتن بشروح تمهيدية توضيحية سمّاها **مقدمات**، رأى أنّها ضرورية، وهي بمثابة توطئة نظرية يذكر فيها القاعدة، ثم يشرح في الشرع، من ذلك المقدمة التي صدّر بها شرحه لأبيات الألفية الأربعة في جمع المذكر السالم(5)، وتحدث فيها عن اسم الجمع واسم الجنس على رأي سيبويه(6).

• حاول ابن الناظم الوفاء بما ذكره في المقدمة من **التوسط والاعتدال في الشرح**، ما عدا بعض المواضع التي تفاوت فيها تصيب بعض المباحث، مثال ذلك إسهابه في شرح «باب الاستثناء»(7)، وإيجازه في شرح «باب المفعول معه»(8)، وأبواب الصرف(9). يوضح ذلك مقارنة صنيعه بشروح ابن هشام الأنصاري في (أوضح المسالك)، وابن عقيل، والمكودي التي بسطت القول أكثر في باب «المفعول

(1) المصدر السابق ص 301 - 302.
(2) المصدر السابق ص 231.
(3) شرح ابن الناظم ص 57.
(4) المصدر السابق ص 65.
(5) المصدر السابق ص 43.
(6) ينظر: الكتاب 3/ 582 و 624.
(7) شرح ابن الناظم ص 287.
(8) المصدر السابق ص 278.
(9) المصدر السابق ص 820 وخاصة بحث الإدغام ص 870.

معه»[1]. وقد أدّى الإيجاز الشديد إلى قصور في شرح بعض المباحث وعدمِ تقصي مختلف الوجوه في كثير من المسائل الهامة، فلم يذكر - على سبيل المثال - مجيء «لولا» حرفَ جر[2]، تبعًا لأبيه في الألفية، على حين ذكر ذلك سيبويه في كتابه[3]، وابن عقيل[4] والأشموني[5] في شرحيهما على الألفية.

• برز الطابع التعليمي الذي يقوم على **طريقة السؤال والجواب واضحًا في الشرح**، وتجلى ذلك في بعض العبارات التعليمية، كقوله: فإن قلتَ ... قلت[6]، وقوله: إذا قلتَ ... يكون[7]. وهذا شيء مألوف عند شارح تصدّر حلقات التدريس والإقراء مدة طويلة.

2- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة:

شرح ابن الجزري الخلاصة الألفية شرحًا موجزًا سمّاه: (كاشف الخَصاصة عن ألفاظ الخلاصة) استهله بمقدمة مقتضبة حمد فيها الله جلّ جلاله وصلى على نبيه وآله، ثم تحدث عن أهمية الخلاصة الألفية وعن أهمية شرح ابن الناظم عليها، فأثنى على المتن والشرح، واستخار الله «في تعليق عليها اقتصرَ فيه على حلّ ألفاظها، مع التمثيل، مُعْرِضًا في الغالب عن الاستشهاد والتعليل، مُعَوِّلًا على شرحها وشرحِ مؤلفها للشافية الكافية إلّا في القليل ...»[8]، ولم يحدّد زمن تأليفه.

لم يظفر هذا الشرح - على ما يبدو - بالقبول، إذْ لم ينقل عنه الشراح اللاحقون، ولم تدوَّن عليه الحواشي شأن الشروح الأخرى، انصرافًا من الناس إلى

---

(1) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2/ 53 وشرح ابن عقيل 1/ 590 وشرح المكودي على ألفية ابن مالك 1/ 338.

(2) شرح ابن الناظم ص 354.

(3) كتاب سيبويه 2/ 373.

(4) شرح ابن عقيل 2/ 7 - 9.

(5) شرح الأشموني 2/ 206.

(6) شرح ابن الناظم ص 36 و 308 و 460 و 674.

(7) المصدر السابق ص 240.

(8) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ص 3.

شرح معاصره ابنِ الناظم الذي أثنى هو عليه.

أمّا منهجه فسوف نفصّل القول فيه ونبيّن مدى التزامه بما وعد به في هذه المقدمة، وذلك من خلال النقاط التالية:

- تبعَ الشارحُ الناظمَ في ترتيب الألفية، فحافظ على تسلسل أبوابها كما رتّبها ابنُ مالك، بدءًا بالمقدمة وانتهاءً بالخاتمة.
- استبعدَ الشارح مقدمة الخلاصة بأبياتها السبعة من الشرح، وبدأ بشرح أبيات باب الكلام وما يتألف منه وكذلك استبعد الخاتمة بأبياتها الأربعة.
- ذكر الشارح أبيات الألفية تاليةً لعناوين الأبواب والفصول، فذكر عنوان الباب وأتبعه بما قابله من أبيات الألفية، ثم قدَّم خلاصة للباب تحدّث فيها عن أحكامه وقواعده باختصار، ثم انتقل إلى الشرح. مثال ذلك باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، حيث ذكر بعد عنوان الباب قول الناظم:

[592] واجعل منادًى صحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كعبدِ عَبْدي، عَبْدَ عَبْدا، عَبْدِيَا

ثم قال: «اعلم أنّه متى أضفتَ المنادى إلى ضميرك، وهي (الياء) كان لك فيه خمس لغات أفصحها ما بدأ المصنِّف به، وهو حذف الياء، والاجتزاء بالكسرة. والثاني: إثباتُ الياء ساكنة كـ (غُلامي). الثالث: حذف ...»[1]. وهكذا استغرق اللغات الخمس في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

* ساق الشارح أبيات الألفية بعد عناوين الأبواب أحيانًا، وفي أثناء الشرح أحيانًا أخرى. وهو في ذلك قد يسوق جزءًا من البيت او شطرًا، أو يسوقه كاملًا وهو الغالب، أو يسوق الأبيات مثنى[2] وهو كثير، أو ثُلاثَ[3]، .....

---

(1) كاشف الخصاصة ص 263.

(2) كاشف الخصاصة ص 24، 37، 38، 45، 59، 62، 66، 72، 73، 82، 85، 111، 118، 122، 125، 127، 130، 139، 142، 146، 147، 149، 150، 160، 168، 176، 177، 183، 184، 189، 192، 193، 197، 215، 216، 221، 222، 223.

(3) المصدر السابق ص 34، 37، 55، 56، 89، 96، 127 143، 173، 187، 200، 204، 259، 265، 272، 274، 294، 318، 331، 333، 344، 347، 350، 353، 361، 372، 374، =

أو رُباع[1]، أو خُماس[2]، أو سُداسَ[3]، أو سُباع[4].

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

لابن هشام أكثر من شرح وحاشية على الألفية[5]، وأشهر شروحه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) الذي انتشر بين الدارسين فتناولوه بالشروح والحواشي. وهو شرحٌ موجز بديع، لكنه **ليس شرحًا لأبيات الألفية، وإنما هو مؤلَّف نحوي سار فيه على هدي الألفية وترتيبها** وذلك من خلال عرضِهِ لمسائلها شرحًا وتعريفًا وتفصيلًا، اعتمادًا على بعض مفردات النظم.

قدّم ابن هشام لشرحه فحمد الله وصلى على النبي، ثم تحدث عن أهمية الألفية وضرورة كشف الغموض الذي سبّبه اختصارها **بشرح مختصر يحقّق رغبة بعض طلبته**، فقال: «كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية كتابٌ صَغُر حجمًا وعَزُرَ علمًا، غير أنّه لإفراط الإيجاز قد كاد يُعدُّ من جملة الألغاز، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يلدانيه وتوضيح يسايره ويباريه، أحلّ به ألفاظه وأُوضح معانيه، وأُحلِّل به تراكيبه وأُنقّح مبانيه ... وربّما أُشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جَهْدًا في توضيحه وتهذيبه، وربّما خالفته في تفصيله وترتيبه. وسميته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»[6]. واشتهر باسم (التوضيح)[7] على سبيل الاختصار، أو لأنه توضيح لمسائل الألفية، وليس شرحًا لأبياتها.

وقد أشار القدماء إلى اختلاف منهج التوضيح عن مناهج شروح الألفية الأخرى، وأدركوا صعوبته وغموضه بسبب شدة اختصاره وتركيزه، فشرعوا في

381، 397، 398، 407، 409، 411، 421.

(1) المصدر السابق ص 57، 152، 198، 296، 327، 342، 371، 391، 392.

(2) المصدر السابق ص 289، 386.

(3) المصدر السابق ص 360.

(4) المصدر السابق ص 376.

(5) التهريج 1/ 330 والبغية 2/ 69 والشذرات 6/ 192.

(6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 10.

(7) البغية 2/ 69 والكشف 1/ 154، والشذرات 6/ 192، والهدية 1/ 465.

شرحه والتعليق عليه، فقال خالد الأزهري: «الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك... لم يأت أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله، غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفيّ مكنوناته ما وراء الحجاب...»[1].

لمّا كان «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» شرحًا صريحًا للألفية - كما يتضح من عنوانه، كان من المتوقع أن يلتزم ابن هشام في تبويبه وترتيبه وعرضه بما ورد في المتن المشروح، لكنّ الشارح أدرك - على ما يبدو - قصور النظم في توضيح مسائل النحو فسعى إلى نثر الألفية وتقريبها إلى أذهان الناشئة. وفيما يلي بيان أهم ملامح منهجه:

● التزم الشارح - عمومًا - بترتيب الألفية، فحافظ على تسلسل أبوابها بدءًا من باب الكلام وما يتألف منه وانتهاءً بباب الإدغام، لكنّه عدّل صياغة عناوين بعض الأبواب، فتصرّف في تسمياتها على سبيل التوضيح، ثم وزّع موضوعاتها على فصول بعد أن كانت أبوابًا.

فمن أمثلة إعادة ترتيب الأبواب صنيعه في باب «النائب عن الفاعل»[2] الذي نظمه ابن مالك في ثلاثة عشر بيتًا تحدث في الثاني حتى السابع منها عن طريقة تحويل الفعل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، ثم ذكر أقسام نائب الفاعل من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور، وشروط النيابة، إلى آخر الباب. لكنّ ابن هشام خالف الناظم فأفرد فصلًا خاصًا لصياغة الفعل المبني للمجهول جعله في نهاية الباب[3]، بعد استيفاء المسائل الأخرى، إدراكًا منه أنّ الصياغة تنتمي إلى التصريف، ورتبتها بعد النحو.

ومن أمثلة التصرف في صياغة عناوين بعض الأبواب، تسميات الألفية لعدد منها

---

(1) التصريح على التوضيح لخالد الأزهري 1/ 3.

(2) أوضح المسالك 1/ 371.

(3) المصدر السابق 1/ 385، وأمثلة ذلك كثيرة واضحة، في أبواب التعجب، والنداء، والتصريف، والإبدال.

مع ما يقابلها في أوضح المسالك:

الألفية	أوضح المسالك
الابتداء	باب المبتدأ والخبر
كان وأخواتها	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر، فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبرها تشبيهًا بالمفعول ويسمى خبرها.
فصل في: ما، ولا، ولات، وإنْ، المشبهات بليس	فصل في ما، ولا، ولات، وإنْ، المعملات عمل ليس تشبيهًا بها.
إنّ وأخواتها	باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر.
ظنّ وأخواتها	باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.
الاختصاص	المنصوب على الاختصاص
كم، وكأي، وكذا	باب كنايات العدد

فتعديل الشارح لتسميات بعض الأبواب يتوخّى الدقة في التعبير عما وضعت له، وليس لمجرد المخالفة.

• أعرض الشارح عن سرد أبيات الألفية قبل شرحها، **فلم ينطلق من الأبيات**، ولم يسق مجموعة أبيات أو بيتًا أو جزءًا ليعلق عليها. أو يمهّد لها.

• لقد سلك في شرحه مسلكًا مختلفًا **فانطلق من أبواب الألفية عرضًا وشرحًا وتحليلًا**، يقرّبها إلى فهم القارئ من خلال كلمات محدودة من الألفية التي نثرها في أثناء الشرح، **وتحرر من طريقة ذكر المتن وإتباعه بالشرح والتعقيب**.

• وقد أورد الشارح أبواب الألفية الخمسة والسبعين بتصرف يسير - كما ذكرنا - وقدّم لأربعة وعشرين منها بتعريفات اصطلاحية وشروح تمهيدية موجزة اعتقادًا منه أنّ عناوينها غامضة لا توحي بمضامينها، وهي: باب الكلام، والضمير، والعلم، والموصول، والمبتدأ والخبر، والفاعل، والاشتغال، والتنازع، والمفعول المطلق،

والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، واسم الفاعل، واسم المفعول، والنعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، والتحذير والإغراء، والصرف، وجمع التكسير، والإمالة، والتصريف. وعرّف أيضًا ببعض الفصول المتفرعة عن هذه الأبواب، مثل: الكَلِم الذي ينتمي إلى باب الكلام، والتنوين الذي هو أحد علامات الاسم، وغير ذلك.

• ولاعتقاده، أيضًا، بوضوح بعض التسميات، وإنباءِ عناوينها عن **مضامينها امتنع عن التقديم لها والتعريف بها**، مثل: باب الإبدال، والوقف، والتصغير، والحكاية، وغيرها كثير.

• التزم الشارح بما وعدَ بهِ، في المقدمة، من **حرصٍ على الاختصار**، ومن مظاهر هذا الحرص **عدم ذكره أبياتَ الألفية إلا نادرًا**، كأن يعترض على الناظم أو يخالفه[1].

لكنّ الاختصار الشديد لم يؤدّ إلى الغموض والقصور في توضيح مراد الناظم، وعلى الرغم من هذا الاختصار الذي يجعل الشرح أقرب إلى المتون منه إلى الشروح، فقد فاق معظم شروح الألفية.

4- شرح ابن عقيل:

شرحَ ابنُ عقيل الألفية شرحًا متوسطًا[2]، مبتعدًا عن الإيجاز المُخِلّ والإسهاب المُمِل، فأقبل عليه الطلبة لما امتاز به من السهولة والوضوح والبُعد - قَدْر الإمكان - عن الخلافات والتعليلات، كل ذلك بأسلوب العالِم المعلِّم الذي قضى عمره في التعليم ليقدّم شرحًا يرشد الطلبة إلى فهم مراد الناظم. وتفسير مفردات النظم وغوامضه. لم يضع ابن عقيل عنوانًا لشرحه، فنسب إليه واشتهر باسم (شرح ابن عقيل)، **كما لم يصدّره بمقدمة يُبين فيها معالم منهجه وتاريخ تأليفه**، بل ساق أبيات خطبة الألفية، ثم شرع في شرح أبيات باب الكلام وما يتألف منه، لكنّ متابعة الشرح

---

(1) أوضح المسالك 2/ 78 و 110.

(2) أشار إلى ذلك بعض القدماء. ينظر: الشذرات 6/ 204.

توضح أهم معالم منهجه من خلال النقاط التالية:

• حافظ الشارحُ على تصنيف الناظم وتقسيمه للأبواب والفصول، فأوردها بحسب تسلسلها، وحافظ على عناوينها.

• **لم يمهّد لعناوين الأبواب والفصول بمقدمات وتعريفات**، ولم يشرحها، مكتفيًا بذكرها والانتقال إلى سرد الأبيات وشرحِها.

• استثنى، من الشرح، أبيات الخطبة السبعة وأبيات الخاتمة الأربعة. فقصر الشرح على المتن بدءًا بأبيات باب الكلام وما يتألف منه، وانتهاءً بأبيات باب الإدغام. وفصل في شرحه بين المتن والشرح.

• ساق أبيات الألفية فُرادى[1]، أو مثنى[2]، أو ثُلاثَ[3]، بحسب المسألة أو الفكرة، ثم أتبعها بالشرح، ولم يعمد إلى اختصارها بالاجتزاء بشطر بيت، أو جملةٍ، أو كلمة، مثلما فعل بعض الشراح.

• كان الشارح أمينًا على المتن **فلم يمزجه بالشرح**، وكثيرًا ما اقتصر على مراد الناظم، فخلا الشرحُ بذلك من الزيادات التي أوردها بعض الشراح تتميمًا أو تنبيهًا أو توضيحًا. لكنّه قد يستدرك على الناظم بعض جوانب النقص فيضيف وجوهًا جديدة مثلما فعل في باب الابتداء؛ حين تحدّث عن مسوغات الابتداء بالنكرة فأورد الوجوه الستة التي ذكرها الناظم[4]، ثم أوصلها إلى أربعة وعشرين[5].

• اختلف منهج الشارح في القسم الثاني الخاص بالأبواب الصرفية، فاتسم بطابع الإيجاز والاختصار خلافًا لما هو عليه الحال في القسم الأول وأبوابه النحوية.

• **لم يُنْهِ ابن عقيل الشرح بخاتمة**، وأنهاه بشرح أبيات باب الإدغام، ثم أورد

---

(1) وهو الغالب. ينظر شرح ابن عقيل 1/ 16، 22، 23، 25، 26، 35، 43...

(2) شرح ابن عقيل 1/ 30، 36، 40، 41، 42، 48.

(3) المصدر السابق 1/ 62، 67، 127، 138، 188، 216 ... وقد يسوق أربعة أبيات معًا، على قِلة، كما في 1/ 163 - 164.

(4) المصدر السابق 1/ 216 - 218.

(5) المصدر السابق 1/ 218 - 226.

أبيات الخاتمة من غير أن يشرحها.

5- شرح المكُّودي:

للمكودي شرحان على ألفية ابن مالك، ضاع أحدهما وهو الكبير، أما الصغير فهو موضوع البحث. وقد صنّفه للمبتدئين، وصدّره بمقدمة ذكر فيها بعض معالم منهجه، لكنه لم يضع له عنوانًا، فاشتهر بـ «شرح المكودي»، ولم يذكر تاريخ تصنيفه.

وهو شرح موجز يناسب الغاية التعليمية التي وُضع من أجلها، فقد حرص على تهذيبه من الحشو والإطالة، والغموض والتعقيد. كما وعد في مقدمته حين قال: «فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، تُفهَم به ألفاظُها، ويحظى بمعانيها حُفاظها، معرِبٌ عن إعراب أبياتها ومقرِّب لما شرَدَ من عباراتها، من غير تعرّض للنقل عليها، ولا إضافةِ غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلّا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي ويستحسنه الشادي. والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجدِّدين المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلبَ مني أن أضع شرحًا على نحو ما ذكرتُه، وأُبيِّن ألفاظها ومعانيها على حَسَب ما وصفتُهُ، فأجبته إلى ما اقترح عليّ، وأسعفته بما أمَّل لدي»[1]، وأشار إلى اختصاره في باب الصفة المشبهة فقال: «... ثم إن هذه المسائل الجائزة وأنا أبسطها وأُوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله، إذْ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها. وقد شرطت في صدر هذا الكتاب ألّا ما يتعلق بألفاظها»[2]. وأشار إلى ذلك في الخاتمة فقال: «قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحًا مُكْمِل المقاصد... موفيًا لما أردت من اختصاره وقصدته»[3]. وفيما يلي بيان لأهم ملامح منهجه، ومدى التزامه بما ذكره في المقدمة:

---

(1) شرح المكودي 1/ 74. ولعل كلمة (الفئة) الواردة في مقدمة المكودي مصحفة عن (الفِتية).
(2) شرح المكودي 1/ 507.
(3) شرح المكودي 2/ 983.

• وافقَ الناظمَ في ترتيب الأبواب، فبدأ بالمقدمة وانتهى بالخاتمة، مرورًا بالأبواب، كما هي في المتن.

• شرح الألفية كاملةً، مستوفيًا المقدمة بأبياتها السبعة والخاتمة بأبياتها الأربعة، فلم يستثنِ منها شيئًا. **وقام أيضًا بإعراب معظم أبياتها**، ما عدا مواضع قليلة، كقوله في باب المعرب والمبني[1]:

[18] **ومعربُ الأسماءِ ما قد سَلِما ... من شَبَهِ الحرفِ كأرضٍ وسُما**

وقوله في باب الفاعل[2]:

[238] ... ... **وقد يجيء المفعولُ قبل الفِعْلِ**

• **قدّم الشارح لعناوين بعض الأبواب بالتعريف أو الشرح**، مثال ذلك تعريفه في باب المقصور والممدود[3]، لكل واحد منهما، وحديثه في باب التوكيد على نوعيه المعنوي[4]، واللفظي[5]، وتعريف كل منهما.

ساق أبيات الألفية - في الغالب - مفردةً بيتًا بيتًا، ثم أتبعها بالشرح والإعراب، وقلّما اجتزأ بيتًا منها، فاقتصر على إيراد ما يحتاج إلى الشرح وشرحَهُ، ثم عاد فأتمّه بعد ذلك، كما فعل في باب عطف النَّسَق[6]، حين أورد قول ابن مالك:

[552] **وربّما عاقبتِ الواوَ** ... ...

فقال: «يعني أنّ (أو) تُعاقِب الواو التي تكون بمعناها، وذلك إذا أُمن اللَّبْس، وهو المنبّه عليه بقوله:

... ... **إذا لم يُلفِ ذو النُّطق لِلَبْسٍ مَنْفذا**

---

(1) شرح المكودي 1/ 90، 272، 274.
(2) شرح المكودي 1/ 272
(3) شرح المكودي 2/ 776.
(4) شرح المكودي 1/ 547.
(5) شرح المكودي 1/ 553.
(6) شرح المكودي 2/ 560 وانظر الأبيات المجزوءة في المصدر السابق 1/ 91، 100، 131، 139، 145، 298، 302، 305، 316، 320، 323...

أي، إذا كان المتكلّم بها لا يجد في استعمالها بمعنى - أو - منفذًا للبس، أي طريقًا، وفهم من قوله: وربّما عاقبت - أنّ ذلك قليل»[1]. فقد شرح الجزء الذي اقتطعه من البيت ثم أكمل شرحه بعد إتمامه.

وساقَ أحيانًا أبيات الألفية مثنى[2]، أو ثُلاث[3]، أو رُباع[4]، ثم شرع في شرحها وإعرابها.

• استدرك الشارح على الناظم أنه لم يخصّ «القَسَم» بباب، فختم باب عوامل الجزم بـ (نكتة)[5]، على شاكلة التنبيهات التي امتاز بها شرحا المرادي، والأشموني ذكر فيها أن الناظم وزّع القَسَم فذكر حروفه مع حروف الجرّ في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب الابتداء، وفي باب إنّ وأخواتها. وهي النكتة الوحيدة في الشرح.

• **أنهى الشرح بخاتمة موجزة** ذكر فيها فراغه من الشرح والتزامه فيه بالنحو الذي وعد به في مقدمته من سهولة واختصار ووضوح[6]. ولم يحدّد تاريخ انتهائه منه.

6- البهجة المرضية:

حظيت الألفية بعناية خاصة من السيوطي، فشرَحها شابًا، كما كتب حواشي على عدد من شروحها. أما شرحُه لها فكان موجزًا، وممزوجًا بالمتن، وقد صدّره بمقدمة مقتضبة حمد فيها الله وصلى على النبي، وزها به على باقي الشروح، فقال: «فهذا شرح لطيف مزجته بألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يبيِّن مراد ناظمها **ويهدي الطالب إلى معالمها**، حاوٍ لأبحاثٍ منها ريح التحقيق تفوح، وجامع لنكتٍ لم يسبقه إليها غيره من الشروح. وسميته بالبهجة المرضية في شرح

---

(1) المصدر السابق 2/ 570.

(2) المصدر السابق 1/ 87، 105، 108، 114، 120، 130، 141، 164، 170، 194، 230، 238، 290...

(3) المصدر السابق 1/ 98، 109، 110، 180، 260.

(4) المصدر السابق 1/ 101، 124، 182.

(5) المصدر السابق 2/ 721.

(6) المصدر السابق 2/ 983.

الألفية»[1]. وفيما يلي أهم ملامح منهجه:

•حرص الشارح على موافقة الناظم في ترتيب الألفية، فالتزم بتسلسل الأبواب كما وردت في المتن.

•شرحَ السيوطي الألفية كلّها، بدءًا بأبيات المقدمة وانتهاءً بأبيات الخاتمة ومرورًا بالأبواب.

•مهّد الشارح لعناوين بعض الأبواب بمقدمات موجزة لخّص فيها الباب أو المسألة، أو علّل بعضه الأحكام النحوية، أو أحال إلى مواضع بعض الأبواب في كتب الناظم الأخرى، مثال ذلك ما صدّر به باب الابتداء وحديثه عن الخلاف في أصل المرفوعات، أهو الفاعل أم المبتدأ؟ مع عرض حجة كل فريق، وذلك بقوله: «قدّمَ أحكام المبتدأ على الفاعل - تَبَعًا لسيبويه - وبعضُهم يقدِّم الفاعل، وذلك مبني على القولين في أن أصل المرفوعات أهو المبتدأ أو الفاعل؟. وجهُ الأول أن المبتدأ مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخّر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدَّم، وأنه عامل ومعمول، والفاعل معمول ليس غير. ووجهُ الثاني أنّ عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ...»[2].

ساق أبيات الألفية مجزأة كلمةً كلمةً، أو جملةً من بيت ثم شرحَها، ونادرًا ما قدّم بيتًا كاملًا، كقوله، في باب التوكيد[3]:

[533] ومُضمَرُ الرفعِ الذي قدِ انفصَلْ أكِّدْ بهِ كلَّ ضميرٍ اتَّصَلْ

وقوله في باب العطف[4]:

---

(1) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى (البهجة المرضية) دراسة وتحقيق علي سعد الشنيوي، ص 33.

(2) البهجة المرضية، ص 90. وتنظر مقدماته لأبواب اسم الإشارة ص 74، والاسم الموصول ص 75، وإنّ وأخواتها. ص118، واشتغال العامل عن المعمول ص 160، والتنازع في العمل ص 168 وغير ذلك.

(3) البهجة المرضية ص 261.

(4) المصدر السابق نفسه.

[534] العطفُ إمّا ذو بيانٍ، أو نسَقْ والغرَضُ الآنَ بيانُ ما سبَقْ

•استدرك الشارح - في هذا الشرح الموجز- على الناظم مسائل ووجوهًا كثيرة جاءت على شكل (تتمة)[1] أو (تنبيه)[2] أو (فرع)[3] أو (فصل)[4] أو (قاعدة)[5]، أو خاتمة[6]، معتمدًا في ذلك على كتب الناظم الأخرى، الأكثر تفصيلًا، مثال ذلك التتمة التي ذكرها في باب المعرب والمبني، عندما تحدث عن علة بناء الاسم وعدّد أنواع شبه الاسم للحرف - كما هي في الألفية - ثم أضاف نوعًا آخر هو الشبه الإهمالي، فقال: «**تتمة**: من أنواع الشبه الشبه الإهمالي، ذكره في الكافية، ومثّل له في شرحها بفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة»[7]. ولمّا بحث اسم الإشارة استدرك على الناظم أنّ (هنالك) يدل على الزمان، فقال: **تنبيه**: ذكر المصنِّف في نكته على مقدمة ابن الحاجب أن هنالك تأتي للزمان مثل- هنالك تبلو كلّ نفس ما أسلفت»[8].

وقد يستدرك بعض الحالات والوجوه فيعقد مسألة في آخر الباب يسميها «**خاتمة**» مثلما فعل في نهاية باب « إنّ وأخواتها » عندما أهمل الناظم الحديث عن تخفيف (لكنّ)، فقال: «**خاتمة**: لا تخفّف - لعلّ، وأما - لكنّ - فإن خففت لم تعمل شيئًا، بل هي حرف عطف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا، وعن يونس أنه

---

(1) بلغ عددها ثلاثين تتمة، في: ص 45، 49، 81، 95، 99، 102، 105، 109، 121، 132، 133، 141، 164، 175، 181، 197، 221، 229، 234، 246، 259، 275، 276، 295، 297، 302، 319، 329، 362.

(2) بلغت أربعة، في: ص 75، 98، 100، 263.

(3) بلغة ستة، في: ص 94، 218، 265، 268، 302، 304.

(4) بلغت تسعة عشر، في: ص 167، 171، 201، 220، 229، 253، 270، 274، 279، 330، 332، 352، 353، 365، 366، 368 فصلان، 369، 370.

(5) البهجة المرضية، ص 148.

(6) بلغت ثلاثًا، في: ص 127، 231، 364.

(7) البهجة المرضية، ص 45.

(8) المصدر السابق ص 75، والآية المقتبسة هي 30 من سورة يونس.

حكاه عن العرب»[1].

• **أنهى السيوطي شرحه بخاتمة** زَهَا فيها بنفسه وبشرحه، فزعم أنه سبيكة عَسْجَد، وأنه ألّفه في طور الشباب لأن الشباب سنّ العطاء عند العلماء[2].

ثانيًا: الشروح الموسوعية:

1- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

شرحَ المرادي الألفية شرحًا متوسطًا[3] سمّاه (توضيح المقاصد)[4] وصدّره بمقدمة موجزة بدأها بحمد الله والصلاة على النبي، وذكر فيها الباعث على تأليفه، فقال: «فهذا توضيح مختصر لألفية ابن مالك رحمه الله **يجلو معانيها على طلابها**، ويُظهر محاسنها على حفّاظها، **سألنيه بعضُ حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها**، فأجبته إلى ذلك رغبةً في الثواب وتقريبًا على الطلاب»[5]. ولم يذكر تاريخ تأليفه.

أما منهجه، فسوف نرى أنه حاول الوفاء بما وعدَ به في المقدمة من الاختصار، وذلك من خلال الأسلوب التعليمي الذي يقوم على توضيح المتن بشرح الأبيات وإعراب مفرداتها. وفيما يلي أهم ملامح منهجه:

• وافق الشارحُ الناظم في ترتيب الألفية وتبويبها، فبدأ بشرح المقدمة، وانتهى بالخاتمة، مرورًا بالأبواب.

• شرحَ المرادي مقدمة الألفية كاملةً وأعرب مفرداتها، ولم يستثنها من الشرح كما فعل بعض الشراح، وأعرض عن شرح البيتين الأخيرين فقط من خاتمتها.

---

(1) المصدر السابق ص 127.

(2) المصدر السابق ص 377 - 378.

(3) زعم المرادي في المقدمة أنه مختصر، وكذلك في ثنايا الشرح، ينظر: توضيح المقاصد 1/ 68 و 4/ 271. لكنّه لم يحافظ على الاختصار فأسهب في سرد آراء النحاة وعرضِ مختلف الوجوه الخلافية، كما في: 1/ 51 - 56.

(4) حققه الدكتور عبدالرحمن سليمان وطبعه بعنوان (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) في ستة أجزاء.

(5) توضيح المقاصد 1/ 5.

•ساق الشارح أبيات الألفية بيتًا بيتًا، ثم شرَحها، لكنه اجتزأ - أحيانًا - بعض الأبيات فأورد منها ما يحتاج إلى توضيح، ثم أكملها بعد شرحِ مُشكلها وغريبها[1].

•**مزج الشارحُ الشرح بالمتن**، فذكر البيت ثم أتبعه بالشرح مكرِّرًا بعض مفرداته من غير فصلٍ بينها وبين كلامه.

•**مهّد الشارح لبعض الأبيات بمقدمات لخّص فيها الباب أو الفصل** قبل الشروع في الشرح، من ذلك تلخيصه لأحد فصول باب الإبدال قبل شرح الأبيات[2]، وحديثه في باب التوكيد عن معناه واشتقاقه ونوعيه: اللفظي والمعنوي، قبل شرح أبياته[3].

•وهو في ذلك يتفق مع منهج ابن هشام الأنصاري في شرحه المسمى (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)[4] الذي قام على هدي من الألفية، فشرح أبواب النحو وفق ترتيبها واستنار ببعض أبياتها، ولم ينطلق من أبياتها ويشرحها متسلسلةً كما فعل باقي الشراح.

•قدّم أحيانًا لبعض أبيات الألفية موضحًا مضمونها، وشارحًا مسائلها في بسطٍ للآراء والنقول يسبق أبيات الألفية، مثال ذلك حديثه عن الكلام وما يتألف منه[5]، والمعرب والمبني[6].

واستغنى - في معظم الأحيان - عن تلك المقدمات، فأتبع الأبياتَ شروحَها مباشرة كما فعل في باب (التأنيث) وغيره[7].

---

(1) من أمثلة أنصاف الأبيات ما أورده في: 1/ 51 و 111 و 269 و 2/ 115، و 3/ 37 و 144، و4/ 67، و 5/ 26 و 107، و 6/ 11. وأورد أبياتًا مجزوءة في: 1/ 67، و 3/ 152، و 5/ 29، و 6/ 63.

(2) توضيح المقاصد 6/ 47.

(3) المصدر السابق 3/ 158. وأمثلة ذلك كثيرة، ينظر: 2/ 36، و 3/ 54، و 4/ 32 و 62 و 75 و 269، و 5/ 3 و 33، و 6/ 3 و 95 و 102.

(4) تقدّم الحديث عن منهج ابن هشام في أوضح المسالك في هذا الفصل.

(5) توضيح المقاصد 1/ 13.

(6) المصدر السابق 1/ 48. وانظر 2/ 3 و 36 و 3/ 14، و 4/ 12، و 5/ 89، و 6/ 3.

(7) المصدر السابق 5/ 3. وانظر 2/ 27 و 45 و 289، و 3/ 41، و 6/ 59.

•تجنّبَ الإطالة في الشرح، وابتعد عن الإسهاب، دفعًا للملل واكتفاءً بما هو ضروري للدارس، وعبّر عن ذلك بقوله، في باب النكرة والمعرفة:«وفيه مذاهب أُخر لا نطوِّل بذكرها»[1]، وقوله في باب المفعول معه: «هذا تكلف وتكثير عبارة»[2]، فالشرح مختصر لا يحتمل الإطالة التي خصّ بها بعض كتبه، قال: «وقد بسطتُ الكلام على هذه في غير هذا الكتاب، والغرض هنا شرح النظم»[3].

•خصّ الشارح بعض الأبيات،أو المسائل بعناية زائدة فأبدى بعض الملاحظات والتوضيحات، سماها (**تنبيهات**)[4]، فنبّه مثلًا إلى أمور **لم يوردها الناظم في الألفية وأوردها في بعض كتبه**، كقوله في باب الاستثناء: «**تنبيه**: إذا كررتَ - إلّا - لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة لا يمتنع، ولم يتكلّم المصنِّف على الثاني لوضوحه، وقد بينه في الكافية والتسهيل»[5]، ونبّه أيضًا إلى زيادات في بعض أبيات الألفية على ما ورد في كتب الناظم الأخرى في الموضوع نفسه: «**تنبيه**: لم ينبّه في الكافية والتسهيل على ندور حذفها في النثر... فهو من زيادات الألفية»[6].

وكما يختلف مضمون تلك التنبيهات يختلف عددها، فقد يسوقُ منها خمسة تنبيهات معًا، مثلما صنع في باب النداء، إذْ تحدث فيها عن الميم عند الكوفيين وغيرهم في صيغة (**اللهمَّ**)[7].

---

(1) توضيح المقاصد 1/ 136. وانظر 5/ 4 و 240 و 271.

(2) المصدر السابق 2/ 100.

(3) المصدر السابق 4/ 271.

(4) هذه الاستدراكات معروفة لدى كثير من المؤلفين، وقد أكثر منها البغدادي في خزانة الأدب وسماها « تتمات ». ينظر مصادر البغدادي النحوية في خزانة الأدب للبغدادي) لصاحب هذا الكتاب، ص 31- 33.

(5) توضيح المقاصد 2/ 112.

(6) المصدرالسابق 4/ 287.

(7) توضيح المقاصد 3/ 289، والتنبيهات كثيرة، فالتنبيه الواحد في 1/ 40 و 53 و 214، و 2/ 26 و 191، و 3/ 6 و 74، و 4/ 50 و 95، و 5/ 3 و 28 و 49، و 53، و 6/ 6 و 26. والتنبيهان في: 2/ 42 و 72 و 195، و 3/ 16 و 162، و 4/ 6 و 16. والتنبيهات في: 1/ 86، و 2/ 245، و 3/ 99 و 165 و 289، و 4/ 68 و 119 و 123 و 195، و 5/ 30 و 47 و 65 و 143.

●**التزم الشارح بالطابع التعليمي**، تلبيةً لرغبة بعض الطلاب، وقد أكثر من بعض العبارات التي تفيد التلقين والتعليم، من مثل: فإن قلت... قلت[1]، أو فإن قلت... فالجواب[2] ...

2- شرح الأُشْموني:

شرح الأشموني الألفية شرحًا مطولًا، جمع فيه بين الشرح والإعراب، واستوعب فيه خصائص الشروح السابقة، وسمّاه (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)[3]. ولم يذكر تاريخ تأليفه.

استهل الشرح بمقدمة موجزة حمد فيها الله تعالى وصلى على النبي وآله، ثم تحدث عن بعض ملامح الشرح الذي حرص على تهذيبه وتوضيحه وجعلهِ وسطًا بين الإسهاب المملّ والإيجاز المُخِلّ، فقال: «فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد... نجدُ نشر التحقيق من عباراته يعبق وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يُشرق، خلا من الإفراط المُملّ وعلا عن التفريط المُخِلّ - وكان بين ذلك قَواما - وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ولم آل جَهدًا في تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه»[4].

لقد ذاع شرح الأشموني في عصر مؤلفه وبعده، ولقي إقبالًا كبيرًا **لأنه استوعب معظم الشروح السابقة**، وأقبل العلماء عليه بالتعليقات والحواشي والتقارير.

أما منهجه ومدى التزامه بما أورده في المقدمة فسوف يتضح من خلال النقاط التالية:

●حافظ على تقسيم الناظم للأبواب، فبدأ بمقدمة الألفية وانتهى بخاتمتها مرورًا

---

(1) توضيح المقاصد 1/ 36 و 102، و2/ 27 و 45 و 46 و 113، و 3/ 19 و 103 و 105 و 106 و 170 و 176، و 4/ 34 و 103 و 110 و 112 و 277، و 5/ 22 و 59، و 6/ 13 و 41 و 79 و 102.

(2) توضيح المقاصد 1/ 20.

(3) شرح الأشموني؛ المقدمة: 1/ 6.

(4) المصدر السابق 1/ 5 - 7.

بأبوابها الكثيرة من غير تغيير في تسلسلها أو تبديل، بدءًا بباب الكلام وما يتألف منه، وانتهاءً بفصل الإدغام.

•لم يقتصر الشارح على شرح متن الألفية الذي ضمّ أبواب النحو وفصوله[1]، بل شرح أبيات المقدمة والخاتمة أيضًا.

•فسّر معاني أسماء أبواب الألفية التي وضعها الناظم، وترجمها معلّلًا سبب وضعها، من ذلك قوله في باب (الإخبار **بالذي** والألفِ واللام)، بعد العنوان مباشرة: «الباء في قوله[2]: **بالذي**، للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه، لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبرًا كما ستقف عليه، فهو في الحقيقة مُخبَر عنه... وهذا الباب وضَعَهُ النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التصريف في القواعد التصريفية، وبعضهم يسمي هذا الباب باب السبك»[3].

•وقال في باب النَّسَب، بعد العنوان أيضًا: «هذا هو الأعرف في ترجمة هذا الباب. ويسمى أيضًا باب الإضافة، وقد سمّاه سيبويه بالتسميتين»[4].

وأورد أحيانًا قاعدة الباب، أو تلخيصه، بعد تفسير تسميته، لينطلق بعد ذلك إلى التفصيل والشرح والتمثيل، كقوله، في باب التصغير: «والحاصل أن كل اسم متمكّن قُصِد تصغيره، فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، فإن كان ثلاثيًا لم يغير بأكثر من ذلك، وإن كان رباعيًا فصاعدًا كُسِر ما بعد الياء. فالأمثلة ثلاثة: فُعَيْل نحو: فُلَيْس، وفُعَيْعِل نحو: دُرَيْهم، وفُعَيْعِيل نحو: دُنَيْنِير»[5].

• قدم الشارح أبيات الألفية بحسب الفكرة أو المسألة فأورد في الغالب البيت أو جزءًا[6] منه ثم أتبعه بالشرح، ولكنه أورد أحيانًا بيتين معًا وشرحَهما، كما في باب

---

(1) بلغت عدة أبواب الشرح سبعين، وعدة فصوله عشرة.

(2) قول ابن مالك (الذي) في عنوان الباب، وهو باب الإخبار بالذي والألف واللام.

(3) شرح الأشموني: 4/ 52 - 53.

(4) شرح الأشموني: 4/ 76. وعنى بالإضافة الإضافة اللغوية.

(5) المصدر السابق 4/ 155 - 156. وانظر فصل الحروف المشبهات بليس 1/ 247 وباب أفعال المقاربة: 1/ 258.

(6) أمثلة ذكر أجزاء الأبيات ومفرداتها كثيرة جدًا، أما أمثلة ذكرها بيتًا بيتًا، فهي في الشرح: 1/ 67.

التعجب، هما قوله[1]:

[477] وفي كـلا الفِعْلَيـنِ قِدْمًـا لَزِمـا مَنْـعُ تـصرُّفٍ بحكـمٍ حُتِمـا

[479] وغيرِ ذي وصْفٍ يُضاهي أشْهلا وغيـرِ سالـكٍ سبيـلَ فُعِـلا

وهو في شرح الأبيات **قد يتطرق إلى إعراب بعضها، أو كلّها، بحسب ما يراه ضروريًا**، ثم ينطلق إلى الشرح، وذلك، في مواضع عدة، منها البيت الذي أعربه في باب الإضافة، وهو[2]:

[393] وكونُها في الوصفِ كافٍ إنْ وقَعْ مُثنًّى، وجمعًا سبيلَهُ اتَّبَعْ

وأعرب أيضًا بيتًا آخر في باب الترخيم، هو[3]:

[608] ترخيمًا آحذِفْ آخِرَ المنادى كياسُعا، فيمن دعا سُعادا

استدرك الشارح بعض الوجوه والمسائل التي لم يُتح له التفصيل فيها حين شرح بعض أبيات الألفية، وجاء ذلك في صورة **تنبيهات**[4]، **وخواتيم**.

أما التنبيهات فقد تعددت ما بين تنبيه مفرد[5] أو تنبيهين[6]، أو عدة تنبيهات متلاحقة[7]، واختلف توزُّعها بين باب وآخر، كما اختلف حجمها طولًا وقصرًا، كلّ ذلك بحسب مضمونها، فهي استدراكات وإيضاحات احتوت بعض الآراء النحوية، أو تعليلًا لبعض المسائل، أو إضافة بعض الشواهد والأمثلة والوجوه الإعرابية، أو تلخيصًا لما سبق في بعض الأبواب والفصول. وقد تخرجُ عن النحو إلى بعض مسائل اللغة، والمعارف الأخرى. وفيما يلي مثال على ذلك:

---

(1) شرح الأشموني 3/ 21. وقد يذكر أربعة أبيات معًا كما في باب التصغير: 4/ 162.

(2) المصدر السابق 2/ 247 والإعراب في الصفحة 248.

(3) المصدر السابق 3/ 206 والإعراب في الصفحة 207.

(4) اختلفت تسميتها بـ «التنبيهات» فأوردها مرة واحدة بلفظ: «فَرْعان» بدل «تنبيهان» شرح الأشموني 3/ 231.

(5) شرح الأشموني 1/ 15 و 17 و 24 و 27.

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق 1/ 21.

استدرك على الناظم بعض الحالات التي يجوز فيها فتح همزة (إنّ) وكسرُها، فقال في أحد التنبيهات: «سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان، الأول: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: - **إنَّ لك أن لا تجوعَ فيها ولا تَعْرى، وأنّك لا تظمأُ فيها ولا تَضْحى** - قرأ نافع وأبو بكر بالكسر، إمّا على الاستئناف أو العطف على جملة - إنّ - الأولى، والباقون بالفتح عطفًا على - أنْ لا تجوعَ. الثاني: أن تقع بعد حتى، فتكسر بعد الابتدائية، نحو: مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه، وتُفتح بعد الجارة والعاطفة، نحو: عرفت أمورك حتى أنّك فاضل. الثالث...»[1].

وهكذا تحدّث الأشموني في هذا التنبيه عن الوجوه الأربعة التي لم يوردها ابن مالك في المتن، ومثّل لها بالقرآن والشعر والأقوال المسموعة، وبيَّن وجوه الإعراب المتعددة في بعض الأمثلة.

وأما **الخواتيم**، فهي كثيرة أيضًا[2]، وينطبق عليها - من حيث مضمونها وحجمها- ما قيل عن التنبيهات، لكنّ موضعها الطبيعي يقتضي مجيئها في نهايات الأبواب، خلافًا للتنبيهات التي لم يُقيَّد ورودها بموضع معيَّن، وفيما يلي مثال عليها:

ختم باب النكرة والمعرفة بخاتمة استدرك فيها ما أغفله ابن مالك من الحديث على لحاق نون الوقاية لبعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، ومثّل لذلك بالحديث والشعر[3].

•برز، في الشرح، الطابع التعليمي من خلال طريقة عرضه للمسائل، فهو يفصّل القول ويورد الوجوه، ويعلّل ما يحتاج إلى تعليل بإسهاب قد يصل إلى حدّ الملل، فيتوقف واثقًا من الكفاية، ليقول، في باب الترخيم، مثلًا: «وفروع هذا الباب كثيرة

---

(1) شرح الأشموني 1/ 278. والشاهد القرآني الآيتان 118 - 199 من سورة طه.

(2) ألحقها الأشموني بمعظم أبواب الشرح، فجاءت في ثلاثة عشر بابًا وفصلًا، هي: باب الابتداء، وفصل تابع للمنادى، وباب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وباب إعراب الفعل، وباب عوامل الجزم، وفصل لو، وباب المقصور والممدود، وباب التصريف، وباب الإبدال ... وفصل في الإعلال بالحذف.

(3) شرح الأشموني 1/ 126.

جدًا، وفيما ذكرناه كفاية»[1]. كل ذلك بأسلوب المعلّم الذي يكثر التقسيم والتبويب والتفريع في عناوين المسائل والأبواب، فيلجأ إلى الحوار والجدال، ثم يعود ليلخّص كلّ ذلك بالخواتم التي ألحقها بمعظم الأبواب، وأوجزَ فيها ما فصّله قبلُ، فكثيرًا ما يلخص بعض القضايا في فقرات ملحقة على شكل خاتمة.

(1) المصدر السابق 3/ 182.

(2) المواقف

من الضروري أن تختلف مواقف الشراح من الأصل المشترك الذي شرحوه، وهو الألفية، فقد أورد فيها ابن مالك خلاصة قواعد النحو، وكان له منهج معين في ترتيبها وتبويبها[1]، كما كان له آراء مبتكرة وأخرى مقتبسة قام الشراح بعرضها وتوضيحها، وكان لهم موقف أساسي هو متابعة الناظم فيما أورده والاقتصار على شرح المتن، لولا بعض المواقف التي صرحوا فيها بموافقته - في الغالب - ومعارضته في أحيان قليلة. وسوف نسوق نماذج لما صرحوا فيه بمواقفهم.

يُفترض في شروح الألفية أن تكون توضيحًا لمقاصد ناظمها، وذلك بإزالة الغموض الذي يسببه النظم الموجز، فهي تَبَعًا لذلك بسطٌ لما أجمله ابنُ مالك في خلاصته المنظومة. فالتأييد هو الأصل الذي انطلق منه الشراح في تقريب مراد الناظم إلى أذهان المتعلمين والمعلمين على السواء، وهو السمة الغالبة على تلك الشروح، لذا كان من الطبيعي التزام الشراح بما تضمنته الألفية واكتفاؤهم بشرح أبياتها شرحًا محايدًا متفقًا ومضمونها.

لكنّ ذلك لا ينفي مجاهرة بعض الشراح - أحيانًا - بموافقة الناظم وتأييده على نحو صريح: في عدد من المسائل، لا سيما ما يتعلق منها بالخلاف، وإلى هذه الحالات أشرنا في الحديث عن تأييدهم له.

بيد أنّ الشروح لم تكن - دائمًا - مجرد بسطٍ لما أجْملهُ الناظم وتوضيحٍ لمراده والتزامٍ بآرائه ومتابعة له فيما يذهب إليه، فقد ارتفعت منذ القديم أصوات بعض الشراح بمخالفة الناظم في بعض المسائل إذ لم يكونوا مجرّد شرّاح يرددون أقواله

---

(1) ليس الحديث عن آراء ابن مالك ومذهبه النحوي من عناصر هذا الكتاب، فقد قام عدد من الباحثين بدراسة ذلك. نذكر منهم للاطلاع: الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيق كتاب التسهيل، وغيره ممن حقق بعض كتبه الأخرى، وبعض كتب تاريخ النحو ولا سيما كتاب المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف.

وآراءه. واتُّهم ابنُ الناظم بأنه أوّل من تجرأ على والده واعترض على مواضع من ألفيّته، قال الصفدي متحدثًا عن شرحه: «وهو شرحٌ فاضل منقَّح ... وخطَّأ والده في بُعَيض المواضع»[1]، وقال أحد المعاصرين، «وقد تعقّب ابنُ الناظم أباه كثيرًا دون هوادة»[2]. والحقُّ أنه كان يحترم الألفية ويعدّها صفوة مؤلفات والده، لكن قوله في أبيه:«مازال والدي يخبط حتى نظم الخلاصة»[3] يوحي بتجرئه عليه. ولعلّ إعجابه - بالألفية - عندما هدأت نفسه، وبعد وفاة أبيه - هو الذي دفعه إلى شرحها، وكان أيضًا شديد الاحترام لوالده، فما ذكره إلا بلفظ الشيخ مقرونًا بالدعاء له بالرحمة[4].

ولعلّ السبب في اعتقاد بعضهم بانتقاد ابن الناظم لوالده يعود إلى ريادته في شرح الألفية وتقدمِه على غيره من الشراح، فهو أوّل من نبّه إلى النظر في أبياتها من خلال مناقشة بعض المسائل بأسلوب لا يجوز أن يوصف بتحدي الناظم أو التجرؤ عليه، فهو شديد الاحترام له. ولعلّهم ذهبوا إلى هذا الرأي اعتقادًا منهم أن ابن الناظم صنَّف شرحه على الألفية بدافع الردّ على والده إثر خلاف بينهما جعله يسكن بعلبكَّ ويهجر دمشق[5]، لا سيما أنه صنَّفه في سنة ست وسبعين وستمائة[6]، بعد عودته إلى دمشق وبعد وفاة والده.

ولم يكن الخلاف بين الناظم وبعض الشراح عميقًا، فلم يتعدّ بعض التعريفات والحدود النحوية التي يضيق النظم الموجز عن الإحاطة بها وتوضيحها، بدليل استعانتهم بمصنفاته الأخرى في توضيح ذلك، ولا سيما الكافية الشافية، والتسهيل، وشرحه عليهما. فكانت الاعتراضات من قبيل التوضيح حينًا، والترجيح حينًا آخر، وهي في الغالب اعتراضات منهجية.

---

(1) الوافي بالوفيات 1/ 205.
(2) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 162.
(3) تتمة المختصر 2/ 318.
(4) شرح ابن الناظم، ص 239، 258، 265، 280، 290، 307، 323، 381.
(5) البغية 1/ 225.
(6) الكشف 1/ 151.

وفيما يلي أمثلة على الحالات التي صرّحوا فيها بالتأييد أو المخالفة:

أولاً: التأييد:

1- شرح ابن الناظم:

صرّح ابن الناظم، في مواضع كثيرة من شرحه، بموافقة أبيه على الرغم مما عرف عنه من معارضة له واستدراك عليه، ولعلّ سبب ذلك سَبْقُه في شرح الألفية، فكان شرحه أوّل ما ذاع من الشروح، وهو أساس الشروح اللاحقة. فاعتراضُه على أبيه في بعض المسائل لا يعني مخالفته كثيرًا أو في كل شيء، وقد صرّح مرارًا بموافقته له، ومن أمثلة اتفاقهما:

- أجاز الناظم في باب الموصول دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع تشبيهًا له بالصفة، ولم يخص ذلك بضرورة الشعر[1]، فقال[2]:

[98] **وصفةٌ صريحةٌ صِلةُ أَلْ وكونُها بمعْرَبِ الأفعالِ قَلْ**

وقال ابنه: «وقد تُوصل الألف واللام بفعل مضارع شبّهوه بالصفة، لأنه مثلها في المعنى، قال الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُهُ ولا الأصيلِ، ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ»[3]

- جعل الناظم في باب ظنَّ وأخواتها الفعلَ (حَجَا يَحْجُو) من الأفعال الدالة على رُجْحَان وقوع الشيء، فقال[4]:

[207] **ظنَّ، حَسِبْتُ، وزعمتُ، معَ عَدْ حَجَا، دَرَى، وجعلَ اللَّذْ كاعتقَدْ**

---

(1) هذا مذهب الكوفيين، أما البصريون فخصّوه بالضرورة، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 118. وقد اعترض الأشموني والسيوطي، في شرحيهما على الألفية، على الناظم. ينظر: شرح الأشموني 1/ 165 والبهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ص 84.

(2) شرح ابن الناظم ص 92.

(3) المصدر السابق ص 93. والبيت منسوب إلى الفرزدق يهجو رجلًا من بني عذرة، ولم أقف عليه في طبعتي ديوانه.

(4) شرح ابن الناظم ص 195.

وقال ابنه: «ومنه حَجَا، لا بمعنى غَلَبَ في المحاجاة، أو قَصَدَ، أو رَدَّ، أو أقامَ، أو بَخِلَ. أنشد الأزهري:

قد كنتُ أحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثقةٍ حتّى ألمّتْ بِنا يومًا مُلِمّاتُ»[1]

- وعدّد الناظم في باب الحال مواضع مجيئها جامدةً، فقال[2]:

[334] ويكثُرُ الجمودُ في سِعْرٍ، وفي مُبْدِي تأوُّلٍ بلا تكلُّفِ

[335] كـ: بِعْهُ مُدًّا بكذا، يدًا بِيَدْ وكرَّ زيدٌ أسدًا، أي: كأسَدْ

وقال ابنه: أكثر ما يكون الجامد حالًا إذا كان مؤولًا بالمشتق تأويلًا غير متكلَّف»[3]. ثم عدّد مواضع ذلك، ومنها أن يكون موصوفًا، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[4] أو أن يكون دالًا على سِعْر، نحو: بعتُ الشاءَ شاةً بدرهم... أو على أصالة الشيء، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[5]، أو على فَرْعِيته، نحو: هذا حديدُك خاتمًا، أو على نوعه، نحو: هذا مالُكَ ذهبًا، أو على كونٍ واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا[6].

اختلف النحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدّوهما بمنزلة الشيء الواحد، فأجاز الأخفش والكوفيون الفصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور، واعترض البصريون على ذلك[7]، أمّا الناظم فقد أجاز الفصل بينهما تبعًا للأخفش والكوفيين، ولم يخص ذلك بالضرورة الشعرية، وإنما أجازه في السَّعَة

---

(1) المصدر السابق ص 199. والبيت منسوب إلى ابن مقبل، وليس في ديوانه. وإلى أبي شنبل الأعرابي ولم أقف له على ديوان.

(2) شرح ابن الناظم ص 313.

(3) شرح ابن الناظم ص 313 أيضًا. وقد خالف الناظمَ وابنَه الأشمونيُّ في شرحه على الألفية 1/ 171 وعدَّ مجيء الحال من الجامد المؤول بمشتق تكلفًا.

(4) من الآية 17 من سورة مريم.

(5) من الآية 61 من سورة الإسراء.

(6) شرح ابن الناظم ص 313 - 314 بتصرف يسير.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري: 2/ 427-436 (المسألة:6).

أيضًا، فقال[1]:

[418] فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مفعولًا، أو ظَرْفًا، أجِزْ، ولم يُعَبْ

[419] فَصْلُ يمينٍ، واضطرارًا وُجِدا بأجنبيٍّ، أو بنعتٍ، أو نِدا

وفصّلَ ابنُه القول في الحالات التي ذكرها أبوه في السعة، فأورد ثلاث حالات وأيّدها بشواهد وفيرة من القرآن والحديث والشعر[2].

خالف الناظمُ بعض النحاة، في باب العطف، حين أعربوا (زوجُكَ) في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[3] معطوفًا على الضمير المستتر في الفعل (أسكنْ) المؤكَّد بـ (أنتَ). وذلك من قبيل عطف الظاهر على المضمر، عطفَ مفردات. لكنّ الناظم عدّه عطفَ جُمَل فجعله فاعلًا لفعل محذوف، معطوف على الفعل الظاهر، فقال[4]:

[561] والفاءُ قد تُحذفُ مع ما عطفتْ والواوُ إذْ لا لَبْسَ، وهي انفردتْ

[562] بعطف عاملٍ مُزالٍ قد بَقِيْ معمولُهُ، دفعًا لوهْمٍ اتُّقِيْ

وفي ذلك إشارة إلى انفراد الواو بعطفِ عاملٍ مُزال (محذوف) بقي معموله: وهي انفردتْ... وعقّب ابن الناظم على ذلك، فقال: قوله:

... ... وهي انفردتْ

بعطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بَقِيْ معمولُهُ ... ...

إشارةٌ إلى نحو قوله ... وكذا قول الآخر:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

أراد: زجَّجْنَ الحواجبَ وكحّلْنَ العيون. ومما ينبغي أن يُعَدّ من هذا القبيل قوله

---

(1) شرح ابن الناظم ص 405.

(2) المصدر السابق ص 405 - 412.

(3) شرح ابن الناظم ص 550. وهي جزء من الآية 35 من سورة البقرة.

(4) شرح ابن الناظم ص 547.

تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، لأن فعل أمر المخاطب لا يعمل في الظاهر، فهو على معنى: اسكنْ أنتَ، ولتسكنْ زوجُكَ الجنة»[1]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى اختلافه وأباهُ مع النحاة في العطف، وإعراب (زوجُكَ) فاعلًا لفعل محذوف، مقدر من جنس الفعل المذكور الذي دلّ عليه، فالعطف عطف جمل وليس عطف مفردات.

2- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة:

لم يسع ابن الجزري في شرحه المختصر إلى التعليق على أبيات الألفية، واكتفى ببيان مراد الناظم في اختصار قلّما قاده إلى مناقشته فيما نظمه من مسائل وقضايا. فلم يكن هدفه من الشرح استيفاء الوجوه المختلفة، واستدراك جوانب النقص الذي فرضته طبيعة النظم.

وهو في شرحه تابع للناظم، موافق له من غير إعلان وتصريح، فامتناعه عن مخالفته ونقده يعني موافقته فيما ذهب إليه، وشواهد ذلك واضحة في ثنايا الشرح.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

وافق المرادي في شرحه المسمى (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) الناظم في مواضع كثيرة، فصحَّحَ مذهبه ودافع عنه ضد احتجاجات الآخرين، من ذلك:

ذهب الناظم، في باب تعدي الفعل ولزومه، إلى أنّ ناصبَ المفعول به هو الفعل، وشرطَ في نصبه ألّا ينوب عن فاعل، فقال[2]:

[268] فانصِبْ به مفعولهُ إنْ لم ينُبْ عن فاعلٍ، نحوُ: تدبرتُ الكُتُبْ

ووافقه المرادي، فقال: «قوله فانصِبْ به، تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط في نصبه ... فلو ناب عن الفاعل رُفِعَ»[3].

---

(1) شرح ابن الناظم ص 550 - 551. وقوله تعالى من الآية 35 من سورة البقرة، أما البيت فهو للراعي النُّمَيْري، وهو في ديوانه ص 156.

(2) توضيح المقاصد 2/ 48.

(3) توضيح المقاصد 2/ 48 أيضًا.

ذكر الناظم في باب الاستثناء، وجهين للمستثنى المتقدم على المستثنى منه، أولهما النصب على الاستثناء، وهو المختار. والثاني: تفريغ العامل للمستثنى وجعل المستثنى منه بدلًا، وهو مذهب سيبويه، فقال[1]:

[318] وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفيِ قدْ يأتي، ولكنْ نصْبَهُ اختَرْ إنْ ورَدْ

فذكر المرادي الوجهين، وعلّق على الثاني، فقال: «قال سيبويه: حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أبوكَ ناصرُ، فيجعلون (ناصرًا) بدلًا. وهذا قليل، ولذلك قال: قد يأتي»[2]، فأيّد بذلك رأي ابن مالك الذي رجّح النصبَ، وجعل الرفع لغةً قليلة.

ووافق الناظمَ فبيّن ما تكون عليه همزة الوصل، في قوله:[3]

[938] للوصلِ هَمْزٌ سابقٌ لا يثبُتُ إلا إذا ابتُدِي به، كاستثبِتوا

فقال: «... همزة الوصل وضعتْ أولًا همزة، لقوله: للوصلِ همز، هذا هو الصحيح. وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف»[4].

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

وافق ابنُ هشام الأنصاري الناظمَ في مواضع عدة، منها:

ذهب الناظم، في باب المعرَّف بأداة التعريف، إلى أنّ (أل) تأتي زائدة لازمة في بعض الأسماء، فقال[5]:

[107] وقد تزادُ لازمًا: كالَّلاتِ والآنَ، والَّذينَ، ثم الَّلاتِ

ووافقه ابن هشام، فقال: «وقد ترد (أل) زائدة، أيّ غير معرِّفة، وهي إمّا لازمة

---

(1) المصدر السابق 2/ 105.

(2) المصدر السابق 2/ 106. وكلام سيبويه مختلف قليلًا: «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، يجعلون أحدًا بدلًا». الكتاب 2/ 337.

(3) المصدر السابق 5/ 266.

(4) المصدر السابق 5/ 266 نفسه.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 178. وقد أحلتُ إليه لأن ابن هشام لم يورد أبيات الألفية في أوضح المسالك.

كالتي في عَلَمٍ قارنتْ وضعَهُ كالسموءل، والْيَسَع، والعُزَّى، أو في إشارة، وهو (الآنَ) وفاقًا للزجَّاج والناظم»[1].

ذهب الناظم، في باب عوامل الجزم، إلى أنّ فعل الشرط قد يأتي مضارعًا، وجوابه ماضيًا، فقال[2]:

[699] وماضِيَيْنِ، أو مضارِعَيْنِ تُلْفِيهما - أو متخالفيْنِ

وهو بذلك مخالف لجمهور النحاة الذين خصّوه بالضرورة[3]. وقد وافقه ابن هشام، فقال: «وهو قليل، نحو: (من يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له)، ومنه (وإنْ نشأْ نُنَزِّلْ عليهم من السماءِ آيةً فظلَّتْ) لأن تابع الجواب جواب...»[4]، لكنّه ذهب في المغني إلى أنّ ذلك خاص بالضرورة[5]. وقد وردت شواهد كثيرة من النثر والشعر تؤيد ما ذهب إليه الناظم[6].

ذهب الناظم، في باب الفاعل، إلى جواز تأنيث الفعل المسند إلى فاعل مؤنث، ولو فُصِلَ بينهما بـ (إلّا) على قلة، وأنّ حذف تاء التأنيث هو الأكثر. فالجمهور على عدمِ جواز تأنيثه إلا في الشعر، فقال[7]:

[233] والحذفُ مع فصلٍ بإلّا فُضِّلا كـ (مازكا إلّا فتاةُ ابنِ العَلا)

ووافقه ابن هشام وأورد شاهدين قرآنيين، فقال: «وجوّزه ابن مالكٍ في النثر، وقرئ: ﴿إنْ كانت إلا صيحةٌ﴾، و﴿فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم﴾[8].

---

(1) أوضح المسالك 1/ 127.

(2) شرح ابن عقيل 2/ 370.

(3) شرح الأشموني 3/ 16 - 17 بتفصيل واف.

(4) أوضح المسالك 3/ 190. والشاهد الأول حديث شريف أورده البخاري في صحيحه 1/ 16. أما الثاني فهو جزء من الآية 4 من سورة الشعراء.

(5) مغني اللبيب ص 8 - 9.

(6) تنظر الحاشية السادسة من حواشي محقّق أوضح المسالك 3/ 190 أيضًا.

(7) شرح ابن عقيل 1/ 477.

(8) أوضح المسالك 1/ 359. والشاهدان من الآية (29) من سورة يس، والآية (25) من سورة

5- شرح ابن عقيل:

لعل ابن عقيل **أكثر شراح الألفية وفاءً للناظم واحترامًا له والتزامًا بنص الألفية**، وسوف يتضح أنه أوّل من تطوّع لردّ انتقادات ابن الناظم لأبيه في شرحه على الألفية، وقد تجلى موقفه المؤيِّد، لما تضمنته الألفية، في حرصه على ترتيبها، والتزامه بآراء ناظمها، وفي احترامه الواضح لابن مالك فقلّما يذكره من غير أن يدعو له بالرحمة، ولو كان في موقف المخالف.

ذكر الناظم، في باب الحال، عدمَ جواز مجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف مما يصحّ أن يعمل في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، أو جزءًا من المضاف إليه، أو مثلَ جزئه، فقال[1]:

[341] ولا تُجِزْ حالًا من المضاف لَهْ إلّا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهْ

[342] أو كان جُزءَ ما لهُ أُضِيفا أو مثلَ جزئهِ، فلا تَحِيفا

وقال الشارح: «... وقول ابن المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف - ليس بجيد، فإن مذهب الفارسي جوازُها، كما تقدم، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه»[2].

6- شرح المكودي:

أيّد المكودي الناظم **تأييدًا واضحًا**، ودفع عنه كثيرًا من اعتراضات كلّ من ولده والمرادي في شرحيهما على الألفية.

فقد ذهب الناظم، في باب عوامل الجزم، إلى أنه إذا وقع بعد جواب الشرط - فعلًا كان أو جملة اسمية - فعلٌ مضارع مقترن بالفاء أو الواو، جاز فيه الجزم، والرفع، والنصب، فقال[3]:

[703] والفعلُ، من بعد الجَزَا، إنْ يقترنْ بالفا، أوِ الواوِ، بتثليثٍ قَمِنْ

= الأحقاف. وقد اعتمد في توضيح رأي ابن مالك على شرحه للتسهيل 1/ 114.

(1) شرح ابن عقيل 1/ 643.

(2) المصدر السابق 1/ 646. وما نقله عن ابن الناظم موجود بالمعنى في ص327 من شرح ابن الناظم.

(3) شرح المكودي 2/ 715.

وقد خصّ ابن الناظم ذلك بالفعل المضارع، فقال: «إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بالفاء، أو الواو، جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار أنْ»[1]. وردّ عليه المكودي، بقوله: «وفُهِمَ من قوله: **مِن بعدِ الجَزَا**، أن ذلك بعد الجزاء كيفما كان، فعلًا كان أو جملة، خلافًا للشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله - عزّ وجلّ: فهو خيرٌ لكم، ويكفِّرُ عنكم»[2]. فاحتجّ لما ذهب إليه الناظم بشاهد قرآني.

7- شرح الأشموني:

تحدث الناظم، في آخر باب الابتداء، عن جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد، بغير حرف عطف، فقال[3]:

[142] **وأخْبَروا باثنينِ أو بأكثرَا عن واحدٍ، كـ: هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**

واعترض ابنُ الناظم فمنَعَ ذلك، وعدّه في معنى الخبر الواحد، بدليل امتناع العطف[4]. فأيّد الأشموني الناظمَ، ودفع اعتراض ابنه، فقال: «قلتُ: وفي الاعتراض نَظَر. أمّا ما قاله في الأول فليس بشيء إذْ لم يصادم كلام الشارح، بل هو عينه، لأنه إنّما جعله متعدّدًا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطًا بألّا يصدق الإخبار ببعضه عن

---

(1) شرح ابن الناظم ص 702.

(2) شرح المكودي 2/ 716. والآية برقم (271) من سورة البقرة، وتمام الشاهد في قوله تعالى: «... وإنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفقراء فهو خيرٌ لكمْ، ويكفِّرُ عنكمْ من سيئاتكم»، يعني: الصدقات. وقراءة الفعل (يكفر) بالرفع على الاستئناف، وقد قرئ بالجزم عطفًا على الفاء وما بعدها لأنها جواب الشرط، وقرئ بالنصب على تقدير (أنْ) مضمرة محذوفة. ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني 1/ 517.

(3) شرح الأشموني 1/ 221.

(4) منعَ ابن الناظم تعدّد الخبر، وأوجب العطف، معترضًا على وجهين مما أوردهما أبوه، **الأول**: تعدّده في اللفظ دون المعنى، نحو: هذا حلو حامض أي: مزّ، وزَيْد أعْسَرُ أيْسَر، أي: أضبط، ولا يجوز فيه العطف. **والثاني**: تعدد الخبر لتعدّد ما هو له، إمّا حقيقةً، نحو: بنوكَ كاتب وصائغ وفقيه؛ وإمّا حُكمًا، كقوله تعالى: «اعلموا أنّما الحياة الدنيا لعب ولهوٌ وزينةٌ وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد». ينظر شرح ابن الناظم ص 125 - 126. وتبعه ابن الجزري في كاشف الخصاصة ص 60 - 61.

المبتدأ كما قدمتُه ...»[1].

8- البهجة المرضية:

تقدّم أن شرح السيوطي اتّسم بالاختصار والإيجاز من ناحية، والإعراض عن الخلافات النحوية التي تتعارض مع الإيجاز، من ناحية أخرى، فاقتصر بذلك على شرح ألفاظ الألفية **من غير تعليقات واضحة تبيّن موقف الشارح من نصّ الألفية**، واكتفى بتوضيح مراد الناظم معتمدًا، في بعض الأحيان، على مؤلفاته الأخرى لتوضيح بعض المسائل الغامضة، أو بسط بعض القضايا الموجزة التي فرضتها طبيعة الخلاصة الألفية.

ثانيًا: المعارضة:

1- شرح ابن الناظم:

ذهب الناظم، في باب المعرب والمبني، إلى كسر نون جمع المذكر السالم على قِلّة، فقال[2]:

[39] ونونَ مجموعٍ، وما بهِ التَحقْ فافتحْ، وقلَّ مَنْ بكسرِهِ نَطَقْ

وجعله ابنُه من قبيل الضرورة، فقال: «قد تقدّم الكلام على نوني التثنية والجمع على حِدة، ولم يبق فيه إلّا ما نبّه عليه من أنّ نون الجمع حقّها الفتح وقد تُكسر... فأمّا كسر نون الجمع فإنّه يجيء للضرورة، كقول جرير:

عرينٌ مِن عُرَيْنةَ، ليس مِنّا برئتُ إلى عُرينة من عرينِ

عَرَفنا جعفرًا وبني أبيهِ وأنكرْنا زعانِفَ آخرينِ»[3]..

عدّد الناظم، في باب النكرة والمعرفة، أقسامَ المعرفة، ولم يذكر المعرَّف بالنداء،

---

(1) شرح الأشموني 1/ 223.

(2) شرح ابن الناظم ص 48.

(3) المصدر السابق ص 48 - 49، وينظر: توضيح المقاصد للمرادي 1/ 99. والبيتان في ديوان جرير بشرح ابن حبيب ص 429، والرواية فيه: (بني عُبَيد) بدل (بني أبيه)، والزعانف: جمع زِعْنِفة، يعني الأتباع، وقيل: لِئام الناس ورِذالهم.

فقال:

[53] وغيرُهُ معرفةٌ، كـ: هم، وذِي وهِنْدَ، وابْنِي، والغلامِ، والَّذِي

فاستدرك ذلك ابنُه، وقال: «والمعرفة منحصرة - بالاستقراء - في سبعة أقسام، ستّة نبَّه عليها، وهي: المضمر، نحو: هم وأنتَ ... وواحد أهمله المصنِّف، وهو المعرَّف بالنداء، نحو: يارجُلُ»[1]. فالمنادى كقولك: يارَجُلُ، تقصد واحدًا بعينه من المعارف، وقد ورد في بعض الكتب المتقدمة[2].

ذهب الناظم، في باب إنّ وأخواتها، إلى إعمالها على قِلّة، ولو اتصلت بها (ما)، فقال[3]:

[187] ووصلُ(ما)بذي الحروفِ مُبطلُ إعمالَهـا، وقد يُبَقَّى العملُ

وذهب ابنُه إلى وجوب إهمالها إذا اتصلت بها (ما) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، ما عدا (ليت) التي يجوز إعمالها وإهمالها، ونقل نصًا معزوًّا إلى الكسائي يجيز إعمال (إنّ) المتصلة بـ (ما) واستغربه، فقال: «وذكر ابن بَرْهان أنّ الأخفش روى: إنّما زيدًا قائم، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب»[4].

استبدل ابنُ الناظم قول أبيه، في باب التنازع في العمل[5]:

[283] بل حذفَهُ الزَمْ إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ وأخِّرَنْهُ إنْ يكنْ هو الخَبَرْ

ببيت من نظمه، فقال: وقد يُتوهّم من قول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: بلْ حذفَهُ ... أنّ ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولًا في باب (ظنّ) يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيرُهُ إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

---

(1) شرح ابن الناظم ص 55. وأهمله، يعني: أهمل التصريح به.
(2) الكتاب 2/ 197 والمقتضب 4/ 205.
(3) شرح ابن الناظم ص 173.
(4) المصدر السابق ص 174. وينظر: كاشف الخصاصة ص 79.
(5) شرح ابن الناظم ص 259.

واحذِفْهُ إنْ لَمْ يكُ مفعولَ حَسِبْ وإنْ يكُنْ ذاكَ فأخِّرْهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهّم»[1].

ذهب الناظم، في باب المفعول المطلق، إلى عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكِّد، فقال[2]:

[291] وحذفُ عاملِ المؤكِّد امتنَعْ وفي سواهُ لدليلٍ مُتَّسَعْ

واعترض ابنُه فأجاز الحذف إذا دلّ عليه دليل، حملًا على حذف عامل المفعول به وغيره، سواء أكان المصدر مؤكِّدًا أم مُبَيِّنًا، ونقل كلام أبيه من شرح الكافية الشافية، ثم قال: «ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبيِّن للنوع أو العدد»[3]. وتبعه ابن هشام الأنصاري، فقال: «وأمّا المؤكِّد، فزعم ابنُ مالك أنه لا يُحذف عامله، لأنه إنّما جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما، وردّه ابنُه بأنه قد حُذِف جوازًا في نحو: أنتَ سَيْرًا، ووجوبًا في نحو: أنتَ سيرًا سيرًا، وفي نحو: سَقْيًا ورَعْيًا»[4]، بينما انتصر ابنُ عقيل للناظم وردّ على ابنه، فقال: «وقول ابن المصنِّف: إنّ قوله:

وحذفُ عاملِ المؤكِّد امتنَعْ ... ...

سهوٌ منه، لأن قولك: (ضربًا زيدًا) مصدر مؤكِّد، وعامله محذوف وجوبًا - كما سيأتي- ليس بصحيح، وما استدلّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكِّد ليس منه، وذلك لأنّ ضَرْبًا زيدًا، ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد، بمثابة: اضربْ زيدًا، لأنه واقع موقعه، فكما أنّ: اضربْ زيدًا، لا تأكيد فيه، كذلك: ضربًا زيدًا، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء،

---

(1) المصدر السابق ص 258 - 259. وينظر: نشأة النحو، للطنطاوي، ص 162.

(2) شرح ابن الناظم ص 265.

(3) شرح ابن الناظم ص 266.

(4) أوضح المسالك 2/ 36. وقد أيد ابنَ الناظم، من شراح الألفية أيضًا، ابن الجزري والمكودي والأشموني، ينظر: كاشف الخصاصة ص 126 وشرح المكودي: 1/ 319 - 320 وشرح الأشموني 2/ 116.

لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دالّ على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدمُ جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكِّدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكَّد»[1].

ذهب الناظم، في باب المفعول فيه، إلى أنّ اسم المكان المبهم (الواقع ظرفًا)، نحو: مَذْهب، ومَرْمى، مشتق من الفعل الماضي، لا من المصدر، فقال[2]:

[305] وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاكَ، وما يَقْبلُه المكانُ إلا مُبْهما

[306] نَحْوُ الجهاتِ، والمقاديرِ، وما صيغَ من الفعل كـ: مَرْمى مِنْ رَمى

ورأى ابنه أنه مشتق من «اسم الحدث الذي اشتُقّ منه العامل»[3]، أي من المصدر بشرط أن يكون عامله من لفظه، كأن تقول: رميتُ مرمى عَمْرٍو، ولو وضَعْتَ (جلستُ) بدل (رميتُ) تعيّنَ الجرُّ بـ (في)، فتقول: جلستُ في مرمى عَمْرٍو. أما ما نقل عن العرب من نحو: هو منّي مقعدَ القابلة، ومناط الثريا ... فالقياس جرُّه بـ (في)، ولكن نُصِبَ شذوذًا، ولا يقاس عليه[4]، خلافًا للكسائي[5]. وقد أجاز ابنُ مالك ذلك على قلة، فقال[6]:

[310] وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ وذاكَ في ظرف الزمان يكثُرُ

عرّف الناظمُ الحال بقوله[7]:

[332] الحالُ وصفٌ، وفضلةٌ، منتصِبُ مُفْهِمُ في حالِ، كـ: فردًا أذهبُ

وقال ابنه: «وقوله:

الحالُ وصفٌ، فضلةٌ، منتصِبُ مُفْهِم في حالِ، ... ...

---

(1) شرح ابن عقيل 1/ 563 - 564.
(2) شرح ابن الناظم ص 274. وهو في ذلك متفق مع مذهب الكوفيين.
(3) المصدر السابق ص 275. وانظر: توضيح المقاصد 2/ 93.
(4) شرح ابن الناظم ص 275.
(5) شرح ابن عقيل 1/ 583.
(6) شرح ابن الناظم ص 276.
(7) المصدر السابق ص 311.

أي في حال كذا فيه مع إدخال حكم في الحدّ، بقوله: (منتصِبُ) أنه حدّ غير مانع، لأنه يشمل النعت، ألا ترى أن قولك: مررتُ برجل راكب، في معنى: مررتُ برجل في حال ركوبه. كما أنّ قولك: جاء زيد ضاحكًا في معنى: جاء زيد في حال ضحكه، فلأجل ذلك عدلتُ عن هذه العبارة إلى قولي: المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له، وحقُّ الحال النصب، لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات»[1].

ذهب الناظم، في باب إعمال اسم الفاعل، إلى أن أحد شروط إعماله سَبْقُه بحرف نداء، فقال[2]:

[428] كفِعلِهِ اسمُ فاعلٍ في العملِ إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ بمعزِلِ

[429] ووليَ استفهامًا، آو حرفَ نِدا أو نفيًا، أو جَا صفةً، أو مُسْنَدا

واعترض ابنُه بأن مسوِّغ عمله هو تقدير موصوف محذوف، فقال: «وقوله:

... ... أو حرفَ نِدا ... ...

مثاله: يا طالعًا جبلًا. والمسوِّغ لإعماله (طالعًا) هنا، هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره: يا رجلًا طالعًا جبلًا، وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، لأن النداء من خواص الأسماء»[3]. واعترَض ابن هشام على الناظم أيضًا، فقال: «وقول ابن مالك: إنه اعتمد على حرف النداء سهوٌ، لأنه مختص بالاسم، فكيف يكون مُقَرِّبًا من الفعل؟»[4]. والأصوب أن اسم الفاعل عمِل عملَ فعله لشبهه به، وهذا الشَّبَه محقّق من سَبْقِهِ بنفي، أو استفهام، أو مجيئه وصفًا لموصوف محذوف أو مذكور، وليس

---

(1) شرح ابن الناظم ص 311 - 312. واعترض ابن هشام أيضًا على الناظم في أوضح المسالك 2/ 79 ودفعَ اعتراضه خالد الأزهري في التصريح على التوضيح 1/ 367.

(2) شرح ابن الناظم ص 423.

(3) المصدر السابق ص 424.

(4) أوضح المسالك 2/ 250. وقد ردّ خالد الأزهري على ابن هشام، في التصريح على التوضيح 2/ 67.

لسبقِهِ بحرف النداء. قال الناظم، في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل[1]:

[467] صفةٌ استُحْسِنَ جرُّ فاعلِ معنًى بها المُشْبِهةُ اسمَ الفاعلِ

[468] وصوغُها من لازمٍ لحاضر كـ: طاهرِ القلبِ، جميلِ الظاهرِ

وخالفه ابنُه، فقال: «ومما تختصّ به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرّها بالإضافة، نحو: طاهر القلب، جميل الظاهر، تقديره: طاهرٌ قلبُه، جميلٌ مظهرُهُ، فإن ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلّا إذا أُمن اللَّبْس، فقد يجوز على ضعفٍ وقلةٍ في الكلام، نحو: زيد كاتب الأب، يريد: كاتبٌ أبوه، وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة وتمييزها عمّا عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبّهة، فهو متأخر عنه. وأنت تعلم أنّ العلم بالمعرِّف يجب تقدمه على العلم بالمعرَّف، فلذلك لم أُعوّل في تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل»[2]. وقال الناظم في باب النعت[3]:

[510] وانعتْ بمشتقٍّ كـ:صَعْبٍ، وذَرِبْ وشِبْهِهِ كـ: ذا، وذي، والمُنتسِب

فعارضه ابنُه، وعدّل بيت الألفية، فقال: «المشتق ما أُخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه، فلو قال:

وانعتْ بوصفٍ مثل صَعْبٍ، وذَرِبْ ... ...

كان أمثل، لأنّ من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفة، وهو ما دلّ على حدثٍ وصاحبه، كصعبٍ وذَرِبٍ، وضاربٍ ومضروب، وأفضل منك. أو اسمًا مضمّنًا معنى الصفة، إمّا وصفًا كاسم الإشارة، وذِي بمعنى صاحب أو بمعنى الذي، وكأسماء النسب. وإمّا استعمالًا كقولهم: مررتُ بقاعٍ عَرْفَج كلّه، أي خَشِن»[4].

---

(1) شرح ابن الناظم ص 444.

(2) المصدر السابق ص 445. وقد انتصر ابن هشام للناظم وردّ على ابنه، في أوضح المسالك 2/ 269.

(3) شرح ابن الناظم ص 493.

(4) شرح ابن الناظم ص 493 أيضًا. وقد علّق السُّجاعي على كلام ابن الناظم، بقوله: « وما ذكره =

2- كاشف الخَصاصة عن ألفاظ الخلاصة:

ذهب الناظم، في باب كان وأخواتها، إلى أنّ (كانَ) تزاد بلفظ الماضي فقط في حشو الكلام، وذلك قياسًا - بين (ما) و (فعل التعجب)، ولم يذكر زيادة باقي أخواتها، فقال[1]:

[154]وقد تزادُ (كانَ) في حَشْوٍ، كَـ: ما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما

فأورد الشارح لزيادتها بلفظ المضارع، على الشذوذ، قول الشاعرة[2]:

أنت، تكونُ، ماجِدٌ نبيلُ
إذا تهبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

وأوردَ على زيادتها - شذوذًا - بين الجار والمجرور، قول الشاعر[3]:

سراةُ بني بكْرٍ تَسامَى على، كان، المُطَهَّمَةِ الصِّلابِ

وحمل زيادة (أصبح) و (أمسى) على الشذوذ أيضًا، فقال:«ومفهوم كلامه أنّ غير (ما كانَ) لا تزاد، فيحمل على الشذوذ في كلامهم: ما أصبحَ أبردَها، وما أدْفأَها، بزيادة أصبحَ وأمسى»[4].

ذهب الناظم، في باب الإضافة،إلى أن (أيّ) من الأسماء اللازمة للإضافة، وأنها لا تضاف إلى مفرد معرفة إلّا إذا تكررت، أو قُصِدَ بها الأجزاءُ، فقال[5]:

= تعريف للمشتق في اصطلاح الصرفيين ». انظر حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل الألفية ابن مالك ص 244.

(1) كاشف الخصاصة ص 65.

(2) المصدرالسابق نفسه. والرجز لأم عَقِيل، فاطمة بنت أسد بن هاشم، زوج أبي طالب، توفيت سنة (5 هـ)، وقد قالته ترقّص ابنها عقيلًا. وهو في شرح ابن الناظم ص 140 وشرح ابن عقيل 1/ 292. والشّمْأل: ريح، وبَلِيل: رَطْبة نديّة.

(3) كاشف الخصاصة ص 66. والبيت في كتاب الأُزْهِيَّة في علم الحروف للهَرَوِي ص 187 وشرح ابن الناظم ص 140 وشرح ابن عقيل 1/ 291 بلا نسبة. وسَراةُ: جمع سَرِيّ أي أعزاء، وتَسامَى: أصله تَتَسامى، والمطهمة: التامة في كلّ شيء، والصِّلاب: جمع صَلْب وهو القوي في كل شيء.

(4) كاشف الخصاصة ص 66 أيضًا.

(5) المصدر السابق ص 179.

[405] ولا تُضِفْ لمفردٍ مُعَرَّفِ (أيّاً)، وإنْ كرّرتَها فأضِفِ

[406] أو تَنْوِ الأجْزَا، واخْصُصَنْ بالمعرفَهْ موصولةً (أيّاً)، وبالعكسِ الصِّفَهْ

ففهم الشارح من البيتين قياسَ ذلك عند الناظم، فأوردَ شاهدين على تكرار(أيّ)، الأول قوله[1]:

فأيِّي ما وأيُّكَ كان شَرًّا فَسِيقَ إلى المقامةِ لا يراها

والثاني قوله[2]:

ألا تسألون الناسَ أيِّي وأيُّكُمْ غداةَ التقَيْنا كان خيرًا وأكْرَما

ثم قال: «قضى المُصنِّف بالجواز في مثل هذه الصورة، وجعله قياسًا مطّردًا مع قِلّته»[3].

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

مثل الناظم: في باب الفاعل، لحذف الفعل وبقاء الفاعل بقوله[4]:

[229] ويرفعُ الفاعلَ فِعلٌ أُضْمِرا كمثلِ: زيدٌ، في جواب: مَنْ قرا؟

فافترض المرادي أن يكون (زيد) مبتدأً حُذفَ خبرُهُ، وعدّل بيت الناظم، فقال: «وهذا المثال يحتمل أن يكون (زيدٌ) فيه مبتدأً محذوف الخبر، أي: زيدٌ القارئ - وهو الأظهر، لأن الأَوْلى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل: زيدٌ، في جواب: هل قرأ أحد؟»[5].

ذهب الناظم، في باب الموصول، إلى أنّ (الّذي) له جمعان، هما: الأُلى، والذين، فقال[6]:

---

(1) ديوان العباس بن مِرْداس ص 163.

(2) شرح ابن الناظم ص 397 وشرح ابن عقيل 2/ 65، ولم أقف على قائله.

(3) كاشف الخصاصة ص 179.

(4) توضيح المقاصد 2/ 8.

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) المصدر السابق 1/ 211.

[91] جمعُ الَّذي الأُلى، الّذينَ مُطلقَا وبعضُهمْ بالواوِ رفْعًا نَطَقَا

فاعترض المرادي بأنّ تسمية (الأُلى) جمعًا فيها تجوّز، فهو اسم جمع[1]، وكذلك تسمية (الّذين) جمعًا فيها تجوّز لأنه مخصوص بأولي العقل، فـ (الذي) عامّ للعاقل وغير العاقل[2].

وجعل الناظم (أل) للمح الأصل في (النعمان)، فقال في باب المعرّف بأداة التعريف[3]:

[109] وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلا لِلَمْحِ ما قدْ كانَ عنه نُقِلا

[110] كالفضلِ والحارث والنُّعمانِ فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيَّانِ

قال المرادي: «وظاهر قوله: للمحِ ما قد كانَ عنه نُقِلا، أنها تدخل للمح الأصل لا للمح الوصف، وهو ظاهرُ كلامهِ في التسهيل وشرحه، ويؤيده أنّه مثّل بالمنقول من صفة كحارث، ومن مصدر كفَضْل، ومن اسم عين كنُعمان؛ وهو من أسماء الدم»[4]، ونقل قول ابن الناظم: «وقول الشارح: وقد يكون في المنقول من مصدر أو اسم عين، لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التأويل»[5]، وعلق عليه بقوله: «وقول الشارح... يقتضي أنّ اللمح للوصف، وهذا هو المشهور في عباراتهم»[6]. ثم قال: «اعلم أن في تمثيله بالنعمان نظرًا»[7].

وخالف الأشموني الناظم أيضًا، فقال: «تنبيه: في تمثيله بالنعمان نظر، لأنّه مثّل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتي

(1) المصدر السابق نفسه.
(2) المصدر السابق 2/ 213.
(3) المصدر السابق 1/ 265، وتابعه ابن الجَزَري في كاشف الخصاصة ص 48.
(4) توضيح المقاصد 1/ 265 أيضًا.
(5) المصدر السابق 1/ 265 نفسه. وانظر شرح ابن الناظم، ص 102.
(6) توضيح المقاصد 1/ 265 أيضًا.
(7) المصدر السابق 1/ 266.

للمحِ الأصل ليست لازمة»[1]. والخلاصة أن (أل) تأتي زائدة غير لازمة في الصفات والمصادر المسمى بها على لمح الأصل (الذي هو الوصف في أصل التسمية) كالحَسَن، والفَضْل، والحارث، والعباس، والنعمان. والغرض من زيادتها في هذه الأسماء التنبيه على أنّ أصلها من الأعلام الوصفية.

ذهب الناظم إلى أن (إنْ) و(لا) تعملان عمل ليس، لكنه رجّح عمل الأولى على الثانية، فقال[2]:

[162] في النكراتِ أُعملت كـ(ليسَ) لا وقد تلي (لاتَ)، و (إنْ) ذا العَملا

فقال المرادي: «ونصُّ المصنّف على أن عمل (لا) أكثر من عمل (إنْ) والعكس أقرب إلى الصواب»[3]. وبيَّن بالشواهد أن ما سُمع من عمل (إنْ) أكثر مما ورد من عمل (لا)[4].

تحدث الناظم، في باب أبنية المصادر، عن مصدر صيغة (فَعِلَ يَفْعَل) اللازم، فقال[5]:

[441] وفَعِلَ اللازمُ بابهُ فَعَلْ كَفَرِحٍ، وكجَوًى، وكشَلَلْ

فشرحَ المرادي ذلك بقوله: «يعني: قياس مصدر (فَعِلَ) اللازم (فَعَلْ) ... لا فرق في ذلك بين الصحيح نحو: فَرِحَ فَرَحًا، والمعتل نحو: جَوِيَ جوًى، والمضعّف نحو: شلَّ شَلَلًا، فإنه أصله: (شَلِلَ) بكسر اللام»[6]. ثم استدرك على الناظم فقال: «تنبيه: أطلق الناظم في (فَعِلَ) اللازم، وينبغي أن يُقَيّد بألا يكون لونًا، لأنّ (فُعْلة) هو

---

(1) شرح الأشموني 1/ 184. ويعني بقوله: (لما قارنت الأداة فيه نقله) نقلَها هذه الأسماء إلى العلمية؛ ينظر: مغني اللبيب ص74. وقد نقل الأشموني النص عن توضيح المقاصد للمرادي من دون إشارة.

(2) توضيح المقاصد 1/ 318 و 320.

(3) المصدر السابق 1/ 323.

(4) المصدر السابق 1/ 320 - 321.

(5) المصدر السابق أيضًا.

(6) المصدر السابق 3/ 29 أيضًا.

الغالب فيه، كالشُّهْلة والسُّمرة»[1].

لم يُجز الناظم، في باب أفعل التفضيل، الفصلَ بين اسم التفضيل، و (مِنْ)، وذهب إلى وصلهما، فقال[2]:

[498] وأفْعَلَ التفضيلِ صِلْةُ أبَدا تقديرًا، أو لفظًا بـ (مِنْ) إنْ جُرِّدا

واحتج المرادي على جواز الفصل بينهما بقول الشاعر[3]:

ولفُوكِ أطيبُ لو بذَلْتِ لنا من ماءِ موهبةٍ على خَمْرِ

فقال: «وقد فُصل بينهما بـ (لو) وما اتصل بها، كقوله... ولا يجوز بغير ذلك»[4].

أجاز الناظم عطف الفعل على الفعل، في باب عطف النَّسَق، من غير أن يشترط اتحادهما في الزمان، فقال[5]:

[563] وحذفَ متبوعٍ بدا هُنا استبِحْ وعطفُكَ الفِعلَ على الفِعل يَصِحْ

فقال المرادي: «أهمل المصنَّف شرطًا في عطف الفعل على الفعل، وهو اتحاد زمانهما، فلا يعطف الماضي على المستقبل، ولا المستقبل على الماضي...»[6].

وعلى أن التصغير خاص بالأسماء المتكنة، فقد صغروا (الذي) و (التي) و (ذا) و (تا)، وفروعها، شذوذًا، قال الناظم في باب التصغير[7]:

[854] وصغّروا شذوذًا، الّذي، التي وذا، مع الفروع منها: تا، وتِي

---

(1) المصدر السابق 3/ 30.

(2) توضيح المقاصد 3/ 115.

(3) لم أقف على قائله. وهو في الاشتقاق لابن دريد ص 374. والمَوْهِبة: - بفتح الهاء: مصدر من وَهَبَ - وبكسرها نُقْرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب. وتبع المراديَّ الأشموني في شرحه 3/ 46.

(4) توضيح المقاصد 3/ 117 - 118.

(5) المصدر السابق 3/ 239 و 241.

(6) توضيح المقاصد 3/ 242.

(7) المصدر السابق 5/ 116.

فقال المرادي: «اعلم أن قول الناظم: وصغّروا شذوذًا ... البيت، معترضٌ من ثلاثة أوجه: أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن. وثانيها: أن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومه، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع. وثالثها: أن قوله: (منها تا، وتي) يوهم أنّ (تي) صُغّر كما صُغّر (تا) وقد نصّوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلّا (تا)، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا (ذا) و (الذي) وفروعهما الآتي ذكرها. ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير - تا»[1].

ذهب الناظم، في باب إعراب الفعل، إلى جواز جزم الفعل المضارع، بعد حذف الفاء، بشرط مقدّر، في غير النفي، فقال[2]:

[689] وبعد غير النفي جزمًا اعتمِدْ إنْ تَسْقُطِ الفَا، والجزاءُ قد قُصِدْ

وخالفه المرادي في تقديره الجزاء والشرط، بأن الفعل، بعد الفاء، ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء، واستشهد بقول امرئ القيس[3]:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

على أنَّ الجزم بشرط مقدّر، دلّ عليه الطلب، فقال: إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففي جازمه أقوال، الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ... والثالث: أن الجزم بشرط مقدّر دلّ عليه الطب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، والرابع ... والمختار القول الثالث لا ما اختاره المصنّف لأربعة أوجه. أحدها ...»[4].

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

أجاز الناظم، في باب الابتداء، الابتداءَ بالوصف بعد نفي أو استفهام، أو بغيرهما مشيرًا إلى ذلك بلفظ (قد) للتقليل، وهو في ذلك تابع للأخفش والكوفيين، فقال[5]:

---

(1) المصدر السابق 5/ 120. وانظر التسهيل ص 288.

(2) المصدر السابق 4/ 211.

(3) ديوانه ص 7، وهو مطلع معلقته.

(4) توضيح المقاصد 4/ 212 - 213.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 188. والمسألة تحت الرقم 79 في كتاب ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة =

[115] وقِسْ، وكاستفهامٍ النَّفْيُ، وقدْ يجوزُ، نحوُ: فائزٌ أُولو الرَّشَدْ

وخالفه الشارح، فقال، في باب المبتدأ والخبر عند الحديث عن حذف الخبر وجوبًا إذا ناب عنه فاعل أو نائب فاعل أو حال: «ولا بد للوصف المذكور من تقدّم نفي أو استفهام»[1]، وأيّد قوله بشاهدين من الشعر، ثم ردّ البيتَ الذي أورده الأخفش والكوفيون، ووافقتُه الألفية، وهو[2]:

خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغيًا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ

ورفض أن تكون كلمة (خبير)، وهي وصف، مبتدأً، فهي خبر مقدّم، صحّ الإخبار بها عن الجمع لأنها على صيغة (فعيل)[3] كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[4].

عدّ الناظم، في باب الاستثناء، سِوى مثلَ (غيرَ) وعامَلها بما تُعامل به من الرفع، والنصب، والجرّ، ولم يذكر ظَرْفيتها، فقال[5]:

[327] ولِسوًى، سُوَى، سواءً اجْعَلا على الأصحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

لكن الشارح لم يسلِّم بذلك، فعرض آراءً أخرى، فقال: «وقال الرُّماني والعُكْبَري: تستعمل ظرفًا غالبًا، وكغيرٍ قليلًا، وإلى هذا أذهب»[6]. وخالف

=

الكوفة والبصرة المنسوب إلى عبداللطيف البغدادي ص 79.

(1) أوضح المسالك 1 / 133.

(2) البيت لأحد الطائيين، وهو في شرح ابن الناظم ص 106 وشرح ابن عقيل 1/ 195 وأوضح المسالك 1/ 136. وبنو لِهْبٍ: جماعة من العرب مشهورون بالزجر، والمعنى: أنهم عالمون بالزجر والعيافة فاستمع لقول قائلهم ولا تُلغه إذا زجَر أو عافَ حين تمرّ الطير عليه.

(3) أوضح المسالك 1/ 135 - 137.

(4) من الآية 4 من سورة التحريم.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 611. وأيّده ابن الجَزَري، فقال: وأما سوى وسُوَى وسَوَاء... وحقيقتها أنها مثلُ غير». ينظر: كاشف الخصاصة ص 143.

(6) أوضح المسالك 2/ 72. **والرماني** المذكور في النص علي بن عيسى، أبو الحسن، عالم بالعربية، له: التصريف، والخلاف بين النحويين، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة « 384هـ ». ترجمته في تاريخ العلماء النحويين ص 30 والإنباه: 2/ 294 والبغية 2/ 180 - **أما العكبري** فهو عبدالله بن

=

الأشمونيُّ الناظم في ذلك تبعًا لابن هشام[1].

ذهب الناظم، في باب الحال، إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غيرِ زائد، خلافًا للجمهور، واستنادًا إلى السماع، فقال[2]:

[340] وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قدْ أبَوْا، ولا أمنعُهُ، فقد وَرَدْ

فخالفه الشارح وتأوّل بيت الشاعر[3]:

تسليتُ طُرًّا عنكمُ بعدَ بَيْنِكمْ بذكراكُمُ حتّى كأنكمُ عندي

على الضرورة. وجعل (كافةً) حالًا من (الكاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[4]، فقال: «وخالفَ في هذه الفارسيُّ وابن جنّي وابن كَيْسان فأجازوا التقديم، قال الناظم: وهو الصحيح لوروده، كقوله تعالى... وقول الشاعر... والحقُّ أن البيت ضرورة، وأن (كافةً) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، ويلزمه تقديم الحال المحصورة...»[5]. ولم يجز أن تكون حالًا متقدمة على صاحبها المجرور بحرف جر (للناس) كما نقل ذلك عن الناظم والفارسي... الذين أجازوه في السعة، وخصّه بالضرورة.

ذهب الناظم، في باب التمييز، إلى أنّ الناصب له هو العامل الذي تضمّنته الجملة، لا نفسُ الجملة[6]، فقال[7]:

[356] اسمٌ بمعنى (مِنْ) مُهِينٌ، نكرَهْ يُنصبُ تمييزًا بما قد فسَّرَهْ

= الحسين، أبو البقاء، نحوي ضرير، مؤلفاته كثيرة، منها: اللباب في علل النحو، وإعراب القرآن، توفي سنة «616 هـ». تنظر ترجمته في الإنباه: 2/ 116 والبغية 2/ 38.

(1) شرح الأشموني 2/ 159 - 160.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 640.

(3) أوضح المسالك 2/ 89، وهو مجهول القائل. وتسلّيتُ: تصبَّرتُ، وطُرًّا: جميعًا والأصل ألا تستعمل إلّا حالًا، والمعنى: تسليتُ عنكم طُرًّا، أي جميعًا.

(4) من الآية 28 من سورة سبأ.

(5) أوضح المسالك 2/ 88 - 90. وانظر شواهد المجيزين في شرح ابن عقيل 1/ 641 - 642.

(6) شرح الأشموني 2/ 195.

(7) شرح ابن عقيل 1/ 663.

وذهب الشارح إلى غير ذلك، فقال: «والناصِبُ لِمُبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم كـ (عشرين) درهمًا، والناصب لِمُبين النسبة المسندُ من فعلٍ أو شبهه، كـ: (طاب نفسًا) و(هو طيِّبٌ أُبوّةً)، وعُلِمَ بذلك بُطلان عموم قوله:

... ... يُنصبُ تمييزًا بما قد فسَّرهْ»[1]

ذهب الناظم، في باب عوامل الجزم، إلى وجوب جعل الجواب للشرط، وإن تأخّر، إذا اجتمع شرطٌ وقسَمٌ، وسبقهما مبتدأ، فقال[2]:

[706] واحذِفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقَسَمْ ... ...

[707] وإنْ تَوَاليا، وقبلُ ذو خَبَرْ فالشَّرْطَ رَجِّحْ، مُطلقًا، بلا حَذَرْ

ولم يوجب ذلك الشارح، وعدّه من قبيل الضرورة، فقال: «وإذا تقدمهما ذو خَبَر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافًا لابن مالك، نحو: (زيدٌ واللهِ إن يقُمْ أقُمْ)، ولا يجوز إنْ لم يتقدمهما خلافًا له وللفراء، وقوله ... ضرورة»[3].

أجاز الناظم، في باب التصغير، تصغيرَ بعض الأسماء المبنية شذوذًا، فقال[4]:

[854] وصغَّروا، شذوذًا: الّذي، الّتي وذا، معَ الفروعِ منها: تا، وتي

ومنع الشارح تصغير بعضها، فقال: «ولا يُصغَّر (ذي) اتفاقًا للإلباس، ولا (تي) للاستغناء بتصغير (تا) خلافًا لابن مالك»[5].

أوجب الناظم، في باب الوقف، إلحاق هاء السَّكْت بالفعل المعتلّ الذي حذف آخره للجزم أو الوقف، وبقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد، فقال[6]:

[893] وقِفْ بِها السكتِ على الفعلِ المُعَلّ بحذفِ آخِرٍ كـ: أعطِ مَنْ سألْ

---

(1) أوضح المسالك 2/ 109.
(2) شرح ابن عقيل 2/ 381 - 382.
(3) أوضح المسالك 3/ 198.
(4) شرح ابن عقيل 2/ 489.
(5) أوضح المسالك 3/ 275.
(6) شرح ابن عقيل 2/ 515.

[894] وليس حتمًا في سوى ماكـ:ـعِ، أو كـ: يَـعِ مجزومـًا، فـراعِ مـا رَعَـوْا

وعارضه الشارح معتمدًا على إجماع علماء القراءات على وجوب الوقف بترك الهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ...﴾[2]، فقال: «... والهاء في كلّ ذلك جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من: وعى يَعِي، فإنك تقول: عِهْ. قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدُهما زائد، نحو: لم يَعِهْ - انتهى. وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو:(ولمْ أكُ) و (مَنْ تَقِ)، بترك الهاء»[3]. إذْ يجوز الوقف بهاء السكت على هذين الفعلين، لكن لم يقرأ بذلك أحد.

5- شرح ابن عقيل:

كان ابن عقيل رفيقًا بالناظم، وقد دفع عنه كثيرًا من اعتراضات ابنه، لكنه لم يوافقه في كل شيء، وكان في تعقبه لبعض المسائل، أو استدراكه على بعضها الآخر ذا خلق رفيع تجلى غالبًا في الدعاء له، والتلطف في التعليق.

ذهب الناظم، في باب المعرب والمبني، إلى أنّ كسر نون الجمع مثل فتح نون المثنى في القلة، فقال[4]:

[39] ونـونَ مجمـوعٍ ومـا بـهِ التحـقْ فـافتحْ، وقـلَّ مَـنْ بكـسرهِ نطـقْ

[40] ونـونُ مـا ثُنـيَّ والملحـقِ بـهْ بعكـس ذاكَ استعملـوهُ، فانتبـهْ

لكن الشارح عدّ كسرها في المجمع شاذًا وفتحها في التثنية لغة، فقال: «وظاهر كلام المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلّة، وليس كذلك، بل كسرُها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة، كما قدمناه»[5]. واحتجّ على شذوذ

---

(1) من الآية 20 من سورة مريم.

(2) من الآية 9 من سورة غافر.

(3) أوضح المسالك 3/ 292. وانظر بعض المواضع التي اعترض يها ابن هشام على نص الألفية في كتاب: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 165.

(4) شرح ابن عقيل 1/ 66 - 67.

(5) المصدر السابق 1/ 70.

كسرها في الجمع بقول الشاعر[1]:

عرفْنا جعفرًا وبني أبيهِ وأنكرْنا زعانِفَ آخرِينِ

وعلى أن فتحها في التثنية لغةٌ بقول الشاعر[2]:

على أحْوَذِيَّيْنَ استقلَّتْ عَشِيَّةً فما هيَ إلا لَمْحةٌ وتغِيبُ

ذهب الناظم، في باب إنّ وأخواتها، إلى أن هذه الأحرف تُكفّ عن العمل إذا اتصلت بها (ما)، وقد لا تكفُّ فتعمل، فقال[3]:

[187] وَوَصْلُ(ما) بذي الحروفِ مُبطِلُ إعمالَها، وقد يُبَقَّى العَمَلُ

ووضّح ذلك الشارح، فقال: «وظاهر كلام المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفّتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا، وهذا مذهب جماعة... والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلّا - ليتَ»[4].

ورأى الشارح غموضًا في الحديث عن (كاد، وعسى)، في باب افعال المقاربة، من الألفية[5]:

[164] ككانَ كادَ، وعسى، لكنْ نَدَرْ غيرُ مضارعٍ لهذينِ خَبَرْ

فقال: «لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلّا مضارعًا، نحو: كاد زيدٌ يقومُ، وعسى زيدٌ أن يقوم، وندر مجيئه اسمًا بعد (عسى، وكاد) كقوله ...»[6]، ثم قال: «في قوله: غيرُ مضارع- إيهام، فإنه يدخل تحته: الاسم، والظرف والجار والمجرور،

---

(1) المصدر السابق 1/ 67، وهو لجرير في ديوانه ص 429. وقد تقدّم ص (90) من هذا الكتاب.

(2) المصدر السابق 1/ 69، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص 55. والأحْوَذِيَّين مثنى مفرده أحْوَذِيّ، وهو الخفيف السريع وأراد به جناحَ القَطَاة. واستقلّتْ: ارتفعت وطارت في الهواء. والعَشِيّة: ما بين الزَّوال إلى المغرب. وأصل الكلام: فما زمانُ رؤيتها (القَطاة) إلّا لمحةٌ وتغيبُ.

(3) شرح ابن عقيل 1/ 373.

(4) شرح ابن عقيل 1/ 374 - 375.

(5) المصدر السابق 1/ 322.

(6) المصدر السابق 1/ 323 - 324. وقد أورد شاهدين شعريين على مجيء خبر (عسى وكاد) اسمين.

والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن (عسى، وكاد) بل الذي ندر مجيءُ الخبر اسمًا، وأمّا هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين»[1].

وذهب الناظم في الباب نفسه إلى أنّ أفعال المقاربة جامدة ما عدا (كاد) الذي استعمل منه الفعل المضارع، و (أوشكَ) الذي استعمل منه المضارعُ واسمُ الفاعل، فقال[2]:

[170] واستَعملوا مضارِعًا لأوْشَكا وكادَ لا غيرُ، وزادوا موشِكا

فاستدرك الشارح بقوله: «وقد يُشعر تخصيصه (أوشكَ) بالذكر أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من (كاد) وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر... وقد ذكر المصنّف هذا في غير هذا الكتاب»[3]، واحتجّ بقول الشاعر[4]:

أموتُ أسًى يومَ الرِّجامِ، وإنني يقينًا لَرَهْنَ بالذي أنا كائدُ

وقال الشارح أيضًا: «وأفهمَ كلام المصنف أن غيرَ (كاد وأوشكَ) من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل، وحكى غيرُه خلاف ذلك، فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسى) قالوا: عَسَى يَعْسِي فهو عاسٍ، وحكى الجوهري مضارع (طَفِقَ)، وحكى الكسائي مضارع (جَعَل)[5].

وقد يعترض الشارح على بعض الأبيات فيستبدل بيتًا بآخر على سبيل التقويم والتصحيح، كما فعل في أحد أبيات باب العَلَم، وهو[6]:

[74] واسمًا أتى، وكُنيةً، ولَقَبا وأخِّرَنْ ذا، إنْ سواهُ صَحِبا

فقال: «وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صَحِبَ سواه، ويدخل

(1) المصدر السابق 1/ 326.
(2) شرح ابن عقيل 1/ 337.
(3) المصدر السابق 1/ 339.
(4) البيت لكثير عَزّة، وهو في ديوانه ص 320. والرِّجام: اسم موضع.
(5) شرح ابن عقيل 1/ 340 - 341.
(6) شرح ابن عقيل 1/ 119.

تحت قوله (سواه) الاسم، والكُنية، وهو إنّما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللّقب فتقول: أبو عبدالله زين العابدين، وبين أن تقدّم اللقب على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبدالله. ويوجد في بعض النسخ بدل قوله:

... ... وأخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبا

(**وذا اجْعَلَ آخِرًا إذا اسمًا صَحِبا**) وهو أحسن منه، لسلامته مما ورد على هذا، فإنّه نصٌّ في أنّه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ... ولو قال:

... ... وأخّرَنْ ذا إنْ سواها صَحِبا

لما ورد عليه شيء، إذ يصير التقدير: وأخِّرِ اللقبَ إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخّر اللَّقَبَ إذا صحب الاسم»[1].

6- شرح المكودي:

ذهب الناظم، في باب لا التي لنفي الجنس، إلى أنّ حكم (لا) عندما تدخل عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها، فلا تُكسِبها معنى جديدًا، فقال[2]:

[204] وأعطِ (لا) مع همزةِ استفهامِ ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ

لكنّ الشارح لا يتفق مع الناظم فيرى أن (لا) تكتسب معنيين، هما: التمني والتوبيخ، فيقول: «... وفيه نظر، لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معنيان، هما: التمني والتوبيخ، وقد يبقى كل واحد منهما على معناه. وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني والمبرد فإنها عندهما تجري مجراها قبل الهمزة مطلقًا. وأما (ألاَ) التي للعَرْض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلّا على الفعل»[3].

لم يفرِّق الناظم، في باب المفعول المطلق، بين المفعول المطلق والمصدر من

---

(1) المصدر السابق 1/ 121 - 122.

(2) شرح المكودي 1/ 247.

(3) المصدر السابق 1/ 248.

حيث التسمية، فسمّى الباب مفعولًا وجعله في النظم مصدرًا، فقال[1]:

[286] المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفعلِ كـ: أمْنٍ من أمِنْ

وذهب الشارح إلى أن المفعول المطلق يكون يقتصر على المصدر، وإلى أنّ المصدر يقع مواقع أخرى غير المفعول المطلق، فقال: «قال في الترجمة: المفعول المطلق، ثم قال هنا: المصدر، وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان، وليس كذلك، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر، نحو: ضربتُهُ سَوْطًا. ويكون المصدر غير مفعول مطلق، نحو: أعجبني ضَرْبُكَ ...»[2]. وقد أوضح الأشموني ذلك بأن الناظم فسَّرَ المفعول المطلق بالمصدر وذلك تفسير للشيء بما هو أعمّ منه، إذ المصدر أعمّ من المفعول المطلق، وهو الأصل[3].

ذهب الناظم، في باب عطف النَّسَق إلى جواز إسقاط همزة التسوية، أو الاستفهام التي تأتي مع (أمْ) على قلة، فقال[4]:

[549] وربّما أُسقطتِ الهمزةُ إنْ كانَ خَفَا المعنى بحذفِها أُمِنْ

وناقضه الشارح بما أورده في (شرح الكافية الشافية)، فقال: «وفُهِمَ من قوله: وربّما، أنّ ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الشافية أنه مُطَّرِد»[5]، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[6] بهمزة واحدة وحذف همزة التسوية على قراءة ابن محيصن. وبقول الشاعر[7]:

---

(1) شرح المكودي 1/ 315.

(2) شرح المكودي 1/ 315 أيضًا.

(3) شرح الأشموني 2 / 109.

(4) شرح المكودي 2/ 566.

(5) المصدر السابق 2/ 567. وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 3/ 1215.

(6) شرح المكودي 2/ 566 والآية هي السادسة من سورة البقرة. والقراءة في: مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص 10.

(7) شرح المكودي 2/ 567. والبيت لعمران بن حطان، ينظر: ديوان شعر الخوارج للدكتور إحسان عباس ص 210، حيث أورد ما جمعه من شعره في ص 157 حتى ص 191، وينظر أيضًا: المحتسب 1/ 50 وخزانة الأدب 5/ 359.

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ أتَوْني فقالوا: من ربيعةَ أم مُضَرْ

على حذف همزة الاستفهام، والأصل: أمِنْ ربيعةَ أمْ مُضَرْ؟

وذهب الناظم في الباب نفسه إلى أن (إمّا) المسبوقة بمثلها غيرُ عاطفة، ولم يجعلها مثل (أوْ) مطلقًا، فقال[1]:

[553] ومثلُ (أوْ) في القَصْدِ (إمّا) الثانيهْ في نحوِ: إمّا ذِي وإمّا النائيهْ

واعترض الشارح بأنها عاطفة، فقال: «مذهب أكثر النحويين أنّ (إمّا) المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنّها غير عاطفة، وإليه ذهب الناظم، ولذلك قال: (في القَصْد)، ولم يجعلها مثل (أو) مطلقًا، وفُهِمَ من قوله: (مثلْ أوْ) أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ (أو)، وليس كذلك لأنّ (إمّا) لا تكون للإضراب، ولا بمعنى الواو، والعذرُ له في ذلك أنّ كونها للإضراب أو بمعنى (الواو) قليل فلم يعتبره»[2].

ذهب الناظم، في باب التصغير، عند الحديث عن تصغير الاسم المنقوص (الذي حُذِفت فاؤه أو عينه أو لامه)[3] إلى ردّ الحرف المحذوف - عند تصغيره - فيما كان ثنائيًا، أو ثلاثيًا ثالثه تاء التأنيث[4]، فإن كان ثالثُه غير التاء صُغّر على لفظه ولم يردّ إليه شيءٌ[5]. ومثّل لذلك بـ (ما) فقال[6]:

[849] وكمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما لمْ يحوِ غيرَ التاءِ ثالثًا كـ: مَا

فخالفه الشارح أنّ ما سمّي به من الثنائي الذي ثانيه حرف لين يجب ردّ محذوفه عند التصغير، فقال: «قوله:

... ...ما لمْ يحوِ غيرَ التاءِ ثالثًا ...

---

(1) شرح المكودي 2/ 571.

(2) شرح المكودي 2/ 571 أيضًا.

(3) شرح المكودي 2/ 834. ولم يعنِ الاسمَ المنقوصَ القياسي الذي آخره ياء.

(4) تُصغّر (يدُ) على يُدَيّة برد المحذوف، وهي على حرفين ثانيهما ليس تاء التأنيث. وتصغّر (سنة) على (سُنَيْهة) وهي ثلاثية ثالثها تاء التأنيث.

(5) يصغّر على حاله، فتقول في (شاكي السلاح): شُوَيْك، مع أنّ أصله (شاوِك).

(6) شرح المكودي 2/ 834.

أي ما لم يحو غير التاء ثالثًا، أي ما لم يحو ثالثًا غير التاء، فإن حوى ثالثًا غير التاء لم يُردّ إليه المحذوف، ثم مثّل ذلك بـ (ما) ويحتمل (ما) الاسمية والحرفية، وحكمها في ذلك واحد، وذلك أنه إذا سُمِّيَ بها ثم صغِّرتْ تصير كالمنقوص الذي على الحرفين فلا بدّ من تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير، فنقول: (مُوَيٌّ)، وفي تمثيله بذلك نظر، فإن ما سُمِّي به، من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين، يجب تكميله قبل التصغير... ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح، فانظره»[1].

وتحدث الناظم، في باب النَّسَب أيضًا، عن النسبة إلى الثنائي، المنتهي بحرف لين، إذا سُمّي به، فذهب إلى تضعيف الحرف الثاني فقال[2]:

[876] وضاعِفِ الثّانيَ من ثُنائي ثانيهِ ذو لينٍ، كـ: لا، ولائي

وخالفه الشارح فذهب إلى ردّ المحذوف، قبل نَسْبِهِ، فقال: «يعني أنكَ إذا نسبتَ إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجَبَ أن تُضَعِّفَ الثاني، فتقول ... وفي ذلك نظر، لأن ما سُمِّيَ به مما ثانيهِ ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب، وتقدّم مثل ذلك عند ذكر (ما) في التصغير»[3].

ذكر الناظم، في باب الإدغام، أن الفعل المضارع الذي ابتُدئ بتاءين، أولاهما حرف المضارعة، والثانية تاء زائدة، يجوز فيه حذف إحداها للتخفيف والاستغناء عنها بالأخرى، من غير أن يحدّد المحذوفة منهما، فقال[4]:

[995] وما بتاءينِ ابتُديْ قدْ يُقتصرْ فيه على تا، كـ: تَبَيَّنُ العِبَرْ

فحدّد الشارحُ المحذوفةَ، وهي الثانية، فقال: «وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين، والاستغناء بالأخرى عنها، ولم يعيِّن المحذوفة، وفيه خلاف، والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة»[5].

---

(1) المصدر السابق 2/ 835.
(2) شرح المكودي 2/ 858.
(3) شرح المكودي 2/ 858 أيضًا.
(4) شرح المكودي 2/ 970.
(5) المصدر السابق 2/ 976. وقد أخذ الشارح برأي البصريين، والمسألة برقم (93). في: الإنصاف =

7- شرح الأُشْمُوني:

ذهب الناظم، في (فصلٌ في ما، ولات، وإنْ المشبَّهات بليس) إلى أنّ (لا) تعمل عمل (ليس)[1]، فقال[2]:

[162] في النكرات أُعملتْ كـ: ليسَ، (لا) وقد تلي (لاتَ) و (إنْ) ذا العَمَلا

وعارضه الشارح فأورد - عن ابن الشجري- أنها أُعملت في معرفة، مستدلًا بقول الشاعر[3]:

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا سِواها، ولا عن حُبِّها مُتراخيا

وبيّن موقف الناظم من هذا البيت، فقال: «وتردّد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوّله في شرح الكافية، فقال: يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوعَ فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال، تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأً، والفعلَ المقدَّر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه. ونظائره كثيرة...»[4] وفهم الشارح من بيت الألفية أن (لا) تعمل عمل (ليس) مثلَها، في الكثرة، فقال: «اقتضى كلامه مساواةَ (لا) لـ (ليسَ) في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عملَ ليسَ قليل حتى منعه الفرّاء ومَنْ وافقه، وقد نبّه عليه في غير هذا الكتاب»[5]. ولم يقصد الناظم ذلك، لأنه قال: أُعملتْ في النكرات كـ: ليس، أي مشبّهة بليسَ.

= في مسائل الخلاف 2/ 648.

(1) وذلك عند الحجازيين، بشروط ثلاثة معروفة.

(2) شرح الأشموني 1/ 253.

(3) للنابغة للجعدي في ديوانه ص 171. والحقّ أن البيت من الضرورة الشعرية، فهو شاذ لايقاس عليه.

(4) شرح الأشموني 1/ 253 - 254.

(5) شرح الأشموني 1/ 254.

ذهب الناظم، في باب أفْعَل التفضيل، إلى وصل اسم التفضيل بـ (مِن)، فقال[1]:

[498] وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أبَدا تقديرًا، أو لفظًا بـ (مِنْ) إنْ جُرِّدا

وعلّق الشارح بأن الوصل بينهما ليس مطلقًا، والفصل جائز، فقال: «قوله: صِلْهُ، يقتضي أنه لا يُفصل بين (أفعل) وبين (مِن)، وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول (أفعل)، وقد فصل بينهما بـ (لو) وما اتصل بها»[2]. واستدلّ بقول الشاعر[3]:

وَلَفُوكِ أطيبُ، لو بذلتِ لنا، من ماءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ

ذهب الناظم، في باب النعت، إلى إتباع النعت للمنعوت، إذا نُعِتَ معمولان لعاملين مُتَّحِدي المعنى والعمل، فإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما، وجب القطع وامتنع الإتباع، فقال[4]:

[515] ونَعْتَ معمولَيْ وحيديْ معنًى وعملٍ أتْبِعْ بغيرِ استِثْنا

وعلّق الشارح، بقوله: «قوله: أتْبِعْ، يوهم وجوب الإتباع، وليس كذلك، لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه»[5].

تحدث الناظم، في باب (أسماء لازمت النداء) عن ألفاظ مسموعة حُصِرَ استعمالها في النداء، وعن اطراد استعمال صيغة (فِعالِ) في النداء لشتم الأنثى، أو الدلالة على الأمر، قياسًا، من كل فعل ثلاثي، فقال[6]:

[595] وفُلُ ... ... واطَّرَدا

[596] في سبِّ الأنثى وزنُ يا خَبَاثِ والأمرُ هكذا من الثلاثي

---

(1) المصدر السابق 3/ 45.
(2) المصدر السابق 3/ 46.
(3) تقدّم البيت ص (100) من هذا الكتاب.
(4) شرح الأشموني 3/ 66.
(5) المصدر السابق 3/ 68.
(6) شرح الأشموني 3/ 159.

واستدرك الشارح شروط بناء (فَعالِ) من فعل الأمر، فقال: «أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط، **الأول**: أن يكون مجردًا فأمّا غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمع نحو: (دَرَاكِ) من أدركَ. **الثاني**: أن يكون تامًا فلا يبنى من ناقص. **الثالث**: أن يكون متصرفًا. **الرابع**: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يَدَعُ ويَذَرُ»[1].

ولم يكتف الشارح بالاستدراك على الناظم في بعض أبيات الألفية، وإنّما تعدّى ذلك إلى تعديل بعض أبياتها التي رأى فيها قصورًا أو غموضًا. من ذلك أن الناظم تحدث في باب (الكلام وما يتألف منه) عن الاسم والفعل والحرف، فذكر علامات كل منها، ثم تحدث عن اسم الفعل، واقتصر فيه على الأمر، فقال[2]:

[14] والأمرُ إنْ لم يكُ للنونِ مَحَلْ فيهِ، هو اسمٌ، نحوُ: صَهْ وحَيَّهَلْ

فأضاف الشارح أمثلة على اسم الفعل الماضي والمضارع، ثم قال: «فهذه أيضًا أسماء أفعال، فكان الأولى أن يقول:

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم، نحوُ: صَهْ وحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة، ولعلّه إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع»[3].

ومثلُ ذلك تعقيبُه على أحد أبيات باب التأنيث، حيث تحدّث الناظم عن صيغة (فعيل) التي بمعنى (فاعل) أو (مفعول)، فإن كانت بمعنى (فاعل) لحقتها التاء وإن كانت بمعنى (مفعول) واستُعملتْ استعمال الأسماء لحقتها التاء أيضًا، وإن لم تستعمل استعمال الأسماء أي جعلت صفةً وتبعتْ موصوفَها حذفت منها التاء. غالبًا، قال الناظم[4]:

---

(1) شرح الأشموني 3/ 160.
(2) المصدر السابق 1/ 45.
(3) المصدر السابق 1/ 46.
(4) شرح الأشموني 4/ 96.

[762] ومـنْ فعيـلٍ كـ: فتيـلٍ، إن تَبِـعْ موصوفَـهُ، غالبـًا، التَّـا تمتنِـعْ

وقال الشارح: «فيقال: رجلٌ قتيل وجريح، وامرأة قتيل وجريح. والاحتراز بقوله: كقتيل، من (فعيل) بمعنى (فاعل)، نحو: رحيم وظريف، فإنه تلحقه التاء، فتقول: امرأةٌ رحيمة وظريفة. وبقوله: (إنْ تبع موصوفَهُ) من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جارٍ على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فإن تلحقه التاء، نحو: رأيت قتيلًا وقتيلةً، فرارًا من اللَّبْس. ولو قال:

ومِـنْ فعيـلٍ كـ: قتيـلٍ، إنْ عُـرِفْ موصـوفُهُ، غالبًـا، التَّـا تنحـذِفْ

لكان أجود، ليدخل في كلامه نحو: رأيتُ قتيلًا من النساء، فإنه ممّا يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه»[1].

8- **البهجة المرضية:**

لم يقف السيوطي من الناظم موقف المنافس، او المخالف، فقد كان من خلال شرحه المبسّط على الألفية، ملتزمًا بنصّ الناظم، **بل كان مجرد شارح يبيّنُ مقاصد الألفية بإيجاز**، وهو مقرٌّ بما تضمّنته ما عدا بعض الترجيحات في المسائل التي نصّ الناظم على أنها خلافية[2].

وبناء على ذلك خلا شرح السيوطي من المواقف المخالفة، بلْ المواِفقة أيضًا، فجاء محايدًا، ليس من قبيل التواضع، يؤيِّد ذلك تصنيفه المبكّر له، في سنّ الشباب، قبل أن تشتَدّ ساعده في التأليف، وقد ذكر ذلك في خاتمته، فقال: «فدونكَ مؤلَّفًا كأنّه سبيكة عَسْجدٍ، أو دُرٌّ مُنضَّد برز في إبّان الشباب ...»[3].

فقد وافقَ الناظم وانحصرَ اعتراضه عليه في بعض المسائل الخلافية وذلك على سبيل الترجيح، وفي تعديل أحد أبيات باب اشتغال العامل عن المعمول، وهو قوله[4]:

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) سترد أمثلة على ذلك في الفصل الثالث.

(3) البهجة المرضية ص 378.

(4) شرح ابن عقيل 1/ 525.

[260] واختـــيرَ نـــصبٌ قبـــل فِعـــلٍ ... ...

[261] وبعـدَ عـاطفٍ، بـلا فـصلٍ، علـى معمـــــولِ فعـــــلٍ مـــــستقِرّ أوَّلا

حيث اختار الناظم النصبَ، إذا وقع الاسمُ المشتغل عنه بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية، من غير أن يفصل فاصل بين العاطف والاسم لتُعطفَ جملة فعلية على فعلية، نحو: قامَ زيدٌ وعَمْرًا أكرمتُه، ويجوز بالرفع (عَمْرٌو أكرمته).

واعترض الشارح فقال: «وحينئذٍ فالعطف ليس على المعمول، كما ذكرنا هنا، ولو قال: تلا، بدل (على) لتخلّص منه ...»[1].

(1) البهجة المرضية، ص 162.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

موقف الشروح من الخلاف النحوي

1- مصادر الخلاف وطبيعته.

2- مصادر الاحتجاج.

3- الخلاف في المسائل الأساسية.

4- الخلاف في المسائل الجزئية.

(1) تمهيد

أولاً- مصادر الخلاف:

تعود بدايات الخلاف النحوي[1] إلى عهد سيبويه إذ أورد في كتابه أقوالًا لبعض شيوخه وخالفها، أمثال يونس والخليل. ثم ارتدى الخلاف طابعًا منهجيًا صريحًا بين سيبويه والكسائي، وبين سيبويه والأخفش الأوسط[2]، واستمرّ فيما بعد حتى أصبح أقرب إلى المدارس المتقابلة. وقد سعى بعض النحاة إلى رصد مسائله وجمعها مع حُجج أصحابها في مصنفات خاصة، منها:

1- المهذَّب للدِّينوري[3].

2- اختلاف النحويين لثعلب[4].

3-المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كَيْسان[5]

4- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين للنحاس[6].

---

(1) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، للدكتور محمد خير الحلواني ص 27.

(2) للاطلاع على الخلاف بين سيبويه والأخفش ينظر: من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش للدكتور أحمد إبراهيم سيد أحمد، وخلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه للدكتورة هدى جنهويتشي.

(3) طبقات النحويين واللغويين ص 215 والإنباه: 1/ 68، والبغية 1/ 553 والكشف 2/ 1914 بعنوان: المهذَّب في النحو - وهو أحمد بن جعفر، أبو علي، نحوي، تلميذ المازني والمبرِّد، وخَتَنُ ثعلب، له مختصر في ضمائر القرآن استخرجه من معاني القرآن للفرّاء، توفي سنة «289 هـ». ترجمته في المصادر السابقة نفسها.

(4) الفهرست ص 111 والإنباه: 1/ 185 والبغية 1/ 397، والكشف 1/ 33 بعنوان: اختلاف النحاة.

(5) الفهرست ص 120 والإنباه: 3/ 59 بعنوان: نحوُ اختلاف البصريين والكوفيين، والبغية 1/ 19 بعنوان: ما اختلف فيه البصريون والكوفيون.

(6) طبقات النحويين واللغويين ص 221 والإنباه: 1/ 138 والبغية 1/ 362.

5- الردّ على ثعلب، في اختلاف النحويين، لابن دُرُسْتُوَيْهْ[1].

6- كتاب الاختلاف للأزدي[2].

7- الخلاف بين النحويين للرماني[3].

8- اختلاف النحويين لابن فارس[4].

9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري[5].

10- المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة لابن الفَرَس[6].

11- التبيين عن مذاهب النحويين العَكْبَرِي[7].

12- مسائل خلافية في النحو للعكبري أيضًا[8].

13- الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز[9].

14- الذهب المذاب في مذاهب النحاة للكُوراني[10].

---

(1) الفهرست ص 94 والإنباه: 2/ 114.

(2) معجم الأدباء 12/ 62 والبغية 2/ 128 والأعلام 4/ 197 - وهو عبيد الله بن محمد، أبو القاسم، نحوي، تلميذ ابن قتيبة، له كتاب النُّطق، توفي سنة «348 هـ». ترجمته في المصادر السابقة نفسها.

(3) الإنباه: 2/ 195. وقد ذكر له القفطي كتابًا آخر في الخلاف، عنوانه: الخلاف بين سيبويه والمبرد.

(4) البغية 1/ 352، والكشف 1/ 33، بعنوان: اختلاف النحاة - وهو أحمد بن فارس، أبو الحسين، عالم بالعربية، شيخ الصاحب بن عباد، له معجمان في اللغة، ومقدمة في النحو، توفي سنة «395هـ». الإنباه: 1/ 127، والبغية 1/ 352.

(5) طبع مرارًا، بشرح محمد محيي الدين عبدالحميد، بالعنوان نفسه.

(6) البلغة ص 138، والكشف 2/ 1669 بعنوان: مسائل الخلاف في النحو - وهو عبدالمنعم بن محمد الغَرْناطي، فقيه ولغوي، له: أحكام القرآن، ومختصر المُحتسَب لابن جني، توفي سنة «597 هـ». البلغة ص 138 أيضًا، والبغية 2/ 116.

(7) طبع، بتحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، بالعنوان نفسه.

(8) طبع، بتحقيق الدكتور محمد خير الحلواني، بالعنوان نفسه.

(9) البغية 1/ 532، والكشف 1/ 85 و 2/ 1669 بعنوان: مسائل الخلاف في النحو.

(10) الإيضاح 1/ 544- وهو يوسف بن عبدالله، جمال الدين، أبو المحاسن، فقيه، توفي سنة =

15- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة[1]، المنسوب إلى عبداللطيف الزَّبيدي[2].

وامتدّ الاهتمام بالتأريخ للخلاف النحوي إلى الوقت الحاضر، وذلك من خلال التأليف في المدارس النحوية[3] الذي لم يقتصر على مدرستي البصرة والكوفة، وتعداهما ليشمل مدارس جديدة محدثة، كالمدرسة البغدادية[4]، والمدرسة الأندلسية المغربية[5]، والمدرسة المصرية الشامية[6]. وقد شك في التقسيمات المدرسية عدد من الباحثين، فهي ليست حقيقية بالمعنى الدقيق على نحو ما سيتضح في الفقرة التالية:

ثانيًا - طبيعة الخلاف:

أما المسائل الخلافية فلم تبق محصورة بين البصريين والكوفيين، ولم تكن كذلك أصلًا، فظهر الخلاف بين أعلام المدرسة الواحدة حينًا، وبين النحاة من

«768هـ». الدرر الكامنة 4/ 463، والإيضاح 1/ 544 أيضًا، والهدية 2/ 577.

(1) طبع، بتحقيق الدكتور طارق الجنابي، بالعنوان نفسه.

(2) هو عبداللطيف بن أبي بكر الشَّرَجي، نسبته إلى (شَرْجة) باليمن، أبو عبدالله، عالم بالعربية، له: مقدمة في النحو، وشرح ملحة الإعراب للحريري، توفي سنة «802 هـ». البغية 2/ 107 والضوء اللامع 4/ 325 والأعلام 4/ 58.

(3) من ذلك: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، والمدارس النحوية أسطورة وواقع للدكتور إبراهيم السامرائي، ومدرسة البصرة النحوية للدكتور عبدالرحمن السيد، والمدرسة البصرية لموفق فوزي الجبر، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي.

(4) ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي للدكتور محمود حسني محمود، والدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي.

(5) ينظر: نشأة النحو للطنطاوي ص 130 - 131 والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص 288. وقد جعلا ابن مالك من أعلامها، ينظر: ص 155 من الأول وص 309 من الثاني. وينظر أيضًا: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، للدكتور عبدالقادر رحيم الهيتي.

(6) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، للدكتور عبدالعال سالم مكرم.

المدارس المختلفة حينًا آخر. فالانتماء المدرسي لم يكن دقيقًا، ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

آ- لم يكن الخلاف - بحدّ ذاته - هدفًا لأعلام إحدى المدارس، أو لأحد تلاميذها، يشهد لذلك تلمذة بعض النحويين على شيوخ من مدرسة أخرى وعنايةُ بعضهم بمصنّفات لا تنتمي إلى مدرستهم، فقد «مات الفراء،وتحت رأسه كتاب سيبويه»[1]. وسَمِعَ الكسائي والفراء الكوفِيّان عن يونس وهو من أئمة البصريين[2]، كما سمع اللِّحْياني الكوفي (ت نحو:220هـ) عن أئمة البصريين: «وقد أخذ اللِّحْياني عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، إلا أنّ عمدته على الكسائي. وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين، ولكنّ أهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم لأنهم يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حُجة»[3].

ب- لم يكن الخلاف بين المدارس دقيقًا، ولم يكن الفصل بين أعلام المدارس تامًا، فقد يتفق أحدهم مع أعلام من مدرسة أخرى، ويخالف المدرسة التي ينتمي إليها، وفيما يلي بعض الأمثلة:

1- خالف إمام الكوفيين (الكسائي) تلامذته، ووافق البصريين في أن (نِعْمَ وبئس) فعلان ماضيان[4]، وفي أنَّ صيغة (أفْعَلَ) في التعجب فعل[5].

2- اختلف الكوفيون في رافع الفعل المضارع، فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنّه مرفوع بالحروف الزائدة في أوله[6].

---

(1) معجم الأدباء 16/ 122، نقلًا عن مجالس ثعلب. ولم أقف على النص في النسخة المطبوعة من المجالس.

(2) البغية 2/ 365.

(3) مراتب النحويين ص 143.

(4) الإنصاف 1/ 97 (المسألة: 14)، والتبيين ص 274 (المسألة: 40). وللاطلاع على أمثلة أخرى للخلاف بين الكسائي والفراء ينظر: مدرسة الكوفة ص 142.

(5) الإنصاف 1/ 126 (المسألة: 15)، والتبيين ص 285 (المسألة: 42).

(6) الإنصاف 2/ 550 (المسألة: 74).

3- اختلف ثلاثة من أئمة البصريين، هم: الخليل، ويونس، وسيبويه في توجيه ضمة (أيُّهم) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1]، فذهب سيبويه إلى أنها ضمة بناء كما في (قبلُ وبعدُ)، وذهب الخليل إلى أنها ضمة إعراب والرفعُ على الحكاية، وذهب يونس إلى إلغاء عمل الفعل (لننزِعَنَّ) ورفع (أيُّهم) على الابتداء، وجعلَ (أشَدُّ) خبره[2].

ج - لم يلتزم النحاة التزامًا دقيقًا بآرائهم، فلم يتعصّب بعضُهم لرأيه أو لرأي مدرسته وأخذَ بالرأي الآخر، من ذلك ذهاب سيبويه والبصريين إلى أن نون التوكيد الخفيفة لا تأتي بعد أَلِف خلافًا للكوفيين ويونس كما في قوله تعالى: ﴿فَدَمِّرَانِّهُمْ تدميرًا﴾[3] - حكاية عن ابن جني[4] - وتخريجُهم للقراءة المذكورة على مذهب الكوفيين ويونس، وقد علّق الأُشموني على موقفهم بقوله: «وإذا وُقِفَ على المؤكَّد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أُبدلت ألفًا، نصَّ على ذلك سيبويه ومن وافقه، ثم قيل: يجمع بين الأَلِفَين فيمدّ بمقدارهما، وقيل: ينبغي أن تُحذف إحداهما ويقدَّر بقاء المبدلة من النون وحذف الأُولى. وفي (الغُرّة): إذا وقفتَ على (اِضْرِبان) على مذهب يونس زِدتَ ألفًا عوضَ النون فاجتمع ألفان، فهمزتَ الثانية، فقلتَ: اِضْرباء»[5]. وفي هذا ما ينفي عن سيبويه والبصريين التعصّب لمدرسة البصريين وإن كان ذلك يحصل في أحيان كثيرة لأسباب عِدة لا يتسع المجال لذكرها[6].

وللوقوف على ضروب الخلاف النحوي وطبيعته ينبغي التنبه إلى أن كثيرًا من

---

(1) من الآية 69 من سورة الكهف.

(2) كتاب الجمل في النحو للخليل ص 120 ومجالس العلماء للزجاجي ص 231.

(3) من الآية 36 من سورة الفرقان.

(4) شرح الأشموني 3/ 224، وينظر: المحتسب 2/ 122، فقد نسبَ ابن جني القراءة إلى الإمام علي وإلى مَسْلمة بن محارب.

(5) شرح الأشموني 3/ 227. والغُرَّة: شرح ابن الدهان على اللُّمَع لابن جني.

(6) ينظر ما كتبه الأستاذ سعيد الأفغاني عن أثر العصبية في الخلاف النحوي، في كتابه (في أصول النحو) ص 215.

المسائل التي أوردها الأنباري في كتاب الإنصاف، والعكبري في كتاب التبيين، وغيرُهما ممن صنَّف في الخلاف، كانت لغوية وليست نحوية، فلم يشملها هذا البحث، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

اختلف النحاة في مسائل لغوية كثيرة، منها ما يتعلق بأصول بعض الكلمات، نحو: (الاسم) أهو مشتق من السموّ أم من الوَسْم[1]؟، ونحو: (ذا، والذي)[2]، و(هو، وهي)[3]، و (إيّاي وأخواتها)[4]، كما اختلفوا في بنية بعض المفردات أهي مفردة أم مركبة من كلمتين، نحو: (كم الخبرية)[5]، واختلفوا في أصل الاشتقاق أهو المصدر أم الفعل[6]؟

بيد أن كثيرًا من الخلافات اللهجية اتخذ وجهة نحوية من خلال التوجيهات المتعددة التي قام بها النحاة، فخرجت بذلك من حيّز الخلاف اللغوي إلى الخلاف النحوي الذي تنوعت صوره. وقد حصرناها في صورتين رئيسين ضمّ كل منهما أنواعًا شتى من المسائل الثانوية، هما:

1) **الخلاف في المسائل الأساسية**: وهي المسائل التي اعتمدت عليها مدرستا البصرة والكوفة أولًا، وتابعتهما مدارس أخرى توفيقية انتقائية فيما بعد، وتأتي أهمية هذه المسائل لأنها تتعلق بالخلاف في الأصول التي بني عليها النحو. والخلاف في الأصول هو أساس الخلاف، وهو الأهم، ويتناول اختلاف مواقفهم من السماع ومصادره التي استشهدوا بها من ناحية، واختلافَ مواقفهم من القياس من ناحية أخرى.

2) **الخلاف في المسائل النحوية الجزئية**: وهي مسائل كثيرة جدًا، وتمتاز

---

(1) الإنصاف 1/ 6 (المسألة الأولى)، والتبيين ص 132 (المسألة الرابعة).
(2) الإنصاف 2/ 669 (المسألة: 95).
(3) الإنصاف 2/ 677 (المسألة: 96).
(4) الإنصاف 2/ 695 (المسألة: 98).
(5) الإنصاف 1/ 298 (المسألة: 40)، والتبيين ص 423 (المسألة: 72).
(6) الإنصاف 1/ 235 (المسألة: 28)، والتبيين ص 143 (المسألة السادسة).

بالعموم، وتتفرّع إلى مسائل جزئية قد تصل إلى مستوى الخلافات الإعرابية وتعدّد حالاتها. وتحتوي أيضًا على بعض الخلافات الصرفية. أما الدافع إلى بحث قضايا الخلاف النحوي في شروح الألفية فيعود إلى تطرق الناظم إلى ذلك في الألفية بشكل موجز يتناسب وطبيعةَ النظم التي لا تسمح بالتفصيل الذي قام به في بعض كتبه الأخرى كالتسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية، حيث أودع فيها جُلّ مسائل الخلاف وقضاياه في عرض وافٍ، ومنظَّم لآراء النحاة ومواقفهم على نحو جعل تلك الكتب - بحقّ - سجلًا أمينًا ومرجعًا ثمينًا للبحث في الخلاف بين النحاة. يؤيد ذلك إقرارهم بأهمية تلك الكتب، ولا سيما أبو حيان الذي اكتشف أهمية كتاب التسهيل ومنزلته فأدرك أنه لم يكن كتابًا تمهيديًا صُنِّفَ للمبتدئين كما يبدو من عنوانه، فقال: «لايكون تحت السماء أعلم ممّن عرف ما في تسهيله»[1].

لقد عني ابن مالك إذًا بالخلاف النحوي في الكافية الشافية التي لخّص منها الألفية، وفي التسهيل الذي يتّفق في ترتيب أبوابه وفصوله - أغلبِها - مع الألفية، فلم يكن اهتمامه بالخلاف غريبًا في الألفية نفسها، ولكن بالقَدْر الذي يسمح به النظم، وهذا ما اقتضى من الشراح توضيح مواقفه من هذه الظاهرة، وذلك تبعًا لاهتمام الشراح بها من ناحية، وبحسب طبيعة الشروح ومستوياتها من ناحية أخرى.

بعد هذا التمهيد الموجز لنشأة الخلاف النحوي وبيان طبيعته ومصادره لا بد لنا من الحديث عن منهج الشراح في عرضه مع الإشارة إلى أن شروح الألفية ليست ميدانًا لدرس الخلاف النحوي درسًا تنظيريًا، لأن كتبًا كثيرة تكفلت بذلك، وعرفت بكتب الخلاف واحتوت كثيرًا من مسائله. أما الشروح فقد ضاق بعضها ذرعًا بالخلاف ومسائله، ورَحُب بعضها. فاحتوت - في الغالب - على كثير من مسائل الخلاف المتناثرة في كتب التراث النحوي، وعلى مسائل أخرى لم ترد في كتب الأنباري والعكبري وغيرها من مصادر الخلاف، وغلب على عرضها طابع الحياد المتمثل في غلبة العرض والسرد. وفيما يلي بيان ذلك من خلال الحديث عن: **مصادر**

(1) النفح 2/ 429.

الاحتجاج في الشروح، وهي تفيد في توضيح موقفهم من الخلاف في فهم أهم أصول النحو: السماع والقياس؛ إذْ اختلفو في ذلك ونتج عن ذلك اختلافهم في انتقاء الشواهد، وتحديد ضوابطها وأحكامها على نحو أدى إلى بروز نوعين من المسائل الخلافية. وهذا ما سيتضح فيما يلي:

1- **موقف الشروح من الخلاف في المسائل الأساسية.**

2- **موقف الشروح من الخلاف في المسائل الجزئية.**

(2) مصادر الاحتجاج

يراد بمصادر الاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة لإثبات صحة الآراء والقواعد، وتأكيد بعض الوجوه أو رفضها. ويأتي في مقدمة تلك الشواهد أقربها من الوجوه السائرة المبنية على الكثرة والقياس المطرد خلافًا للواقع الذي عكس بعد كثير من شواهد الشعر واللهجات عن ذلك، ووقعها في الغموض والشك، فهي متفاوتة من حيث القوة والضعف بحسب موافقتها للشروط والضوابط التي حدّدها النحاة.

ويمكن عدّ مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف النحاة حولها، من ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدّد ومتساهل، وفي الأحاديث النبوية، وفي أشعار المولدين والمتأخرين. فالصلة وثيقة بين الخلاف في مصادر الاحتجاج، والخلاف في مسائل الأصول النحوية من حيث اعتمادهم على السماع والقياس، وما نتج عن اختلاف مواقفهم منهما من هدر كثير من الشواهد.

ولم تكن المصادر التي استمد منها شراح الألفية شواهدهم مختلفة عمّا حدده النحاة القدماء، ولكنّ الخلاف تمثّل في التطبيق العملي لما رسمه القدماء، وفي مراتب تلك المصادر ومدى المفاضلة بينها. فالمصادر واحدة إذًا، وهي: **القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب**: نظمه ونثره.

لقد اعتمد قدامى النحاة على هذه المصادر في الاستدلال النحوي، فاستنبطوا من جلّ شواهدها الأصول والقواعد النحوية الكلية حينًا، واستدلوا ببعض شواهدها لما خرج على هذه الأصول والقواعد حينًا آخر - وذلك في حالات خاصة كالضرورة أو الحذف أو موافقة بعض اللهجات ...

وقد كان الشعر أوفر حظًا من النثر عندهم، بل كان المصدر الأول وفرةً، ويليه القرآن الكريم، فكلامُ العرب الذي عدّوا الحديث النبوي قسمًا منه، ولم يلتفتوا كثيرًا إلى النثر فاقتصروا على بعض الأقوال السائرة التي جرى قسم منها مجرى الأمثال؛

وهي مما يسهل حفظه. ولعلّ سبب اهتمامهم بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن - في تلك المرحلة المبكرة - يعود لاطمئنانهم إلى بقاء القرآن الكريم محفوظًا بين الصدور والسطور. وأما قلة اعتمادهم على الحديث فلم تكن متعمدة، إذْ شغلهم عنه وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية، وأمور أخرى سوف يَرِد ذكرها بالتفصيل، ولو نقّبوا في مصادره لكثرت شواهدهم منه كثرة جعلته في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

لم يبق موقف النحاة من مصادر الاحتجاج على هذه الحال، فقد تفاوت التزامهم بها فيما بعد، وقدموا بعضها على بعضها الآخر في تطبيقاتهم. وكان من أوضح مظاهر هذا الاختلاف موقف ابن مالك الذي كان له في الألفية وكتبه النحوية الأخرى موقفٌ متميزٌ، ساعده على بنائه اطلاعه على لغات العرب، واشتهاره بالرواية، وإتقانه لعلوم الحديث، مما جعله يكثر من الاعتماد على الحديث كثرة واضحة، ويضعه في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وقد أشار إلى ذلك ابن شاكر الكتبي (ت 764هـ) فقال عنه: «وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية، وأكثر ما ما يستشهد بالقرآن؛ فإن كان ما فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن شيء عدل إلى أشعار العرب»[1]. وإشارة الكتبي إلى عدوله إلى الحديث لا تعني أنه أورد الكثير منه إذْ إنّ ما أورده قليل جدًا إذا ما قورن بالشعر، وفي عبارته تعميم.

أما شراح الألفية فقد تابعوا الناظم - في الاحتجاج[2] - إلى حدّ كبير، فكانت معظم شواهدهم من القرآن الكريم، والشعر، كما كان للحديث نصيب وافر لا يقل عن الشواهد النثرية الأخرى. وكان منهجهم في سوق الشواهد يقوم على الأسس التالية:

1- **تقديم الشاهد القرآني أولًا**، لأن القرآن الكريم كان مصدرهم الأول في الاحتجاج، وإتباعه بشاهد أو أكثر من القرآن أو الشعر - في أغلب الأحيان - زيادة في

---

(1) فوات الوفيات 2/ 453.

(2) المقصود بالاحتجاج الاستشهاد، لأن عصر الاحتجاج انتهى قبل الناظم والشراح.

الشرح والتوضيح فتتوالى الشواهد - القرآنية والشعرية - بكثرة واضحة على نحو يبرز عنايتهم بالشواهد القرآنية عناية قريبة من حيث العدد بالشعر، وكان الاستشهاد بالقرآن والشعر خاصًا بصياغة القواعد الكلية والأصول.

2- **الاستشهاد غير القليل بالحديث النبوي**، وكان في معظمه دعمًا وتوضيحًا للقواعد الكلية – لا لصياغتها- أو لتأكيد الشاهد القرآني، أو الشعري، وتوضيحهما. كما كانت معظم الأحاديث مما تعددت فيه الرواية.

3- **الاستشهاد ببعض أقوال العرب**، لا سيما ما جرى منها مجرى الأمثال، وهي أقوال موجزة ورد كثير منها في الأبواب الأخيرة المخصصة لبحوث الصرف ومسائله، لإثبات القواعد النادرة أو الشاذة - التي لم تطّرد - حينما تعوزهم الشواهد الفصيحة من القرآن والشعر. ويقال عنها مثل ما قيل عن الحديث من حيث طبيعة الاستشهاد، وتأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن والشعر.

4- **لم يكن منهجهم في عرض الشواهد دقيقًا**، فقد يسوقون الشاهد كاملًا؛ آية أو آيتين أحيانًا، وبيتًا أو بيتين، وحديثًا أو مثلًا. وقد يجتزئون بجانبٍ من الشاهد فيجردونه من سياقه الكامل، فلا يكملونه إلا في حالات قليلة، ويكتفون بذكر كلمة واحدة منه أو جملة فيها موطن الاستشهاد. وقد ينسبونه فيذكرون صاحب القراءة أحيانًا، أو صاحب الشعر والقول أحيانًا أخرى. وقد يسوقون الحديث على نحو يوحي بأنه من كلام العرب من غير قرينة أو إشارة إلى أنه حديث. ويشار في هذا المجال إلى كثرة تجزئة الآيات والأبيات، وإلى عدم نسبة الأشعار والأرجاز إلى حدّ كبير في الشروح، ويكفي الإشارة إلى أن أكثر من مائتين وثمانين بيتًا ساقها الأشموني مجزوءة، وإلى أن أكثر من نصف عدد الشواهد الشعرية كان غير منسوب إلى قائليه. فقد كان عرضهم للشواهد قائمًا على الاقتصار على موطن الاستشهاد في أحيان كثيرةٍ لاعتقادهم أن ذلك كاف، وعلى عدم نسبة معظم الشواهد لعدم قناعتهم بضرورة ذلك، وعلى إهمال الروايات التي لا تتفق وقواعدهم والاقتصار على الروايات الشائعة ولو كانت مخالفة للدواوين.

كما اشتركت الشروح في قسم كبير من الشواهد - على اختلاف أنواعها - فأفاد اللاحقون من السابقين في اعتماد الشواهد، وأضافوا شواهد جديدة، فأدى ذلك إلى وفرة الشواهد وتنوعها. والحقّ أن شواهد الشراح، كما هي الحال في شواهد أسلافهم - لم تختلف عن شواهد سيبويه ومن تلاه من أعلام النحاة المتقدمين، وليس للشراح إلا فضل جمعها وحفظها في شروحهم ثم خدمتها بالشرح والتوضيح، والإكثار منها بجمع ما شابهها.

وأمام وفرة الشواهد وجدتُ من الضروري إثبات مجموعة مختارة من كل نوع تُقدِّم -وإن كان قسم كبير منها مشتركًا مع كتب النحو الأخرى - تصورًا لاتجاهات الشراح في الاحتجاج، وتبين مدى اعتمادهم على كل نوع منها. وكان منهج الاختيار على النحو التالي:

1) حرصتُ على إيراد الشواهد القرآنية أولًا، **وإبراز عدد من شواهد القراءات الأخرى** - غير قراءة حفص- وكان بينها بعض القراءات الشاذة.

2) **أوليت شواهد الحديث عناية خاصة**، فقدمتُ أكثر من عشرين شاهدًا، وألحقت بها عددًا من الآثار.

3) سعيتُ إلى تقديم شواهد شعرية كافية انتقيتها من عصور الاحتجاج، **وأبرزتُ تسمُّحهم في الاعتماد على أشعار المولدين والمتأخرين بإثبات تلك الشواهد وتقصّيتها** فبلغت خمسة وعشرين شاهدًا، **ولم أتزيد في سوق أشعار المتقدمين لأنها مبذولة ومكررة في معظم كتب النحو**. كما لم أقتصر في شواهد النظم على الشعر بل أوردت عددًا من أبيات الرجز.

4) **أبرزتُ الشواهد النثرية الأخرى** التي جرى قسم منها مجرى الأمثال، فأثبتُّ نحو سبعين شاهدًا من الأقوال والأمثال.

5) خرّجت معظم الشواهد المختارة من مصادرها الأساسية وبينت الاختلاف الحاصل- في بعضها - بين روايات الشرح وروايات المصادر.

وفيما يلي تفصيل لمصادر الاحتجاج، وبيان لموقف الشراح منها، ومدى

اعتمادهم عليها والتزامهم بها:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

أجمع النحاة على أن النص القرآني - بكل قراءاته: المتواترة والشاذة - أصحّ كلام عربي يُحتج به[1]، فنصّ سيبويه على «أنّ القراءة لا تخالَف، لأن القراءة السنّة»[2] وقال الفرّاء مبينًا منزلة النص القرآني في الاحتجاج: «والكتاب أعربُ وأقوى في الحجة من الشعر»[3]، وقال ابن خالويه (ت370هـ): «قد أجمع الناس جميعًا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[4].

لكنهم اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة، فاحتجّ الكوفيون بها كلها، بينما اشترط البصريون موافقتها لكلام العرب؛ فأخضعوها للقياس، ونتج عن ذلك ردّهم لبعض القراءات بدعوى لحن القراء حينًا وعدم تواتر القراءات حينًا آخر. والحقّ أن القراءات كلها - متواترها وآحادها وشاذّها - حجة، كما تقدم في كلام ابن خالويه، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنعِ قراءاتها في التلاوة لا يعني منع الاحتجاج بها في النحو، فهي على الرغم من وَصْفها بالشذوذ أقوى سندًا وأصحّ سماعًا من كل ما احتجوا به من كلام العرب. وقد بسط ابن جني القولَ في جواز الاحتجاج بها[5].

أما معنى القراءة الشاذة فقد لخّصه علماء القراءات في مصنفاتهم، قال ابن الجزري (ت 833هـ): «كلّ قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سندُها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجبَ على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة

---

(1) الاقتراح ص 36.

(2) الكتاب 1/ 148. لعل في العبارة تصحيف، وصوابها [لأنها السنّة] كما في طبعة بولاق 1/ 74. أو: لأنها من السنة. أو لأن القراءة سنة.

(3) معاني القرآن 1/ 14.

(4) المزهر 1/ 213. وقد نقله السيوطي من شرح فصيح ثعلب لابن خالويه.

(5) المحتسب 1/ 32. وينظر: خزانة الأدب للبغدادي 1/ 9.

المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد به وجهًا من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا ...»[1].

وبناء على ذلك لم تنحصر القراءات الشاذة عند القراء العشرة ومن تلاهم من غير المعروفين بالسبعة، بل وردت عند القراء السبعة وغيرهم على السواء. قال أبو شامة (ت 665هـ): «... فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ»[2].

وفيما يخص موقف شراح الألفية من مسألة الاحتجاج بالقرآن والقراءات فإنه لم يختلف عن موقف صاحب الألفية من ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، فقد تابعوا الناظم وأكثروا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية كثرة لافتة. وهذا الموقف واضح لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى عدد الشواهد التي زخرت بها شروحهم، سواء منها التعليمية الموجزة أم المطولة المسهبة[3]، وكان عددها كما يلي:

1-شرح ابن الناظم: تسع وثمانون وأربعمائة آية، ثلاث وأربعون منها مكررة[4].

---

(1) النشر في القراءات العشر 1/ 9-10. وقوله: (أم عمن هو أكبر منهم) لعله مصحّف عن (أكثر) على سبيل التوسع في القراءات. وينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي ص 172.

(2) المرشد الوجيز ص 174.

(3) هذا الإحصاء للشواهد القرآنية، وما يتلوه من إحصاءات لشواهد الشراح من الحديث والشعر والنثر مستمدة من فهارس كاملة للشواهد الواردة في الشروح، صنعتها على غرار معجم شواهد العربية للأستاذ عبدالسلام هارون، أضفت إليها شواهد ما طبع من الحواشي المدونة على بعض شروح الألفية. وقد طبعتها في كتاب عنوانه (معجم الشواهد النحوية في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها).

(4) تكررت بعض الشواهد - في جميع الشروح- في مواضع عدة للتوضيح حينًا، ولتعدد مواطن الاستشهاد بها حينًا آخر.

2- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري: سبع وأربعون ومائتا آية، تسع وثلاثون منها مكررة.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تسع وثمانون وثلاثمائة آية، اثنتان وخمسون منها مكررة.

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: أربعون وستمائة آية، إحدى وسبعون منها مكررة.

5- شرح ابن عقيل: اثنتان وخمسون ومائتا آية، تسع وثلاثون منها مكررة.

6- شرح المكودي: ثلاث وعشرون ومائتا آية، تسع منها مكررة.

7- شرح الأشموني: ست وثمانون وثمانمائة آية، ثلاث وتسعون منها مكررة.

8- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي: أربع وثلاثون ومائتا آية، خمس عشرة منها مكررة.

ويلاحظ من هذا الإحصاء حرص الشراح كافة على الإفادة من الشواهد القرآنية، ولا سيما ابن هشام الأنصاري الذي عرف بذلك أيضًا في سائر مؤلفاته.

هذا الفيض من الشواهد القرآنية يعكس، في معظمه، حرصَ الشراح على الإفادة من الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة. أما الخلاف فقد حصل - أحيانًا - في حجم الاحتجاج في القراءات الشاذة إذْ لم يختلفوا في جواز الاحتجاج بها. وفيما يلي توضيح موقفهم من القراءات عامة والقراءات الشاذة خاصة:

ذكرَ السيوطي اعتراض بعض النحاة القدامى، من أصحاب القياس المتشدّد على بعض القراء السبعة[1]، فقال: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها»[2]. ثم قال:

---

(1) أول هؤلاء الكسائي والفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 252. وقد جاء بعدهما المازني والمبرد والزجاج والزمخشري. ينظر: المدارس النحوية ص 157 - 158.

(2) الاقتراح ص 37. والقراء المذكورون في النص: عاصم بن بَهْدَلة، أحد القراء السبعة وشيخ الإقراء بالكوفة، توفي سنة (127هـ)، وتلميذه حمزة بين حبيب الكوفي المتوفى سنة (156هـ)، وعبدالله بن

«وقد ردّ المتأخرون، منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الآخرون، مستدلًا به ...»[1].

وقد تبع شراحُ الألفية ابنَ مالك في ذلك، فاحتجّوا بالقرآن وقراءاته السبعية وغيرها، فلم يخطئوا قارئًا ولم يردوا قراءة، وجلّ ما فعلوه مع القراءات البعيدة عن القياس حِفظُها وعدم القياس عليها.

لقد احتجوا بالقرآن الكريم إذًا، فكان جلُّ اعتمادهم على قراءة حفص[2]،

وذلك لأنها الأقرب إلى اللغة المشتركة ذات القواعد المطردة، وكانوا في الغالب لا يشيرون إلى نسبتها إلى حفص، ولا يسمّونها مكتفين في ذلك بقولهم: نحو قوله تعالى، أو كما ورد في قوله تعالى، أو شاهده في الآية... وتأتي القراءات السبعية وغيرها في المقام الثاني إذ أوردوا كثيرًا منها ونصّوا - في كثير من الأحيان - على أصحابها، ثم تأتي القراءات التي وسموها بالشذوذ ليس على سبيل الطعن في حُجيتها، وإنما لخروجها على القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد[3] في كتابه (السبعة في القراءات)، وهي ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية، وخالفت رسم المصحف، فقد احتجوا بها في النحو لأنّ منع حجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة[4].

لقد كانت الآيات القرآنية وبعض قراءاتها أهم مصادر الشروح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكانوا يؤكدون القاعدة بالشاهد القرآني، فإن أعوزهم بحثوا عن شواهد أخرى. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

ذهب الناظم، في باب الإضافة، إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شِبْه

عامر، مقرئ الشام، المتوفى سنة (118هـ). ينظر: غاية النهاية 1/ 346 و 261 و 423.

(1) الاقتراح ص 37، أيضًا.

(2) هو حَفْص بن سليمان الكوفي، تلميذ عاصم، توفي سنة (180هـ). غاية النهاية 1/ 254.

(3) هو أحمد بن مجاهد، أبو بكر، أوّل من ألف في القراءات السبع، توفي سنة (324هـ). غاية النهاية 1/ 139.

(4) المحتسب 1/ 32 - 33. والمقصود بقوله: وموافقة العربية - أحد وجوهها، إذْ لو وافقت العربية لم تكن شاذة عند النحويين.

الفعل في العمل - ويراد به المصدر واسم الفاعل- والمضاف إليه، بمعمول المضاف من مفعول به أو ظرفٍ أو شبهه، فقال[1]:

[418] فصلَ مضافٍ شِبْهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعـولًا، أو ظرفًـا، أجِـزْ، ولـم يُعَـبْ

[419] فَـصْلُ يمـينٍ، واضطـرارًا وُجِـدا بأجنبـــيٍّ، أو بنعـــتٍ، أو نِـــدا

وتابعه الشراح[2]، فاستشهدوا لذلك بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُمْ شركائهم﴾[3]. وقد تبع الناظم والشراح الكوفيين في ذلك، خلافًا للبصريين الذين رفضوا الفصل وخصّوه بضرورة الشعر[4].

وذهب الناظم، في باب عطف النسق، إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة (تكرار) حرف الجر، لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم، فقال[5]:

[559] وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضـــميرِ خفـــضٍ لازمًـــا قـــد جُعِـــلا

[560] وليس عندي لازمًا، إذْ قد أتى في النظـــمِ، والنثـــر، صـــحيحًا مُثبتـــا

واستشهد الشراح على ذلك، بقراءة حمزة[6]، لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[7] بالجرّ. والمسألة مما اختلف فيه البصريون والكوفيون[8].

---

(1) شرح ابن عقيل 2/ 82.

(2) شرح ابن الناظم ص 405 وكاشف الخصاصة ص 184 وأوضح المسالك 2/ 226 وشرح ابن عقيل 2/ 82 وشرح المكودي 1/ 448 وشرح الأشموني 2/ 276 والبهجة المرضية ص 226.

(3) من الآية 137 من سورة الأنعام.

(4) ينظر: الإنصاف 2/ 427 - 436، المسألة الستون.

(5) شرح ابن عقيل 2/ 239.

(6) شرح ابن الناظم ص 544 وكاشف الخصاصة ص 245 وتوضيح المقاصد 3/ 232 وأوضح المسالك 3/ 61 وشرح ابن عقيل 2/ 240 وشرح المكودي 2/ 578 وشرح الأشموني 3/ 115 والبهجة المرضية ص 272. وقد نسبت القراءة -في بعض هذه الشروح- إلى آخرين غير حمزة.

(7) من الآية الأولى من سورة النساء.

(8) ينظر: الإنصاف 2/ 463، المسألة الخامسة والستون.

وقد نحا الشراح في الاستشهاد بالآيات مناحي متعددة، فاكتفوا في كثير من الأحيان بالاقتصار على ذكر موطن الاستشهاد في الآية، فاجتزؤوا كلمةً واحدة. من ذلك استشهادهم، في باب نوني التوكيد[1]، بقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾[2] على إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة.

وقد يوردون الآية بتمامها، ولو كانت طويلة، كما صنعوا في باب عطف النسق، عند قول الناظم[3]:

[563]وحذفَ متبوعٍ بدا -هُنا- استبِحْ وعطفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحْ

إذْ استشهد بعضهم[4] بقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾[5]، على جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي لأن الاختلاف بينهما في اللفظ وليس في الزمن.

وقد يستشهدون بشاهدين على مسألة واحدة. مثال ذلك صنيع ابن هشام، في باب إعراب الفعل، عند الحديث عن (أنْ)، إذْ استشهد لوقوعها مفسِّرة[6] بقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[7]، وبقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾[8]. واستشهد لوقوعها مخففة من الثقيلة بقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[9]، وبقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[10]. واستشهد بعضهم، في

---

(1) شرح ابن الناظم ص 631 وتوضيح المقاصد 6/ 86 وأوضح المسالك 3/ 129 وشرح الأشموني 3/ 226.

(2) من الآية 15 من سورة العلق. وتمامها: (كلّا، لئن لم ينتهِ لنسفعًا بالناصية).

(3) شرح ابن عقيل 2/ 243.

(4) شرح ابن الناظم ص 551 وتوضيح المقاصد 2/ 242 والبهجة المرضية ص 273.

(5) الآية 10 من سورة الفرقان.

(6) أوضح المسالك 3/ 167. وينظر أيضًا: شرح ابن الناظم ص 667 وشرح الأشموني 3/ 285.

(7) من الآية 27 من سورة المؤمنين.

(8) من الآية 6 من سورة ص.

(9) من الآية 20 من سورة المزمل.

(10) من الآية 89 من سورة طه.

الباب نفسه، عند قول الناظم[1]:

[677]وبـ(لـنْ) انـصِبْهُ، وكيْ، كـذا بـأنْ لا بعـدَ علـمٍ، والتـي مِـنْ بعـدِ ظَـنْ

على أنّ (أنْ) تأتي مخففة من الثقيلة بعد العِلم والظنّ، ويجوز أن تأتي ناصبة بعد فعل الظنّ - وهو الأرجح - فشاهد التخفيف قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2]، وشاهد مجيئها ناصبة قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3] على قراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي بالرفع. ومن ذلك استشهاد المرادي والأشموني، في باب الموصول، بقراءة يحيى بن يَعْمَر[4] لقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[5] أي: هو أحسنُ، وبقراءة مالك بن دينار[6]، وابن السمال[7]؛ لقوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[8] أي: هي بعوضة. وذلك على جواز حذف العائد المرفوع وإن لم تطُلْ الصلة؛ سواء أكان الموصول (أيّ) أم غيره - تبعًا للكوفيين، وهو قليل، بينما أجاز البصريون حذفه مع (أيّ) مطلقًا، واشترطوا للحذف مع غيره طول الصلة فعدّوا الحذف هنا شاذًا[9]. واستشهد بعضهم[10]، في باب الموصول أيضًا، بقراءة أبي عمر بن العلاء لقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[11]، على أن (ذا) اسم

---

(1) شرح ابن عقيل 2/ 341.

(2) من الآية 20 من سورة المزمل. وقد تقدمت في الصفحة السابقة.

(3) من الآية 71 من سورة المائدة.

(4) عالم باللغة والقراءات والحديث، تلميذ أبي الأسود الدؤلي، أول من نقط المصاحف، توفي نحو سنة «129هـ». طبقات النحويين واللغويين ص 27 والإنباه: 4/ 25 وغاية النهاية 2/ 381.

(5) من الآية 154 من سورة الأنعام. ونسبة القراءة إلى يحيى من شرح الأشموني 1/ 168.

(6) عالم بالقراءات، وأحد رواة الحديث بالبصرة، توفي سنة «127هـ». غاية النهاية 2/ 36 والأعلام 5/ 260.

(7) هو قَعْنَب بن أبي قعنب البصري، عالم باللغة والقراءات، توفي نحو سنة «260هـ». غاية النهاية 2/ 27 والبغية 2/ 265.

(8) من الآية 26 من سورة البقرة. ونسبة القراءة إلى مالك وابن السمال من شرح الأشموني 1/ 168 أيضًا.

(9) ينظر: توضيح المقاصد 1/ 246 وشرح الأشموني 1/ 168.

(10) ينظر: شرح ابن الناظم ص 91 وتوضيح المقاصد 1/ 233 وشرح الأشموني 1/ 160.

(11) من الآية 219 من سورة البقرة.

موصول، ثم استشهدوا بقراءة الباقين للآية نفسها - بنصب العفو - على أن (ذا) ملغاة؛ فجمعوا بذلك بين قراءتين في موضع واحد، ثم أكد الأشموني وقوع (ذا) ملغاة[1]، بقراءة أخرى لقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[2]، ولم يرجح أحد منهم إحدى القراءتين، بل اكتفوا بذكرهما من غير تفضيل. لأن المفاضلة - في كلام العرب - وليست في كلام الله تعالى، فالقراءات كلها حجة، قال ثعلب: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابًا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام - كلام الناس - فضلتُ الأقوى»[3].

واستشهد بعضهم[4]، في باب إن وأخواتها مرتين بالقرآن، على كسر همزة (إنّ) إذا وقعت جوابًا للقسم، كانت الأولى بآيتين هما قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[5]، وكانت الثانية بثلاث آيات هي قوله تعالى: ﴿حم ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[6]. واستشهد بعضهم[7]، في الباب نفسه، بعد قول الناظم[8]:

[188] وجائزٌ رفعُكَ معطوفًا على منصوبِ (إنّ) بعدَ أنْ تستكمِلا

[189] وأُلحقتْ بإنَّ لكنَّ، وأنْ من دونِ ليتَ، ولعلَّ، وكأنْ

بقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[9]، وبقراءة بعضهم: ﴿إنّ الله وملائكتُهُ يُصلّون على النبي﴾[10]، على جواز رفع الاسم

(1) شرح الأشموني 1/ 160.

(2) من الآية 30 من سورة النحل.

(3) البحر المحيط 4/ 87، نقلًا عن كتاب اليواقيت لأبي عمر الزاهد النحوي المطرِّز المعروف بغلام ثعلب، المتوفى سنة «345 هـ».

(4) ينظر: توضيح المقاصد 1/ 336 وشرح المكودي 1/ 225 وشرح الأشموني 1/ 275.

(5) الآيتان 1 و 2 من سورة العصر.

(6) الآيات 1-3 من سورة الدخان.

(7) ينظر: أوضح المسالك 1/ 256 وشرح الأشموني 1/ 286.

(8) شرح ابن عقيل 1/ 375 و 377.

(9) من الآية 69 من سورة المائدة.

(10) من الآية 56 من سورة الأحزاب. والقراءة شاذة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص 121.

المعطوف على محل اسم (إنّ، أو أنّ، أو لكنّ) قبل استكمال الخبر، تبعًا للكسائي والفراء، أما الجمهور فقد منع العطف وتأوله على أنه مبتدأ حُذِف خبره، أو معطوف على محذوف.

استشهد الشراح، في باب التنازع[1]، بقوله تعالى: «**قال: آتوني أُفْرِغْ عليه قِطرًا**»[2] على تنازع الفعلين، وبقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[3]، على تنازع الاسم والفعل.

عرف الناظم الحال، ووضعَ لها شروطًا منها أن تكون مشتقة أو جامدة مؤولة بمشتق، فقال[4]:

[332] **الحالُ وصفٌ، فَضْلةٌ، منتصِبُ مُفْهِمُ في حالِ، كـ: فردًا أذهبُ**

[333] **وكونُهُ منتقلًا مُشتقّا يَغلِبُ، لكنْ ليس مُستَحَقّا**

واستشهد بعضهم[5] بقوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾[6]، على الحال الجامدة المؤولة بمشتق.

تحدث الناظم، في باب إعمال المصدر، عن إعمال المصدر المضاف إلى فاعله فذكر أنه يجرّه ثم ينصب المفعول به نحو: عجبتُ من شربِ زيدٍ العسلَ، وتحدث عن إعمال المصدر المضاف إلى مفعوله فذكر أنّه يجرّه ثم يرفع الفاعل نحو: عجبتُ من شرب العسلِ زيدٌ[7]. لكنّ المرادي توقف - بعد شرحه أحوال المصدر المضاف - عند ما أضيف منه إلى مفعوله فذهب إلى أنّ رفعه الفاعلَ قليل، واستشهد بقراءة

---

(1) شرح ابن الناظم ص 253 وتوضيح المقاصد 2/ 58 - 59 وأوضح المسالك 2/ 21 - 22 وشرح المكودي 1/ 308 وشرح الأشموني 2/ 99 - 100.

(2) من الآية 96 من سورة الكهف.

(3) من الآية 19 من سورة الحاقة.

(4) شرح ابن عقيل 1/ 625 - 626.

(5) شرح ابن الناظم ص 311 وتوضيح المقاصد 2/ 133.

(6) من الآية 71 من سورة النساء.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 101 - 102.

لابن عامر ولم يقصر عمله على الشعر، فقال: «... وهو قليل، قيل: لم يجئ في القرآن إلّا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذِكْرُ رحمةِ ربِّكَ عَبْدُهُ زكريّاءُ﴾ برفع الدال والهمزة - وليس ذلك مخصوصًا بالضرورة على الصحيح»[1].

وقد يأتي الشاهد القرآني تاليًا للشاهد الشعري لتقويته وتأكيده. من ذلك استشهادهم، في باب النعت، عند قول الناظم[2]:

[511] ونعتوا بجملةٍ مُنكَّرا فأُعْطِيتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

على جواز وقوع الجملة صفة للمعرف بأل الجنسية[3] - والأصل أن تقع صفة بعد النكرة- بقول الشاعر[4]:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسُبُّني فأعِفُّ، ثم أقولُ: لا يعنيني

فجعلوا جملة (يسبّني) صفةً لـ (اللئيم) لا حالًا منه؛ لأن المعنى: ولقد أمرّ على لئيم من اللئام. ثم أتبعوا البيت بقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[5]، على أن جملة (نسلخ) صفة لـ (الليل) لا حال منه.

وقد يستشهدون بالقراءة تأكيدًا لبعض اللهجات، فيوردون بعض القراءات وفقًا للهجاتٍ محددة. من ذلك استشهاد بعضهم[6]، في باب النائب عن الفاعل، عند قول الناظم[7]:

[248] وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وما لـ (باعَ) قد يُرى، لنحوِ: حَبْ

---

(1) توضيح المقاصد 3/ 12 - 13. والآية التي استشهد بها هي الثانية من سورة مريم.

(2) شرح ابن عقيل 2/ 195.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم ص 492 وتوضيح المقاصد 3/ 134 وشرح الأشموني 3 / 60 - 61.

(4) نسبه الأصمعي إلى الشاعر الجاهلي شَمِر بن عَمْرٍو الحنفي، ينظر: الأصمعيات ص 126. وينسب إلى رجل من بني سلول. ويروى عجزه على النحو التالي: «فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني».

(5) من الآية 37 من سورة يس. وقد انفرد ابن عقيل بتقديمها على البيت، ينظر شرحه 2 / 196.

(6) شرح ابن الناظم 233 وتوضيح المقاصد 2 / 27 وأوضح المسالك 1 / 388 وشرح المكودي 1/ 283 وشرح الأشموني 2 / 64 والبهجة المرضية ص 157.

(7) شرح ابن عقيل 1 / 505.

بقراءة علقمة[1] لقوله تعالى: ﴿هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[2] بكسر الراء، على جواز كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف المبني للمجهول - تبعًا للكوفيين وخلافًا لجمهور النحاة - وهي لغة بني ضَبّة وبعض تميم[3]. واستشهد ابن هشام[4] بقراءة علقمة أيضًا لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾[5]، على المسألة نفسها. واستشهد بعضهم[6] - في باب المقصور والممدود - عند الحديث عن جمع الاسم الثلاثي المؤنث جمعًا مؤنثًا سالمًا إذا كان معتل العين، بقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾[7] بفتح عين الاسم بعد الفاء المفتوحة، وذلك على لغة هُذَيل نحو قولهم: جَوَزة وبَيَضة[8]، ونسب ابن خالويه - فتح العين - إلى بني تميم فقال: «... بنو تميم تقول رَوَضات وجَوَزات وعَوَرات، وسائر العرب بالإسكان»[9].

أما أمثلة استشهادهم بالقراءات الشاذة فهي كثيرة، وقد تقدّم ذكرُ بعضها، في قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿إنّ الله وملائكتُهُ يُصلّون على النبي﴾[10]. ومن ذلك استشهاد المرادي[11]، في باب المقصور والممدود بقراءة طلحة[12] لقوله تعالى:

---

(1) هو علقمة بن قيس النخعي الهمداني، أبو شبل، مقرئ وفقيه، روى الحديث عن بعض الصحابة، توفي سنة «62هـ». غاية النهاية 1/ 516 والأعلام 4/ 248.

(2) من الآية 65 من سورة يوسف.

(3) أوضح المسالك 1 / 388.

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) من الآية 28 من سورة الأنعام.

(6) ينظر توضيح المقاصد 5 / 32 وأوضح المسالك 3 / 253.

(7) من الآية 58 من سورة النور. وقد نسب ابن خالويه القراءة، في ص 104 من مختصره إلى الأعمش.

(8) ينظر: توضيح المقاصد 5/ 32 وأوضح المسالك 2/ 253 أيضًا.

(9) مختصر في شواذ القرآن ص 104.

(10) من الآية 56 من سورة الأحزاب. وقد تقدمت ص (138) من هذا الكتاب.

(11) ينظر: توضيح المقاصد 5/ 19.

(12) هو طلحة بن مُصرِّف الهمداني، أقرأُ أهل الكوفة في عصره، كان يسمى: سيّد القراء، توفي سنة «112هـ». غاية النهاية 1/ 343، والأعلام 3/ 230.

﴿يكاد سَناءُ بَرْقِهِ يذهبُ بالأبصار﴾[1]، على مدّ الاسم المقصور شذوذًا، إذْ أجازوا قصر الممدود للضرورة واختلفوا في مد القصور. ومن ذلك حَصْرُ الناظم حروفَ الإبدال بقوله: (هدأتَ مُوطِيا) فقال[2]:

[943] أحرفُ الإبدالِ: هدأتَ مُوطِيا فأبدلِ الهمزةَ من واوٍ، ويا ...

وخرّج بعض الشراح الإبدال في الحروف الأخرى على الشذوذ[3]، واستشهدوا بقراءة الأعمش[4]: ﴿فَشَرِّدْ بهم مَنْ خَلْفَهمْ﴾[5]على إبدال الذال من الدال. وذهب بعض الشراح[6]، في الباب نفسه، عند الحديث عن التقاء همزتين ثانيتهما ساكنة، في كلمة واحدة، في قول الناظم[7]:

[949] ومَدًّا أُبْدِلْ ثانيَ الهمزيْنِ مِنْ كِلْمةٍ أنْ يسكُنْ كـ: آثِرْ، وائْتُمِنْ

إلى وجوب إبدال الهمزة الثانية مدة من جنس حركة ما قبلها للتخفيف، كما في (إيثار، وإيلاف)، وخرّجوا قراءة عاصم[8] لقوله تعالى: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾[9]، على الشذوذ.

ثانيًا- الحديث النبوي:

يعد الحديث النبوي أعلى مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم، فقد أجمع

---

(1) من الآية 43 من سورة النور. ولم أقف على نسبة القراءة إلى الشذوذ في المحتسب ولا في مختصر ابن خالويه، والذي في الأخير – ص 104 – أنّ قراءة طلحة بالقصر على النحو التالي: (يكاد سنا بُرُقِهِ).

(2) شرح ابن عقيل 2/ 548.

(3) ينظر: توضيح المقاصد 6/ 4 وشرح الأشموني 4/ 282.

(4) هو سليمان بن مهران الكوفي، عالم بالقراءات، توفي سنة «148هـ». غاية النهاية 1/ 315 والأعلام 3/ 135.

(5) من الآية 57 من سورة الأنفال. وينظر: المحتسب 1/ 280.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم ص 843 وتوضيح المقاصد 6/ 24 وأوضح المسالك 3/ 325.

(7) شرح ابن عقيل 2/ 553.

(8) نسبها إليه ابن خالويه في ص 180 من مختصره.

(9) الآية الثانية من سورة قريش.

النحاة على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة، وأن كلامه حجة إذا ثبت أنه روي بلفظه. فاللفظ هو المقصود، وليس الحديث باصطلاح المحدِّثين الذي يشمل «قول الرسول ﷺ، وحكاية فعله وتقريره... وقد يطلق على قول الصحابة والتابعين والمروي عن آثارهم»[1]. لكنهم لم يضعوه في المرتبة الثانية من حيث التطبيق، فقلّ اعتمادهم عليه، ولم يناقشوا جواز الاحتجاج به؛ لأنهم لم يختلفوا في ذلك، **فالمشكلة ليست عند قدامى النحاة وإنما هي عند المتأخرين** الذين نظروا إلى احتجاج أسلافهم به فألفوه قليلًا فظنّوا أنهم لم يجيزوا الاحتجاج به، وراحوا يعلّلون قلة اعتمادهم عليه، **فافترضوا إعراض القدماء عنه**، وأدى ذلك إلى اختلافهم - المتأخرين - في جواز الاحتجاج به بين مجيز ومانع[2]، وتعود قلة احتجاج القدماء بالحديث إلى ثلاثة أسباب أساسية هي:

الأول: اعتقادهم بوقوع اللحن في بعض رواياته، ولا سيما ما روي منه بالمعنى، بدليل تعدّد روايات الحديث الواحد أحيانًا. وهذا لا يستقيم لأن اللحن إنْ حصل فمردّه إلى الرواة المتأخرين، وينفيه أيضًا حرصُ علماء الحديث على تحري صحته من صحته متنًا وسندًا، وكان من الممكن رجوع النحاة إلى كتب صحاح الحديث التي كانت مدونة في عهدهم لتلافي الاستشهاد بأحاديث رويت بالمعنى، ولم تكن ألفاظها مطابقة لقول النبي. وكان بمقدورهم أيضًا الاكتفاء بالأحاديث المتواترة دفعًا لدعوى جهل بعض الرواة أو عجمتهم. واختلاف الروايات ناشئ في بعض الأحيان عن تبديل الراوي لبعض الألفاظ بسبب السّهو،أو النسيان، وتبقى لغة الرواة -وهم من الصحابة- على مستوى عالٍ من الفصاحة، وليس تعدّد الروايات مطعنًا في حُجية الحديث لأن النبي ﷺ كان يتحدث عن الموضوع نفسه في مرات متعدّدة بسبب استفسارٍ أو موقف معين فلا يكررُ ألفاظه تكرارًا تامًا، فيعرض الموضوع بألفاظ

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 627.

(2) الاقتراح ص 40 وخزانة الأدب 1/ 9. وللمعاصرين أبحاث ودراسات عدة في ذلك منها كتابا: الحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث للدكتور محمود فجال.

متعددة والمعنى واحد. وقد بين ابن حزم الأندلسي سبب تعدد الرواية وأثبت أنه لا يؤثر على صحة الحديث، فقال: «وليس اختلاف الروايات عيبًا في الحديث، إذا كان المعنى واحدًا، لأن النبي ﷺ صحّ عنه أنه كان إذا حدث بحديث كرّره ثلاث مرات، فنقل كلّ إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى واحدًا»[1].

والثاني: عدم تمكنهم من عِلْمي الحديث والرواية، وهذا ما جعلهم يستشهدون به على قِلّة، ولا يعزِفون عنه مطلقًا، يمثل ذلك سيبويه الذي استشهد في كتابه بخمسة أحاديث فقط[2]، ولم يستزد خوفًا من الغلط فيه، لأن تجربته معروفة في تعلّم الحديث حين لحنَ - في حلقة حمّاد بن سَلَمة[3] بالبصرة - فرفع (أبا الدَّرْداء) في قوله ﷺ: «**ليس من أصحابي إلّا مَنْ شئتُ لأخذتُ عليه ليسَ أبا الدرداء**»[4]، وهو منصوب على الاستثناء. ثم تركَ حَلْقة الحديث ولَزِم الخليل يتعلّم منه حتى برع في النحو، ولم يتخلّص من تأثير هذا الموقف الذي سبّب له - على ما يبدو - عقدة حديثية لازمته طول حياته وتجلّت في إعراضه عن الاحتجاج بالحديث، فقلّده النحاة اللاحقون ظنًّا منهم أنه لم يُجز الاحتجاج به.

والثالث: إقبالهم على القرآن والشعر بسبب حفظهم لكثير من الآيات والأشعار أكثر من حفظهم للأحاديث فقد استسهلوا حفظ القرآن لتلاوته في العبادات، كما

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام 1/ 135. وابن حزم فقيه وأديب، توفي سنة «456هـ»، تنظر ترجمته في: إخبار العلماء بأخبار الحكماء القفطي ص156 والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد 1/ 354، والأعلام 4/ 254.

(2) لم ينص سيبويه حين أورد الأحاديث أنها من كلام النبي، وساقها بألفاظ توحي بأنها من كلام العرب.

(3) عالم بالحديث واللغة، كان له حلقة للحديث في البصرة، توفي سنة «167هـ». مراتب النحويين ص 107 وطبقات النحويين واللغويين ص 51. وقصة لحن سيبويه في: طبقات العلماء النحويين ص 92، وفي معظم مصادر ترجمة سيبويه.

(4) لم أقف عليه في مصادر الحديث الأساسية المتوفرة لديّ، وأورده السيوطي برواية (مامن أحد من أصحابي إلّا لو شئتُ لأخذتُ عليه في بعض خلقه، غير أبي عبيدة بن الجراح) في الجامع الصغير: 2/ 437.

استسهلوا حفظ الشعر لكثرة دورانه على الألسن ولتخليد مناسباتهم وتمجيد بطولاتهم، وقد ساعدهم على حفظ القرآن والشعر - أكثر من الحديث - تقدّمهما عليه في التدوين.

وقد نظر النحاة إلى الاحتجاج بأقوال الصحابة نظرة مضطربة، فاستبعدها فريق، وضمّها فريق ثان إلى الأحاديث المروية بالمعنى، على أنها مأثورة عن النبي ومجالسهِ، قال البغدادي (ت1093هـ): «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه. ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت»[1]. لكن البغدادي لم يلتزم بذلك فاقتصر استشهاده في خزانة الأدب على حديثين فقط، وقولين اثنين لبعض الصحابة[2].

لكنّ بعض النحاة اللاحقين أدركوا أهمية الحديث في الاحتجاج، فاعتمدوه أصلًا من أصوله، منهم ابنُ مالك - ناظم الألفية - الذي جعله في المرتبة الثالثة بعد الشعر والقرآن الكريم، كما قال ابن شاكر الكتبي (ت 764هـ)[3]، **ويؤكد اهتمامه بالحديث حرصه عليه دراسةً وتدريسًا، واستشهاده به في معظم كتبه وإفرادُ كتاب لمعالجة شواهده ومشكلاته**، هو: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

لقد اعترض ابن الضائع (ت 680هـ)، وأبو حيان (ت 745هـ) على ابن مالك، وخالفاه بشدة، بدعوى أن اللحن تسرّب إلى بعض الرواة، وأن كثيرًا من الأحاديث رويت بالمعنى لا باللفظ، ونقل السيوطي رأيهما ووافقهما[4].

أما شراح الألفية، فقد تابعوا ناظمها فاستشهدوا بعدد من الأحاديث، وذلك كما يلي:

1- شرح ابن الناظم: واحد وأربعون حديثًا، واحد منها مكرر.

---

(1) خزانة الأدب 1/ 9 - 10.

(2) ينظر: مصادر البغدادي النحوية في خزانة الأدب، لصاحب هذا الكتاب. ص 48-50.

(3) فوات الوفيات 2/ 453. وقد تقدم قوله ص (128) من هذا الكتاب.

(4) الاقتراح ص 40 - 44.

2- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري: ثلاثة عشر حديثًا.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ثلاثة وأربعون حديثًا، واحد منها مكرر.

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ستة وعشرون حديثًا.

5- شرح ابن عقيل: ثمانية عشر حديثًا.

6- شرح المكودي: سبعة أحاديث، اثنان منها مكرران.

7- شرح الأشموني: سبعة وسبعون حديثًا، ستة منها مكررة.

8- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي: ثمانية وعشرون حديثًا، واحد منها مكرر.

وقد جاء احتجاجهم بالحديث دعمًا وتأكيدًا لبعض شواهد القرآن والشعر... كما فعل المتقدمون من النحاة، وليس لتأسيس القواعد وصياغتها. وفيما يلي بعض الأمثلة:

التزموا، في باب المعرب والمبني عند حديثهم عن الأسماء الستة بمراعاةِ لغة النقص في (هَنٌ) الذي أصله (هَنَوٌ) وحذفت منه الواو سماعًا للتخفيف، وإعرابهِ بالحركات بدل الحروف - عند إضافته[1] - وهو الأفصح[2]، إذْ يجوز الإتمام على قلة. واستشهدوا لذلك بالحديث: «**مَنْ تعزّى بعزَاء الجاهلية فأعِضُّوه بهَنِ أبيه، ولا تَكْنوا**»[3].

---

(1) شرح ابن الناظم ص38 وتوضيح المقاصد 1/ 72 وأوضح المسالك 1/ 31 وشرح الأشموني 1/ 69.

(2) أنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج لورود السماع به. ينظر: شرح ابن عقيل 1/ 49 وشرح الأشموني 1/ 69 أيضًا.

(3) هكذا ورد في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (عزا) و (عضض) = 3/ 233 و 252، وهو في مسند الإمام أحمد 5/ 136 برواية لاشاهد فيها هي: [فأعِضّوه بأبيه]. والتعزّي: الانتماء والانتساب، ويُعنى به في الحديث الانتساب بانتساب الجاهلية بأن يقول: يا لفلان. وأعِضّوه: قولوا له: اِعْضَضْ على هَنِ أبيك الذي انتسبت إليه. ولا تكنوا: أي لاتذكروا الهَنَ الذي هو كناية عن الذّكرَ بل صرحوا باسمه؛ تنكيلًا له وتأديبًا.

واستشهدوا، في أثناء الحديث عن الضمير في باب النكرة والمعرفة، على جواز انفصال ضمير الرفع واتصاله بفعل (كان) وأخواتها إذا وقع خبرًا، واختار ابن مالك الاتصال مع تقديم الأخص[1]، بالحديث: «**إن الله ملّككم إياهم، ولو شاء لملّكهم إياكم**»[2]، وعلى اتصال الضمير بالفعل الناقص بالحديث «**إنْ يكنه فلن تُسلَّطَ عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**»[3].

واستشهد الأشموني، في باب الابتداء على أن الجملة الواقعة خبرًا لا تحتاج إلى رابط إذا كانت المبتدأ نفسه في المعنى[4]، بالحديث: «**أفضل ما قلتُه أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله**»[5]. فـ (أفضلُ) مبتدأ، وجملة (لا إله إلا الله) هي الخبر، وقد استغنت عن الرابط، لأنها المبتدأ نفسه في المعنى.

واستشهدوا، في باب الابتداء أيضًا، على وجوب ذكر خبر (لولا) إذا كان كونًا خاصًا فقد دليله[6]، بالحديث: «**لولا قومُكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتُ الكعبة**

---

(1) ينظر شرح ابن الناظم ص 63 ثلاث وستون وتوضيح المقاصد 1/ 144 و 149 وأوضح المسالك 1/ 69 وشرح المكودي 1/ 122 وشرح الأشموني 1/ 117 و120، وفيها ورد الحديث الأول. أما الحديث الثاني فقد ورد في شرح ابن الناظم ص63 وأوضح المسالك 1/ 73 وشرح الأشموني 1/ 118 والبهجة المرضية، ص 65.

(2) جزء من حديث يوصي فيه النبي ﷺ بالرفق بالخَدَم والرقيق، وقد أورده الذهبي - في كتاب الكبائر - ص203، وتتمته (... أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلّفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم، ولا تعذبوا خلق الله، فإنه ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم). وأورد أبو داود نحوه - في سننه 2/ 485 برواية (أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها).

(3) صحيح البخاري 2/ 112. والحديث خطاب لعمر بن الخطاب بشأن ابن صياد.

(4) شرح الأشموني 1/ 197.

(5) الموطأ للإمام مالك: 1/ 215. وورد في سنن الترمذي: 9/ 219 برواية (خير) بدل: أفضل.

(6) شرح ابن الناظم ص 122 وكاشف الخصاصة ص 58. وأورده المرادي برواية (لولا قومُكِ حديثٌ عهدهم بكفر لأقمتُ البيت)، في توضيح المقاصد 1/ 289، وذكر له روايات أخرى، كما ورد برواية (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم) في: أوضح المسالك 1/ 156 وشرح الأشموني 1/ 215. والخطاب للسيدة عائشة.

فجعلتُ لها بابين»[1]. ويبدو أن الحديث حُرِّف بفعل الرواة بدليل روايته على أشكال أخرى هي: «**لولا حِدْثانُ قومِكِ، ولولا حداثةُ قومِكِ، ولولا أنّ قومكِ**»[2]، حُذف فيها الخبر فانتفى الشاهد.

واستشهدوا، في باب التنازع على أن التنازع قد يكون بين أكثر من عاملين، وعلى تعدد المتنازَع فيه[3]، بالحديث: «**تُسبحون وتحمدون وتكبّرون دُبُرَ كلّ صلاة ثلاثًا وثلاثين**»[4] إذْ تنازعت الأفعال الثلاثة على مُتَنازَعَيْن هما: الظّرف (دُبُرَ) والمفعول المطلق (ثلاثًا وثلاثين)، وقد أُعمل الأخير لقربه، وأُعمل الأوّلان في ضميريهما وحُذفا لأنهما فضلتان.

وذهبوا، في باب الاستثناء - تبعًا للناظم - إلى أن (سوى) تعامل بما تعامل به (غير) فتُرفع وتُنصب وتُجرّ[5]، خلافًا لسيبويه الذي حصرها في الظرفية، وجعل ما عدا ذلك ضرورة[6]، واستشهدوا على جرّها بحديثين، الأول: «**دعوتُ ربي ألّا يُسلِّط على أمتي عدوًا من سوى أنفسها**»[7]، والثاني[8] «**ما أنتم في سواكم من الاسم إلّا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض**»[9].

---

(1) صحيح البخاري 1/ 42 برواية (لولا قومُكِ حديثٌ عهدّهم بكفرٍ لهدمتُ الكعبة فجعلتُ لها بابين).

(2) توضيح المقاصد 1/ 190 والتصريح 1/ 179 وشواهد التوضيح ص120. وهذه الروايات في صحيح البخاري 2/ 171.

(3) أوضح المسالك 2/ 22 وشرح الأشموني 2/ 100.

(4) صحيح البخاري 1/ 202، برواية (خَلْفَ) بدل: دُبُر.

(5) شرح ابن الناظم ص 305 وشرح ابن عقيل 1/ 611 وشرح الأشموني 2/ 158 والبهجة المرضية، ص184. وقد ورد الحديث برواية (أنفسهم) بدل: أنفسها، في المصدرين الأول والأخير.

(6) الكتاب 1/ 407. والمسألة خلافية، ينظر: الإنصاف (المسألة 39) = 1/ 294.

(7) صحيح مسلم 8/ 305 برواية (سألتُ) بدل دعوتُ، و (أنفسهم) بدل: أنفسها.

(8) ورد هذا الحديث في المصادر السابقة -المذكورة في الحاشية الثالثة - ما عدا الأخير (البهجة المرضية).

(9) صحيح البخاري 8/ 137، برواية (ما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور =

ذهبوا، في باب أفعل التفضيل إلى أنه إذا أضيف إلى معرفة وقُصد به التفضيل على معنى (مِنْ) جاز فيه مطابقة ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع وعدَمُها[1]، واستشهدوا على ذلك بالحديث: «**ألا أُخبرُكم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يومَ القيامة: أحاسنُكم أخلاقًا، الموطَّؤون أكنافًا، الذين يألَفُون ويُؤْلفون**»[2]. فاجتمع الاستعمالان إذْ أفرد (أحبّ، وأقرب)، وجمع (أحاسن). والذين أجازوا الوجهين قالوا: المطابقة أفصح.

واستشهد بعضهم، في باب التوكيد على جواز توكيد الجملة توكيدًا لفظيًا بلا حرف عطف[3]، بالحديث: «**واللهِ لأغْزُوَنَّ قريشًا**»[4] ثلاث مرات.

واستشهدوا، في باب عطف النسق على جواز حذف حرف العطف وحده دون المعطوف به[5]، بالحديث: «**تصدّقَ رجلٌ من دينارِه، من دِرْهمه، من صاع بُرّه، من صاعِ تَمْرِه**»[6]، فاكتفى بحذف الواو، ولم يحذف (مِنْ).

واستشهدوا، في باب النداء على جواز حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس -تبعًا للناظم- على قلة[7]، بالحديث: «**ثوبي حَجَرُ**»[8] يريد: ياحجر، وهو ما منعه

=

الأسود، أو كالشعرة...)، بلا ذكر موطن الشاهد (سواكم).

(1) شرح ابن الناظم ص482 وتوضيح المقاصد 3/ 121 وشرح ابن عقيل 2/ 181 وشرح المكودي 1/ 532 وشرح الأشموني 3/ 49، والحديث في المصادر الثلاثة الأخيرة برواية (منازل) بدل (مجالس).

(2) سنن الترمذي 6/ 223، برواية (إنّ من أحبِّكم إلي وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا).

(3) أوضح المسالك 3/ 24 وشرح الأشموني 3/ 81.

(4) سنن أبي داود: 2/ 633. والحديث -في السنن- مكرر ثلاث مرات بلفظ النبي، وتتمته: (إن شاء الله).

(5) شرح الأشموني 3/ 117 والبهجة المرضية ص 273.

(6) صحيح مسلم 4/ 85.

(7) شرح ابن الناظم ص 566 وكاشف الخصاصة ص255 وتوضيح المقاصد 3/ 270 وشرح المكودي 2/ 590 وشرح الأشموني 3/ 136 والبهجة المرضية ص 277.

(8) صحيح البخاري 1/ 75، بإثبات (يا)، وهو على لسان موسى عليه السلام: (... فذهبَ مرةً

=

البصريون وقصروه على السماع فلم يقيسوا عليه.

واستشهدوا، في باب الاختصاص، بالحديث: «**نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَثُ**»[1]، على أن الاسم المنصوب على الاختصاص يأتي معرّفًا بالإضافة، وهو ما لم يمثّل له الناظم[2].

واستشهد ابن الجزري، في باب أسماء الأفعال والأصوات، بالحديث القدسي: «**أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذُنٌ سمعت، ولا خطر على قلبِ بشر، بَلْهَ ما أُطْلِعتُم عليه**»[3]، على أن (بَلْهَ) اسم فعل أمر بمعنى: دَعْ[4]. واستشهد الأشموني بالحديث نفسه، برواية (مِنْ بَلْهِ)[5] على أن (بَلْهَ) قد تخرج عن معانيها المعروفة، وهي: (اسم فعل، أمر، أو مصدر لفعل مهمل، أو بمعنى كيف، أو بمعنى غير)، وتقع مجرورةً بمن[6]. على معنى: من أجل، أو من غير، أو سوى.

واستشهدوا، في باب إعراب الفعل بالحديث: «**من أكلَ من هذه الشجرة فلا يقربْ مسجدنا، يُؤْذِنا بريح الثوم**»[7]، على أنّ جزمَ الفعل (يُؤْذِنا) على سبيل الإبدال من الفعل (يَقْربْ) فهو بدل فعل من فعل، وليس الجزم على الجواب كما ذهب الكسائي حين استدلّ بالسماع وأورد الحديث[8]. واستشهدوا على المسألة نفسها =

يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففرّ الحجر بثوبه، فخرج موسى في إثره يقول: ثوبي ياحجرُ).

(1) مسند أحمد 1/ 172، برواية (إنّا) بدل: نحن. وأورده البخاري بروايات أخرى لاشاهد فيها، في صحيحه، 8/ 185 و 186 و 187.

(2) شرح ابن الناظم ص605 وكاشف الخصاصة ص276 وتوضيح المقاصد 4/ 62 وأوضح المسالك 3/ 111 وشرح ابن عقيل 2/ 298 وشرح المكودي 2/ 635 و 636 وشرح الأشموني 3/ 187.

(3) صحيح البخاري 4/ 145 برواية: (ذُخرًا بَلْهَ ...). وهي ما أورده الأشموني في شرحه: 3/ 204.

(4) كاشف الخصاصة ص 282.

(5) بهذه الرواية ورد في سنن ابن ماجه 2/ 1447.

(6) شرح الأشموني 3/ 204.

(7) ورد الحديث في صحيح مسلم برواية مختلفة لا شاهد فيها، هي: (فلا يقربنَّ مسجدنا، ولا يؤذِيَنّا بريح الثوم). ينظر: 2/ 741. كما ورد في الموطأ: 1/ 17 برواية (فلا يقربْ مساجدنا، يؤذِينا بريح الثوم).

(8) شرح ابن الناظم ص 684 وتوضيح المقاصد 4/ 214 وشرح الأشموني 3/ 311.

أيضًا[1]، بقول أحد الصحابة للنبي: «**يا رسول الله لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سهم**»[2] بجزم الفعل (يصبك) على أنه بدل من الفعل (تُشْرِف) المجزوم.

ذهب النحاة إلى أن مميِّز الثلاثة والعشرة وما بينهما من الأعداد يجرّ بمن إن كان اسم جنس، نحو: شجر وتمر، أو اسمَ جنس جمعي نحو: قوم ورَهْط، فقالوا: (ثلاثةٌ من التمر) و (عَشَرةٌ من القوم)[3]، وقال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[4]. وقد يجرّ هذا الاسمان المُمَيِّزان بإضافة العدد إليهما نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[5]، وقول النبي: «**ليس فيما دونَ خمسِ ذَوْدٍ صدقة**»[6]، وبهما استشهد بعض شراح الألفية، فأجازوه على قلّة وقصروه على السماع[7].

وأيّدوا أيضًا بعض الوجوه النحوية القليلة أو النادرة، التي هي أقرب إلى اللهجات البعيدة، ببعض الأحاديث، فاستشهد بعضهم، في باب النكرة والمعرفة على اتصال نون الوقاية باسم التفضيل[8]، بالحديث: «**غيرُ الدجّالِ أخوفُني عليكم**»[9]، لمشابهتِهِ فعل التعجب؛ واستشهد الأشموني على اتصالها باسم الفاعل، لمشابهته الفعل[10]، بالحديث: «**فهل أنتم صادقوني**»[11]، وكلاهما غاية في القِلّة لا يقاس عليه.

---

(1) المصادر السابقة نفسها.

(2) القول لأبي طلحة الأنصاري المتوفى سنة «36هـ» مخاطبًا النبي في غزوة أحد، وتمامه: (يانبيّ الله، بأبي أنت وأمي، لاتُشرفْ يُصِيبُكَ سهمٌ من سهام القوم، نحري دونَ نَحْرِك)، برواية رفع (يصيبُك) أي: فإنه يصيبُكَ. ينظر: صحيح البخاري 5/ 46. ومعنى لاتُشرف: لاتتشرف من أعلى الموضع. ينظر: اللسان (شرف).

(3) أوضح المسالك 3/ 215.

(4) من الآية 260 من سورة البقرة.

(5) من الآية 48 من سورة النمل.

(6) صحيح البخاري 2/ 127 و 141. والذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لاواحدة لها من لفظها، والحديث في الموطأ أيضًا: 1/ 265.

(7) توضيح المقاصد 4/ 306 وأوضح المسالك 3/ 215 وشرح الأشموني 4/ 65.

(8) توضيح المقاصد 1/ 167 وشرح الأشموني 1/ 126.

(9) صحيح مسلم 8/ 366.

(10) شرح الأشموني 1/ 126، أيضًا.

(11) صحيح البخاري 7/ 180، برواية (صادِقيّ). وهو موجه إلى يهود خيبر الذين أهدوا له شاة =

واستشهد الأشموني، في باب ظنّ وأخواتها، بالحديث: «**تعلّموا أنّ ربكم ليس بأعور**»[1]، على تضمين الفعل (تعلّمْ) معنى (اِعلمْ) الذي يفيد اليقين ويتعدى إلى مفعولين[2].

واستشهدوا، في باب الإضافة، على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف[3]، بالحديث: «**هل أنتم تارِكو لي صاحبي**»[4]، وهي مسألة خلافية منع كثير من النحويين الفصل بينهما إلا في الشعر، وحصر البصريون الفصل بالظرف والجار والمجرور، وتوسّع في ذلك الكوفيون، وقد تقدّم استشهاد بعض الشراح على الفصل بينهما بالمفعول به[5]، بقراءة ابن عامر: ﴿**زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم**﴾[6]، تبعًا للكوفيين.

واستشهدوا، في باب إعمال المصدر على جواز إضافة المصدر إلى مفعوله - وهو قليل[7]- بالحديث: «**وَحِجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلًا**»[8] خلافًا لمن خصّه بضرورة الشعر.

واستشهدوا، في باب جوازم المضارع على جواز مجيء فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، في اللفظ[9] - بالحديث: «**مَنْ يقم ليلةَ القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له**

مسمومة، فقال: لهم: «إني سائلكم عن شيء، فهل أنتم صادِقِيّ عنه ...».

(1) صحيح مسلم 8/ 353، برواية (تعلّموا أنه أعور، وأن الله تبارك وتعالى ليس بأعور). وهو في سنن أبي داوود 3/ 814 برواية: (اعلموا)، ولا شاهد فيها، ومثل ذلك في سنن الترمذي 7/ 22.

(2) شرح الأشموني 2/ 24.

(3) توضيح المقاصد 2/ 287 وأوضح المسالك 2/ 229 وشرح ابن عقيل 2/ 83 وشرح الأشموني 2/ 276 والبهجة المرضية ص 227.

(4) صحيح البخاري 5/ 6 والكلام على أبي بكر.

(5) تنظر ص 135 من هذا الكتاب.

(6) من الآية 137 من سورة الأنعام.

(7) توضيح المقاصد 3/ 12 وأوضح المسالك 2/ 245 وشرح الأشموني 2/ 289.

(8) جزء من حديث (بني الإسلامُ على خمس)، وهو في صحيح مسلم 1/ 419، وليس منه: (مَنْ استطاع إليه سبيلًا)، فقد أتمه النحاة بالآية 97 من سورة آل عمران، وخلطوا بينهما.

(9) شرح ابن الناظم ص 698 وتوضيح المقاصد 4/ 245 وأوضح المسالك 3/ 190 وشرح ابن

ما تقدَّم من ذنبه»[1] تبعًا للناظم، وخلافًا للجمهور الذي خصّه بالضرورة، واستشهد بعضهم على الغرض نفسه[2]، بقول عائشة: «**إنّ أبا بكر رجل أسِيْف، متى يقمْ مقامكَ رقّ**»[3].

واستشهدوا، في فصل للحديث عن (أمّا، ولولا، ولوما) على حذف الفاء - ندرةً - من جواب أمّا[4]، بالحديث: «**أمّا بعدُ ما بالُ رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله**»[5]، والواجبُ إثباتها إلّا إذا دخلت على قولٍ حُذف استغناءً عنه بالمقول، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[6]، أي: فيقال لهم: أكفرتم. ولا تحذف في غير ذلك إلّا في ضرورة الشعر. واستشهد الأشموني على حذف الفاء من جواب (أمّا) بقول عائشة أيضًا[7]، وهو: «**وأمّا الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا**»[8].

ومن الأمثلة على استشهاد الشراح بأقوال الصحابة، استشهادهم على إعمال اسم المصدر[9] عمل المصدر، بقول عائشة[10]: «**من قُبلةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ**»[11]، وذلك تبعًا لابن مالك على مذهب الكوفيين، أما البصريون فقد منعوه =

عقيل 3/ 372 وشرح الأشموني 4/ 16.

(1) صحيح البخاري 1/ 16.

(2) شرح ابن الناظم ص 698 وتوضيح المقاصد 4/ 242 وشرح الأشموني 4/ 17.

(3) صحيح البخاري 4/ 182 برواية: (إنه رجل أسيف، متى يقم مقامك رقّ) وأورده في 1/ 163 و174 بروايتين لا شاهد فيهما. والأسيف: الشيخ الفاني، والرجل رقيق القلب.

(4) شرح ابن الناظم ص 715 وتوضيح المقاصد 4/ 285 وأوضح المسالك 3/ 208 وشرح ابن عقيل 2/ 392 وشرح المكودي 2/ 727 وشرح الأشموني 4/ 45 والبهجة المرضية، ص 320.

(5) صحيح البخاري 3/ 91 والموطأ 2/ 780.

(6) من الآية 106 من سورة آل عمران.

(7) شرح الأشموني 4/ 45.

(8) صحيح البخاري 2/ 183.

(9) شرح ابن الناظم ص 419 وكاشف الخصاصة ص 190 وتوضيح المقاصد 3/ 9 وأوضح المسالك 1/ 336 وشرح ابن عقيل 2/ 100 وشرح المكودي 1/ 458 وشرح الأشموني 2/ 288.

(10) هكذا نسبه الشراح، ما عدا ابن هشام وابن عقيل.

(11) الموطأ 1/ 44. ونسبته فيه إلى عبدالله بن مسعود، لا إلى السيدة عائشة.

إلا في الضرورة وتأوّلوه على إضمار فعل. ومن ذلك استشهاد بعضهم، في باب الإبدال بقول عائشة أيضًا: «**كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حِضْتُ أن آتزِرَ**»[1] على جواز إبدال الهمزة الساكنة - وهي الثانية ألفًا لمناسبة حركة الهمزة الأولى - التي هي حرف مضارعة ألفًا لمناسبة حركة الهمزة الأولى التي هي حرف مضارعة - (أَأْتَزِر)[2]، قال ابن هشام: «وعوام المحدِّثين يحرِّفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة؛ ولا وجه له؛ لأنه: افتعَلَ - من الإزار، ففاؤه همزةٌ ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة»[3]، وإلى هذا الوجه المرجوح ذهب المرادي وخرّج الرواية على أن التاء الأولى أصلية لأن العرب تقول: تَخِذَ بمعنى اتّخذ، ورواه (اتَّزَر)، خلافًا لأبي علي الفارسي وغيره من البغداديين الذين عدُّوهما لغة رديئة[4]. فالصواب إذًا إبدال الهمزة الثانية ألفًا «وإنما وجبَ الإبدال لعسر النطق بهما، وخُصّ بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها ...»[5] وروى بعضُهم النصّ بتحقيق الهمزتين ولا وجه له أيضًا ومنه قراءة بعضهم على الشذوذ: ﴿**إئْلافِهم رحلةَ الشتاء والصيف**﴾[6].

واستشهدوا في باب الابتداء، على جواز الابتداء بالنكرة بقول عبدالله بن عباس[7] «**تمرةٌ خير من جرادة**»[8]، لأنّ النكرة قُصد منها حقيقة الجنس لا فردٌ واحد منه.

واستشهد ابن هشام في باب حروف الجر على جواز إفادة (مِنْ) لابتداء الغاية

---

(1) سنن الترمذي 1/ 160 برواية (أتّزِر).

(2) أوضح المسالك 3/ 325 وشرح الأشموني 4/ 298.

(3) أوضح المسالك 3/ 325 أيضًا.

(4) توضيح المقاصد 6/ 78 - 79.

(5) شرح الأشموني 4 / 298.

(6) الآية 2 من سورة قريش. وقد تقدمت في شواهد القراءات ص (142) من هذا الكتاب.

(7) شرح ابن الناظم ص 113 وشرح الأشموني 1/ 205 والبهجة المرضية ص 96. وابن عباس صحابي توفي سنة «68هـ».

(8) ورد القول في: تنوير الحوالك؛ شرح على شرح موطّأ مالك، للسيوطي 1/ 365 برواية: (لتمرةٌ خير من جرادة).

الزمانية، بقول أنس بن مالك[1]: «**فَمُطِرنا من الجمعة إلى الجمعة**»[2]، تبعًا للكوفيين، وهو ما خالفه أكثر البصريين[3]. واستشهد في الباب نفسه على مجيء الباء لمعنى البدَل، بقول رافع بن خَدِيج «**مايسرُّني أنّي شهدت بدرًا بالعَقَبة**»[4]، أي: بَدَلها.

واستشهدوا في باب التعجب على جواز الفصل بالظرف، والجار والمجرور بين (ما) التعجبية، وفعل التعجب بقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي: «**لله درّ بني سُلَيم، ما أحسن - في الهيجاء - لقاءها، وأكرمَ - في اللَّزَبات - عطاءها، وأثبتَ - في المكرُمات - بقاءها**»[5]. وهو جائز لأنهم أجازوا الفصل، بالظرف والجار والمجرور، بين المضاف والمضاف إليه، واختلفوا في الفصل بغيرهما[6].

ذهب النحاة في باب التحذير والإغراء إلى أن التحذير يكون للمخاطب، بضمير النصب (إيّا)، واستشهد الشراح على مجيئه للمتكلّم - شذوذًا[7] - بقول عمر بن الخطاب: «**لِتُذَكِّ لكمُ الأسَلُ والرّماح والسهام، وإيّايَ وأن يحذِفَ أحدُكمُ الأرنب**»[8]، وأصله: إيّايَ باعِدوا عن حذف الأرنب، وباعِدوا أنفسكم أن يحذِفَ

---

(1) أوضح المسالك 2/ 129. وأنس صحابي توفي سنة «93 هـ».

(2) ينظر: صحيح البخاري 2/ 35.

(3) المسألة خلافية. ينظر: الإنصاف (المسألة 54) = 1/ 370.

(4) أوضح المسالك 2/ 36. ونسبته إلى رافع في: التصريح 12/ 13. وهو صحابي، توفي سنة «74 هـ».

(5) شرح ابن الناظم ص 466 وكاشف الخصاصة ص 214 وتوضيح المقاصد 3/ 72 وشرح ابن عقيل 2/ 157 وشرح المكودي 1/ 515 والبهجة المرضية ص 245، وقد ورد النص غير كامل في بعض هذه المصادر. أما صاحبه فهو صحابي، شاعر وفارس، توفي سنة «21 هـ».

(6) تنظر المسألة (60) في: الإنصاف 2/ 427.

(7) شرح ابن الناظم ص 608 وكاشف الخصاصة ص 378 وتوضيح المقاصد 4/ 71 وأوضح المسالك 3/ 113 وشرح ابن عقيل 2/ 300 وشرح المكودي 2/ 640 وشرح الأشموني 3/ 191 والبهجة المرضية ص290. والنص غير كامل في بعض هذه المصادر.

(8) التذكية: الذبح، والأسَلُ: أصله الشوك الطويل، والمراد به هنا: ما رقّ وأُرهف من الحديد؛ كالسيف والسكين، ونحوهما. والمعنى: يأمر بأن يكون الذبح بالأسَل والرماح، أو بالسهام عند الرمي في الصيد، وينهى عن ذبح الأرنب وغيره بالحجر ونحوه.

أحدُكم الأرنب، فحذف من القسم الأول المحذَّر منه، ومن الثاني المحذَّر.

ثالثًا: كلام العرب:

يعدّ كلام العرب - الشعر والنثر - مصدرًا هامًا للاحتجاج لدى النحويين، بل إنّ الشعر هو المصدر الأول في الواقع، وإن كان القرآن الكريم وقراءاته أعلى المصادر مرتبة. وقد بنى النحاة قواعدهم على ما وصل إليهم من كلام العرب، إذْ ضاع معظمه وما بقي منه إلا القليل، قال أبو عمرو ابن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعر كثير»[1]. لكنّ القليل الذي تبقّى كان وافرًا فأكبّ عليه النحاة يستخرجون منه قواعد النحو وأصوله، وكان ميلهم إلى الشعر واضحًا فأسقطوا بذلك كثيرًا من كلام العرب، وَفْق معايير زمانية ومكانية صارمة، ووضعوا، أيضًا، شروطًا عِدّة ينبغي توافرها في الرواة[2].

أمّا الشعر، فقد جعلوا أصحابه أربع طبقات، هي[3]: طبقة الشعراء الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، والمولَّدين أو المُحدَثين. وأجمعوا على الاحتجاج بشعر الأُوَلِيَيْن، واختلفوا في الثالثة التي تنتهي بابن هَرْمة الذي ختم الأصمعيُّ به الشعر وجعله آخر الحجج[4]، ومنعوه في الرابعة التي تبدأ ببشار بن برد[5]. لكنّ التزام النحاة بهذه التقسيمات لم يكن دقيقًا، فخرقه، من القدماء، سيبويه الذي استشهد بشعر بشار تقربًا إليه أو اتقاء لشرّه على ما يبدو[6]، ومن المتأخرين الزمخشري الذي أجاز الاحتجاج بشعر من يوثق به من المولّدين كأبي تمام[7].

---

(1) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص 23 والخصائص 1/ 386.

(2) الاقتراح، ص 44 وما بعدها.

(3) خزانة الأدب 1/ 5 - 8. وقد جعلها بعضهم ستّ طبقات.

(4) الاقتراح، ص 55. وقد توفي ابن هرمة سنة 176 هـ، وهو معاصر لبشار المتوفى سنة: 167 هـ. ولم يحتجّوا بشعر الثاني لعدم فصاحته.

(5) الاقتراح، ص 54 - 55.

(6) الاقتراح، ص 55 أيضًا.

(7) الاقتراح، ص 54.

ومنعوا الاحتجاج بشعر مجهول القائل[1]، إلّا إذا رواه ثقة، وعدّوا صنيع سيبويه في بعض شواهده من هذا القبيل[2].

وأما النثر فقد احتجوا به لسيرورته بين الناس وتوثيقه بعضَ الحكم والمواعظ بلغة متميزة، فجرى قسم منه مجرى الأمثال. وأجازوا الاحتجاج بكلام أهل المدن حتى منتصف القرن الثاني، وكلامِ أهل البادية حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري[3]، وحدّدوا القبائل التي يجوز النقل عنها، وذلك بحسب مدى عمقها في البادية وابتعادها عن السواحل والأعاجم، فاستبعدوا - تبعًا لذلك - كثيرًا من القبائل[4]، وقد عللوا سبب عدم الأخذ عن أهل المدن بابتعادهم عن الفصاحة نتيجة ابتعادهم عن البادية وبيئتها العربية الأصيلة[5]. واشترطوا للرواة شروطًا كثيرة يجب توافرها فيهم، منها: **العدل، والثقة، والصدق، والأمانة**، خوفَ أن يدسوا في كلام العرب ما ليس منه، قال الأنباري: «يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلًا، رجلًا كان أو امرأة ...»[6]، واشترطوا أيضًا **تواتر النقل** وأمورًا أخرى كثيرة، وقبلوا أحيانًا رواية النساء والعبيد والصبيان والمجانين[7].

1) **النظم**: تبع شراح الألفية الناظم في الاحتجاج بكلام العرب؛ شعره، وجزء يسير من نثره كاد يقتصر على الأمثال، وكان للنظم النصيب الأوفى، إذْ أكثروا من الاستشهاد به، شعرًا ورجزًا، وكان عدد الشواهد الشعرية كما يلي:

1- شرح ابن الناظم: تسعة وسبعون وستمائة شاهد.

2- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: خمسة عشر ومائتا شاهد.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ثلاثون وخمسمائة

---

(1) الاقتراح، ص 55.

(2) الاقتراح، ص 57.

(3) في أصول النحو، ص 20.

(4) الاقتراح ص 44 - 45.

(5) الخصائص 2/ 5.

(6) لمع الأدلة ص 85.

(7) المزهر 1/ 137 - 144.

شاهد.

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: واحد وستون وخمسمائة شاهد.

5- شرح ابن عقيل: تسعة وخمسون وثلاثمائة شاهد.

6- شرح المكودي: سبعة عشر ومائتا شاهد.

7- شرح الأشموني: ثمانون وتسعمائة شاهد.

8- البهجة المرضية في شرح الألفية: سبعة وعشرون وثلاثمائة شاهد.

وقد كان احتجاجهم بالشعر لصياغة القواعد والأصول - في الأغلب - وشرحها ثم كان دعمًا وتوضيحًا لبعض الشواهد في أحيان أخرى، وهم في ذلك تابعون للقدماء الذين أصلوا وقعّدوا فساقوا شواهدهم مكررة على نحو جامد، وأضافوا إليها القليل. وكانت غالبية الشعراء أصحاب الشواهد تنتمي إلى العصرين الجاهلي والإسلامي، اللذين حصروا الاحتجاج النحوي فيهما، وكان أكثر الشعراء شواهد في الشروح الفرزدق وجرير وذو الرُّمة، ثم امرؤ القيس ورؤبة والأعشى وحسان بن ثابت وكثيّر عَزَّة، ثم مجنون ليلى والعجّاج والنابغة الذبياني ولبيد والأحوص الأنصاري وعمر بن أبي ربيعة وجميل بثينة وطَرَفة بن العبد وزهير بن أبي سُلْمى والحُطَيئة والكُمَيْت بن زيد وأمية بن أبي الصَّلْت. ثم يأتي عشرات من الشعراء الذين انخفضت شواهدهم في الشروح إلى أقل من عشرة. كما أورد الشراح شواهد كثيرة تربو على المائتين مجهولة القائل أو متعددة النسبة. وسوف نورد عددًا من تلك الشواهد الكثيرة؛ بنوعيها: الشعر والرجز، وهي في جانب منها تمثل ظواهر الكثرة والاطراد حينًا، والقلة والندرة والضرورة حينًا آخر، على نحو يوضح موقف الشراح من السماع وحدوده الزمانية، فنبدأ بشعر القدماء:

استشهد ابن هشام، في باب المعرب والمبني؛ عند حديثه عن إعراب الأسماء الملحقة بجمع المذكر السالم[1]، بقول الشاعر[2]:

---

(1) أوضح المسالك 1/ 39.

(2) لم ينسب ابن هشام البيت، ونسبه المحقق إلى سعيد بن قيس الهمداني، وهو شاعر فارس، توفي نحو (50هـ). كما نسبه الأزهري في التصريح على التوضيح 1/ 77 إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب.

وكـــان لنـــا أبـــو حـــسنٍ، علـــيٌّ أبـــاً بَـــرًّا، ونحـــن لـــه بنـــينُ

على أن بعضهم يُجري (بنين، وسنين) ونحوهما مما ألحق بجمع المذكر السالم مجرى (غِسْلين) في إثبات الياء، وإعرابهما بالحركات على النون، لا بالحروف. واستشهد أيضًا - مع باقي الشراح[1]، للمسألة نفسها بقول الصِّمَّة القُشَيري[2]:

دعـــانيَ مـــن نجـــدٍ، فـــإنّ سنينَـــهُ لَعِـــبْنَ بنـــا شِـــيبًا، وشـــيّبننا مُـــرْدا

واستشهدوا، في باب الموصول، بقول الراجز[3]:

نحن الذُونَ صَبَّحوا الصَّباحا

على رفع (الذينَ) بالحروف بدل التزام الياء في الحالات الإعرابية الثلاث، وهي لغة هُذَيل[4]. واستشهد ابن هشام، في باب الموصول أيضًا، بقول الشاعر[5]:

ألا إنّ قلبـــي لـــدى الظاعنينـــا حـــزينٌ، فمـــن ذا يُعـــزّي الحزينـــا

على مجيء (ذا) اسمًا موصولًا بمعنى الذي، بعد (مَنْ) الاستفهامية، على الأصحّ، إذْ اشترطوا لذلك أن يتقدمها استفهام بـ (ما) باتفاق، أو بـ (من) على الأصح، والمسألة خلافية فالكوفيون لا يشترطون ذلك[6]. واستشهدوا، في باب أفعال المقاربة، بقول الشاعر[7]:

---

(1) أوضح المسالك 1/ 41. وينظر: شرح ابن الناظم ص48 وكاشف الخصاصة ص19 وتوضيح المقاصد 1/ 97 وشرح ابن عقيل 1/ 65 وشرح المكودي 1/ 104 وشرح الأشموني 1/ 86 والبهجة المرضية ص 54.

(2) من قصيدة مشهورة قالها عندما هجر بلاده بسبب امتناع عمه من تزويجه ابنته، لخلاف في مهرها بين أبيه وعمه.

(3) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص 172.

(4) شرح ابن الناظم ص83 وأوضح المسالك 1/ 102 وشرح ابن عقيل 1/ 144 وشرح الأشموني 1/ 149 والبهجة المرضية ص78.

(5) اختلفوا في قائله. فهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في التصريح 1/ 139 وخزانة الأدب 2/ 436. ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية 1/ 442 وليس في ديوانه المطبوع.

(6) أوضح المسالك 1/ 115. وينظر: الإنصاف (مسألة 103) = 2/ 717.

(7) نسب ابن هشام البيت إلى أبي يزيد الأسلمي في تخليص الشواهد ص330 ولم ينسبه أحد من

سقاها ذوو الأحلام سَجْلًا على الظَّما وقد كَرَبتْ أعناقُها أن تَقطّعا

على صحة اقتران خبر الفعل (كَرَب) بأنْ، تبعًا للناظم، وخلافًا لسيبويه الذي لم يذكر إلا تجرد الخبر منها[1].

واستشهدوا، في باب حروف الجر، بقول رؤبة[2]:

بل بلدٍ ملءُ الفجَاج قَتَمُهْ
لا يُشترى كَتّانُه وجَهْرَمُهْ

على جرّ (بلد) بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد بل[3].

واستشهدوا، في باب ما لا ينصرف، بقول الشاعر[4]:

أنا ابنُ جَلا، وطلّاعُ الثنايا متى أضعِ العِمامة تعرفوني

على أن (جَلا) لم ينون للحكاية، لا لمنع الصرف، لأنه منقول من جملة، أو لأنه فعل ماض باق على فعليته على تقدير: أنا ابن رجلٍ جلا الأمور وجرّبها، فجملة (جلا) صفة لموصوف محذوف. وهم بذلك يخالفون عيسى بن عمر الذي عدّه ممنوعًا من الصرف للعلمية ووزن الفعل[5].

واستشهد الشراح بعدد من الأبيات على قضايا هي أقرب إلى القِلّة أو الندرة أو

شراح الألفية. والسَّجْل: الدلو التي فيها ماء قليلًا كان أو كثيرًا، والضمير في (سقاها) يعود على العروق المذكورة في مطلع القصيدة، وهي الهجاء.

(1) شرح ابن الناظم ص157 وتوضيح المقاصد 1/ 329 وأوضح المسالك 1/ 228 وشرح ابن عقيل 1/ 335 وشرح الأشموني 1/ 262 والبهجة المرضية ص 116.

(2) الديوان ص 150. و (الفِجاج): جمع فَجّ وهو الطريق الواسع. و (قتمه): أصله قتامه، وهو الغبار. و (الجَهْرَم): البِساط، والرجز وصفٌ لصاحبه بالقدرة على الأسفار والمشقات مستعينًا بناقة قوية.

(3) شرح ابن الناظم ص376 وكاشف الخصاصة ص 171 وتوضيح المقاصد 2/ 231 وشرح ابن عقيل 2/ 37 وشرح المكودي 1/ 413 وشرح الأشموني 2/ 232 والبهجة المرضية ص 210.

(4) هو سُحَيم بن وَثِيل الرياحي، كما في الأصمعيات ص 17. ولم ينسبه أحد من شراح الألفية.

(5) شرح ابن الناظم ص 653 وتوضيح المقاصد 4/ 151 وأوضح المسالك 3/ 149 وشرح الأشموني 3/ 260.

الشذوذ أو الضرورة. من ذلك استشهادهم في باب الاستثناء على دخول (ما) المصدرية على (حاشى) الفعلية على قلة[1]، بقول الأخطل[2]:

رأيتُ الناس، ما حاشى قريشًا فإنّا، نحن، أفضلُهمْ فَعالا

واستشهد المرادي والأشموني، في باب عطف النَّسق، بقول الهُذَلي[3]:

فهلْ لكَ أو مِنْ والدٍ لكَ قبلنا يوشِّحُ أولادَ العِشار ويُفْضِلُ

على حذف المعطوف عليه إذا كان العاطف (أو) وهو نادر، على تقدير: فهل لك من أخٍ أو مِن والدٍ، و (منْ) زائدة في الموضعين[4]. وقد أجازوا حذفه -على قِلّة - مع الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾[5]، أي: فضربَ فانفلقَ. أمّا حذفه مع الواو فهو كثير.

واستشهدوا، في باب الفاعل، بقول الشاعر[6]:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالها

على حذف تاء التأنيث - لضرورة الشعر- من الفعل (أبقَلَ)، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) وهي مؤنثة تأنيثًا مجازيًا، إذ القياس تأنيث الفعل[7].

---

(1) توضيح المقاصد 2/ 128 وشرح ابن عقيل 1/ 623 وشرح الأشموني 2/ 165.

(2) شعر الأخطل ص568. رأيتُ أي: علمتُ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره: دوننا. وما حاشى قريشًا أي: باستثناء قريش.

(3) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/ 537، برواية (يَفْصِل) بدل: يُفْضِلُ، ولعله تصحيف. ويوشِّح: من التزيين، والعِشار: النوق التي عمرها عشرة أشهر. ويُفْضِل: من الإفضال، وهو الإحسان.

(4) توضيح المقاصد 3/ 241 وشرح الأشموني 3/ 118.

(5) من الآية 63 من سورة الشعراء.

(6) هو عامر بن جوين الطائي. الكتاب 2/ 46، وقد نسبه إليه السيوطي، فقط من شراح الألفية، في البهجة المرضية ص151.

(7) شرح ابن الناظم ص226 وكاشف الخصاصة ص102 وتوضيح المقاصد 2/ 11 وأوضح المسالك 1/ 354 وشرح ابن عقيل 1/ 480 وشرح المكودي 1/ 271 وشرح الأشموني 2/ 53 والبهجة المرضية ص 151.

واستشهدوا، في باب المقصور والممدود، بقول العجّاج[1]:

والمرءُ يُبْليه بِلاءَ السّربالْ
تعاقبُ الإهلالِ بعد الإهلالْ

على مدّ المقصور (بِلى) لضرورة الشعر، وهي مسألة خلافية منعها جمهور البصريين مطلقًا وأجازها جمهور الكوفيين مطلقًا،فقد أجازه المرادي للضرورة، وأجازه الأشموني مطلقًا[2].ومثل ذلك استشهادهم على مدّ المقصور (اللَّهَى) للضرورة[3]، في قول أبي المِقدام[4]:

يالكَ من تمرٍ ومن شِيشاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَل، واللَّهاءِ

واستشهدوا، في باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا،بقول الراجز[5]:

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

على تسكين عين (زَفْرة) عند الجمع المؤنث السالم للضرورة، والقياس فتحها إتباعًا كحركة الفاء[6]. واستشهد بعضهم للمسألة نفسها[7]، بقول الشاعر[8]:

---

(1) نسبهما المرادي إلى العجاج، وهما في ديوانه 2/ 323 و 324. ويُبْليه: من الإبلاء، نحو بَلِيَ الثوب أي خَلَق. وقد ظنّهما محقّق شرح المرادي بيتًا واحدًا من البحر السريع.

(2) توضيح المقاصد 5/ 16 وشرح المكودي 2/ 774 وشرح الأشموني 4/ 110.

(3) شرح ابن الناظم ص 771 وتوضيح المقاصد 5/ 18 وشرح ابن عقيل 2/ 441 وشرح الأشموني 4/ 110 والبهجة المرضية ص 333.

(4) نسبه إليه، أو إلى أعرابي من البادية، العيني في المقاصد النحوية 4/ 507. والشِّيشاء: نوع من التمر لم يشتد نواه، وينشب: يتعلق في المَسْعَل وهو موضع السعال من الحلق، واللَّهاء: أصله (اللَّهَى) جمع لَهاة؛ وهي هنة في أقصى سقف الفم.

(5) لم أقف على قائله. وهو في الخصائص 1/ 316. والزَّفْرة: الشِّدة.

(6) شرح ابن الناظم ص 767 وكاشف الخصاصة ص 354 وتوضيح المقاصد 5/ 31 وشرح المكودي 2/ 785 وشرح الأشموني 4/ 118 والبهجة المرضية ص 336.

(7) أوضح المسالك 3/ 251 وشرح ابن عقيل 2/ 450 وشرح الأشموني 4/ 118.

(8) هو في التصريح 2/ 298 لأعرابي من بني عُذْرة، وفي خزانة الأدب 3/ 380 لعروة بن حذام =

وحُمِّلتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطقتُها ... وما لي بزَفْرات العَشيِّ يدانِ

لقد أكثر الشراح إذًا من الاستشهاد بشعر القدماء، لكنّهم لم يلتزموا على الدوام بذلك، فتجاوزوا عصر الاحتجاج الذي حدّده النحاة، وأوردوا أشعارًا لعدد من الشعراء المولَّدين والمتأخرين - على سبيل التمثيل والاستئناس، وقد سُبقوا إلى ذلك بسيبويه والفارسي وابن جني والفارسي والزمخشري وغيرهم، لكنهم كانوا أكثر جرأة فتوسعوا قليلًا وذلك على النحو التالي:

استشهدوا بأربعة أبيات لأبي حَيَّة النميري (ت نحو: 183هـ)، فأورد ابن هشام والأشموني[1]، في باب أفعال المقاربة، قوله[2]:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلني ... ثوبي، فأنهض نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ

شاهدًا على مجيء خبر الفعل (جعلَ) فعلًا مضارعًا هو (يُثقلني) الذي قدّروا فاعله ضميرًا عائدًا على اسم (جعلَ)، وأعربوا (ثوبي) بدلًا من التاء في (جعلتُ) لا فاعلًا للفعل (يُثقلني)، لأنهم اشترطوا في الفعل الواقع خبرًا لـ (جعل) وأخواتها أن يكون رافعًا لضمير مستتر عائد على اسمها. واستشهد المرادي، في باب الإضافة بقوله[3]:

إذا رَيْدةٌ من حيث ما نَفَحتْ له ... أتاها بريّاها حبيبٌ يواصلُهْ

على حذف الجملة التي أضيفت إليها (حيث) وتعويضها بـ (ما) وهو نادر[4]، واستشهد الشراح في باب الإضافة أيضًا، بقوله[5]:

= العذري، ولم ينسبه أحد من شراح الألفية. والزَّفرة هنا عكس الشهيق، وهو يتحدث عما يعانيه من فراق ابنة عمه عفراء.

(1) أوضح المسالك 1/ 219 وشرح الأشموني 1/ 263.

(2) شعر أبي حية النميري ص 186 برواية (يُوجعني ظهري) بدل: يُثْقلني ثوبي. ونسب لغيره، ولم ينسبه أحد من شراح الألفية. واسم أبي حية الهيثم بن الربيع.

(3) نسبه إليه العيني في المقاصد النحوية 3/ 386، وليس في شعره المطبوع. والرَّيدة: الريح اللينة، ونفحت: هبّت.

(4) توضيح المقاصد 2/ 263- 264.

(5) شعر أبي حية النميري ص 163. وقد شبه الشاعر رسوم الدار بالكتابة في دقتها أو في الاستدلال =

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ، يومًا يهوديٍّ يُقارب، أو يُزيلُ

على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف[1]، وهو خاص بالشعر عند معظم النحويين، وقد أجاز الكوفيون الفصل بينهما في السَّعة، في بعض الحالات. واستشهد المرادي، في باب الإضافة أيضًا، بقوله[2]:

أبا الموتِ الذي لا بدّ أني ملاقٍ - لا أبا لكِ - تخوِّفيني

على أنّ (أبا) وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، لأنه اسم (لا) وشرطه أن يكون نكرة، لأن (لا) لا تعمل في المعرفة[3]. فالمرادي يستدرك على الناظم مستشهدًا بالبيت.

واستشهد ابن الناظم والمرادي، في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ببيت لأَشْجَع السُّلَمي (ت نحو: 189 هـ)، هو[4]:

وما أنا من رُزْءٍ، وإن جلَّ، جازعٌ ولا بسرورٍ، بعد موتكَ، فارِحُ

على أن الصفة المشبهة (فَرِح) حُوِّلت إلى صيغة اسم الفاعل (فارح) لإفادتها معنى الحدوث - في المستقبل - لا الثبوت[5]. واستشهدوا، في باب عطف النسَّق، ببيت لمروان النحوي (ت نحو: 190هـ)، هو[6]:

ألقى الصحيفة كي يخفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ، حتى نَعْلَهُ ألقاها

= بها، وخص اليهود لأنهم أهل الكتابة، وجعل كتابة اليهودي متقاربة ومتفرقة كالدار في اضطرابها.

(1) شرح ابن الناظم ص 410 وكاشف الخصاصة ص 185 وتوضيح المقاصد 2/ 290 وأوضح المسالك 3/ 232 وشرح ابن عقيل 2/ 83 وشرح المكودي 1/ 450 وشرح الأشموني 2/ 278 والبهجة المرضية ص 228.

(2) شعر أبي حية النميري ص 177.

(3) توضيح المقاصد 2/ 248- 249.

(4) نسبه إليه العيني في المقاصد النحوية 3/ 574 وتبعه البغدادي في الخزانة 1/ 295.

(5) شرح ابن الناظم ص 444 وتوضيح المقاصد 3/ 44.

(6) نسبه إليه سيبويه في كتابه 1/ 97، ونسب إلى غيره. وهو مروان بن سعيد، ويعرف بأبي مروان، نحوي، من أصحاب الخليل. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص 51 والبغية 2/ 284.

بنصب (نَعْلَهُ)[1] على العطف بحتّى، وأوّلوا البيت على تقدير: ألقى ما ينقلُه حتى نعلَهُ، لأن من شروط العطف أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، بأن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه أو غاية له، وهذا لا يتحقق إلّا بالتأويل، فليس النعل بعضَ الزاد ولا غايته[2].

واستشهدوا بثلاثة أبيات لأبي نواس (ت 198هـ). فأوردوا، في باب الابتداء قوله[3]:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَنِ

شاهدًا على الاستغناء بنائب الفاعل (على زمن) عن الخبر، فاسم المفعول (مأسوف) مجرور ظاهرًا بإضافة المبتدأ إليه (غير)، وهو بحكم المبتدأ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد[4]. وأوردوا، في باب أفعل التفضيل، قوله[5]:

كأنّ صُغرى وكبرى من فَقاقِعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

لتلحينه في تأنيث اسم التفضيل (صغرى وكبرى) على الرغم من تجردهما من أل التعريف والإضافة، والصواب أن يأتي بهما على الإفراد والتذكير: (أصغر وأكبر)، وقد وجّهه بعضهم بأنه قصد معنى الوصف المجرد عن المفاضلة، ولم يقصد التفضيل[6]. وأورد المرادي والأشموني، في باب عطف النسق[7]، قوله[8]:

---

(1) للبيت روايتان الأولى برفع (الزاد) على الابتداء وجملة (ألقاها) خبره، والثانية بالجر على أن (حتى) بمعنى: إلى.

(2) شرح ابن الناظم ص 526 وتوضيح المقاصد 3/ 201 وأوضح المسالك 3/ 45 وشرح المكودي 2/ 565 وشرح الأشموني 3/ 97 والبهجة المرضية ص 265.

(3) البيت ليس في ديوانه المطبوع.

(4) توضيح المقاصد 1/ 270 وشرح ابن عقيل 1/ 191 وشرح الأشموني 1/ 191.

(5) الديوان ص 72، وفَقاقِعها: جمع فُقّاعة، وهي الحبّات المتناثرة على وجه الماء، ورواية الديوان (فواقعها)، والحصباء: الحصى الصغيرة، شبّه بها الدّر في الشكل والحجم.

(6) توضيح المقاصد 3/ 124 وأوضح المسالك 2/ 294 وشرح الأشموني 3/ 48.

(7) توضيح المقاصد 3/ 198 وشرح الأشموني 3/ 94.

(8) الديوان ص 493. برواية:

قل لمنْ سادَ ثم ساد أبوهُ قبلَهُ، ثم قبلَ ذلك جَدُّهْ

إنّ مـــن ســـاد، ثـــم ســـاد أبـــوه ثـــم قـــد ســـاد قبـــل ذلـــك جَـــدُّهْ

على عدم إفادة (ثم) معنى الترتيب في العطف، فالأصل سيادة الجد أولًا، ثم الأب، ثم الابن.

واستشهدوا، في باب إعمال اسم الفاعل، ببيت لأبي يحيى اللاحقي (ت نحو:200هـ)، هو[1]:

حَـــذِرٌ أمـــورًا لا تَـــضيرُ وآمـــنٌ ماليـــس مُنْجِيَـــهُ مـــن الأقـــدارِ

على إعمال صيغة المبالغة (حَذِر) عمل الفعل بنصب (أمورًا) على أنه مفعول به[2].

وأورد ابن الناظم بيتًا لأبي حفص الشطرنجي (ت نحو: 210هـ)، في باب ظنّ وأخواتها، هو[3]:

قـــد جرّبـــوه فألْفَـــوْهُ المغيـــثَ إذا مـــا الـــرَّوعُ عـــمَّ، فـــلا يُلْـــوي علـــى أحـــدِ

وتعدِّيه على مجيء الفعل (ألفى) بمعنى (وَجَد) إلى مفعولين، هما: الضمير في (ألْفَوه)، وقوله: المُغيث[4].

وأوردوا، في أحد فصول باب الإبدال[5]، بيتًا لأبي حيان الفَقْعسي (ت نحو:210) هو[6]:

---

(1) نسبه إليه العيني في المقاصد النحوية 3/ 543، وهو في كتاب سيبويه 1/ 113 بلا نسبة، واسم أبي يحيى أبان بن عبد الحميد، وهو معاصر لأبي نواس.

(2) شرح ابن الناظم ص 428 وكاشف الخصاصة ص 193 وتوضيح المقاصد 3/ 23 وشرح ابن عقيل 2/ 114 وشرح المكودي 1/ 467 وشرح الأشموني 2/ 298.

(3) البيت مجهول القائل، وقد نسبه محقق شرح ابن الناظم إلى الشطرنجي، وذكر أنه من شواهد دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، وليس كذلك؛ فالذي في الدلائل مختلف تمامًا.

(4) شرح ابن الناظم ص 197،

(5) الشاهد في أحد فصول باب الإعلال الإبدال، لكن الشراح جمعوا البابين تحت عنوان الإبدال، ولم يفردوا للإعلال بابًا خاصًا، مقتدين في ذلك بالناظم في الألفية.

(6) نسبه الأزهري إلى أبي حيان الفقعسي في التصريح 2/ 396، ولم ينسبه أحد من شراح الألفية ولا من المصادر الأخرى. واسمه محمد بن عبد الملك.

فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤكْرَما

بإثبات الهمزة في (يُؤكرِم) على الأصل، وعدم حذفها للتخفيف، وذلك للضرورة، وهو شاذ[1].

وأورد الأشموني، في باب حروف الجر، بيتًا لمحمد بن يسير البصري (ت نحو: 210هـ)، هو[2]:

أخلِقْ بذي الصَّبْرِ أن يحظى بحاجته ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبواب أن يَلِجا

على اطراد حذف حرف الجر في المعطوف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف، أي: وبمدمن القرع[3]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4]، أي: وفي اختلاف الليل والنهار.

وأورد ابن هشام في باب حروف الجر، والسيوطي في باب المفعول له بيتًا لأبي العتاهية (ت211هـ)، هو[5]:

لِدوا للموتِ وابنُوا للخرابِ فكلُّكمُ يصيرُ إلى ذَهابِ

على أنّ اللام في (الموت والخراب) ليست للتعليل وإنما هي للصيرورة[6]، وتسمى أيضًا: لام العاقبة، ولام المآل، فلا يعقل أنّ أحدًا يفهم من البيت أن علة البناء والهدف منه هو الخراب، وأن علة الولادة هي الموت، وإنما هما أمران يصير المآل إليهما من غير أن يكونا عِلّة أو سببًا.

واستشهدوا بأربعة أبيات للمتنبي (ت 354هـ)، فأوردوا، في باب النداء قوله[7]:

---

(1) شرح ابن الناظم ص 868 وتوضيح المقاصد 6/ 98 وأوضح المسالك 3/ 346 وشرح الأشموني 4/ 343.

(2) نسبه إليه ابن قتيبة في الشعر والشعراء 2/ 879 وقد ترجم له، وهو معاصر لأبي نواس.

(3) شرح الأشموني 2/ 234.

(4) الآية 4 وجزء من الآية 5 من سورة الجاثية.

(5) ديوان أبي العتاهية ص 33، ونسبه البغدادي- بصدر مختلف- إلى الإمام علي، في الخزانة 9/ 529. واسم أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم.

(6) أوضح المسالك 2/ 134 والبهجة المرضية ص 176.

(7) العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب 1/ 168. والرَّسيس: ابتداء الحب، والنَّسيس: بقية =

هـذي بـرزتِ لنـا فهِجـْتِ رَسِيـسا ثـم انـصرفتِ، ومـا شفيـتِ نَـسِيا

للتمثيل على حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة - على قِلّة- تبعًا للناظم[1]، وقد منعه البصريون، فلحنوا المتنبي، وقصروا ذلك على السماع ولم يقيسوا عليه. وقد تقدم استشهادهم على حذف حرف النداء قبل اسم الجنس بقوله ﷺ: «ثوبي حَجَرُ» أي: يا حجر[2]. وهو أكثر سماعًا إذْ ورد في النظم والنثر، بينما سمع حذفه قبل اسم الإشارة - بقلة- في النظم فقط. وأورد المرادي والأشموني له بيتًا آخر، في باب الاستغاثة، هو[3]:

فيـا شـوقُ مـا أبقـى، ويـالي مـن النَّـوى ويـا دَمْعُ مـا أجرى، ويـا قلـبُ مـا أصبى

على جر لام الاستغاثة - والأصل أن تفتح - مع ياء المتكلم في (يالي) على تقدير أن يكون استغاث لنفسه والمستغاث به محذوف[4]. وأورد المرادي، في باب الوقف بيتًا له، هو[5]:

ألا أذِّنْ، فمـــا أذكـــرتَ ناســـي ولا ليَّنـــتَ قلبـــاً، وهـــو قـــاسِ

على حذف تنوين الفتح من الاسم المنقوص (ناسي) عند الوقف، في بعض اللغات، والقياس إثباته في المنون المنصوب، وجواز حذفه في غير المنصوب، كما في قوله (قاسِ) في الشطر الثاني[6]. وأورد له المرادي، في باب الإدغام بيتًا

=

الروح. ورواية الديوان (هذهْ) بدل: هذي.

(1) كاشف الخصاصة ص 225 وتوضيح المقاصد 3/ 272 وشرح الأشموني 3/ 137.

(2) تنظر ص (149) من هذا الكتاب.

(3) العرف الطيب 2/ 111، ويروى بجرّ (شوق، ودمع، وقلب). والنّوى: البعد، وأصبى: من صَبا إذا مال.

(4) توضيح المقاصد 4/ 14 وشرح الأشموني 3/ 163.

(5) العرف الطيب 2/ 73. وقد نسبه إليه المرادي. ومناسبته أن سيف الدولة كان يشرب فأذّن المؤذن، فوضع سيف الدولة القدح من يده، فقال المتنبي هذا البيت، وبعده قوله:

ولا شُـغِلَ الأميـرُ عـن المعـالي ولا عـن حـقّ خالقـهِ بكـاسِ

(6) توضيح المقاصد: 5/ 161.

آخر، هو[1]:

قَصَدْنا لـه قـصدَ الحبيـبِ لقـاءه إلينـا، وقلنـا للسيوفِ: هَلُمنَّـا

على مجيء (هَلُمَّ) فعلًا تتصل به الضمائر، ويؤكَّد بنون التوكيد الثقيلة، على لغة بني تميم[2].

وأورد الأشموني، في باب إعراب الفعل بيتًا للشريف الرضي (ت 406هـ)، هو[3]:

أتبيتُ ريّان الجفونِ من الكرى وأبيتَ منكَ بليلةِ الملسوعِ؟

مثالًا على نصب الفعل المضارع (بيتَ) بأنْ مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام.[4]

واستشهدوا، في باب الابتداء، ببيت لأبي العلاء المعري (ت 449هـ)، هو[5]:

يُذيبُ الرُّعبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لسالا

على جواز ذكر خبر (لولا) وهو جملة (يُمسكه)، إذا كان كونًا خاصًا دلّ عليه دليله؛ وقد لحّن بعضهم أبا العلاء، أما إن كان الخبر كونًا خاصًا فُقِد دليله فقد وجب ذكره (إثباته) وقد تقدم استشهادهم على ذلك بالحديث: «**لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمتُ الكعبة**»[6]. وجمهور النحاة لا يجيزون مجيء خبر (لولا) كونًا

---

(1) العرف الطيب 2/ 97. ولقاؤه: نائب فاعل للحبيب بمعنى المحبوب، وهِلُمَّنَّا: خطاب للسيوف؛ أدخل نون التوكيد الثقيلة على (هلمّي) نحذف الياء لالتقاء الساكنين، والمعنى: هلمي إلينا؛ يريد الإقبال على الموت.

(2) توضيح المقاصد 6/ 119.

(3) ديوانه 1/ 497 برواية أخرى لا شاهد فيها، هي:

أهْوِنْ عليكَ، إذا امتلأتَ من الكرى أني أبيتُ بليلةِ الملسوعِ

(4) شرح الأشموني 3/ 307.

(5) شروح سَقْط الزند 1/ 104، وقد نسبه إليه ابنُ الناظم والمرادي وابن هشام من شراح الألفية. والعَضْب: السيف القاطع.

(6) تنظر ص (147) من هذا الكتاب.

خاصًا، فهو عندهم كون عام واجب الحذف.

واستشهدوا، في باب الوقف، ببيتين لأبي ثَرْوان العُكْلي (ت 565هـ)، هما[1]:

يا رُبَّ يومٍ لي لا أُظَلَّلُهْ

أرْمَضُ من تحتٌ، وأضحى من عَلُهْ

على إلحاق هاء السَّكْت بالفعل الماضي (أُظلّله) شذوذًا، وإن كانت حركة بنائه لازمة؛ وذلك لشبهه بالمضارع، فكأنه معرب[2]. وعلى إلحاقها بالاسم (عل) شذوذًا، أيضًا لأن حركة بنائه عارضة، فالأصل أن تلحق ما كان مبنيًا بناء دائمًا كالضمائر[3].

وقد استشهد بعض الشراح بأبيات لبعض المولدين، من غير أن يسموا أصحابها، من ذلك استشهاد ابن هشام والأشموني، في باب الحال، بقول أحدهم[4]:

أُطْلُبْ ولا تَضْجَرَ من مَطْلَبٍ فآفةُ الطالب أنْ يَضْجرا

على أنّ الواو في قوله (ولا تضجرَ) عاطفة للمعية، و(لا) نافية، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية؛ وعليه فإن الجملة معطوفة لا حالية كما زعم الأمين المحلي (ت 653هـ) لأنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ولا يجوز أن تكون طلبيةً أصلًا[5]. وأوردَا، في باب الإضافة، بيتًا آخر هو[6]:

---

(1) نسبهما إليه العيني في المقاصد النحوية 4/ 454، وخالد الأزهري في التصريح 2/ 346. وأُظَلَّهُ: أي أُظَلَّل فيه، وأرمض: أي يوم أرمض من الرمضاء وهي شدة الحر، وأضحى: تعرّض للشمس وقتَ الضحى.

(2) شرح ابن الناظم ص 812 وكاشف الخصاصة ص 389.

(3) كاشف الخصاصة ص 389 أيضًا، وتوضيح المقاصد 5/ 182 وأوضح المسالك 3/ 294 وشرح المكودي 2/ 876 وشرح الأشموني 4/ 218 والبهجة المرضية ص 354.

(4) ذكره الأزهري، في التصريح 1/ 389، لبعض المولدين، ولم ينسبه إلى قائله.: والآفة: كل ما يصيب شيئًا فيفسده من عاهة أو مرض...

(5) أوضح المسالك 2/ 101 وشرح الأشموني 2/ 186. وقد أوردا البيت لتخطيء الأمين المحلِّي النحوي الذي تمثّل به في كتابه (المفتاح). ينظر: مغني اللبيب ص 519 والتصريح 1/ 389.

(6) ذكره العَيْني في المقاصد النحوية 3/ 396، لبعض المولدين ولم يذكر قائله. والطوع: الطاعة =

إنـارةُ العقـلِ مكـسوفٌ بطـوعِ هـوًى وعقـلُ عاصـي الهـوى يـزدادُ تنويـرا

بتذكير الخبر(مكسوف) لمطابقة المبتدأ (إنارة) الذي اكتسب التذكير من المضاف إليه (العقل)[1].

كما استشهدوا، أحيانًا، بأبيات غير منسوبة إلى أصحابها، صنع بعضها النحويون. من ذلك استشهادهم في باب النكرة والمعرفة، ببيت ذكر ابن الناظم أنه من إنشاء النحويين، هو[2]:

أيهـا السـائلُ عنهـمْ، وعنِـي لـستُ مـن قَيْـسَ، ولا قيـسُ مِنِـي

على حذف نون الوقاية من (عنّي) و (منّي) شذوذًا، للضرورة، وهو في غاية الندرة[3]. وفي الأبيات غير المنسوبة إلى قائليها عدد من أبيات المولدين والمتأخرين يحتاج إلى بحث وتحقيق.

2) النثر: كان لجزء من كلام العرب نصيب في شواهد شروح الألفية، فقد استشهدوا به أمثالًا وأقوالًا، وغلبت الأمثال على شواهدهم لأنها نمط خاص من الكلام، وكذلك الأقوال المجموعة، فليست أقوالًا لاستنباط القواعد بل للخروج عليها، وذلك يحصر الاستشهاد بها في حدود ضيقة. **فليس هنالك استشهاد بالنثر - بمعناه العام - عندهم ولا عند من سبقهم**. وكان استشهادهم به كما يلي:

1- شرحُ ابن الناظم: واحد وخمسون ومائة قول، منها خمسة وثلاثون مثلًا.

2- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: اثنان وخمسون قولًا، منها أحد عشر مثلًا.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تسعة وثلاثون ومائة

=

والانقياد، والهوى: شهوة النفس.

(1) أوضح المسالك 2/ 181 وشرح الأشموني 2/ 248.

(2) لم أقف على البيت في كتب النحو المتقدمة، وهو في شرح المفصل لابن يعيش 3/ 125.

(3) شرح ابن الناظم ص70 وتوضيح المقاصد 1/ 159 وأوضح المسالك 1/ 84 وشرح ابن عقيل 1/ 114 وشرح المكودي 1/ 127 وشرح الأشموني 1/ 124 والبهجة المرضية ص 68.

قول، منها اثنان وعشرون مثلًا.

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: سبعة عشر ومائة قول، منها واحد وعشرون مثلًا.

5- شرح ابن عقيل: أربعة وثمانون قولًا، منها تسعة أمثال.

6- شرح المكودي: ثمانية وأربعون قولًا، منها تسعة أمثال.

7- شرح الأشموني: ستة وتسعون ومائة قول، منها سبعة وعشرون مثلًا.

8- البهجة المرضية في شرح الألفية: أربعة وخمسون قولًا، منها اثنا عشر مثلًا.

وفيما يلي بعض الأمثلة على ما استشهدوا به، وأغلبها من شواهد القدماء، وليس من صنيعهم:

استشهدوا في أثناء حديثهم عن الأسماء الستة، في باب المعرب والمبني بقولهم: «**مكرهٌ أخاكَ لا بَطَلْ**»[1]، بقصر (أخ) وإعرابه بالحركات المقدرة على الألف على أن لغة القصر أشهر من النقص[2]، وهو مرفوع على الابتداء عند البصريين؛ أو على أنه نائب فاعل لاسم المفعول (مُكْرَه) سدّ مسدّ الخبر عند الكوفيين، وذلك على رواية (مكره أخوك).

واستشهدوا، في باب الموصول بقول أحد الطائيين: «**بالفضل ذو فضّلكم الله به، والكرامةِ ذاتِ أكرمكم الله بها**»، على أن بعض طيء تستعمل (ذات) الموصولة بمعنى التي[3].

واستشهدوا، في باب الابتداء بعدة أقوال، منها قوله: «**هِجِّيرَى أبي بكرٍ لا إله إلّا اللهُ**»[4]، على أن الخبر لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ، إذا وقع جملة وكان (الخبر)

---

(1) مَثَلٌ أورده الميداني - برقم 4117- في مجمع الأمثال 2/ 318، برواية (أخوك) بدل: أخاك، ولا شاهد فيها.

(2) شرح ابن الناظم ص39 وتوضيح المقاصد 1/ 76 وأوضح المسالك 1/ 35 وشرح المكودي 1/ 97 وشرح الأشموني 1/ 71.

(3) شرح ابن الناظم ص89 وأوضح المسالك 1/ 111 وشرح المكودي 1/ 150 وشرح الأشموني 1/ 158.

(4) معنى هِجِّيرَى: الدَّأب والعادة.

هو المبتدأ في المعنى[1]، وقد مثّل له الناظم بقوله (نُطقي اللهُ حَسْبي)، واستبعده المرادي فرجّح أن يكون هذا من قبيل الإخبار بالمفرد، لأن الجملة في نحو ذلك، إنما قُصِد لفظها[2]. ومنها قوله: «**على التمرةِ مِثْلُها زُبْدًا**»، على وجوب تقديم الخبر (النكرة)، إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء (جزء) من الخبر[3]، لأنه لا يجوز عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً ومثله: في الدار صاحبها.

واستشهدوا، في باب كان وأخواتها بعدة أقوال، منها قول بعضهم: «**ولدتْ فاطمةُ بنت الخُرْشُبّ الأنماريةُ الكمَلَة من بني عبسٍ لم يوجدْ - كانَ - أفضلَ منهم**»،[4] على زيادة (كانَ) سماعًا بين الفعل ومرفوعه[5]. وقوله: «**ما أصبحَ أبرَدها، وما أمسى أدفأها!**»، على سماع زيادة (أصبحَ) بين (ما) التعجبية وفعل التعجب[6]، وكلاهما شاذ. وقوله:«**ألا طعامٌ، ولو تمرًا**»، على حذف (كان) واسمها بعد (لو) الشرطية[7].

واستشهد بعضهم، في باب أفعال المقاربة بقولهم: «عسى الغُوَيْر أبْؤسًا»[8]، على مجيء خبر (عسى) مفردًا على الشذوذ، والقياس أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع،

---

(1) شرح المكودي 1/ 167.

(2) توضيح المقاصد 1/ 277.

(3) كاشف الخصاصة ص57 وشرح ابن عقيل 1/ 241 وشرح المكودي 1/ 185 وشرح الأشموني 1/ 212، ولم أقف على قائله.

(4) القول لقيس بن غالب في فاطمة - زوجة زياد العبسي- وكان كل واحد من أولادها نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة. وقد ضُرِب بها المثل، فقيل: أنجبُ من فاطمة... ينظر المثل رقم (4293) في مجمع الأمثال 2/ 349.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 289 وشرح الأشموني 1/ 241.

(6) شرح ابن الناظم ص140 وكاشف الخصاصة ص66 وشرح الأشموني 1/ 241 والبهجة المرضية ص107 ولم أقف على صاحبِ القول.

(7) أوضح المسالك 1/ 186 وشرح الأشموني 1/ 243.

(8) مثل ينسب إلى الزباء، وهو برقم (2435) في مجمع الأمثال 2/ 17. والغُوَير: تصغير الغار؛ وهو ماء لقبيلة كلب، وأبؤسًا: جمع بؤس؛ وهو العذاب والشدة، ومعناه: لعلّ الشر يأتيكم من قبل الغوير.

والغالب اقتران الفعل بأنْ[1]، وذهب ابن هشام إلى أنه مما حذف فيه الخبر على تقدير: عسى الغويرُ يكونُ أبؤسًا[2].

واستشهدوا في باب إنّ وأخواتها بثلاثة أقوال، منها قوله: «**لا أفعلُهُ ما أنّ حِراءَ مكانَهُ**»، على فتح همزة (إنّ) بتقدير فعل (ثبتَ) قبلها[3]، واستشهد الأشموني، على الغرض نفسه، بقول بعضهم: «**لا أفعلُه ما أنّ في السماء نجمًا**»[4]. واستشهدوا بقول بعض العرب: «إنْ يزينُكَ لنفسُكَ، وإن يَشينُكَ لَهِيَهْ»، على أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة قد يليها فعل غير ناسخ؛ وهو قليل أجازه الأخفش الأوسط ومنعه جمهور البصريين[5]. والأصل أن يليها فعل ناسخ للمبتدأ (ناقص) نحوك كان وأخواتها، وظنّ وأخواتها. وأورد ابن عقيل قولًا آخر، هو: «**إنْ قَنّعتَ صاحبكَ لسوطًا**» للغرض نفسه[6].

واستشهدوا في باب الحال بعدة أقوال، منها قول بعضهم: «**خلَقَ الله الزَّرافة يديها أطولَ من رجليها**»، على مجيء الحال غير منتقلة[7]، فأطول حال، وهي ثابتة لا تدلّ على تنقّل، أي وصف لازم، لكنّ عاملها دلّ على تجدد صاحبها. والأصل أن تكون منتقلة مشتقة، أي وصفًا غير ثابت. واستشهدوا على مجيء الحال مُعَرّفة بالإضافة بقوله: «**رَجَع عَوْدَهُ على بدئه**»[8]، وقولهم: «**جاؤوا الجَمّاء الغَفِيرَ**»[1]، وقولهم:

---

(1) أوضح المسالك 1/ 217 وشرح المكودي 1/ 214.
(2) المغني ص 203.
(3) أوضح المسالك 1/ 241. ولم أقف على صاحب القول.
(4) شرح الأشموني 1/ 174. ولم أقف على صاحب القول.
(5) شرح ابن الناظم ص 180 وكاشف الخصاصة ص 81 وتوضيح المقاصد 1/ 354 وأوضح المسالك 1/ 265 وشرح ابن عقيل 1/ 382 وشرح المكودي 1/ 237 وشرح الأشموني 1/ 290. وقد نسبه ابن عقيل إلى بعض العرب من غير تحديد.
(6) شرح ابن عقيل 1/ 382. ولم أقف على قائله.
(7) شرح ابن الناظم ص 312 وأوضح المسالك 2/ 79 وشرح ابن عقيل 1/ 626 وشرح المكودي 1/ 362 وشرح الأشموني 2/ 170 والبهجة المرضية ص 189.
(8) أوضح المسالك 2/ 81.

«**جاؤوا قَضَّهم بقَضِيضهم**»[2]، وقولهم: «**تفرّقوا أيديَ سَبَا**»[3]، وهي في الأقوال السابقة مؤولة بنكرة؛ والتقدير: رجَعَ عائدًا، وجاؤوا جميعًا، وتفرّقوا متبدِّدين (متشتّتين). واستشهدوا على وجوب حذف عامل الحال بقولهم: «**حَظِيِّينَ بناتٍ، صَلِفينَ كَنَّاتٍ**»، لجريانه مجرى المثل؛ وذلك على تقدير فعل محذوف، أي: عرفتُهم حَظِيينَ[4] ...

واستشهدوا، في باب إعمال اسم الفاعل بأربعة أقوال هي: قوله: «**أما العسَلُ فأنا شرّاب**»، على إعمال صيغة المبالغة (فعَّال) عمل الفعل[5]، وقوله: «**إنّه لمِنْحارٌ بوائكَها**»، على إعمال صيغة (مِفْعال) عمل الفعل أيضًا[6]، وقوله: «**إنّ الله سميعٌ دعاءَ من دعاه**»، على إعمال صيغة (فعيل) عمل الفعل[7]؛ وذلك على مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد منعوا إعمالها. واستشهدوا بقول بعضهم: «**أظُنّني مُرْتحلًا، وسُوَيِّرًا فرسخًا**»، على جواز إعمال اسم الفاعل المصغّر عمل فعله عند الكسائي وبعض الكوفيين؛ وهو مردود لأن (فرسخًا) ظرف زمن، والظرف يعمل فيه

---

(1) مثل برقم (3810) في مجمع الأمثال 2/ 171. وينظر: شرح ابن الناظم ص 315 وأوضح المسالك 2/ 81 وشرح ابن عقيل 1/ 630 وشرح الأشموني 2/ 72 والبهجة المرضية ص 190.

(2) مثل برقم (840) في مجمع الأمثال 1/ 161، وذكر له روايات أخرى. وينظر: شرح ابن الناظم ص 316.

(3) مثل برقم (1454) في مجمع الأمثال 1/ 175. وينظر: شرح ابن الناظم ص316 وشرح الأشموني 2/ 272.

(4) مثل برقم (1113) في مجمع الأمثال 1/ 209. وينظر: شرح ابن الناظم ص344 وتوضيح المقاصد 2 / 172 وشرح المكودي 1/ 385. والصَّلَف ضد الحَظْوة.

(5) شرح ابن الناظم ص426 وتوضيح المقاصد 3/ 19 وشرح ابن عقيل 2/ 111 وشرح المكودي 1/ 467 وشرح الأشموني 2/ 297 والبهجة المرضية ص 235.

(6) شرح ابن الناظم ص426 وكاشف الخصاصة ص193 وتوضيح المقاصد 3/ 20 وأوضح المسالك 2/ 253 وشرح ابن عقيل 2/ 113 وشرح المكودي 1/ 467 وشرح الأشموني2/ 297 والبهجة المرضية ص235. وبوائكها: سِمانها.

(7) شرح ابن الناظم ص427 وكاشف الخصاصة ص193 وشرح ابن عقيل 2/ 114 وشرح المكودي 1/ 467 والبهجة المرضية ص 236.

رائحة الفعل[1].

واستشهدوا، في باب أفعل التفضيل بعدة أقوال، كان معظمها على شذوذ اشتقاق اسم التفضيل، من ذلك استشهادهم بقوله في المثل: «**هو ألصُّ من شِظاظٍ**» على اشتقاق اسم التفضيل من (اللصّ)؛ ولا فعل له[2]. وقولهم: «**أفْلَسُ من ابن المُذَلَّق**» على اشتقاقه من الفعل (أفْلَسَ)، وهو ثلاثي مزيد؛ لكنه مقيس عند سيبويه، فهو عنده كالثلاثي في جواز اشتقاق اسم التفضيل[3] منه، واستشهدوا بقولهم: «**أحمق من هَبَنَّقةٍ**»، وقولهم «أسودُ من حَلَكِ الغراب» وقولهم: «**أبيضُ من اللبن**»، على اشتقاقه من فعلٍ؛ الوصف منه على وزن (أفْعَل)، وهو شاذ[4]. واستشهدوا بقولهم «**أزْهى من ديك**»، وقولهم «**أشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن**»، على جواز اشتقاقه من فعل ثلاثي مبني للمجهول إذا أُمِن اللبس[5]. واستشهدوا بقولهم: «الناقص والأشجُّ أعْدَلا بني مروان»، على وجوب مطابقة اسم التفضيل لما قبله في التثنية والتذكير، لأنه قصد به الوصف لا التفضيل، وذلك على تقدير: الناقص والأشجّ عادِلا بني مروان[6].

---

(1) شرح ابن الناظم ص430 وتوضيح المقاصد 3/ 16 وشرح الأشموني 2/ 294.

(2) مثل برقم (3745) في مجمع الأمثال 2/ 257. وينظر: شرح ابن الناظم ص478 وتوضيح المقاصد 3/ 114 وأوضح المسالك 2/ 293 وشرح الأشموني 3/ 43. وشِظاظ رجل من بني ضبة كان يصيب الطريق.

(3) مثل برقم (2800) في مجمع الأمثال 2/ 83. وينظر: شرح ابن الناظم ص479. وابن المدلق - بالدال والذال- رجل من بني عبد شمس اشتهر، وأبوه وأجداده بالإفلاس.

(4) القول الأول مثل برقم (1169) في مجمع الأمثال 1/ 217، وهَبَنّقة رجل من بني قيس بن ثعلبة اسمه يزيد بن ثَرْوان؛ وقد استشهد بقوله ابن الناظم في شرحه ص 479. أما الثاني فلم يعرف قائله؛ وقد استُشهد به في: شرح ابن الناظم ص 479 وشرح ابن عقيل 2/ 175. وأما الثالث فلم يعرف قائله أيضًا؛ وقد ورد في شرح ابن عقيل 2/ 175 والبهجة المرضية ص 250.

(5) القول الأول مثل، وقد ورد برواية (غراب، ووَعِل، وطاوُس) بدل: ديك، في مجمع الأمثال 1/ 327، وقد أورده ابن الناظم في شرحه ص479. أما الثاني فهو مثل أيضًا؛ وقد ورد برواية (أخزى، وأشحّ) بدل: أشغل، واستُشهد به في شرح ابن الناظم ص479 وأوضح المسالك 2/ 294 وشرح الأشموني 3/ 44.

(6) الناقص: يزيد بن عبدالملك بن مروان، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشجّ: عمر بن عبدالعزيز. والقول من شواهد شرح ابن الناظم ص483 وتوضيح المقاصد 3/ 121 وأوضح

واستشهدوا بقولهم: «**مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه**»، على إعمال اسم التفضيل في الاسم الظاهر؛ وهي لغة عدّها سيبويه رديئة واستشهد لها ببعض الأقوال، أما عمل اسم التفضيل في الضمير فهو كثير في المستتر منه، نحو: أبو بكر أفضلُ، وقليل في المنفصل نحو: مررتُ برجل أكرم منه أنتَ، ويحمل على الشذوذ[1].

واستشهدوا، في باب عطف النسق بعدة أقوال، منها قولهم: «**استُنّتْ الفِصالُ حتى القرعى**»، و «**مات الناس حتى الأنبياءُ والملوك**»، على أن (حتى) حرف عطف بمعنى الواو؛ لأن المعطوف بها بعضٌ مما قبلها، وغاية له في زيادة، وهي تعطف الأسماء فقط ولا تعطف الجمل ولا الضمير[2]. وقول بعضهم: «**وبكَ وأهلًا وسهلًا**» جوابًا لمن قال له: مرحبًا بكَ - على جواز حذف الاسم المعطوف عليه بعد (الواو) إذا دلّ عليه دليل[3]. واستشهدوا بما حكاه سيبويه: «**مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدَمُ**»، على العطف على الضمير المستتر، بتقدير: مُسْتوٍ هو والعَدَمُ؛ وهو قليل[4]. وبما حكاه قُطْرُب من قولهم: «**ما فيها غيرُهُ وفرسهِ**»، بالعطف على الضمير المجرور

=

المسالك 2/ 301 وشرح ابن عقيل 2/ 181 وشرح الأشموني 3/ 49 والبهجة المرضية ص 252.

(1) روى سيبويه: مررتُ بعبدالله خيرًا منه أبوه، في الكتاب 2/ 340. واستُشهد به في توضيح المقاصد 3/ 127 وأوضح المسالك 2/ 302 وشرح ابن عقيل 2/ 188 وشرح المكودي 1/ 535 وشرح الأشموني 3/ 53 والبهجة المرضية ص253.

(2) القول الأول مثل برقم (1785) في مجمع الأمثال 1/ 333، والقَرْعى: جمع قَرِيع، وهو الذي به قَرَع أي بَثْر أبيض من الفِصال، والفَصيل: ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه؛ وقد استشهد به ابن الناظم في شرحه ص526. أما القول الثاني فلم أقف على صاحبه، وقد استُشهد به في: شرح ابن الناظم ص526 أيضًا، وفي توضيح المقاصد 3/ 201 وأوضح المسالك 3/ 46 وشرح ابن عقيل 2/ 229.

(3) شرح ابن الناظم ص550 وكاشف الخصاصة ص247 وتوضيح المقاصد 3/ 329 وأوضح المسالك 3/ 64 وشرح الأشموني 3/ 117.

(4) القول في الكتاب 2/ 31. وفي شرح ابن الناظم ص543 وتوضيح المقاصد 3/ 229 وأوضح المسالك 3/ 59 وشرح ابن عقيل 2/ 239 وشرح المكودي 2/ 575 وشرح الأشموني 3/ 14 والبهجة المرضية ص271.

(الهاء من غيرِه) من غير إعادة ذكر حرف الجر، وهو قليل[1]؛ ومثله قراءة حمزة وغيره لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[2]، بالجرّ.

واستشهدوا، في باب الاختصاص بأربعة أقوال، هي: قولهم: «**نحن العربَ أسخى من بَذَل**»[3]، وقولهم: «**نحن العربَ أقرى الناس للضيف**»[4]، على مجيء الاسم المنصوب على الاختصاص (المختص) اسمًا معرفًا بأل. واستشهدوا بقولهم: «**اللهمّ اغفرْ لنا أيتُها العصابةُ**»، على مجيئه بلفظ (أيُّها)[5]، ويجوز أن يأتي بلفظ (أيتُها) أيضًا؛ وهو مختلف عن النداء في ثلاثة أوجه، هي: منع استعمال حرف النداء معه، وتعريفه بالألف واللام، وعدم ابتداء الكلام به. واستشهدوا بقولهم: «**بكَ اللهَ نرجو الفضل**»، على سبق الاسم المختص بضمير المخاطب، على قلة[6]، والأكثر أن يسبق بضمير المتكلم، نحو: نحن، وإنا.

واستشهدوا، في باب إعراب الفعل بقولهم: «**تسمعَ بالمُعِيديِّ خيرٌ من أن تراه**»[7]، وقولهم: «**خذ اللص قبل يأخذَك**»[8]، .....

---

(1) كاشف الخصاصة ص245 وأوضح المسالك 3/ 61 وشرح الأشموني 3/ 115 والبهجة المرضية ص272.

(2) من الآية الأولى من سورة النساء.

(3) شرح ابن الناظم ص605 وكاشف الخصاصة ص276 وتوضيح المقاصد 4/ 65 وشرح ابن عقيل 2/ 298 وشرح الأشموني 3/ 186 والبهجة المرضية ص289. وهو من شواهد ابن مالك في متن الألفية.

(4) شرح ابن الناظم ص605 وكاشف الخصاصة ص276 وتوضيح المقاصد 4/ 63 وأوضح المسالك 3/ 112 وشرح المكودي 2/ 635 وشرح الأشموني 3/ 186.

(5) شرح ابن الناظم ص605 وكاشف الخصاصة ص276 وتوضيح المقاصد 4/ 62 وأوضح المسالك 3/ 111 وشرح الأشموني 3/ 186 والبهجة المرضية ص 289.

(6) شرح ابن الناظم ص606 وتوضيح المقاصد 4/ 64 وأوضح المسالك 3/ 111 وشرح الأشموني 3/ 187 والبهجة المرضية ص 289.

(7) مثل برقم (655) في مجمع الأمثال 1/ 129، وله روايات أخرى. هو من شواهد شرح ابن الناظم ص687 وأوضح المسالك 3/ 185 وشرح الأشموني 3/ 315.

(8) مجمع الأمثال 1/ 262، وهو من أمثال المولدين. وينظر: شرح ابن الناظم ص388 وكاشف الخصاصة ص315 وتوضيح المقاصد 4/ 223 وأوضح المسالك 3/ 185 وشرح ابن عقيل

وقولهم: «مُرْه يحفِرَها[1]»، على نصب الفعل المضارع بأن مضمرة، وهو شاذ لا يقاس عليه؛ لأنهم حدّدوا شروطًا للنصب بأن المضمرة وجوبًا وجوازًا. واستشهدوا، في الفصل الخاص بـ (لو) بعد باب عوامل الجزم، بقوله: «**لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني**»[2]، على أن (لو) الشطية تختص بالفعل، مثلها مثل (إنْ) فلا تدخل على الاسم، فإنْ وليها اسم فهو معمول لفعل مضمر (فاعل أو نائب فاعل) يفسره فعل ظاهر بعد الاسم[3]. ومثل ذلك كثير كقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[4]، إذْ حُذِف الفعل فانفصل الضمير. واستشهدوا أيضًا، في الفصل الخاص بـ (أمّا ولولا ولوما) الشرطية بثلاثة أقوال، أولها قوله: «**أمّا العبيدَ فذو عبيد**»[5] وقوله: «**أمّا قريشًا فأنا أفضلُها**»[6]، وقول الآخر: «**أمّا علمًا فعالمٌ**»[7]، على عدم وجوب تقدير (أمّا) بمعنى: (مهما يكن من شيء)، وجواز تقديرها على أشكال أخرى بحسب محلها، فتقديرها في هذه الأقوال: (مهما ذكرتَ)، وهو أحسن مما قيل في المصدر الذي يليها: بأنه مفعول مطلق لما بعد الفاء[8]، أو مفعول لأجله إن كان معرَّفًا؛ وحال إن كان منكّرًا[9].

= 2/ 362 وشرح المكودي 2/ 407 وشرح الأشموني 3/ 315 والبهجة المرضية ص 311.

(1) لم أقف على قائله. واستُشهد به في توضيح المقاصد 4/ 223 وشرح ابن عقيل 2/ 362 وشرح الأشموني 3/ 315.

(2) هو الحاتم الطائي، قاله في جارية لطمته حين أُسر في بعض القبائل؛ لأن الإماء لاتلبس السوار، وجواب (لو) محذوف تقديره: لهانَ. وقد ذهب القول مثلًا فذكره الميداني برقم (3427) في مجمع الأمثال 2/ 202.

(3) توضيح المقاصد 4/ 276 وشرح المكودي 2/ 723 وشرح الأشموني 4/ 39.

(4) من الآية 100 من سورة الإسراء.

(5) شرح الأشموني 4/ 49. وقد أورده ابن هشام نقلًا عن يونس شاهدًا على أن (العبيد) مفعول لأجله بمعنى: مهما يُذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد. ينظر: أوضح المسالك 2/ 44.

(6) شرح الأشموني 4/ 49، أيضًا.

(7) شرح ابن الناظم ص 317 وشرح الأشموني 4/ 49.

(8) وذلك سوءا أكان نكرة أم معرفة. وهو رأي الأخفش.

(9) هو رأي سيبويه.

واستدلوا أيضًا بهذه الأقوال على أنّ (أما) ليست هي العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به[1].

واستشهدوا، في باب التصغير، بقولهم: «**يجري بُلَيْق ويُذَمُّ**»[2]، وقولهم: «**جاؤوا بأمّ الرُّبَيْق على أُرَيْق**»[3] على جواز تصغير الترخيم لغير الأعلام، خلافًا للفراء وثعلب والكوفيين[4].

واستشهد بعضهم، في باب الوقف بقولهم: «**دَفْنُ البناهْ من المكرماهْ**»[5]، وقولهم: «كيف الإخوةُ والأخَوَاهْ»[6]، وقولهم: «**كيف البنون والبَناهْ**»[7] على جواز الوقف على جمع المؤنث السالم بالهاء بدل التاء، على لغة طيء، وهو شاذ[8]. وقريب من ذلك استشهادهم قول بعضهم: «**يا أهل سورة البَقَرَتْ**»، وإجابة آخرَ له بقوله: «**ما أحفظ منها ولا آيَتْ**» يريد: البقرة، وآية - بإقرار الهمزة (تحقيقها) وعدم إبدالها هاءً في الوقف[9]. وقريب من ذلك أيضًا استشهاد الأشموني - نقلًا عن ابني جني بقول بعضهم: «**قعدنا على الفُرَاهْ**» يريد: الفرات، بإبدال التاء هاء في الوقف[10].

وأخيرًا فقد استشهد السيوطي بكلام الإمام الشافعي (ت 204هـ)، فأورد في

---

(1) شرح الأشموني 4/ 49.

(2) مثل برقم (4659) في مجمع الأمثال 2/ 414. وبُليق: تصغير أبْلَق، وهو اسم جمل.

(3) مثل برقم (888) في مجمع الأمثال 1/ 169. وأمّ الربيق: الداهية، وأُرَيْق: تصغير أوْرَق مرخَّمًا؛ وأصله: وُرَيْق، فقلبت الواو في التصغير همزة، وهو الجمل الذي لونه بلون الرماد.

(4) توضيح المقاصد 5/ 113 وشرح الأشموني 4/ 170.

(5) شرح ابن الناظم ص811 وكاشف الخصاصة ص388 وتوضيح المقاصد 5/ 175 وأوضح المسالك 3/ 291 وشرح المكودي 2/ 872 وشرح الأشموني 4/ 214 والبهجة المرضية ص 353.

(6) توضيح المقاصد 5/ 175 وأوضح المسالك 3/ 291 وشرح الأشموني 4/ 214 و 334.

(7) شرح الأشموني 4/ 334.

(8) المصدر السابق نفسه.

(9) توضيح المقاصد 5/ 176 وشرح المكودي 2/ 872 وشرح الأشموني 4/ 214.

(10) شرح الأشموني 4/ 334.

باب الإضافة، قوله: «**الجاعِلَنا من خير أمة أُخرجت للناس**»[1] شاهدًا على جواز الجمع بين (أل) والإضافة، والأصل في الإضافة التعريف؛ فلا يُجمع بينها وبين (أل) لئلا يجتمع مُعرِّفَان؛ وقد أجازوا ذلك في الإضافة اللفظية؛ أي غير المحضة. ولم يستشهد أحد من شراح الألفية بكلام الشافعي لأنه خارج عن الحد الزماني الذي وضعه النحاة لسكان المدن، بيد أن بعض العلماء القدماء أجاز الاحتجاج بمصنفاته؛ كابن حنبل (ت241هـ) الذي نقل عنه السيوطي قوله: «كلام الشافعي في اللغة حجة»[2]. وذلك لسلامة لغته ونقاوة بيئته.

(1) البهجة المرضية، ص213. وقد ذكر السيوطي النص نقلًا عن خطبة الرسالة - وهي في أصول الفقه - ونصُّ الشافعي على النحو التالي: «فنسأل اللهَ ... الجاعِلَنا في خير أمة أُخرجت للناس أن يرزقنا فهمًا في كتابه». تنظر الصفحة 19 من رسالته.

(2) الاقتراح، ص 46.

(3) الخلاف في المسائل الأساسية

يقصد بهذا النوع من الخلاف اختلاف الشراح - تبعًا للقدماء - في التعامل مع أصول النحو، وهو امتداد لموقف أسلافهم من النحاة. وقد بنيت أصول النحو على غرار أصول الفقه، إذْ حذا النحاة حذو الفقهاء، فتأثروا بهم، وتشابهت مناهجهم في أمور كثيرة. وقد أشار ابن جني إلى حقيقة معروفة عند من سبقه من النحويين هي سَبْق الفقهاء النحاة في تقعيد علم الأصول[1]، فقال في مقدمة كتاب الخصائص، بعد أن ذكر الباعث على تأليفه له: «... وذلك أنّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[2]، ونفى أن يكون كتاب الأصول لابن السراج (ت316)[3] من هذا القبيل، لأن عنوانه لا يطابق مضمونه، فهو كتاب تعليمي في أبواب النحو وقواعده، وليس في أصوله وأدلته[4]، قال ابن جني: «فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يُلْمِمْ فيه بما نحن عليه إلّا حرفًا أو حرفين في أوله، وقد تُعُلِّق عليه به»[5]، وقريب من أصول ابن السراج كتاب المقاييس للأخفش الأوسط (ت نحو: 215هـ)، الذي لم يستوعب فيه علم أصول النحو، على حدّ قول ابن جني: «على أنّ أبا الحسن كان قد صنّفَ في شيء من المقاييس كُتَيِّبًا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمتَ بذاك أنّا نِبْنا عنه، وكفيناه كُلْفة التعب به»[6].

ثم التفت أبو البركات الأنباري[7] (ت 577هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)[8] إلى

---

(1) تبع ابنَ جني في ذلك، من المعاصرين الدكتور شوقي ضيف، في المدارس النحوية ص 267.

(2) الخصائص لابن جني 1/ 2.

(3) طبع بتحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، بعنوان: الأصول في النحو.

(4) ينظر: الأصول في النحو 1/ 56.

(5) الخصائص 1/ 2 أيضًا.

(6) المصدر السابق نفسه.

(7) ألّف الأنباري رسالتين في أصول النحو، هما: الإغراب في جَدَل الإعراب، ولُمَع الأدلة في أصول النحو). وقد طبعتا معًا، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

(8) تحدث السيوطي عن أصول النحو، في مواضع متفرقة من كتابه: الأشباه والنظائر في النحو. ثم

صنيع ابن جني وأمثاله، فألّفا على طريقتهم في علم الأصول، وأفادا من صنيعهم في رصد منهج النحاة في السماع والقياس اللَّذَيْن يعدان أهمّ أصول النحو - أو أدلته - التي دار حولها الخلاف بين البصريين والكوفيين.

وقد تجلى الخلاف واضحًا، من خلال القياس على الشائع الكثير، وحفظ النادر والشاذ عند البصريين، وما نتج عن ذلك من طعنهم على كثير من القراءات القرآنية وتضعيف بعضها، ورفْضِهم سيلًا من أشعار العرب وأقوالهم المسموعة وتأويلها على وجوه أخرى. على حين تسمَّحَ الكوفيون فقاسوا على ما عدّه البصريون نادرًا، أو شاذًا[1].

الأسس التي اعتمدوها في موقفهم من السماع والقياس:

لقد كان منهجهم في الشرح، ومناقشة الناظم تأييدًا أو مخالفةً، معتمدًا على أصلين، هما السماع والقياس، وهما أهم أصول النحو، فكان مذهبهم في ذلك مذهبَ معظم النحاة المتأخرين، وهو مذهب معتدل اعتمد مذهبَ البغداديين الانتقائي، الذي لخص ابن جني الأسس العامة له، في باب تعارض السماع والقياس، من كتاب الخصائص، فقال: «إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره»[2]. وكان ابن مالك أحد أتباع المذهب البغدادي، وإلى ذلك أشار السيوطي حين قال: «لابن مالك طريقة في النحو سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع

=

أفراد للأصول كتابًا خاصًا، سماه: الاقتراح في علم أصول النحو، وقد حقّق الكتاب وطبع غير مرة.

(1) للاطلاع على بعض الفروق بين مدرستي البصرة والكوفة ينظر: البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر، ص 124 وما بعدها. إذْ أورد بعض النماذج، وهي مبثوثة في عدد من الدراسات، لكنها غير كاملة وهي ترديد لما استقر في الأذهان، وتحتاج إلى استقصاء وتحقيق.

(2) الخصائص 1/ 117. وقد تضمّن النص جزءًا من الآية 19 من سورة المجادلة.

التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة... قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين»[1].

وقد حذا الشراح حذو ابن مالك، فمزجوا بين المذهبين، ولم يتشددوا في اللجوء إلى السماع أو القياس فكان لهم مذهب وسط لا يل تزم التزامًا صارمًا بآراء أيّ من المذهبين: البصري أو الكوفي. وقد تجلى ذلك بوضوح في بعض الحالات التي ذكروا فيها السماع والقياس دون تفضيل أو ترجيح. وتجلى أيضًا في احترامهم للسماع، إذْ لم يرفضوا مرةً سماعًا صحيحًا، ووقفوا من القليل والنادر والشاذ موقفًا معتدلًا فحفظوه ولم يقيسوا عليه.

وقبل محاولة رصد موقف الشراح من أصول النحو، وتحديد أهم الأسس التي اعتمدوها في تحديد موقفهم من أهم أركان تلك الأصول (السماع والقياس) لا بد من الإشارة إلى أنهم لم يكونوا أصحاب مذاهب نحوية متميزة، وإنما كان مذهب كلّ منهم يقوم على الانتقاء من جميع المذاهب على السواء، يشهد على ذلك نقلهم عن العلماء على اختلاف أزمانهم ومذاهبهم، المتقدمين منهم والمتأخرين، البصريين والكوفيين والبغداديين[2]، وشراح الألفية المتقدمين وغيرهم، فقد اطلعوا على معظم مؤلفات السابقين ونقلوا كثيرًا من آرائهم. فالشروح على - اختلاف مستوياتها- لا تعبّر تمامًا عن آراء الشراح ومذاهبهم النحوية بل تعبر عن آراء أصحاب الكتب التي نُقِل منها وعن مذاهب أصحابها، فما احتوته الشروح من آراء - وخاصة في المسائل الخلافية - يمكن إرجاعه بسهولة ويسر إلى هذا العالم أو ذاك، وليس للشراح إلا فضل الانتقاء والجمع والتصنيف والحفظ؛ حفظِ قسم كبير من آراء العلماء الذين ضاعت مؤلفاتهم.

---

(1) الاقتراح، ص132. وللإطلاع على اختيارات ابن مالك من البصريين والكوفيين ينظر: المدارس النحوية ص310.

(2) هذه التسميات المدرسية يجب مراجعة النظر فيها، فليست دقيقة، على الرغم من إظهارها على أنها من المسلمات. وقد أشرنا إلى عدم دقتها في ص (121) من هذا الكتاب.

وليس الشراح بِدْعًا في ذلك، فهذا شأن جُلّ المتأخرين الذين اعتمدوا على الانتقاء والترجيح سعيًا منهم إلى الاعتدال والتسهيل، فهم في الواقع مقلدون ليس لهم مواقف متميزة ومذاهب خاصة من الخلاف في أصول النحو ومسائله، وهم بذلك أقرب إلى مذهب ابن مالك - ناظم الألفية - المعتدل الذي لم يؤيد موقف البصريين وحدهم ولا موقف الكوفيين وحدهم، فاتّخذ من الفريقين موقفًا وسطًا اقترب من البصريين أكثر، وتابعه فيه الشراح كلّ بمقدار، وسيتضح ذلك من خلال شواهدهم، ومواقفهم من السماع والقياس، والمسائل الخلافية، وذلك بحسب طبيعة الشرح والمستوى التعليمي الذي وضِع من أجله.

أما الأسس العامة التي قام عليها موقفهم من السماع والقياس فلم تكن مختلفة عما صنعه أسلافهم المتقدمون، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **احترموا السماع كثيرًا وجعلوه في المقام الأول** من غير تشدّد أو تعصّب، فلم يردّوا سماعًا قط، وبنوا أحكامهم على السماع الكثير، وقبلوا القليل منه فحفظوه ولم يقيسوا عليه.

2- **رجّحوا** - في حال تعارض السماع والقياس - في مسألة واحدة - السماع الكثير **الذي وصلهم على القياس.**

3- **رجّحوا** - في حال تعارض السماع والقياس-في مسألة واحدة - **السماع الكثير على القياس.**

4- **امتنعوا عن القياس على القليل والنادر**، وخرّجوا ما سمع من ذلك على الشذوذ، أو الضرورة الشعرية، وبنوا قياسهم على الكثير الشائع.

5- **تساهلوا - أحيانًا - في مسألة الاحتجاج، فأفادوا من كل مصادره، ولا سيما الحديث النبوي**، فزخرت شروحهم بفيض من الشواهد القرآنية، كما تساهل بعضهم في الاستشهاد بأشعار المولدين والمتأخرين فساق عددًا منها على سبيل الاستئناس والتمثيل.

وكان اهتمامهم بالسماع والقياس متفاوتًا بين الاكتفاء بالإشارة؛ والسرد الوافي،

إذْ لم يكونوا على قدر واحد من الاهتمام، ولم يكن منهجهم واحدًا في عرض المسائل الأساسية التي شَجَر الخلاف حولها. وسوف تتضح ملامح منهجهم عند الحديث عن الخلاف في المسائل الجزئية.

وفيما يلي عرض لموقفهم من السماع والقياس، مع ذكر بعض الأمثلة الموضحة لذلك. وقد تقدّمت شواهد كثيرة على موقفهم من السماع والقياس، في أثناء الحديث عن مصادر الاحتجاج، رصدت اعتمادهم على السماع بنوعية الكثير والنادر، واعتمادهم على القياس المطّرد المبني على الكثير الشائع؛ أو اعتمادهم على القياس على القليل والنادر وما اعتبروه شاذًا.

أولاً: السماع:

يعد السماع مرجع الأدلة كلها، لأن القياس بني على ما جاء به السماع، إذْ لا يجوز القياس على ما لم يُسمع. وقد سمّاه الأنباري نَقْلًا، فقال: «**النقل** هو الكلام العربي **الفصيح** الخارج عن حدّ القِلّة إلى حد الكثرة»[1]، ثم فصّل في ذلك فقال: «فخرجَ عنه إذًا ما جاء في كلام العرب من المولَّدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بلنْ، والنصب بلمْ... إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ»[2].

وعرّفه السيوطي بقوله: «**ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته**، فشمَل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيِّه ﷺ، وكلام العرب قبل بِعثته وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين؛ نظمًا ونثرًا... فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ فيها من الثبوت»[3].

فالمصادر الأساسية للسماع أو النقل ثلاثة إذًا، هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب.

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين منها، وتمثَّل ذلك في تعامل البصريين

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب للأنباري، ص45. وقد عرَّفه أيضًا في كتابه الثاني: لمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

(2) لمع الأدلة، ص 81 - 83.

(3) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص 36.

مع السماع بشدة وحذر وكان لشدة اعتمادهم على القياس أثر واضح على موقفهم من السماع، فهم، على الرغم من إجلالهم للسماع واحتكامهم إليه على أنه الأصل الأول في استنباط القواعد وبنائها، تطور مفهومهم للقياس فاعتمدوه مصدرًا هامًا بنوا عليه أصول النحو، فتوسعوا فيه واستنبطوا كثيرًا من القواعد الجديدة. وبالغوا في تحكيمهم للمقاييس العقلية المجردة- التي كثيرًا ما تبتعد عن طبيعة اللغة وخصائصها- فغالوا في جمع أكبر عدد ممكن من الشواهد المسموعة واستقراء عدد كبير من الظواهر والجزئيات لاستنباط قواعدهم، فوسموا ما خالف سماعهم الكثير بالضعف أو الشذوذ أو الخطأ، وحكموا بحفظه وعدم القياس عليه، لأنه مما أصابه التأويل وروده إلى الوجه الذي قصدوه. وقد «استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلّا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلامٌ عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها. واستبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد»[1]، وتشددوا في تحديد الإطار الزماني والمكاني للقبائل التي يجوز النقل عنها[2]. لكنهم توسعوا في القياس فأطلقوه ومدّوه.

أما الكوفيون فقد ترخصوا في السماع ومصادره، حتى إنّ إمامهم الكسائي «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلًا ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو»[3]، وأدى تساهلهم في السماع إلى وفرة الشواهد، فقد نقل أبو الطيب الحلبي[4] عن الطِّرِمّاح[5] قوله: «والشعر بالكوفة أكثر وأجمعُ منه بالبصرة، ولكنّ

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبدالعال سالم مكرم، ص97. وينظر: دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي، ص11.

(2) الاقتراح، ص 45. وينظر: المزهر 1/ 209 - 212.

(3) البغية 2/ 164. وينظر: دروس في المذاهب النحوية، ص91.

(4) هو عبدالواحد بن علي، أصله من عسكر مَكْرَم، لغوي، له: الإبدال، والإتباع، والأضداد، ومراتب النحويين، توفي بعد سنة «351هـ». البلغة ص 138 والبغية 2/ 120 والهدية 1/ 633.

(5) هو الطرماح بن حكيم، شاعر أموي، له ديوان شعر مطبوع، توفي نحو سنة «125هـ». الشعر والشعراء لابن قتيبة 2/ 585 والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي، ص 48 وخزانة الأدب للبغدادي 8/ 74.

أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيِّن في دواوينهم»[1].

وقد لقي السماع اهتمامًا واضحًا من شراح الألفية كافة، فوضّحوا من خلاله بعض الأحكام والقواعد حينًا واستشهدوا به حينًا آخر، وكان مصدرهم في ذلك كتب القدماء، لأن مشافهة الأعراب انقضت منذ قرون. أما مظاهر اهتمامهم به فقد تجلت في احتفائهم به واحترامم له من خلال ترديد بعض العبارات التي توحي بذلك نحو: (سُمِع، وسماعًا، وقد سُمِعَ، وإنه سُمِع، ومنقول سماعًا...) وذلك في شروح كلّ من ابن الناظم والمرادي والأشموني. أما باقي الشروح فلم تكن الإشارات إلى السماع فيها كثيرة، إذ اقتصد أصحابها كثيرًا في ذلك، وأعرضوا عن الخوض في تفاصيل السماع والحديث عنه والاستشهاد له، وكان سبب ذلك شدة الاختصار. وفيما يلي بعض الأمثلة على مواقفهم من السماع:

اختلف النحاة، في الفصل الخاص بما، ولا، ولات، وإنْ المشبهات بليس، في إعمال (إنْ) عمل ليس، فأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، وذهب الشراح إلى أن إعمالها هو الصحيح لورود السماع به نثرًا ونظمًا، فاستشهدوا بعدة أقوال، منها قوله: «**إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية**[2]». وبقراءة سعيد بن جُبير[3] لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾[4] على أنّ (إنْ) نافية رفعت (الذين) ونصبت (عبادًا أمثالكم) خبرًا ونعتًا. والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الإتصاف بالعقل. واستشهدوا أيضًا بقوله[5]:

---

(1) مراتب النحويين، ص 119.

(2) توضيح المقاصد 1/ 321 وأوضح المسالك 1/ 208 وشرح المكودي 1/ 211 وشرح الأشموني 1/ 255.

(3) أحد القراء الكوفيين، وهو من التابعين، قتله الحجاج سنة «95هـ»، غاية النهاية 1/ 305 والأعلام 3/ 93.

(4) من الآية 194 من سورة الأعراف. ينظر: المحتسب 1/ 270.

(5) لم أقف على قائله. وقد ورد في: شرح ابن الناظم ص 152 وكاشف الخصاصة ص 69 وتوضيح المقاصد 1/ 321 وأوضح المسالك 1/ 208 وشرح ابن عقيل 1/ 317 وشرح المكودي

إنْ هـــو مـــستوليًا علـــى أحـــدٍ إلّا علـــى أضعـــفِ المجانيـــنِ

وقوله الآخر[1]:

إنِ المـــرءُ مَيْتـــًا بانقـــضاءِ حياتـــهِ ولكـــنْ، بـــأنْ يُبْغَـــى عليـــهِ فَيُخْـــذلا

واستشهدوا، في باب حروف الجر، على مجيء (متى) حرف جر بمعنى (مِنْ) الابتدائية في لغة بني هُذَيل، بما سمع من قول بعضهم: «أخرجَها متى كُمّهِ»[2]. وبقول أبي ذؤيب الهذلي[3]:

شَـــرِبنَ بمـــاءِ البحـــرِ، ثـــم ترفّعـــتْ متـــى لُجَـــجٍ خُـــضْرٍ لهـــنّ نئيـــجُ

اختلف النحاة في جواز حذف حرف النداء قبل اسم الجنس، واسم الإشارة، وعللوا ذلك بأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحقّه ألا يحذف كما لم تحذف الأداة، وحُمِلَ على ذلك اسم الإشارة لأنه في معنى اسم الجنس فجرى مجراه. ووقف البصريون أمام السماع موقف المنع فحملوا ما ورد على الشذوذ أو الضرورة، على حين عدّه الكوفيون مقيسًا، مطردًا، واختلفت موقف الشراح فأجازه بعضهم ومنعه آخرون؛ فعده معظمهم من النادر الذي لا يقاس عليه - تبعًا للبصريين[4]، ولم يعلق عليه ابن عقيل[5]، ورجّح المرادي والأشموني حذفه قبل اسم الجنس فقط لكثرة سماعه نثرًا ونظمًا[6]. أما الشواهد التي أوردوها، فهي قوله

=

1/ 211 وشرح الأشموني 1/ 255 والبهجة المرضية ص 112.

(1) لم أقف على قائله. وهو في شرح الأشموني 1/ 255.

(2) شرح ابن الناظم ص356 وتوضيح المقاصد 2/ 191 وأوضح المسالك 2/ 117 وشرح ابن عقيل 2/ 6 وشرح المكودي 1/ 395 وشرح الأشموني 2/ 205.

(3) شرح أشعار الهذليين 1/ 129، وهو في ديوانه ص47 برواية مختلفة لاشاهد فيها. وشربنَ: يريد أن السحاب حمل ماء البحر، واللُّجّة: معظم الماء، والنئيج: صوت. ينظر البيت في شرح ابن الناظم ص356 وأوضح المسالك 2/ 117 وشرح ابن عقيل 2/ 6 وشرح الأشموني 2/ 205.

(4) شرح ابن الناظم ص 566 وكاشف الخصاصة ص 255 وأوضح المسالك 3/ 76.

(5) شرح ابن عقيل 2/ 257. وكذا فعل السيوطي في البهجة المرضية ص 277.

(6) توضيح المقاصد 3/ 273 وشرح الأشموني 3/ 137.

تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، وقولهم: «أصبِحْ ليلُ»،[2] و«أطرِقْ كرا»[3]، و «افتدِ مخنوق»[4]. وقول الشاعر[5]:

ذا، ارعواءً، فليس بعد اشتعالِ الرَّ أسِ شيباً إلى الصِّبا من سبيلِ

وقوله[6]:

إنّ الأُلى وضعوا قومي لهم، فبهمْ هذا، اعتصِمْ تلقَ من عاداكَ مخذولا

وقول ذي الرُّمَّة[7]:

إذا هَمَلتْ عيني لها قال صاحبي: بمثلكَ، هذا لوعةٌ وغرامُ

ورجحوا السماع على القياس في مسائل عِدة. من ذلك استشهادهم، في باب أفعال المقاربة، على جواز اقتران خبر (كَرَبَ) بأنْ - بقلّة خلافًا لسيبويه الذي ذهب إلى تجرده فقط، ولم ينقل اقترانه بها -[8]، بقول الشاعر[9]:

---

(1) من الآية 85 من سورة البقرة. وينظر: توضيح المقاصد 3/ 273 وشرح ابن عقيل 2/ 257 وشرح الأشموني 3/ 136 والبهجة المرضية ص273.

(2) مثل برقم (2132) في مجمع الأمثال 1/ 403. وينظر: شرح ابن الناظم ص566 وكاشف الخَصاصة ص255 وأوضح المسالك 3/ 76 وشرح ابن عقيل 2/ 257 وشرح الأشموني 3/ 136.

(3) مثل برقم (2273) في مجمع الأمثال 1/ 43. وينظر: شرح ابن الناظم ص366 وأوضح المسالك 3/ 76 وشرح ابن عقيل 2/ 257 وشرح الأشموني 3/ 136.

(4) مثل برقم (2765) في مجمع الأمثال 2/ 78. وينظر: شرح ابن الناظم ص 366 وكاشف الخصاصة ص255 وأوضح المسالك 3/ 76 وشرح الأشموني 3/ 136.

(5) لم أقف على قائله. وينظر: شرح ابن عقيل 2/ 257 وشرح الأشموني 3/ 136.

(6) لم أقف على قائله. وينظر: شرح الأشموني 3/ 136.

(7) ديوانه ص 646 برواية (فتنة) بدل: لوعة، وينظر: توضيح المقاصد 3/ 74 وشرح المكودي 2/ 590 وشرح الأشموني 3/ 136.

(8) الكتاب 3/ 159. وقد ذكر ابن الناظم والمرادي وابن هشام والأشموني أن سيبويه لم يذكر في (كرب) إلا تجرد خبرها من أنْ.

(9) نسبه ابن هشام إلى أبي يزيد الأسلمي، في تخليص الشواهد ص330. والسَّجْل: الدّلْو ما دام فيها ماء. والبيت من شواهد شرح ابن الناظم ص157 وتوضيح المقاصد 1/ 329 وأوضح المسالك 1/ 228 وشرح ابن عقيل 1/ 335 وشرح الأشموني1/ 262 والبهجة المرضية ص116.

سقاها ذوو الأحلامِ سَجْلًا على الظَّما وقد كَرَبتْ أعناقُها أن تَقَطَّعا

وقول العجاج[1]:

قد بُرْتَ، أو كَرَبْتَ أن تبورا
لمّا رأيتَ بَيْهَسًا مثبورا

أما شواهد اقتران خبر (كَرَبَ) بأنْ فقد أكثر الشراح من ذكرها.

ومن شواهد إيثارهم السماع أيضًا استشهادهم، في باب إنّ وأخواتها، على إعمال (ليتَ) ولو اتصلت بها (ما)، بقول النابغة[2]:

قالت: ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتنا، أو نصفه فَقَدِ

خلافًا لسيبويه الذي أوجبَ إهمالها لأنّ (ما) أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الأفعال، ودعم ذلك بشواهد عِدّة[3]، ذكرها الشراح أيضًا.

وآثروا السماع أيضًا، في باب إعمال اسم الفاعل، فأجازوا إعمال صيغ المبالغة تبعًا لإعمال اسم الفاعل، إذا توفرت فيها شروط إعماله، واستشهدوا على إعمال صيغة (فعيل) بقول بعض العرب: «إنّ الله سميعٌ دعاءً من دعاه»[4]، وبقول بعضهم: «هو حفيظٌ عِلمَهُ وعلمَ غيره»[5]، وبقول الشاعر[6]:

---

(1) ديوانه 2/ 286. وبُرْتَ: هلكتَ؛ من البَوار، والبيهس اسم رجل؛ وهو في الأصل من أسماء الأسد. والرجز من شواهد شرحي ابن الناظم ص157 والأشموني 1/ 262.

(2) ديوانه ص16، برفع (الحمام) على إهمال ليت، وعطف (نِصفه) عليه بالواو بدل (أو). وينظر: شرح ابن الناظم ص184 وأوضح المسالك 1/ 250 وشرح المكودي 1/ 233 وشرح الأشموني 1/ 284 والبهجة المرضية ص123.

(3) الكتاب 2/ 137.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم ص427 وكاشف الخصاصة ص193 وشرح ابن عقيل 2/ 114 وشرح المكودي 1/ 467 والبهجة المرضية ص236.

(5) ينظر: توضيح المقاصد 3/ 22.

(6) هو لعبيدالله بن قيس الرقيات، ينظر ديوانه ص34؛ لكن برواية مختلفة لاشاهد فيها هي:

فتاتانِ ... ... فشبيهةُ الـ ـهلالِ، والأخرى منهما تُشبه الشمسا

وينظر: شرح ابن الناظم ص428 وتوضيح المقاصد 3/ 23 وأوضح المسالك 2/ 253 وشرح

فتاتانِ أمّا منهما فشبيهةٌ هلالًا، وأخرى منهما تُشبه البدرا

واستشهدوا على إعمال صيغة (فَعِل) بقول زيد الخيل الطائي[1]:

أتاني أنهم مَزِقونَ عِرْضي جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَديدُ

وبقول لبيد[2]:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ بسَراتِهِ نَدَبٌ لهُ وكُلومُ

وجوازُ إعمال صيغتي (فَعيل، وفَعِل) مذهب سيبويه الذي أجاز إعمال صيغ المبالغة الخمس[3]، بينما منع أكثر البصريين؛ ومنهم المازني والمبرد إعمال (فَعيل وفَعِل). ومنع الكوفيون إعمال صيغ المبالغة كلّها[4]. وقد تبع الشراح سيبويه في جواز الإعمال مستشهدين بما رواه عن العرب؛ على الرغم من قلته.

تحدث الناظم في باب التأنيث عن أوزان (صيغ) الأسماء المنتهية بألف التأنيث الممدودة، فاستدرك عليه الشراح بعض الأقوال المسموعة التي وردت مشتركة بين القصر والمدّ، من ذلك ما سمع على وزن (فُعَّيلَى) من قولهم: «**هو عالم بدُخَّيْلائه**» أي بأمره الباطن، ولم يسمع غيره[5]. وما سُمع على وزن (فِعِّيلَى) من قولهم: «**هو**

=

الأشموني 2/ 297.

(1) نسبه ابن الناظم في شرحه إلى زيد الخيل الطائي، وهو في: شعر زيد الخيل ص176. ومَزِقون: جمع مَزِق؛ من المَزْق وأصله: شقّ الثوب ونحوه، والكرملين تثنية كِرْمِل؛ هو موضع ماء، والقديد: الصوت. ينظر البيت في: شرح ابن الناظم ص428 وتوضيح المقاصد 3/ 25 وأوضح المسالك 2/ 254 وشرح ابن عقيل 2/ 115 وشرح الأشموني 2/ 298.

(2) نسبه سيبويه إلى عمرو بن أحمر الباهلي في كتابه 1/ 112 وليس في شعره المجموع، ونسبه الأشموني لـ لبيد، وهو في شرح ديوانه ص 125. والشَنِج: الملازم، والمسحل: الحمار الوحشي، والعِضادة: الجانب، والسمحج: الأتان طويلة الظهر، والسَّراة: أعلى الظهر، والندب: آثار الجراح. وهو يتحدث عن حمار وحشي إلى جانب أتانٍ جريحة. والبيت من شواهد الأشموني، ينظر: الشرح 2/ 198.

(3) الكتاب 1/ 112.

(4) توضيح المقاصد 3/ 19.

(5) توضيح المقاصد 5/ 9 وشرح الأشموني 4/ 100.

من خِصِّيصاء قومه» للاختصاص[1]؛ و (فِخِّيْراء) للفخر، و (مِكِّيناء) للتمكن؛ وقد جعل الكسائي هذا الوزن مقيسًا، وقصره الشراح على السماع فلم يقيسوا عليه[2].

واحتجوا، في باب الإدغام بعدة أقوال مسموعة، هي قولهم: «**أَلِلَ السِّقاءُ**»[3] إذا تغيرت رائحته؛ وكذلك الأسنان إذا فسدت؛ والأذن إذا رقّت، و «**دَبِبَ الإنسان**»[4] إذا نبت الشعر في جبينه، و«**صَكِكَ الفَرَس**»[5] إذا اصطكّت عُرْقوباه، و «**ضَبِبَت الأرض**»[6] إذا كثُر ضَبابها، و «**قَطِط الشَّعر**»[7] إذا اشتدت جعودته، و «**لَحِحَت العين**»[8] أو لخخت - بالخاء - إذا التصقت بالرمص،... على فك الإدغام شذوذًا، فهي مما يحفظ ولا يجوز القياس عليه، وما سمع من الفك في الشعر عدّوه من الضرورات، كقول أبي النجم العِجْلي[9]:

الحمدُ للّه العليِّ الأجْلَلِ

وقد أوردوا كثيرًا من النوادر والشواذ، ولم يقيسوا عليها، جَرْيًا على مذهب البصريين ومعظم المتأخرين، وأشاروا إلى ذلك. قال المرادي في نهاية باب النسب:

---

(1) أوضح المسالك 3/ 238. وقد حكاه الكسائي، وعدّه ابن هشام شاذًا.

(2) توضيح المقاصد 5/ 9 وشرح الأشموني 4/ 100 أيضًا.

(3) شرح ابن الناظم ص871 وكاشف الخصاصة ص 421 وتوضيح المقاصد 6/ 108 وأوضح المسالك 2/ 352 وشرح ابن عقيل 2/ 587 وشرح المكودي 2/ 973 وشرح الأشموني 4/ 348 والبهجة المرضية ص374.

(4) تنظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة عدا أوضح المسالك وشرح ابن عقيل والبهجة المرضية.

(5) تنظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(6) تنظر مصادر الحاشية السابعة في الصفحة السابقة.

(7) توضيح المقاصد 6/ 109 وشرح المكودي 2/ 973 وشرح الأشموني 4/ 348.

(8) شرح ابن الناظم ص871 وتوضيح المقاصد 6/ 109 وأوضح المسالك 3/ 352 وشرح ابن عقيل 2/ 587 وشرح المكودي 2/ 974 وشرح الأشموني 4/ 348.

(9) نسبه إليه المرادي والأشموني في شرحيهما على الألفية، وأورده أبو زيد الأنصاري في النوادر في اللغة ص44. وهو في ديوانه ص58، برواية: (الحمد لله الوهوبِ المُجْزِل) ولا شاهد فيها. وقد استُشهِد به في الشروح التالية: توضيح المقاصد 6/ 110 وأوضح المسالك 3/ 352 وشرح الأشموني 4/ 349 والبهجة المرضية ص374.

«ما جاء من النسب مخالفًا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشدّ من بعض، فمن قولهم في النسب إلى البصرة: بِصْريّ - بكسر الباء - وإلى الدهر: دُهْري - بضم الدال - وإلى مَرْوَ: مَرْوَزيّ، وإلى الريّ: رازيّ ...»[1] وقد نقل الأشموني كلامه من غير أن يشير إليه وزاد عليه قليلًا[2].

ثانيًا: القياس:

يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع، لأنه يقوم عليه، فكل لغات العرب -على اختلافها- حجة، كما قال ابن جني، في باب اختلاف اللغات وكلها حجة من كتاب الخصائص: «اعلم أنّ سعة القياس تُبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذُ به، ويُخْلَد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رَسِيلتها»[3].

وقد أولاه البصريون عناية خاصة، فقدّمه بعضهم على السماع، يؤيد ذلك ما نقله ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي، بقوله: «أُخطئ في خمسين مسألة في اللفظ، ولا أخطئ في واحدة في القياس»[4]. ولم تقتصر هذه العناية بالقياس على البصريين، فهذا الكسائي - إمام الكوفيين يقول[5]:

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعُ وبه في كلّ أمرٍ يُنْتَفَعْ

وتُظهِرُ معظمُ تعريفاته مقدار اهتمام النحاة به واعتمادهم عليه، كقول الأنباري: «اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر

---

(1) توضيح المقاصد 5/ 154.
(2) شرح الأشموني 4/ 201 - 202.
(3) الخصائص 2/ 10.
(4) المصدر السابق 2/ 88.
(5) الإنباه: 2/ 267.

النحو»[1]، وقول السيوطي: «هو معظم أدلة النحو، والمعوَّل في غالب مسائله عليه»[2]. وقد كان في بداية الأمر معيارًا لمعرفة الخطأ والصواب في اللغة كما يظهر من تعريف بعض القدماء له.

أما تعريفه فقد تناوله كثير من القدماء، ولخصه الأنباري بقوله: «هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بِعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة»[3]، وقال أيضًا: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كلّ ذلك منقولًا عنهم؛ وإنّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الاعراب»[4]. وقد عرّفه الزجاجي تعريفًا أكثر وضوحًا، فقال: «لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظًا - يعني العرب- وإنما سمعنا بعضًا فَقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهبَ فهو ذاهب، وأكلَ فهو آكل، وما أشبه ذلك. وهذا كثير جدًا، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم»[5].

فالقياس إذًا حمل نصّ على آخر لعلاقة بينهما تسمى علةً أو جامعًا، بهدف معرفة الحكم فيما لم يرد فيه نص[6]. وقد قسموه إلى ثلاثة أنواع، هي: **قياس علة، وقياس شَبَه، وقياس طَرْد**[7]. كما جعلوا له أربعة أركان إذْ «لابد لكل قياس من أربعة

---

(1) لمع الأدلة ص 95.

(2) الاقتراح ص 70.

(3) لمع الأدلة ص 93. وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 2/ 1347.

(4) الإغراب في جدل الإعراب ص54. وينظر:الاقتراح ص70 وما بعد، حيث نقل تعريف الأنباري.

(5) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص 64.

(6) جاء القياس النحوي على غرار القياس الفقهي، وقد عرف الأخيرَ بعض العلماء، ينظر: التعريفات للجرجاني ص232 والكليات للكَفَوي 4/ 23.

(7) لمع الأدلة ص 105 - 112. وينظر: القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين، ص 100 وما بعد.

أشياءَ: أصلٍ، وفرعٍ، وعلّةٍ، وحكم»[1]:

آ- **الأصل**: هو المقيس عليه، أو المحمول عليه، وثبت حكمه بالنص.

ب- **الفرع**: هي المقيس، أو المحمول الذي يراد معرفة حكمه بإلحاقه بالأصل.

ج- **العِلّة**: هي ما يَجمع بين المقيس والمقيس عليه، أو بين الأصل والفرع.

د- **الحكم**: هو المراد معرفته من خلال القياس، وهو نتيجته المأخوذة من الأصل.

ولكل نوع من هذه الأنواع الأربعة أحكام وحالات عدة من حيث القلة والكثرة، والجواز والوجوب، وغير ذلك.

وأمّا العِلّة التي هي أحد أركان القياس فقد تسببت في تفسيرات نحوية اقتربت في كثير من الأحيان من علم الكلام والجدل، ولم تقتصر على العلل القياسية؛ فظهر منها علل جدلية نظرية[2]، مما دفع بعض النحاة إلى مهاجمتها والدعوة إلى إلغائها، كابن مَضاء القرطبي[3] الذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث[4]، وذهب به الأمر إلى الدعوة إلى إلغاء القياس[5]. والحقّ أن تطور مفهوم القياس والعلة أدى إلى الابتعاد عن روح اللغة وطبيعتها، وإلى مجانبة الفصاحة في كثير من الأحيان، كما قال ابن سنان الخفاجي[6]: «فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلِّط على ما يعلِّل النحويون به لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيء ألبتة، ولذلك كان المصيب منهم المُحصِّل من يقول: هكذا قالت العرب - من غير زيادة على ذلك - فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها

---

(1) لمع الأدلة ص 93 والاقتراح ص 71.

(2) الخصائص 1/ 48. وينظر تعريف العلة في: كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1206.

(3) هو أحمد بن عبدالرحمن، أبو العباس، نحوي أندلسي، له: المَشْرق في النحو، توفي سنة «592هـ». البلغة ص56 والبغية 1/ 323 والأعلام 1/ 146.

(4) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ص 130.

(5) المصدر السابق ص 134.

(6) هو عبدالله بن محمد أديب وشاعر تتلمذ على أبي العلاء المعري، له ديوان شعر مطبوع، توفي سنة «466هـ». فوات الوفيات 1/ 489 والنجوم الزاهرة 5/ 96 والأعلام 4/ 122.

المتعلِّم ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصِّل»[1].

وقد وقع الخلاف - حول القياس - بين البصريين والكوفيين كما وقع بينهما حول السماع، حين اختلفوا في مسألة الاحتجاج بكلام العرب، لأن الارتباط وثيق بين السماع والقياس، فالثاني معتمد على الأول ولا يجوز القياس إلا على ما ورد به السماع. والخلاف بين الفريقين متمثّل في تسمّح الكوفيين الذي احترموا السماع فأخذوا بكلّ مسموع؛ ولو كان شاذًا أو قليلًا أو نادرًا[2]، وجعلوه أصلًا يقيسون عليه. على حين أهمل البصريون كثيرًا مما سُمع؛ فلم يقبلوا من هذه النصوص إلا ما أجمعت عليه اللغات، واجترؤوا - أحيانًا - على تخطئة العرب إذا ورد عنهم ما يخالف قواعدهم، ولجؤوا في كثير من الأحيان إلى التأويل والتقدير وَفْقًا لمعاييرهم وقواعدهم، وبالغوا في استخدام الأقيسة العقلية حتى «وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قياسهم المنطقي أو قاعدتهم التي استنبطوها. وهنا وجدوا أنفسهم مضطرين إما إلى تأويلها وإخراجها عن ظاهرها لتنسجم مع قواعدهم، وإما إلى رميها بالشذوذ أو الخطأ»[3]. فالخلاف بين الفريقين ليس في جواز الاعتماد على السماع وحسبْ وإنما في مدى الاعتماد عليه.

وهو أيضًا - القياس - محل اختلاف بين البصريين والكوفيين الذين احتكموا إليه على السواء، فكان لكل منهما موقف مختلف، من مسألة واحدة، إذْ اختلفوا في بعض المسائل فسجّلوا قياسين مختلفين، من ذلك اختلافهم في قياس (**نِعْمَ وبئس**)[4] و(**أفْعَل التعجب**)[5] حيث قاسوا المسألتين على الاسم حينًا وعلى الفعل حينًا آخر؛

---

(1) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص 33.

(2) للاطلاع على تعريف النحاة لهذه المصطلحات، ومواقفهم منها: ينظر: ما لم يطّرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة للباحث محمد عبدو فلفل، ص 15 و 96 و 120.

(3) البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر، ص 130.

(4) تنظر المسألة رقم (14) من الإنصاف = 1/ 97.

(5) تنظر المسألة رقم (15) من الإنصاف = 1/ 126.

فذهب الكوفيون إلى أنها أسماء وذهب البصريون إلى أنها أفعال، على نحو يثبت بوضوح اختلافهم في فهم القياس وتطبيقه.

واختلفوا في مسألة التنازع، وتحديد أي الفعلين يعمل، فاستدل كلا الفريقين بالقياس[1]، فقال البصريون: إن إعمال الثاني أولى لقربه من الاسم[2]. وقال الكوفيون: إن الفعل الأول أولى بالعمل لسبقه؛ ولأنه صالح للعمل كالفعل الثاني؛ ولأن الابتداء به يرجّح إعماله[3].

أما شراح الألفية فقد كان القياس مصدرًا هامًا اعتمدوا عليه في استنباط بعض القواعد والحكم عليها، أو في تعليل بعض الظواهر، وقد تفاوت اهتمام الشراح بالقياس قلةً وكثرة، وبرز دوره بوضوح في شروح ابن الناظم والمرادي والأشموني؛ بيد أنه لم يصل إلى مستوى الاعتماد على السماع وفيما يلي بعض الأمثلة:

عقد ابن هشام، في باب المبتدأ والخبر فصلًا لحالات الابتداء بالنكرة، فقال: «ولا يبتدأ بنكرة إلا أنْ حصلت فائدة؛ كأن يخبر عنها بمختص مقدّم: ظرف أو مجرور...»[4] وعدّد مسوغات الابتداء بالنكرة، مستشهدًا بالقرآن والحديث وكلام العرب، ثم أورد مثالين تعليميين فقال: «ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: قَصَدَكَ غلامُهُ رجُلٌ، وكم رجلًا في الدار»[5] فقاس المثال الأول على الآية المتقدمة وهي: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[6]، وعلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[7]، لشَبَهِ الجملة (قصدك غلامه رجل) بالظرف والجار والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول، وقاس المثال الثاني (كم رجلًا في الدار) على قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ

(1) تنظر المسألة رقم (13) من الإنصاف = 1/ 83. وقد استدل الفريقان بالسماع أيضًا.
(2) المصدر السابق 1/ 92.
(3) المصدر السابق 1/ 86.
(4) أوضح المسالك 1/ 143.
(5) أوضح المسالك 1/ 144. ولعل العبارة: أَقَصدكَ غلامُهُ رجلٌ؟ بإثبات الهمزة. وهي في: التصريح 1/ 170.
(6) من الآية 35 من سورة ق.
(7) من الآية 7 من سورة البقرة.

﴿ٱللَّهِ﴾[1] لشبه (كم) الاستفهامية بالنكرة المسبوقة بحرف استفهام. وهذا من قبيل قياس ما لم يرد عن العرب على ما نقل من كلامهم، وقد توفرت فيه أركان القياس، وهي: الأصل المقيس عليه (الشواهد القرآنية)، والفرع الذي قيس على الصلة (الأمثلة)، والعلة التي جمعت بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس؛ وهي حصول الفائدة من الابتداء بالنكرة في المثالين مما سوّغ الابتداء بها، والحكم الذي آل إليه هذا القياس؛ وهو صحة الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة بذلك بالإخبار عنها بظرفٍ أو جار ومجرور، أو جملة، أو لسَبْقِها بحرف استفهام.

- ذهب الناظم، في باب إنّ وأخواتها إلى جواز فتح همزة (إنّ) وكسرها بعد (إذا) الفجائية؛ وبعد القَسَم الذي لم يقترن خبر (إنّ) فيه باللام، فقال[2]:

[181] بعدَ إذا فُجاءةٍ، أو قَسَمِ لا لامَ بعدَهُ بوجهينِ نُمي

واستشهد الشراح لجواز الوجهين، بقول الشاعر[3]:

وكنتُ أُرى زيدًا، كما قيل، سيِّدًا إذا إنّه عَبْدُ القفا واللَّهازمِ

فقد روي بفتح همزة (إنّ) على تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر في موقع الابتداء خبره محذوف والتقدير: فإذا العبودية حاصلةٌ، وأما رواية الكسر فهي على تقدير (إنّ) واسمُها وخبرها جملة اسمية ابتدائية. واستند المكودي وحده إلى القياس فرجّح رواية الكسر، وقال: «يروى بكسر همزة (إنّ) على القياس؛لأنّ إذا الفجائية لا يليها إلّا جملة اسمية»[4].

---

(1) من الآيات 60 - 64 من سورة النمل.

(2) شرح المكودي: 1/ 227.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم ص 166 وكاشف الخصاصة ص 77 وتوضيح المقاصد 1/ 339 وأوضح المسالك 1/ 243 وشرح ابن عقيل 1/ 356 وشرح المكودي 1/ 227 وشرح الأشموني 1/ 276. ولم أقف على قائل البيت، وهو من شواهد سيبويه. واللهازِم: جمع لِهْزِمة؛ وهي طرف الحلقوم، وأُرى - بصيغة المبني للمجهول: أظنّ، والقفا: موضع الصَّفْع، والبيت كناية عن الذلة والعبودية.

(4) شرح المكودي 1/ 227.

ولا شك أنهم قاسوا كثيرًا من الأمثلة المصنوعة على شواهد فصيحة من القرآن والشعر وكلام العرب، وقد تقدم مثال ذلك في قياس ابن هشام في باب المبتدأ والخبر بعض أمثلة جواز الابتداء بالنكرة على القرآن. ومن ذلك القبيل أيضًا قياس بعضهم[1]، في باب أفعال المقاربة، عند قول الناظم[2]:

[171] بعدَ عسى اخلولَق، أوشكَ، قد يرِدْ غِنًى بـ (أنْ) يفعلَ عن ثانٍ فُقِدْ

مجيء الأفعال (عسى، اخلولق، أوشك) تامةً إذا أُسندت إلى (أنْ) والفعل، في نحو: عسى أن يقوم زيد، واخلولق أن يقوم زيد، وأوشك أن تقوم هند - على أن هذه الأفعال رفعت فاعلًا هو المصدر الأول واستغنت به عن الخبر، وذلك قياسًا على قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3].

كما قاسوا بعض أمثلتهم على شواهد من الشعر. من ذلك قياس بعضهم[4]، في باب ظنّ وأخواتها جواز عمل فعل القول، إذا أفاد معنى الظنّ، وجاء بصيغة المضارع للمخاطب - عمل الفعل (ظنَّ)[5]. وذلك بشروط، منها: ألّا يُفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل ما عدا الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين، فمن الأخير قولهم: «أزيدًا تقول منطلقًا» حيث فصل بين (تقول) همزة الاستفهام بالمفعول الأول (زيدًا)، وقاسوا ذلك على قول الشاعر[6]:

أجُهَّالًا تقولُ بني لؤيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ، أمْ متجاهلينا

والأصل: أتقولُ بني لؤيّ جهالًا، ففصل بالمفعول الثاني بين همزة الاستفهام وفعل القول. وذكر الناظم أن بني سُليم يُجرون القول مجرى الظنّ، في نصب

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم ص 159 وشرح المكودي 1/ 219.

(2) شرح ابن الناظم ص 159.

(3) من الآية 216 من سورة البقرة.

(4) شرح ابن الناظم ص212، وشرح ابن عقيل 1/ 448 وشرح المكودي 1/ 261.

(5) في صيغة (تقول) للمخاطب - فقط. ينظر: شرح ابن الناظم ص 212.

(6) نسبه سيبويه - في كتابه 1/ 123 - إلى الكميت بن زيد الأسدي. وليس في شعره المطبوع. وقد استشهد به في عدد من شروح الألفية، ذكرت في الحاشية قبل السابقة.

المفعولين مطلقًا، سواء أكان مضارعًا أم غير مضارع، وسواءٌ أتحقّقت فيه الشروط السابقة أم لا، نحو: «قُلْ ذا مُشفقا»، فقال[1]:

[219] وأُجـريَ القـولُ كظـنِّ مُطلَقـا عنـد سُلَيـمٍ، نحـو: قـلْ ذا مُـشْفقا

واستشهد بعض الشراح[2] لذلك، بقول الراجز[3]:

قالتْ، وكنتُ رجلًا فَطينا

هـذا، لعمرُ اللهِ، إسرائينا

على أنّ (ذا) مفعول أول، و (إسرائينا) مفعول ثان للفعل: قالت.

وقاسوا، في باب النسب ألفاظًا تمثلوا بها على أخرى مسموعة عن العرب، فأوجبوا إعادة اللام في النسبة إلى ما حذفت لامه من الأسماء نحو: شاة شاهِيّ لأنّ عين الاسم معتلة وأصله (شَوْهة) بدليل قولهم: شياه. وأوجبوا ردّها (لام الاسم)أيضًا في التثنية؛ كأبٍ وأبوان، وفي الجمع السالم نحو: سنة وسنوات أو سنهات، فالنسبة إليها: أبويّ وسَنَوِيّ أو سَنَهيّ... وأجازوا ردّ اللام وحذفها فيما عدا هاتين الحالتين، نحو: يد، ودَم، وشفة، فيقال: يَدَوِي أو يَدِيّ، ودمَوَيّ أو دَمِيّ، وشفِيّ أو شفهيّ[4].

واختلفوا في النسبة إلى (شَفة) فأجاز الجوهري وغيره إعادة اللام المحذوفة وتركها، بينما نفى ابن الخباز (ت 637هـ) إعادتها معتمدًا على السماع الذي لم يرد بالحذف، وخالفه ابن هشام فقال: «وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلّا شفهي بالرد.. لا يدفع ما قلناه، إن سلّمناه؛ فإن المسألة قياسية لاسماعية ...»[5]. وفي موقف ابن

---

(1) شرح ابن عقيل 1/ 449.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم ص211 وشرح ابن عقيل 1/ 450 وشرح المكودي 1/ 262 وشرح الأشموني 2/ 37 والبهجة المرضية ص 144.

(3) لم أقف على صاحب الرجز، وهو لأعرابي صاد ضبًا فأتى به أهله، فقالت له زوجته: هذا... أي: هو ما مُسِخَ من بني إسرائيل.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم ص 802 وشرح ابن عقيل 2/ 502 وشرح المكودي 2/ 856.

(5) أوضح المسالك 3/ 282.

هشام ترجيح واضح للقياس على السماع، إذْ لم يُلْغِ القياس لعدم ورود اسماع به.

وكان منهج الشراح في القياس يعتمد على الكثير والمشهور مما سمع عن العرب، إذْ امتنعوا - في الغالب- عن القياس على القليل والنادر والشاذ. فمن أمثلة قياسهم على الكثير صنيعهم، في باب المفعول فيه، عند قول الناظم[1]:

[310] وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ وذاك في ظرف الزمانِ يكثُرُ

يعني أن نيابة المصدر عن ظرف المكان قليلة، نحو: جلستُ قرب زَيد، أي: مكانَ قربِ زيد، وأن نيابته عن ظرف الزمان كثيرة نحو: آتيكَ طلوعَ الشمس وقُدومَ الحاج وخروج زيد، أي: وقتَ طلوع الشمس ووقتَ قدوم الحاج ووقتَ خروج زيد، ونحو: كان ذلك خفوقَ النجم وطلوعَ الثريّا، أي: وقتَ خفوق النجم ووقتَ طلوع الثريا، وقد جعل ابن عقيل نيابة ظرف الزمان عن المصدر قياسية فقال بعد سوقه أمثلة ذلك: «وهو مقيس في كل مصدر»[2]، وذلك لكثرة ما ورد منه، وقال المرادي: «وكثرته تقتضي القياس عليه»[3]. بينما قصروا نيابة المصدر عن ظرف المكان على السماع فلا يُستعمل منه إلا ما ورد عن العرب.

- وأما موقفهم من القياس على القليل فقد تمثّل في الامتناع عن ذلك، إذْ ذهب بعض الشراح في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة، عند قول الناظم[4]:

[460] وفَعْلٌ اولى، وفعيلٌ بِفَعُلْ كالضَّخْمِ والجميل، والفِعلُ جَمُلْ

[461] وأفْعَلٌ فيه قليلٌ وفَعَلْ وبسوى الفاعلِ قد يَغْنَى فَعَلْ

إلى أن الفعل الذي على وزن (فَعُلَ) يأتي اسم الفاعل منه على زنة غير فاعل، كما في: (فَعْل) و (فعيل)، نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شُهْمٌ، وشَرُفَ فهو

(1) شرح ابن عقيل 1/ 588.
(2) شرح ابن عقيل 1/ 588 .
(3) توضيح المقاصد 2/ 96.
(4) شرح ابن عقيل 2/ 135.

شريف. ويقلّ مجيء اسم الفاعل منه على وزن (أفْعَل) نحو: بَطُلَ، وإلى ذلك أشار المرادي بقوله: «مثال (أفْعَل) حَرُشَ[1] المكان فهو أحْرَش، ومثال (فَعُلَ): بَطُلَ فهو أبْطَل. ولا يقاس عليهما لقلتهما»[2].

- وامتنع بعض الشراح من القياس على النادر، مثال ذلك صنيعهم عند قول الناظم في باب الإضافة[3]:

[399] وألزموا إضافةً إلى الجُمَلْ حيثُ، وإذْ، وإنْ ينوَّنْ يُحْتَمَلْ

حيث ذهب الناظم إلى أنّ (حيث) و (إذْ) و (إذا) لا تضاف إلّا إلى الجملة الفعلية أو الاسمية. وأجاز حذف الجملة المضاف إليها (إذْ) والتعويض عنها بالتنوين، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[4]. وقد تابع الناظمَ شراح الألفية فمنعوا إضافة (حيث) إلى المفرد لندرة ما سمع من ذلك، فخالفوا الكسائي[5]، ولم يجيزوا القياس على قول الشاعر[6]:

ونطعنُهمْ تحت الحُبا بعدَ ضربهمْ ببيضِ المواضي حيثُ لَيِّ العمائمِ

ولا على قول الراجز[7]:

---

(1) في نص توضيح المقاصد (أحَرْش) وهو تصحيف صوابه (حرش) بضم الراء وكسرها أي: خَشُنَ. لأن صيغة (أفْعَل) التي ذكرها الناظم لم ترد للأفعال!

(2) توضيح المقاصد 3/ 38.

(3) شرح ابن عقيل 2/ 55.

(4) الآية 84 أربع وثمانون من سورة الواقعة.

(5) ينظر: توضيح المقاصد 2/ 264 وأوضح المسالك 2/ 194 وشرح الأشموني 2/ 255.

(6) نسبه العيني إلى الفرزدق في المقاصد النحوية 3/ 387 وليس في ديوانه المطبوع، ونسبه هارون إلى عَمَلّس بن عقيل في معجم شواهد العربية ص363، ولم ينسبه أحد من شراح الألفية. والحُبا: جمع حِبْوة أي أوساطهم، وأراد من (ليّ العمائم) رؤوسهم، والمعنى: يطعنهم في أوساطهم بالسيوف المواضي بعد ضربهم على رؤوسهم. وقد استُشهد به في الشروح المذكورة في الحاشية السابقة.

(7) لم أقف على قائله، وسُهْيل: اسم نجم. والبيت من شواهد شرح ابن الناظم ص391 وتوضيح المقاصد 2/ 262 وشرح ابن عقيل 2/ 56 وشرح الأشموني 2/ 254 والبهجة المرضية ص 216.

أمَا ترى حيثُ سُهيلٍ طالِعا

وهم في ذلك متفقون وجمهور البصريين الذين يعتبرون هذه الشواهد شاذة لندرتها، أو مما ألجأت إليه ضرورة الشعر؛ فلا يجيزون القياس عليها، لأنهم لا يقيسون على كلّ ما سمع فيه شاهد واحد أو اثنان ويرون أن التقعيد لا يقوم على ما سمع منه القليل، بل على ما استند إلى السماع الكثير البعيد عن الشذوذ والضرورة.

(4) الخلاف في المسائل الجزئية

كثرت مسائل الخلاف كثرة واضحة، فلم تنحصر فيما ورد في كتاب الإنصاف للأنباري، وما شابهه، بل حفل كثير من كتب النحو بمسائل أخرى لم يرد ذكرها في كتب الخلاف، وكان من ذلك بعض شروح الألفية؛ وخاصة شرحا المرادي والأشموني. إذْ تِبع الشراحُ الناظم في شرح ما أودعه خلاصته من مسائل خلافية؛ فالتزم بعضهم بعرض الناظم واستطرد آخرون إلى مسائل جديدة ضاق عنها النظم أو تجاوزها الناظم.

أما أسباب الخلاف فقد تنوعت بتنوع مسائله، وكان من أهم تلك الأسباب لجوء النحاة إلى التأويل وإفراطهم فيه، فكان التأويل والتعليل. اللذان أديا - فيما بعد - إلى استفحال الخلاف من أهم خصائص النحو منذ بداية نشأته، وخاصة عند الخليل الذي تحدّث عن العِلل بحدود معقولة[1]، ثم زاد إقبال النحاة عليه فأفرطوا في التعليلات العقلية المجردة البعيدة عن روح اللغة وطبيعتها. وللخلاف أسباب أخرى متنوعة وأشكال وحجج كثيرة لا مجال لعرضها في هذا البحث الذي سيتحدث عن مواقف الشراح من المسائل الخلافية؛ وأساليبهم في عرضها. ويترك الحديث عما عدا ذلك لمصادر الخلاف ومظانّه الأساسية.

لقد أدرك الشراح اتساع الخلاف وتشعب مسائله، فأعرضوا عن جانب من مسائله، واتخذوا في عرض الجانب الآخر مسلكين هما: **العرض الموجز؛ والعرض المفصّل**، وكلاهما ينطلق من الحياد ومتابعة الناظم حينًا، وينتقل إلى المناقشة والحكم حينًا آخر. وهم في ذلك غير ملتزمين بموقف مدرسة معينة لأحد الأسباب التالية:

الأول: عدم تلمذتهم على شيوخ ينتمون إلى إحدى المدرستين لأنهم عاشوا بعد اكتمال نشوئهما.

---

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 65 - 66.

والثاني: احتواء شروحهم على إشاراتٍ، واقتباسات كثيرة من أئمة المدرستين على السواء، واحترامهم لآراء الفريقين، حيث لم ينالوا من أحد أو يتحاملوا عليه، وإن اختلفوا معه في الرأي.

والثالث: قيام مواقفهم على التوفيق بين المذاهب، بالانتقاء والترجيح - على عادة معظم المتأخرين - فلم يكن لهم آراء خاصة مبتكرة.

بيد أن نزعتهم إلى الاختيار والترجيح لا تعني عدم انتمائهم إلى هذا الفريق أو ذاك، كما لا تعني التزامهم الحياد المطلق، فقد وافقوا البصريين في معظم المسائل ووافقوا الكوفيين في عدد منها، واكتفوا بعرض الخلاف في مسائل أخرى. وكانت موافقتهم للبصريين أكثر منها للكوفيين، لكنهم لم يوافقوهم في جميع المسائل ليحسبوا عليهم؛ كما لم تكن موافقتهم للكوفيين في بعض المسائل كافية لنسبتهم إليهم، فكانوا - بذلك - أقرب إلى البصريين من الكوفيين.

لم يكن منهج الشراح واحدًا في عرض مسائل الخلاف ومناقشتها، إذْ اتخذ ثلاثة أشكال - وذلك تبعًا لطبيعة الشرح من ناحية، ومدى اهتمام الشارح بالخلاف من ناحية أخرى - هي:

أ- **مسائل أغفلها الشراح** وتجاوزوها، فلم ينصوا عليها ولم يسجلوها مكتفين بإثبات الوجه الذي وافق رأيهم - وهو الذي اختاره الناظم في الغالب وأثبته في الألفية - وذلك على نحو لا يوحي بوجود الخلاف.

ب- **مسائل نصّ عليها الشراح** وأثبتوها، ويعود أغلبها إلى ما أورده الأنباري في كتاب الإنصاف. وقد عرضوا آراء الفريقين حينًا، وناقشوا بعضها حينًا آخر فاختاروا بعضها على سبيل الترجيح.

ج- **لم يقتصر الشراح على المسائل التي وردت في مصادر الخلاف**، بل أضافوا كثيرًا من المسائل، وتجلى ذلك بوضوح في شرح الأشموني الذي يمكن عدّه مصدرًا إضافيًا للخلاف لما احتواه من مسائل جديدة.

وقبل الحديث عن مواقف الشراح من الخلاف لا بد من الإشارة إلى أنّ

الخلاف في المسائل الجزئية لا يمكن فصله فصلًا دقيقًا عن الخلاف في المسائل الأساسية، لكنّ السمة البارزة فيه هي إشارة الشراح إليه والنص عليه في كثير من الأحيان.

أولاً- الأسس العامة لمواقف الشراح:

ليس الهدف من الحديث عن مواقف الشروح دراسة مسائل الخلاف باستعراض مذاهب النحاة وسرد شواهدهم وإيراد آرائهم وحججهم، فذلك مبذول في مصادر الخلاف ومظانه. وإنما هو محاولة استيضاح مدى عناية الشراح واهتمامهم بالخلاف في شرح منظومة تعليمية مختصرة لا تحتمل إثبات جميع المسائل الخلافية وتفصيلاتها. وذلك من خلال عرض مواقفهم من مسائله.

لم تكن مواقف الشراح واضحة القسمات والمعالم، بل كانت في معظمها تقويمًا عامًا غلب عليه السرد والجمع بحشد آراء كل فريق على حدة وإتباعها بآراء الفريق الآخر، أو بالموازنة بين آراء الفريقين وترجيح أحدها من غير تعليل مقنع أو توجيه واضح إلا فيما كان موقفهم منه مبنيًا على شواهد السماع أو القياس. ويمكن تلخيص أهم الأسس التي اعتمدوا عليها بما يلي:

1- لم يقتصر الشراح على عرض المسائل التي أوردها الناظم في الألفية، فحفلت بعض الشروح بمسائل فاتت كتاب الإنصاف وغيره من كتب الخلاف. من ذلك اختلاف النحاة في إفادة الواو العاطفة معنى الترتيب وإجازة الكوفيين ذلك، وهو ما لم يتعرض له الناظم حين تحدث عن معاني الواو؛ وتابعه في ذلك ابنا الجزري وهشام، والمكودي والسيوطي.

أما ابنا الناظم وعقيل فقد أشارا إلى الخلاف وعارضا الكوفيين[1]. بينما أكد عملها المرادي فقال: «وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتّب، وحكي عن قطرب وثعلب والربعي. وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة

(1) شرح ابن الناظم ص 521، وشرح ابن عقيل: 2/ 226.

بصريّهم وكوفيّهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح»[1]. ونقل الأشموني كلام المرادي - على عادته - من غير إشارة[2].

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع وقوع عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وأجاز قوم منهم الناظم ذلك، فقال[3]:

[537] فقد يكونانِ منكَّرينِ كما يكونانِ معرَّفَيْنِ

وتبعه ابن الناظم والمرادي فأجازا تنكيرهما[4]، واكتفى باقي الشراح بشرح كلام الناظم[5].

2- لم يكتف الشراح بعرض الخلاف النحوي، فاحتوت بعض الشروح على مسائل خلافية ذات طابع لغوي، عرضت بنية بعض الكلمات وأصولها. من ذلك الخلاف في أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر[6]؟ والخلاف في (الاسم) أهو مشتق من السموّ أم من الوسم؟ وغير ذلك[7].

3- لم يوافقوا الناظم في كل اختياراته، لأن الناظم نفسه لم يستقر على موقف واحد - في بعض المسائل، فاختار وجهًا في الألفية واختار غيره في غيرها من كتبه، وهذا ليس غريبًا لأن الآراء قابلة للحوار والمناقشة. من ذلك اختلاف البصريين والكوفيين - في باب الابتداء- في الخبر المشتق أيتحمل ضمير المبتدأ أم لا؟ فإن جرى الوصف الواقع خبرًا على من هو له (أي على المبتدأ) استتر الضمير؛ نحو: (زيد قائم) أي: هو. وإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين

---

(1) توضيح المقاصد: 3/ 195.

(2) شرح الأشموني: 3/ 91.

(3) شرح ابن عقيل: 2/ 220.

(4) شرح ابن الناظم، ص: 515، وتوضيح المقاصد: 3/ 185.

(5) كاشف الخصاصة، ص: 235، وشرح ابن عقيل: 2/ 220، وأوضح المسالك: 3/ 32، وشرح المكودي: 2/ 557، وشرح الأشموني: 3/ 86.

(6) المسألة الثامنة والعشرون من الإنصاف، والسادسة من كتابي: مسائل خلافية؛ والتبيين للعكبري، والأولى (فصل الفعل) من ائتلاف النصرة.

(7) تنظر: ص (124) من هذا الكتاب.

سواء أُمِن اللَّبْس أم لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس (زيدٌ هند ضارِبُها هو) ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: (زيدٌ عَمْرٌو ضاربه هو)[1]. وإلى مذهب البصريين ذهب الناظم فقال[2]:

[121] والمفردُ الجامدُ فارغٌ، وإنْ يُشتقَّ فهو ذو ضميرٍ مستكِنّ

[122] وأبرِزْنَهُ مطْلَقًا حيث تلا مما ليس معناه له محصَّلا

ولم يشر إلى مذهب الكوفيين بوجوب إبراز الضمير عند حصول اللبس فقط، وجواز الأمرين عند أمن اللبس. وهو ما رجّحه ابن الناظم وابن عقيل والأشموني[3] لأن السماع أيده واستشهدوا بقول الشاعر[4]:

قومي ذُرا المجدِ بانوها، وقد علمتْ بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

والتقدير: بانوها هم؛ فحذف الضمير لأمن اللِّبس. وقد أشار ابن عقيل إلى اختيار الناظم اختيارًا آخر فقال: «واختار المصنّف في هذا الكتاب مذهب البصريين... واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين»[5].

4- اختار الشراح في عرض المسائل الخلافية آراء الفريقين، وكان ميلهم إلى البصريين أكبر. وسوف ترد نماذج من ترجيحاتهم ونكتفي بمثال واحد عن موافقتهم الكوفيين في مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية؛ إذْ اختلفوا والبصريين في ذلك فمنعه أكثر البصريين[6]، قال الناظم[7]:

[369] بَعِّضْ وبيِّنْ وابتدئ في الأمكِنَهْ بـ(مِنْ)، وقد تأتي لبدء الأزمنَهْ

---

(1) المسألة الثامنة من الإنصاف، والخامسة والثلاثون من التبيين، والسابعة (فصل الاسم) من ائتلاف النصرة.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 205 - 206.

(3) شرح ابن الناظم ص 110 وشرح ابن عقيل 1/ 207-208 وشرح الأشموني 1/ 198-199.

(4) لم أقف على قائله. وهو في شروح ابن الناظم ص111 وابن عقيل 1/ 208 والأشموني 1/ 199.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 208، وينظر شرح الأشموني 1/ 199 أيضًا. وقد عنى بالكتاب الآخر شرحَ الكافية الشافية، ينظر 1/ 339 منه.

(6) المسألة الرابعة والخمسون من الإنصاف، والثالثة (فصل الحرف) من ائتلاف النصرة.

(7) شرح ابن عقيل 2/ 15.

مرجحًا رأي البصريين، وتبعه ابن الناظم والجزري وعقيل؛ والأشموني مكتفين بشرح البيت[1]، على حين صرح المرادي وابن هشام والمكودي والسيوطي بتأييد مذهب الكوفيين لصحة السماع به واستدلوا بشواهد من القرآن والحديث والشعر[2].

ثانيًا - أساليب عرض الخلاف:

تفاوتت مواقف الشراح من الخلاف في المسائل الجزئية بين الإعراض عن الخوض فيه، والإيجاز في عرضه، والتفصيل وسوق الوجوه والحجج المختلفة. وهم في الموقفين الثاني والثالث قد يكتفون بالعرض أو يقومون بالمناقشة اختيارًا وترجيحًا مع بعض التعليلات؛ إذْ اتسم موقفهم بالنزاهة والاعتدال والموضوعية فنظروا إلى الخلاف نظرة محايدة بعيدة عن التعصب لأحد الأطراف، ظهرت واضحة جلية عند عرض موقفهم من الخلاف في المسائل الأساسية؛ وذلك باهتمامهم الواضح بالسماع من خلال اعتمادهم على كثير من شواهد القراءات والحديث التي شجر الخلاف واشتد حولها.

1- الإعراض عن الخلاف:

لم يستوعب ابن مالك في منظومته جميع المسائل الخلافية، لأنه لم يكن يسعى إلى ذلك في الألفية نفسها وقصد منها التركيز والاختصار، والاقتصار على ما هو ضروري من المسائل فكان أن أورد بعض المسائل مرجّحًا رأيًا على آخر أو مكتفيًا بإثبات الوجه الراجح. وربما أعرض عن بعض المسائل التي لم ير ضرورة في عرضها.

ونتج عن صنيع ابن مالك متابعة الشراح له بنسبٍ متفاوته - سواء بإثبات مسائل الخلاف وعرضها، أو بإغفالها والإعراض عنها - ولا يُؤخذ على الشراح متابعة الناظم في انتقاء مسائل الخلاف والإعراض عن بعضها لأنهم أرادوا التخفيف عن

---

(1) شروح ابن الناظم ص360 وابن الجزري ص162 وابن عقيل 2/ 15 والأشموني 2/ 211.

(2) توضيح المقاصد 2/ 201-202 أوضح المسالك 1/ 128 وشرح المكودي 1/ 400 والبهجة المرضية ص202.

المتعلمين، وقد ظهر ذلك واضحًا في الشروح المختصرة كشروح ابن الجزري وابن عقيل والمكودي والسيوطي التي أعرضت عن ذكر كثير من الخلافات، واقتصرت في معظم الحالات على توضيح مراد الناظم ومتابعته في اختياراته وترجيحاته.

أما فيما يتعلق بالموقف الثاني فقد ابتعد الشراح عن كثير من مسائل الخلاف وتشعباته وتجلى ذلك في عدد من المواضع، نذكر منها المسائل التالية:

- اختلف النحاة في جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون حملًا على سائر الألوان الأخرى[1]. ولم يشر الناظم إلى الخلاف فعدّد الشروط السبعة التي يجب توافرها في الفعل لجواز اشتقاق صيغتي التعجب (ماأفعله) و (أفْعِلْ به) منه، وأحدها ألّا يكون الوصف منه على صيغة (أفعل)ولا سيما الأفعال الدالة على الألوان. فاقتصر على ذكر رأي البصريين، وقال[2]:

[478] وصُفْهما من ذي ثلاثٍ، صُرِّفا قابلِ فضلٍ، تمَّ، غيرِ ذي انتِفا

[479] وغيرِ ذي وصفٍ يضاهي أشْهلا وغيرِ ذي سالكٍ سبيلَ فُعِلا

وتابعه الشراح فلم يذكروا خلافًا في المسألة[3].

واختلف النحاة في رافع الخبر بعد (إنّ) وأخواتها، فذهب الكوفيون إلى أن الحروف المشبهة بالفعل لا ترفع الخبر لأنه مرفوع - بالابتداء - قبل دخولها عليه. وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر لمشابهتها الفعل[4]. أما الناظم فقد اكتفى بالإشارة إلى أن هذه الحروف تعمل عمل الفعل - عكس عمل كان وأخواتها - ولم

---

(1) المسألة السادسة عشرة من الإنصاف، والثالثة والأربعون من التبيين، والسادسة (فصل الفعل) من ائتلاف النصرة.

(2) شرح ابن عقيل 2/ 153.

(3) شرح ابن الناظم ص 461 وكاشف الخصاصة ص212 وتوضيح المقاصد 3/ 57 وأوضح المسالك 2/ 282 وشرح ابن عقيل 4/ 154 وشرح المكودي 1/ 512 وشرح الأشموني 3/ 21 والبهجة المرضية ص244.

(4) المسألة الثانية والعشرون من الإنصاف، والحادية والخمسون من التبيين.

يشر إلى وجود الخلاف، فقال[1]:

[174] لإنّ، أنّ، ليت، لكنّ، لعلّ كأنّ، عكسُ ما لكانَ من عَمَلْ

[175] كإنّ زيدًا عالمٌ، بأني كفءٌ، ولكنّ ابنَهُ ذو ضِغْنْ

وتبعه الشراح فلم ينصوا على الخلاف[2]، ما عدا المرادي ذكره وردّه إلى تعدّد اللغات تبعًا لابن السيد البطليوسي وغير[3]، وابن عقيل الذي عرضه بإيجاز من غير ترجيح[4].

واختلف النحاة في لام (لعل) الأولى، أزائدة هي أم أصلية؟ فذهب الكوفيون إلى أنها أصلية وذهب البصريون إلى أنها زائدة[5]. واكتفى الناظم بذكر (لعلّ) مع باقي الحروف المشبهة بالفعل، فقال[6]:

[174] لإنّ، أنّ، ليت، لكنّ، لعلّ ... ...

ثم تحدث عن عملها ولم يشر إلى الخلاف في لامها، وكذلك فعل جميع الشراح.

واختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه في نحو: (زيدًا ضربتُهُ) فذهب الكوفيون إلى أنه الفعل المذكور؛ وذهب البصريون إلى أنه فعل محذوف مقدر بلفظ الفعل المذكور[7]. واقتصر الناظم على ذكر رأي البصريين دون إشارة إلى الخلاف، فقال[8]:

---

(1) شرح ابن عقيل 1/ 345.

(2) شرح ابن الناظم ص161 وكاشف الخصاصة ص75 وشرح المكودي 1/ 222 وشرح الأشموني 1/ 269 والبهجة المرضية ص119.

(3) توضيح المقاصد 1/ 334.

(4) شرح ابن عقيل 1/ 348.

(5) المسألة السادسة والعشرون من الإنصاف، والخامسة والخمسون من التبيين.

(6) شرح ابن عقيل 1/ 345.

(7) المسألة الثانية عشرة من الإنصاف، والسابعة والثلاثون من التبيين، والثانية (فصل الفعل) من ائتلاف النصرة.

(8) شرح ابن عقيل 1/ 517.

[255] إنْ مُضْمرُ اسمٍ سابقٍ فعلًا شَغَلْ عنه، بنصبٍ لفظهِ أو المحلْ

[256] فالسابقَ انصبهُ بفعلٍ أُضْمِرا حتمًا، موافقٍ لما قد أُظهرا

وتبع الشراحُ الناظم في عدم ذكر الخلاف[1]، ما عدا ابن عقيل الذي عرضه بإيجاز مقدّمًا اختيار الناظم لرأي البصريين[2].

وقد رأى الشراح في صنيع ابن مالك، بعرضه بعض المسائل الخلافية في منظومته الألفية مسوغًا، بل دافعًا لمتابعته في شرح تلك المسائل، فاتخذ شرحهم اتجاهين بارزين، هما: الإيجاز في العرض، أو الاتساع فيه، وغلب على الاتجاهين طابع الحياد لولا بعض المواضع التي ناقش فيها الشراح بعض الآراء ورجحوا بعضها. والملاحظة الأساسية على هذين الاتجاهين كانت مدى الإجمال أو التفصيل في العرض، فقد ساد الأول في معظم الشروح فوصل إلى حد الإشارة في بعض الأحيان، بينما اتسمت الشروح الموسوعية بنصيب أوفى من السرد والتفصيل، وذلك على النحو التالي:

2- العرض الموجز:

اكتفى الشراح أحيانًا بالإشارة إلى حدوث الخلاف، فلم يحددوا أطرافه ولم يذكروا وجوهه وحججه وشواهده ولم يحددوا موقفًا صريحًا منه، مما يعني متابعتهم للناظم في الموقف الذي اختاره، من ذلك: اختلف النحاة في جواز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهنّ، فذهب الكوفيون وابن كيسان إلى جوازه في (مازال) وما كان في معناها من أخواتها، بينما منعه البصريون والفراء. وأجمع الفريقان على عدم جواز تقديم خبر (مادام) عليها[3]. وتابع الشراحُ ابن مالك في عرض المسألة عرضًا موجزًا

---

(1) شرح ابن الناظم ص237 وكاشف الخصاصة ص 111 وتوضيح المقاصد 2/ 36 وأوضح المسالك 2/ 3 وشرح المكودي 1/ 290.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 518.

(3) المسألة السابعة عشرة من الإنصاف، والخامسة من التبيين، والثامنة (فصل الفعل) من ائتلاف النصرة.

فأشار إليها المرادي وابنا هشام وعقيل، والمكودي بلا ترجيح[1]، بينما رجّح الأشموني رأي البصريين[2]. وأعرض عن ذكرها ابنا الناظم والجزري، والسيوطي[3].

واختلف النحاة في ناصب خبر (ما) النافية العاملة عمل ليس، فذهب البصريون إلى أن (ما) هي العاملة، وذهب الكوفيون إلى أنها غير عاملة وأن النصب ليس على الخبرية وإنما هو على نزع الخافض[4]. وأشار الناظم إلى الخلاف في عمل (لا) عند الحجازيين بشروط ثلاثة معروفة ولم يشر إلى (ما)، لأن حكمها واحد، وتبعه الشراح فأشاروا إلى الخلاف إشارة عابرة[5].

واختلف النحاة في جواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر، فذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر، وأجاز الكوفيون العطف قبل تمام الخبر[6]. وأجاز الناظم ذلك، فقال في باب إنّ وأخواتها[7]:

[188] **وجائزٌ رفْعُكَ معطوفًا على منصوبِ (إنّ) بعد أنْ تَستكمِلا**

واكتفى معظم الشراح بالإشارة إلى الخلاف[8]، ما عدا ابن الناظم والأشموني اللذين أوجزا الخلاف ووافقا البصريين[9].

---

(1) توضيح المقاصد 1/ 301 وأوضح المسالك 1/ 173 وشرح ابن عقيل 1/ 276 وشرح المكودي 1/ 198.

(2) شرح الأشموني 1/ 233.

(3) كاشف الخصاصة 63 وشرح ابن الناظم 134 والبهجة المرضية 105.

(4) المسألة التاسعة عشرة من الإنصاف، والثامنة والأربعون من التبيين.

(5) شرح ابن الناظم ص 145 وكاشف الخصاصة ص67 وتوضيح المقاصد 1/ 313 وأوضح المسالك 1/ 195 وشرح ابن عقيل 1/ 302 وشرح المكودي 1/ 206 وشرح الأشموني 1/ 247 والبهجة المرضية ص109.

(6) المسألة الثالثة والعشرون من الإنصاف، والثانية والخمسون من التبيين.

(7) شرح ابن عقيل 1/ 375.

(8) كاشف الخصاصة ص 80 وتوضيح المقاصد 1/ 347 وأوضح المسالك 1/ 252 وشرح ابن عقيل 1/ 375 وشرح المكودي 1/ 233 والبهجة المرضية ص123.

(9) شرح ابن الناظم ص 175 وشرح الأشموني 1/ 285.

واختلف النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، نحو (عليكَ، ودونكَ، وعندك) في أسلوب الإغراء، فذهب الكوفيون إلى جوازه، ومنعه البصريون[1]. أما الناظم فقد تحدث عن عمل أسماء الأفعال عمل فعله ولم يشر إلى الخلاف المذكور، حين قال[2]:

[631] وما لِما تنوبُ عنه من عَمَلْ لها، وأخِّرْ ما لِذي فيه العملْ

وقد حذا الشراح حذو الناظم فلم ينصوا على الخلاف[3]، ما عدا ابن الناظم والمرادي وابن هشام الذين اكتفوا بتلخيصه[4]، والأشموني الذي عرضه ووافق البصريين[5].

واختلف النحاة في أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر؟ فذهب الكوفيون إلى أنه الفعل، وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أنه المصدر[6]. أما الناظم فقد وافق البصريين واختار مذهبهم، فقال[7]:

[286] المصدر اسم ما سوى الزّمانِ مِنْ مدلولَيِ الفعلِ كأمْنٍ من أمِنْ

[287] بمثلِهِ، أو فعلٍ، أو وصفٍ نُصِبْ وكونُهُ أصلًا لهذينِ انتُخِبْ

وقد تابع الشراحُ الناظم في اختياره، فاكتفى ابن هشام والمكودي والسيوطي بالإشارة إلى الخلاف من غير ترجيح[8]، على حين أورد ابن الجزري رأي البصريين

---

(1) المسألة السابعة والعشرون من الإنصاف، والتاسعة والخمسون من التبيين، والعاشرة (فصل الاسم) من ائتلاف النصرة.

(2) شرح ابن عقيل 2/ 304.

(3) كاشف الخصاصة ص 282 وشرح ابن عقيل 2/ 305 وشرح المكودي 2/ 646 والبهجة المرضية ص 291.

(4) شرح ابن الناظم ص 614، وتوضيح المقاصد 4/ 87، وأوضح المسالك 3/ 120.

(5) شرح الأشموني 3/ 206.

(6) تقدم توثيق المسألة قبل قليل في ص (208) من هذا الكتاب.

(7) شرح ابن عقيل 1/ 557.

(8) أوضح المسالك 2/ 33 وشرح المكودي 1/ 316 والبهجة المرضية ص172.

فقط[1]. بينما عرض كل من ابن الناظم والمرادي وابن عقيل والأشموني رأي الفريقين، ورأيًا لابن طلحة (ت 643هـ) الذي ذهب إلى أن كلًا من الفعل والمصدر أصل، ثم رجّحا رأي البصريين من غير تفصيل أو تقديم شواهد. لكنهم عللوا موقفهم بإيجاز[2].

هذا الميل نحو الإيجاز في عرض الخلاف كان غالبًا على معظم الشروح، باستثناء شروح ابن الناظم والمرادي والأشموني التي خرجت في كثير من الأحيان عن الإيجاز إلى السرد والتطويل من خلال عرض مختلف الوجوه والآراء الخلافية، وتخلت - في بعض الأحيان - عن الحياد فاحتوت على مناقشات وترجيحات على نحو ما سيتضح من الحديث عن الفقرة التالية.

3- العرض المفصّل:

خرج بعض الشراح، في أثناء عرضهم للمسائل الخلافية، عن الإيجاز والتلخيص، ففصلوا القول في عرض الخلاف، وذكر أطرافه؛ وسرد الآراء، وسوق الأدلة، كما سعوا إلى مناقشة بعض الوجوه وإبداء آرائهم. فكانوا - بذلك - حريصين على استيفاء جوانب الخلاف، وربما إلى عرض خلافات جديدة فاتت كتاب الإنصاف وأمثاله؛ أو ضاقت عنها المنظومة الألفية.

وتنبغي الإشارة إلى أن مظاهر العرض المفصل للخلاف برزت - على قلة - في الشروح كافة، وزادت في شرح ابن الناظم والمرادي، وكثرت في شرح الأشموني الذي حرص على الإفادة من التراث النحوي إفادة اقتربت من التقصي والإحاطة لكل ما أورده النحاة السابقون.

ولم يكن التفصيل في عرض الخلاف ومناقشة الاراء والوجوه مؤديًا - بالضرورة - إلى موافقة هذا الفريق أو ذاك، فالحياد هو الموقف الغالب، وقد يخرجون بموقف جديد قائم على المزج بين الآراء من غير ترجيح، أو اختيار بعضها

---

(1) كاشف الخصاصة، ص 124.

(2) شرح ابن الناظم ص 262 وشرح ابن عقيل 1/ 559 وشرح الأشموني 2/ 112.

على سبيل الترجيح. وفيما يلي بعض الأمثلة على المسائل التي عرضوها بعيدًا عن الإيجاز والتلخيص:

اختلف النحاة في أولى العاملين بالعمل في التنازع، فذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول لسبقه؛ وذهب البصريون إلى إعمال الثاني لقربه[1]. ولم يرجّح الناظم واحدًا منهما، فقال[2]:

[278] إنْ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَلْ قبلُ، فللواحدِ منهما العملْ

[279] والثانِ أولى عند أهل البَصْرهْ واختار عكسًا غيرُهُمْ ذا أُسْرَهْ

وعرض الشراحُ الخلاف، ففصّل فيه ابن الناظم والمرادي والأشموني فاختاروا رأي البصريين[3]، بينما تابع باقي الشراح الناظمَ مكتفين بالعرض من غير تعليل أو ترجيح[4].

واختلف النحاة في علة إعراب الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أنها وقوعه موقع الاسم بينما ذهب الكوفيون إلى أنها تجرده من النواصب والجوازم[5]. واختار الناظم رأي الكوفيين، فقال[6]:

[676] ارفعْ مضارعًا إذا يُجَرَّدُ من ناصبٍ وجازمٍ، كَتَسْعَدُ

وعرض الشراح الخلاف، ففصّل فيه ابن الناظم الذي صرح بموافقة الكوفيين[7]؛ والمرادي والأشموني اللذين اكتفيا بالعرض[8]. على حين أوجزه ابن

---

(1) المسألة الثالثة عشرة من الإنصاف، والرابعة والثلاثون من التبيين، والثالثة (فصل الفعل) من ائتلاف النصرة.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 545.

(3) شرح ابن الناظم ص 254 وتوضيح المقاصد 2/ 65 وشرح الأشموني 2/ 101.

(4) كاشف الخصاصة ص121 وأوضح المسالك 2/ 27 وشرح ابن عقيل 1/ 548 وشرح المكودي 1/ 310 والبهجة المرضية ص 169.

(5) المسألة الثالثة والسبعون من الإنصاف.

(6) شرح ابن عقيل 2/ 341.

(7) شرح ابن الناظم، ص 664.

(8) توضيح المقاصد 4/ 172 وشرح الأشموني 3/ 277.

هشام وابن عقيل والمكودي؛ فصرّح أولهما بموافقة الكوفيين[1].

ولم يبيّن الذين صرحوا بموافقة الكوفيين - تبعًا للناظم - سبب ذلك، واكتفى الأشموني بقوله: «... واختار المصنِّف الأول. قال في شرح الكافية: لسلامته من النقض»[2]. ولخصه ابن الجزري فلم يوافق الناظم في اختياره[3]. ولم يورده السيوطي[4].

أجاز النحاة، في باب (مالا ينصرف) صرف ما لا ينصرف لضرورة الشعر، واختلفوا في منع المصروف للضرورة؛ فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش الأوسط وابن بَرْهان، ومنعه معظم البصريين[5]. أما الناظم فقد وافق الكوفيين، فقال[6]:

[675] ولاضطرارٍ، أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنعِ، والمصروفُ قد لا ينصرفْ

وتبع الشراح الناظم، فاكتفى أبناء الجزري وهشام وعقيل، والمكودي والسيوطي بتلخيصه[7]، وفصّل المرادي والأشموني فيه فأوردوا الآراء وعددًا من الشواهد ورجحوا اختيار الناظم لثبوت السماع به[8]. على حين فعل ابن الناظم ذلك دون أن يصرّح بترجيح اختيار أبيه[9].

وأخيرًا يمكن القول: إن بعض الشروح - مثل شرح المرادي والأشموني- ساهمت في رصد مسائل الخلاف وحفظها، فاحتوت على كثير ورد في مصادر

---

(1) أوضح المسالك 3/ 162، وشرح ابن عقيل 2/ 341 وشرح المكودي 2/ 685.

(2) شرح الأشموني 3/ 277، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 3/ 1519.

(3) كاشف الخصاصة ص303.

(4) البهجة المرضية ص 304.

(5) المسألة السبعون من الإنصاف، والثانية والأربعون (فصل الاسم) من ائتلاف النصرة.

(6) شرح ابن عقيل 2/ 338.

(7) كاشف الخصاصة ص 301 وأوضح المسالك 3/ 158 وشرح ابن عقيل 2/ 340 وشرح المكودي 2/ 684 والبهجة المرضية ص 304.

(8) توضيح المقاصد 4/ 171 وشرح الأشموني 3/ 275.

(9) شرح ابن الناظم ص 661.

الخلاف وأضافت مسائل جديدة فاتت تلك المصادر؛ فأصبحت بحق مصادر جديدة لدراسة الخلاف. من ذلك الخلاف الذي ذكره بعض الشراح حول إفادة الواو العاطفة معنى الترتيب، وجواز مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين[1]. وفيما يلي نماذج أخرى من شرح الأشموني لأنه أشمل الشروح وأكثرها عرضًا للخلاف:

اختلف النحويون في أسماء الأفعال، فذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء حقيقية، وذهب بعضهم إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. على حين ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية. وإلى الرأي الأول ذهب الأشموني[2].

واختلفوا في تمييز (كم) الاستفهامية أهو مفرد أم جمع، إذْ أجاز الكوفيون أن يكون جمعًا في مثل: كم غلمانًا لك؟ كما هو الحال في تمييز (كم) الخبرية، وخالفهم الأخفش فأجاز الجمع إذا أريد منه السؤال عن الجماعات (الأصناف) على تقدير: كم أصنافًا من الغلمان لك؟ وذهب الأشموني إلى الإفراد مطلقًا فلم يجز الجمع[3].

وأورد الأشموني، في باب التصغير، خلافات لم ترد في الإنصاف. من ذلك ذهاب الكوفيين إلى جواز تصغير (شيخ) على (شُييخ، وشويخ) بقلب الياء واوًا في الثاني بدليل سماع قولهم (بويضة) في تصغير (بيضة) وهو شاذ عند البصريين. وهو مرجوح كما ذكر الأشموني[4]. وذكر أيضًا الخلاف في اختصاص تصغير الترخيم بالأعلام، فخالف الكوفيين والفراء وثعلب الذين خصّوه بالأعلام، واستدل بتصغير (أبْلَق) و (أوْرَق) فيما سمع من العرب من قولهم: «**يجري بُلَيق ويُذَم**)، وقولهم: «**جاؤوا بأم الرُّبَيْق على أُرَيْق**»[5].

وأورد الخلاف في سبب تسمية همزة الوصل بهذا الاسم من غير تعليق، فقال: «واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل: اتساعًا،

---

(1) تنظر: ص 208 من هذا الكتاب.
(2) شرح الأشموني 3/ 65.
(3) شرح الأشموني 4/ 79.
(4) شرح الأشموني 4/ 165.
(5) شرح الأشموني 4/ 170. والقولان من الأمثال، وقد تقدّما في ص (180) من هذا الكتاب.

وقيل: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها؛ وهذا قول الكوفيين، وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن؛ وهذا قول البصريين. وكان الخليل يسميها سلّم اللسان»[1].

ولن نطيل في سوق المثلة لأن التفصيل في عرض الخلاف لا يعني بالضرورة اقترانه بالتعليل وبيان سبب اختيار هذا الرأي أو ذاك. وإن كان يفترض قيام الشراح بتفسير السبب. فقد اتخذ منهج الشراح - في الغالب - تناول الخلاف طابع التعميم، إذْ كان عرضهم أقرب إلى الجمع منه إلى البحث، فأكثروا من ذكر المسائل والوجوه، وانحصر موقفهم في الاختيار والترجيح ولم يقم على البحث والمناقشة.

(1) شرح الأشموني 4/ 273.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

الحصيلة التقويمية

1- مكانة الشروح في التأليف النحوي.

2- نتائج البحث.

(1) مكانة الشروح في التأليف النحوي

ظهرت المتون النحوية الموجزة - في الأساس- ردًا على ظاهرة التأليف النحوي المطوّل، ولأسباب متعددة أهمها:

أ- ظهور المدارس النظامية في مختلف الأمصار أيام الأيوبيين والمماليك؛ وحاجة التلاميذ إلى متون تعليمية تتناسب ومستوياتهم من ناحية، وتفي بحاجاتهم من ناحية أخرى.

ب- تدني المستوى العلمي بعد ما حلّ بالدولة العربية من كوارث ونكبات على أيدي المغول والتتار أدت إلى ضعف الدولة وانعكست آثارها على الحياة العلمية فنتج عن ذلك حاجة إلى اختصار العلوم بغية تقريبها وتسهيلها على نحو يغني عن العودة إلى أمهات الكتب والمصادر القديمة.

لهذين السببين ولأسباب أخرى سبق ذكرها التفت بعض علماء العربية إلى نظم القواعد والأصول في قصائد وأراجيز موجزة تناسب حاجة الشداة والمتعلمين إلى الاكتفاء بحفظ خلاصة النحو وقواعده. لكنّ مغالاة هؤلاء النظّام في الإيجاز والاختصار أودى بكثير من فوائد النحو، فلم يكن بمقدور قارئها ودارسيها إدراكُ مقاصدها وفهم غوامضها من غير الاستعانة بالمعلمين والشراح.

وقد أدرك ابن خلدون[1] إخفاق معظم المتون المختصرة في التعليم وعدم تحقيق الغاية المرجوة منها، فعقد فصلًا في مقدمته المشهورة عنوانه: (الفصل الثامن والعشرون في أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم المختلفة مخلة بالتعليم) وقال فيه[2]: «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم؛ يولعون بها

---

(1) هو عبدالرحمن بن محمد الحضرمي، ولي الدين، أبو زيد، مؤرخ وفيلسوف مشهور، له: رسالة في المنطق، وشرح البردة، وكتاب العبر في ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر؛ في سبع مجلدات أولها المقدمة المشهورة التي تعد من أصول علم الاجتماع، توفي سنة « 808 هـ » الضوء اللامع 4/ 145 والبدر الطالع 1/ 337 والأعلام 3/ 330.

(2) مقدمة ابن خلدون، ص532. وقد أشار في النص إلى مختصر ابن الحاجب (ت 646هـ) في الفقه =

ويدونون منها برنامجًا مختصرًا في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفنّ، وصار ذلك مخلًا بالبلاغة وعسرًا على الفهم، وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان فاختصروها للحفظ كما فعل ابن الحاجب في الفقه، وابن مالك في العربية، والخُونَجي في المنطق، وأمثالهم. وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل...». ويؤكد قول ابن خلدون ما يلي:

1) إقدام أصحاب المتون أنفسهم - في مرحلة تالية - على شرح بعضها، مثلما فعل ابن الحاجب (ت646هـ) عندما شرح مقدمتيه: الكافية في النحو؛ والشافية في التصريف والخط، وابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) حين شرح شذور الذهب؛ وقَطْر الندى، وابن مالك صاحب الألفية (ت 672هـ) الذي شرحَ عددًا من منظوماته.

2) كثرة الشروح والحواشي المدونة على تلك المتون - لا سيما المنظومة منها - كثرة واضحة، كألفيتي ابن معطٍ وابن مالك.

3) اختفاء كثير من المتون بعد وفاة أصحابها، وبقاء عدد محدود منها بفضل عناية الشراح اللاحقين.

وقد ذاعت مؤلفات ابن مالك - المنثورة والمنظومة - وعمّ انتشارها بين التلاميذ والعلماء، وتحقّق لها من الشهرة والانتشار ما لم يتحقق لكثير من أمهات كتب النحو، وكان أكثرها شهرة وانتشارًا أرجوزته الألفية التي عمّ انتشارها وملأت شهرتها الآفاق. ولم تأتِ شهرة مؤلفاته وإقبال الناس عليها من سهولتها ويسرها، فهي - في معظمها - بعيدة عن ذلك بدليل إحساس ابن مالك نفسه بالحاجة إلى شرح بعضها وإقدامه على شرح عدد منها. فكتاب التسهيل الذي يُفترض أن يوافق مضمونُه عنوانه ليس كذلك إذْ استدعى من مؤلّفه - قبل غيره - القيامَ بشرحه، وأكثرُ منه حاجة

= الذي استخرجه من ستين كتابًا ويسمى: جامع الأمهات. وأشار أيضًا إلى مختصرات الخونجي في المنطق؛ وهو محمد بن ناماوَر، أفضل الدين، أبو عبدالله، الفارسي، عالم بالحكمة والمنطق، له: الموجز في المنطق، وكشف الأسرار عن غوامض الأفكار، توفي سنة (646هـ). تنظر ترجمته في: الشذرات 5/ 236 والهدية 2/ 123 والأعلام 7/ 122.

إلى الشرح الألفيةُ التي لخّص فيها أرجوزته الكبرى المؤلفة من حوالي (3000) ثلاثة آلاف بيت؛ وهي (الكافية الشافية) التي لم ير الناظم بدًا من شرحها لأنّ في ذلك غنى عن شرح خلاصتها الألفية.

لقد أدى هذا الغموض الذي سيطر على مؤلفات ابن مالك عامةً، والألفية خاصة، إلى الإحساس المتزايد بضرورة شرحها، وكانت الألفية أوفر مؤلفاته حظًا من الشرح إذْ أقبل عليها الشراح لاختصارها واشتهارها وانصرفوا عن شرح الأصل الذي لخصت عنه (الكافية الشافية) لأن الناظم نفسه قام بذلك.

وقد أحسّ العلماء قبل المتعلمين بضرورة شرحها وتقديمها للتلاميذ في ثوب جديد، فقاموا بذلك إدراكًا منهم أن النثر أكثر قدرة على عرض القواعد وشرحها وتوضيحها من النظم وقيوده وضروراته. وكان لتلاميذه فَضْل السَّبْق في شرحها، وزاد الإقبال عليها حتى صار عرفًا عند النابهين من النحاة عبر القرون التالية.

وقد أشار القدماء إلى غموضها، فقال المقّري: «واعلم أن الألفية مختصر الكافية... وكثير من أبياتها فيها بلفظها، ومتبوعه فيها ابن معط، ونظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معط أسلس وأعذب»[1]. ولكن شهرة ابن مالك ساهمت في انتشار مؤلفاته، وحجب الأنظار عن كثير من المؤلفات والمنظومات الأخرى.

إنّ وفرة شروح الألفية دليل على أهميتها وتفوقها على غيرها من المنظومات النحوية الألفية وغير الألفية، بل على كثير من كتب النحو، ويرى أحد الباحثين المعاصرين أنها «ظلت مسيطرة على مناهج التدريس النحوي حتى وقتنا الحاضر»[2]. واستمرت شروحها أيضًا في مواكبة المؤلفات النحوية الأخرى، وهي كثيرة ومتنوعة تبعًا لمكانة الشارح من ناحية وللمستوى الذي خصصت له من ناحية أخرى. فابن هشام شرحها ثلاث مرات ولم يكتف بشرح واحد، وفعل مثله آخرون فتفاوتت الشروح بين الإيجاز والإسهاب ولم تخرج عن كونها نماذج متشابهة لنص

(1) النفح 2/ 431.

(2) دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي، ص 216.

واحد، فما اعتراها من فروق واختلافات لم يتعدّ المنهج التأليفي إذْ اتسمت بعض الشروح بخصائص منهجية وأسلوبية تبعًا لمقدرة أصحابها العلمية وثقافتهم فسبّبت إقبالًا عليها أو إحجامًا عنها، وكان من أهم الملامح البارزة في الشروح محاولة الإفادة من الجهود السابقة بحشد آراء المتقدمين وعرضها مجتمعةً، فحفلت الشروح بكثير من النصوص والآراء المنقولة وتجلّى ذلك بوضوح في الشروح المتأخرة زمنيًا كشرحِ السيوطي الذي زخر - على الرغم من اختصاره- بمئات النصوص المنقولة والآراء المقتبسة، وشرحِ الأشموني الذي استدعى طابعه الشمولي استيعابَ أكبر عدد ممكن من النقول والاقتباسات.

لقد قامت مناهج الشروح إذًا على الالتزام الواضح بالإفادة من جهود المتقدمين، فكادت الشروح تقتصر على الجمع والنقل لولا بعض المواقف التي برزت فيها شخصيات بعض الشراح من خلال عدد من الترجيحات والاستدراكات، فابتعدت الشروح تبعًا لذلك عن العمق، وغلب على معظمها طابع العرض والسرد إلى درجة اعتماد المتأخرة منها كلَّ أو جُلّ ما احتوته المتقدمة من نصوص وآراء وشواهد، بل درجة اتفاقها في أساليب الشرح والعرض والاستشهاد والتوثيق...

لقد كثرت الشروح كثرة ظاهرة، وأدى الإقبال الكبير على شرح الألفية إلى صرف الجهود والأنظار عن كثير من كتب النحو الأساسية؛ ومنها كتاب سيبويه وكثير من كتب الفارسي وابن جني والزمخشري وغيرهم من أعلام النحاة. كما أدى هذا الإقبال إلى حصر طاقات كثير من العلماء في خدمة الألفية والدوراق في فلكها بشروحٍ وحواش أسهمت في كبح تطوير التأليف النحوي؛ وغلبَ على كثير منها التكرار والتقليد والاستطراد بَلْهَ الغموض في بعض الأحيان.

لكنّ هذه الجهود والأوقات التي أُنفقت في شروح الألفية لم تذهب كلُّها هباءً، فأدى قسم منها إلى تيسير النحو على المتعلمين وتقريبه إلى أذهانهم على نحو يخفف مسؤولية الشراح عن جمود البحث النحوي وعدم تطويره، فقد بذل الشراح جهودًا صادقة - وكان جلهم من المعلمين- في شرح منظومة نحوية ذائعة معتقدين

أن التعليم وحده هو الهدف من شرحها فقدموا الألفية سهلةً ميسرة للتلاميذ والناشئة.

بيد أن الهدف التعليمي لم يقيد الشراح ويلزمهم بالمستوى الابتدائي المبسط، فظهرت شروح ذات اتجاه تفصيلي أرحب، لأن المتعلمين ليسوا مبتدئين بالضرورة؛ فللتعليم مستويات متعددة وليس له سن محددة. وقد تقدم التحاق سيبويه بحلقة الخليل لتعلم النحو بعدما لحن في حلقة حماد بن سلمة؛ ولم يكن تلميذًا صغيرًا. وهاهو ذا الزجاج يقبل على النحو متأخرًا فيقول: «كنت أخرط الزجاج، فاشتهيت النحو، فلزمتُ المبرد لتعلمه»[1].

وقد تنافس الشراح في تقديم شروح واضحة المعالم، سهلة التناول لألفية ابن مالك، فزعم كثير منهم أنه فاق أسلافه وبذّ شروحهم، فانتقى لشرحه عنوانًا يغري الدارسين بالإقبال عليه فأدى ذلك إلى تشابه العناوين والتسميات وغلبةِ السَّجع والتنميق على معظمها. وفيما يلي توضيح ذلك[2]:

1- سمّى ابن الجَزَري (ت711 هـ) شرحه: كاشف الخَصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ولابن هشام الأنصاري (ت761هـ) شرح عنوانه: رَفْع الخصاصة عن قراء الخلاصة، وللعَيْزَرِي (ت808هـ) شرح عنوانه: بُلْغةُ ذي الخصاصة بحلّ الخلاصة، ولابن خطيب داريا (ت810هـ) شرح آخر عنوانه: طَرْح الخصاصة في شرح الخلاصة.

2- سمّى أبو حيان النحوي (ت 745هـ) شرحه: منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك، وسمّى الشُّمُنِّي (ت 872هـ) شرحه: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وأطلق الأُشْمُوني (ت بعد: 900هـ) على شرحه التسمية نفسها، وسمى الخطيب العُمَري (ت 1206هـ) شرحه: منهج السالك لشرح ألفية ابن مالك.

3- سمّى المرادي (ت749هـ) شرحه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية

---

(1) الإنباه: 1/ 194. وتنظر البغية 1/ 411.

(2) للاطلاع على عناوين الشروح كاملةً، ينظر: المنظومات النحوية وشروحها، لصاحب هذا الكتاب، ص 42- 72.

ابن مالك، وسمّى ابن هشام شرحه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وسمى ابن مرزوق (ت 781هـ) شرحه: تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، وسمّى حفيده ابن مرزوق الصغير (ت842هـ) شرحه: إيضاح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

4- سمّى ابن قَيِّم الجوزية (ت 765هـ) شرحه: إرشاد السالك، وسمى شمس الدين الشامي (ت 942هـ) شرحه: مرشد السالك إلى ألفية ابن مالك، وسمى الطُّرُنْبابي (ت214هـ) شرحه: إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك، وسمى الشُّرْنوبي (ت 1348هـ) شرحه: إرشاد السالك: شرح ألفية ابن مالك.

5- سمى ابن قاسم الغَزِّي (ت918هـ) شرحه: فتح الرب المالك: بشرح ألفية ابن مالك، وسمى الخطيب الشِّرْبيني (ت977هـ) شرحه: فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ كتاب ابن مالك، وسمى أبو بكر البَنّاني (ت1184هـ) شرحه: تحفة المالك بشرح ألفية ابن مالك.

أما حالات التشابه في العناوين، على سبيل المحاكاة التي لم تصل إلى حدّ التطابق، فهي كثيرة، توحي تسمياتها بحرص الشراح على التأنق في صياغتها، كما يظهر من هذه القائمة:

1- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت790هـ).

2- الدرّة المضية في شرح الألفية، للأبْناسي (ت 802 هـ).

3- البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي (ت 911 هـ).

4- النكت الزكية في شرح الألفية، لأحمد بابا (ت 1032هـ).

5- المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية، لأحمد السُّنْدوبي (ت1097هـ).

6- الروضة العَلية في شرح الألفية، لياسين البِلادي (ت نحو: 1140هـ).

7- الأزهار الزينية في شرح متن الألفية، لأحمد زَيْني دَحْلان (ت1304 هـ).

8- أحسن العَطِيّة في شرح الألفية، للخُوَانْساري (ت 1313هـ).

بعد هذا السعي الحثيث من قبل الشراح إلى تقديم شروح أنموذجية للألفية،

وزعمهم ذلك من خلال العناوين المغرية الموحية بذلك، يُفترض أن تكون تلك الشروح وافية بالغرض، وليست أشكالًا متشابهة غلب عليها التقليد فكرّر بعضها بعضًا.

والحق أن الشراح اللاحقين أفادوا من جهود أسلافهم، فقدموا من خلال شروحهم متنَ الألفية شروحًا تناسب المتعلمين والمعلمين على السواء، وامتازت شروحهم بسمتين هامتين، هما: **حفظ جزء هام من التراث النحوي المفقود من خلال النقول** والاقتباسات الكثيرة التي احتوت عليها، وموقف الشراح الإيجابي من هذا التراث وأعلامه الذي انعكس في اعتدال منهجهم النحوي، بالتسهيل والاختيار الميسّر للمذاهب والخلافات، وهو ما سعوا إليه حين شرعوا في شرح الألفية وتيسيرها. وسوف نوجز القول في مكانة الشروح من خلال الحديث عن نتائج البحث.

أما اندثار بعض الشروح وانتهائها بوفاة أصحابها، وقلة عدد المقبول المتبقي فيمكن إجمالها فيما يلي:

1) لم تتخلص معظم الشروح - على كثرتها - من الغموض الذي سعت إلى تبديده عن النظم، بدليل إدراكه من قبل عدد من المحشّين وإقدامهم على تصنيف الحواشي، وخير مثال على ذلك حاشية الصبان التي استدرك فيها صاحبها على الأشموني كثيرًا من جوانب الغموض والنقص والخلل.

2) غلب على الشروح -معظمها- طابع التكرار، وتجلى ذلك بوضوح بدءًا من التقليد والتشابه في عناوين الشروح وتسمياتها، إلى الشواهد والمصادر المشتركة التي اقتربت من التطابق لولا حدوث الزيادة أو النقص في العدد.

3) اعتقاد بعض الشراح أنهم يؤدون بعض المهمات الوظيفية - بشرح الألفية شروحًا تعليمية مؤقتة لا داعي فيها للخروج عن مراد الناظم والعودة إلى المصادر وهذا أدى إلى اقتران عدد من الشروح بقيام أصحابها بالتعليم في بعض المدارس، وانتفاء الحاجة إليها بعد انتهاء وظائفهم.

* أما السمات التي امتازت بها الشروح فكان أهمها تيسير النحو للمتعلمين بتقريب الألفية إلى أذهانهم وتوضيح غوامض النظم، وقد تجلى ذلك من خلال ما يلي:

1) **حفظ نصوص ثمينة من كتب مفقودة** أودى بها الزمن، حفظًا يشفع للشراح ويكفّر عن تقصيرهم في توثيق مصادرهم ونسبتها إلى أصحابها ومصادرها.

2) **اعتدال الشراح في مواقفهم من الناظم خاصة والنحاة عامة**، وقد تجلّى ذلك من خلال عرض مواقفهم من مصادر الاحتجاج باحترامهم للقراءات كافةً والحديثِ النبوي، وما نتج عن هذا الموقف من موافقة للكوفيين في بعض المسائل وعدم تعبّدهم للبصريين بترديد آرائهم والسير على خطاهم، وهو مذهب المحققين.

3) **وفرة شواهد الشروح وغزارتها وتنوعها**، وحرص الشراح على الاستشهاد على نحو بعيد عن الطعن في بعضها أو التعصب لبعضها الآخر. وفيما يلي توضيح ذلك من خلال الحديث الموجز عن جانب المصادر:

كانت مصادر الشراح وفيرة، إذْ توافر لهم كثير من أمهات الكتب، فأفادوا منها ومن بعض شروح الألفية نفسها، كما أفادوا من كتب ابن مالك الأخرى ولا سيما الكافية الشافة التي لخصها في الألفية؛ وشرحُها، والتسهيل وشرح الكافية الشافية... لأنها حوت جلّ آرائه النحوية من ناحية، واستوعبت مسائل النحو وبحوثه على نحو لم يتحقق في الألفية من ناحية أخرى فالمصادر وافية وافية إذًا، كما أثبتت قوائم الإحصاء المستخرجة من الشروح - وهي أقل من العدد الحقيقي لأن جلّ الشراح لم يصرحوا بمصادرهم المعتمدة، ولم ينصوا على مواضع النقل والاقتباس على شكل دقيق. ولتأكيد ذلك لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية التي توضح منهجهم في الاعتماد على المصادر[1]:

---

(1) قصدت تلخيص توضيح ملامح منهج الشراح في التعامل مع المصادر، لأني لم أفرد هذا الجانب بفصل أو فقرة منفصلة. واكتفيت بالإحالة إلى موضع دراسته - لمن يرغب في الاستزادة - إلى الأصل المخطوط لهذا الكتاب. تنظر الإحالة المتقدمة في الحاشية الأولى من الصفحة (55) من هذا الكتاب.

1) **لم يستطيعوا الإفادة من كامل المصادر المتوافرة لديهم** بدليل انخفاض نصيب بعض الأبيات والمسائل من الشرح لا لوضوحها واستغنائها عن الشرح، بل لأنهم لم يقفوا على جهود سابقة جاهزة للنقل. وهذا واضح في الشروح المتقدمة (الرائدة) كشرح ابن الجزري. بينما استوعبت الشروح المتأخرة معظم المصادر السابقة على سبيل الجمع والاستقصاء.

2) **لم يكن توثيق النصوص المنقولة دقيقًا ولا أمينًا**، فلم يصرحوا بكل ما نقلوه. كما اختلفت مستويات التوثيق من شرح إلى آخر، فقد ينصّون على عنوان المصدر واسم صاحبه، أو يقتصرون على ذكر المؤلف أو صاحب الرأي ولم يشيروا إلى العناوين لشهرة بعض الكتب وذيوعها في عصرهم، وربما اكتفوا بذكر العنوان مقرونًا بكلمة (صاحب) كنقلهم عن (صاحب المغني) وهذا مقبول في الكتب الذائعة لعلم القارئ بها أو بأصحابها بخلاف ما إذا كانت الإحالة إلى كتب متعددة النسبة من غير تحديد أصحابها كنقلهم عن (شارح التسهيل، أو شارح الكافية) وشراحهما كُثُر يصعب تحديد المقصود منهم.

3) **لم ينصوا على عناوين الفقرات أو الفصول أو الأبواب** التي نقلوا منها عندما أشاروا إلى مصادرهم، فكانت إحالاتهم على المصادر عامة.

4) **لم يهتموا بتوثيق النسخ التي اعتمدوها من المصادر** فيما تعددت نسخه، على غرار بعض العلماء المتأخرين كالسيوطي في كثير من كتبه، والبغدادي في خزانة الأدب.

والحق أن بعض الشراح أكثر من المصادر، لكنهم قصروا في التصريح عنها وتوثيقها على نحو لا يعكس المقدار الحقيقي لاعتمادهم عليها من ناحية، ولا يعطي صورة أمينة للنصوص المقتبسة من ناحية أخرى؛ إذْ لخصوا وتصرفوا من غير إشارة إلى حدٍّ جعلَ بعض الشروح المتأخرة أقرب إلى الحشد والجمع والنقل، بل ربما إلى السطو على كثير من المصادر والشروح السابقة بأساليبها ومصادرها وشواهدها وأمثلتها وكثير من عباراتها.

ولعلّ العذر الذي يسوّغ ذلك لبعض الشراح اعتقادهم أنهم يشرحون منظومة تعليمية للناشئة والتلاميذ الذين يهمهم شرح النص أولًا وتقريبه إلى أذهانهم، كما فعل الناظم في الألفية، تمامًا، وإذا ما أرادوا أكثر من ذلك نظروا في كتب أخرى للشراح وغيرهم.

إن جميع ما ذكر من ملاحظات على الشروح لا يقلل من أهميتها ومكانتها في التأليف النحوي عامةً وتعليم النحو خاصة، فهي على الرغم - من إهمالها جانب التوثيق ووقوعها في التشابه والتكرار والإغراق في المنطق - لم تتهم بالغموض والصعوبة من قبل المتعلمين الذين صنفت لهم. فإنْ لمسنا فيها قصورًا أو صعوبة أو غموضًا أرجعنا السبب إلى البون الشاسع بين المتعلمين آنذاك والمتعلمين الآن. وإنّ وفرة ما عقد على بعضها من حواشٍ ليست - بالضرورة - دليلًا على غموضها وصعوبتها، ويمكن إرجاع كثير من ذلك إلى مهنة التعليم التي استدعت من أصحابها الإسهام في كتابة بعض الحواشي على الشروح المقررة على التلاميذ.

(2) نتائج البحث

وبعد، فقد انتهى هذا البحث المضني والممتع معًا، بصحبة شروح ألفية ابن مالك التي لخّص فيها أرجوزته الكبرى (الكافية الشافية) وعُرفت أيضًا بالخلاصة، وشُغِل الناس بها في كل عصر ومصر - معلِّمين ومتعلمين - منذ عهد ناظمها إلى هذه الأيام.

وقد كان لشروح الألفية أثر واضح في التأليف النحوي، خصوصًا بعدما توقفت حركة الإبداع في التأليف النحوي بعد القرن الرابع الهجري، إذْ لم يترك قدامى النحاة شيئًا يمكن أن يُناقش أو يُدرس من غير الاتكاء على جهودهم وتكرار آرائهم وإعادة صياغتها. فما الذي قدمته الشروح في عرض النحو ومسائله التي لخّصها ابن مالك في الألفية؟ هذا ما درسه البحث وسعى إلى الإجابة عنه في هذه الدراسة، من خلال التعريف بالشروح المطبوعة منهجًا ومادةً، إذْ عرض بالتفصيل لأساليبها واتجاهاتها ومصادرها وشواهدها، ومواقفها من الخلاف النحوي، وبيان مدى جدواها في تقريب الألفية وتيسير النحو.

وفيما يلي إيجاز لمراحل البحث والنتائج التي وصل إليها:

- 1 -

تناول البحث في الفصل الأول سيرة ابن مالك - ناظم الألفية - فتحدث عن حياته بدءًا بنشأته في الأندلس ومرورًا برحلته إلى مصر والمشرق وانتهاءً بإقامته واستقراره في بلاد الشام حتى وفاته. ثم تحدث عن آثاره الغزيرة في اللغة عامة والنحو خاصة.

واستغنى هذا الفصل عن إهدار عشرات الصفَحات - كما يفعل بعض الدارسين - في الحديث عن العصر الذي عاش فيه ابن مالك وملامحِهِ العامة، وعن البيئة التي كان لها الأثر في مكانته العلمية الرفيعة.

وأزعم أن الترجمة -على الرغم من إيجازها الشديد- فاقت معظم الترجمات

التي صنعها للناظم محقّقو كتبه ودارسوه، فقدّم صورة دقيقة لنشأته وآثاره، وانفردت بما يأتي:

1) تقصّى ما أمكن الوصول إليه من مصادر ترجمة الناظم، ولا سيما كتب التراجم والطبقات والتاريخ، فأثبتُّ له ثلاثة أبناء (محمّدين) على حينَ ذكر له الدارسون والمترجمون اثنين فقط.

2) ذكرُ سبب وفاته، وهو ما لم يقف عليه مترجموه لأنه لم يرد في مصادر ترجمته، ووقفتُ عليه في كتاب تاريخي للسَّخاوي.

3) إحصاء عشرة من الشيوخ تتلمذ عليهم في الأندلس وبلاد الشام، وإحصاء عددٍ من التلاميذ وصل إلى ثلاثة وعشرين برع معظمهم في العربية والعلوم الدينية وغيرها، وبرز منهم علماء كبار كالإمام النووي وابْنَيِ النحاس وجماعة، وهو مما يُظهر مكانته العلمية ودوره في التعليم.

كما قدمت الترجمة ثَبَتًا بمؤلفاته احتوى على ستة وأربعين كتابًا في علوم العربية والنحو والقراءات، اثنا عشر كتابًا منها منظوم، وعرّف بها وأشار إلى أسباب وفرة شروحها.

- 2 -

واتجه البحث في الفصل الثاني إلى دراسة مناهج الشروح -من حيث التصنيف- وكان من المؤمَّل أن يُفيد في دراستها من حديث الشراح عن مناهجهم، لكنّ ذلك لم يتحقق وكان الحديث عن المناهج صعبًا وشاقًا لخلو الشروح من ذلك، إذْ اكتفى الشراح بإشارات عابرة إلى دواعي قيامهم بالشروح، وإلى رغبتهم في الإيجاز، بل إنّ بعضهم ضنّ على شرحه بمقدمة، أو خاتمة يعرض فيها الملامح العامة لمنهجه.

وبدأ هذا الفصل بتمهيد موجز عرّف فيه المنهج لغة واصطلاحًا، وقسم الشروح - بحسب اتجاهاتها- قسمين، هما:

آ- **الشروح الموجزة ذات الاتجاه التعليمي**: وهي شروح أبناء الناظم والجزري وهشامٍ وعقيل، وشرحا المكودي والسيوطي.

ب- **الشروح المسهبة ذات الاتجاه العلمي الموسوعي**: وهي شرحا المرادي والأشموني. ويشار في هذا المجال إلى أن كلا النوعين انطلق من الغاية التعليمية التي تقتضي الإيجاز وعدم الخوض في التفاصيل والوجوه المختلفة، بيد أن بعض الشروح لم تلتزم التزامًا دقيقًا بالإيجاز الذي تستدعيه الغاية التعليمية، وجنح إلى الاتساع والتفصيل فاتجه وجهة موسوعية تميل نحو الإسهاب في الشرح وعدم الاكتفاء بشرحِ ما أورده الناظم في الألفية بإيجاز مقاصده، وتوضيحِ غوامض النظم. ثم أوجز التمهيد في إيراد العناصر التي تتألف منها دراسة المنهج، وهي: الأساليب، والمواقف، والمصادر.

وانتقل البحث في هذا الفصل إلى دراسة أساليب الشراح وطرائقهم، فأشار إلى ثلاثة أنواع، هي:

آ- **الشرح المباشر**: هو الذي يورد المتن ثم يتبعه بالشرح على نحو منفصل، وهو الغالب. ويمثله شروح أبناء الناظم والجزري وعقيل، وشرحا المكودي والأشموني.

ب- **الشرح الممزوج**: هو الذي يتصرف بالمتن فلا يقدمه ثم يشرحه بفصل كل منهما عن الآخر، بل يمزج كلام الماتن بكلام الشارح. ويمثله شرحا المرادي والسيوطي.

ج- **الشرح غير المباشر**: وهو تأليف نحوي مستقل، يؤكد الفكرة أو المسألة بنصوص من الألفية. ويمثله (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام الأنصاري الذي لم ينطلق في تأليفه من سوق أبيات الألفية ثم إتباعها بالشرح كما صنع غيره من الشراح، وإنما قدّم مَتْنًا نحويًا نثر في أثناء شرحه بعض عبارات الألفية، فلم يورد منها بيتًا واحدًا بتمامه. لذا لا ينبغي احتسابه من الشروح لأنه سار على هدي الألفية ولم يشرحها، وفي عدّه شرحًا تسمّح كبير.

ثم انتقل البحث إلى الحديث عن أساليب الشروح، كلٌّ على حدة مبتدئًا بالشروح التعليمية، فالشروح الموسوعية. وقد توصل إلى النتائج التالية:

1) اعتقد كثير من الشراح أنهم لا يقومون، من خلال شرح الألفية، بعمل تأليفي وإنما يشرحون أرجوزة نحوية، فنتج عن ذلك خلوّ بعض الشروح من المقدمات كشرح ابن عقيل، وخلو بعضها من الخواتم باستثناء شرحي المكودي والسيوطي.

2) ونتيجة للاعتقاد السابق، أسقط بعض الشراح أبيات خطبة الألفية وأبيات خاتمتها من الشرح لأنها لا تحتوي على مسائل نحوية، ولم يشرح الألفية كاملةً إلا المرادي والمكودي والسيوطي.

3) التزم الشراح بتقسيم الناظم للأبواب والفصول، وحافظوا على العناوين التي وضعها، وشرحوها بحسب تسلسلها في المتن، ولم يشذ عن ذلك إلا ابن هشام في (أوضح المسالك) إذ تصرف تصرفًا يسيرًا في ترتيبها، وعدّل تسميات بعض الأبواب والفصول، وهذا يؤكد زعمنا -قبل قليل- أن (أوضح المسالك) ليس شرحًا للألفية.

4) صنع بعض الشراح مقدمات تمهيدية لبعض الأبواب والفصول فسّروا من خلالها بعض التسميات والتعريفات الغامضة التي رأوا أنها تحتاج إلى الشرح.

5) ساق الشراح أبيات الألفية أولًا، وأتبعوها بالشرح، وتجلى ذلك في الشروح التعليمية كلّها ما عدا أوضح المسالك. ومهدوا -في بعض الأحيان- لشرح الأبيات بمقدمات نظرية تمهيدية.

6) تفاوتت الشروح في طريقة تقديم أبيات الألفية بين التجزئة بالاكتفاءِ بجملة أو شطر أو سوق البيت كاملًا من جهة، وبين سوق أكثر من بيت - بحسب المسألة أو الفكرة من جهة أخرى- على نحو يؤكد حرص الشراح على الوحدة الموضوعية للنص أو المسألة.

7) التزم الشراح بالشرح النحوي للأبيات، وقلما استطرد بعضهم إلى الجانب اللغوي بشرح الغريب من المفردات، وأكثر المكودي - على صِغَر شرحه - في إعراب مفردات النظم على نحو ما أشار في خاتمة شرحه، كما أسهب الأشموني من إعراب ما رآه ضروريًا.

8) وضع بعض الشراح فقرات إضافية ألحقوها ببعض الفصول فصّلوا فيها

شرح بعض الأبيات والمسائل، ووضعوا لها أسماء عدة، نحو: تتمات وتنبيهات وخواتم ... وكثر ذلك في شروح المرادي والأشموني والسيوطي.

9) برز في الشروح -على نوعيها الموجزة والموسوعية- الطابع التعليمي، وتجلى واضحًا في شروح ابن الناظم والمرادي والأشموني والسيوطي، وذلك من خلال عبارات الحوار التي تُشرك القارئ في المناقشة، نحو قولهم: فإن قلت... قلت، وإذا قلت... يكون، وغير ذلك.

10) اتسمت الشروح -على نوعيها- بالإيجاز في القسم الثاني الخاص بالمسائل والبحوث الصرفية.

11) كانت مناهجهم متشابهة، فقد مزج كل منهم الشروح السابقة على نحو أخفى كثيرًا من ملامح الشروح وخصائصها.

وانتقل البحث بعدئذ إلى عرض مواقف الشراح من نص الألفية، وأشار إلى أنهم لم يكونوا مجرد شراح موافقين للناظم في كل ما أورده، ومكتفين بعرض آرائه وشرح أبيات أرجوزته بل كانوا - في كثير من الأحيان - يشرحون بفكر نيّر متقد ولا يكتفون بموافقته وترديد وجهات نظره. وانطلق البحث في بيان مواقف الشراح من الألفية بالحديث عن موقف كل شارح على حدة، وذلك على مستويين، هما:

آ- **التأييد**: وهو الأصل في الشروح، إذْ ذهبوا إلى موافقة ما تضمّنه المتن المشروح، وصرحوا في بعض الأحيان بما يوحي بذلك، فخرجوا عن الحياد الذي يُفترض أن يكون الأساس الذي انطلق منه الشراح، وكان ابن الجزري أكثر الشراح احترامًا للناظم والتزامًا بنص الألفية، ويليه ابن عقيل الذي وقف إلى جانب الناظم ضد اعتراضات ابنه عليه، وقريب من هذا الموقف موقف المكودي والسيوطي، وهؤلاء جميعًا صرحوا بتأييدهم للناظم ببعض ما ورد في المتن. أما باقي الشراح فقليلًا ما أشاروا صراحةً إلى ذلك.

ب- **المخالفة**: وهو الموقف المقابل للتأييد، إذْ توقف الشراح عند بعض المسائل، فخالفوا ما ذهب إليه الناظم، **وكانت مخالفتهم له عابرة وشكلية** لم تتعدّ

توضيح بعض التعريفات التي ضاقت طبيعة النظم عن بسطها حينًا، وذلك بدليل استعانتهم لتوضيح ذلك ببعض كتبه المفصّلة، مثل: شرحه للكافية الشافية والتسهيل وغيرهما. **كما انحصرت معارضتهم للناظم حينًا آخر في ترجيح بعض الوجوه الخلافية** على نحو مخالف لما اختاره في الألفية من وجوه رأوا أنها مرجوحة. **وقد اتخذت مخالفتهم للناظم إذًا طابعًا منهجيًا** أكثر من تجسدها في الأسس والأصول.

- 3 -

ثم اتجه البحث في الفصل الثالث إلى دراسة موضوع الخلاف النحوي في الشروح، فبدأ بتمهيد خصصه للحديث عن بدايات الخلاف ومصادره وطبيعته، فأرجع نشأته إلى أيام سيبويه ومعاصريه، وأحصى من مصادره خمسة عشر كتابًا؛ عرّف أصحابها وأشار إلى ما طبع منها، ثم ختم الحديث بالإشارة إلى أن الانتماء المدرسي - المكاني - لم يكن دقيقًا، كما أن مسائل الخلاف لم تكن نحوية في مجملها، فتضمن الخلاف عددًا من المسائل اللغوية.

وعقد الكلام بعد ذلك للحديث عن مصادر الاحتجاج، لأن اختيار الشواهد وتحديد ضوابطها كان أحد مظاهر الخلاف بين النحويين، ونتج عن ذلك إقبال على بعضها وإدبار عن بعضها الآخر. وارتبطت مواقف النحويين - ومنهم الشراح - من ذلك بمواقفهم من السماع والقياس. أما المصادر فهي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث والأثر، وكلام العرب: شعره ونثره. فجرى التقديم في أثناء ذلك لكل نوع على حدة وتوضيح معناه الاصطلاحي وبيان مفهومه لدى النحاة، وعرض مواقفهم من الاحتجاج به، وتحديد المعايير التي وضعوها لذلك، والإحالة على بعض الجهود السابقة في هذا المجال. ثم انتقل البحث إلى عرض مواقف الشراح من هذه المصادر، وعُني بعرضٍ أوفى لما يلي:

آ- **شواهد القراءات الشاذة**، وذلك بتقصي ما أمكن منها، لأنها لم تلق العناية الكافية لانصراف النحاة إلى القراءات المتواترة نظرًا إلى كثرتها واطرادها.

ب- **شواهد الحديث النبوي وما أُلحق به من أقوال الصحابة**، وذلك بإيراد ما لم

يستشهد به قدامى النحاة.

ج- **أبيات الشعراء المولدين والمتأخرين**، التي ساقها الشراح من قبيل الاستئناس والتمثيل، وقد أوردتُها كلّها لإثبات قلة عددها. أما الأبيات التي تنتمي إلى عصور الاحتجاج فلم أُكثر منها لأنها مبذولة، وقد لاقت حظًا كبيرًا من عناية النحاة والدارسين.

د- **الشواهد النثرية الأخرى** التي جرى قسم منها مجرى الأمثال. وهي مما عرضه النحاة - في الغالب - عرضًا عابرًا.

كما عني البحث بتوثيق ما أمكن من هذه الشواهد توثيقًا دقيقًا معتمدًا على كتب القراءات القرآنية، وكتب صحاح الحديث، ومجموعات الشعر ودواوينه. ثم خلص إلى النتائج التالية:

1) لجؤوا إلى الشواهد الشعرية والقرآنية في استنباط القواعد الكلية حينًا، واستدلوا بها لما خرج عن هذه القواعد حينًا آخر في حالات خاصة كالضرورة أو الحذف أو موافقة بعض اللهجات.

2) كان الشعر أوفر حظًا من النثر، وجاءت جلّ شواهدهم من عصور الاحتجاج.

3) احترم الشراح الشواهد القرآنية بكل قراءاتها، ولم يفضلوا قراءة على أخرى لأن القراءات سنة ثابتة بالأسانيد الصحيحة المتواترة ولا يجوز ردّها، أو المفاضلة بينها، إذْ تنحصر المفاضلة بكلام البشر. وتجلى حرصهم على الشواهد القرآنية على نحو واضح في شَرْحي ابن الناظم وابن هشام، وفي شرح الأشموني.

4) حظي الحديث الشريف بنصيب واف من الاحتجاج، خصوصًا في شروح ابن الناظم والمرادي والأشموني، وقد تخلص الشراح من المتابعة العمياء للنحاة القدامى في إقلالهم من الاحتجاج بالحديث، فاحتجوا بما ورد في كتبهم وزادوا عليهم، لكنهم لم يكلفوا أنفسهم مهمة جمع شواهد جديدة من كتبه المدونة التي ذاعت وتوافرت أكثر مما كانت عليه في القرون الأولى. كما أجاز بعضهم الاحتجاج

بأقوال الصحابة، على نحو محدود.

5) حرص الشراح على الاحتجاج بجزء من العرب، تمثّل في عدد من الأمثال والأقوال الذائعة، وكان احتجاجهم بها محدودًا، برز بوضوح في القسم الثاني من الشروح، فكثرت شواهدهم في الأبواب والفصول الصرفية.

6) غلب على الشواهد - بأنواعها - طابع التكرار، فأعاد اللاحق شواهد السابق كلّها أو جُلّها، ثم سعى إلى إضافة بعض الشواهد. وكان منهجهم يقوم على الاكتفاء بموطن الاستشهاد، فاقتطعوا كثيرًا من الشواهد من سياقها الكامل وبتروها من الأصل مكتفين بذكر كلمة، أو جملة من آية أو حديث أو بيت شعر.

والحقّ أن شواهد الشروح لم تخرج عن شواهد النحويين القدماء إلا في العدد، فكانت - في الغالب - نفسها لولا الزيادة في التقصي وحشد الشواهد المتماثلة بقصد تأكيد الشواهد السابقة، أو الزيادة في توضيح القضايا والمسائل التي وردت في الألفية. فلم يضف الشراح شيئًا ذا بال من الشواهد - على اختلافها - ولم يعنِ حرصهم على إيراد شواهد النثر (القراءات والحديث والأمثال) مخالفة السابقين، لأنهم لم يبنوا عليها قواعد جديدة لا كلية ولا جزئية، وإنما تزيدوا في إيرادها من قبيل الاستئناس والتيسير والتوضيح.

ثم انتقل البحث في هذا الفصل إلى الحديث عن الخلاف في المسائل الأساسية وهو ناشئ عن اختلافهم في فهم السماع والقياس، اللذين يعدان أهم أصول النحو، فأشار إلى حَذْو النحاة حَذْو الفقهاء في وضع علم أصول النحو وما نتج عن هذه المتابعة من تشابه بين أصول العِلمين، وحدّد الأسس العامة التي اعتمدها الشراح في تحديد موقفهم من السماع والقياس وذلك من خلال بعض المواقف الخلافية لأن الشراح لم ينصوا صراحة على منهجهم في ذلك، ولأنهم لم يستطيعوا التخلص من شراك النحويين وخلافاتهم الكثيرة - فأثبت اقترابهم من موقف البصريين أكثر من موقف الكوفيين، وإن كانوا اتفقوا معهم في عدد من المواقف. لكنّ هذا لا يعني بصرية الشراح فهم - شأنهم في ذلك شأن معظم المتأخرين - بَنَوا مذهبهم ومواقفهم

على الانتقاء والترجيح والاختيار، وهو مذهب المحققين، وليس على التبعية لهذه المدرسة أو تلك.

ثم انتقل إلى عرض بعض الأمثلة لتوضيح موقف الشروح من السماع والقياس، فأوجز تعريفهما، وبيّن مفهوم النحاة لهما، وأحال على جهود بعض المعاصرين في ذلك. وتوصل إلى النتائج التالية:

1) احترم الشراح السماع كثيرًا وجعلوه في المقام الأول من غير تشدّد أو تعصّب، فما ردّوا سماعًا قطّ، وبنوا أحكامهم على السماع الكثير، كما قبلوا القليل منه فحفظوه ولم يقيسوا عليه.

2) رجحوا في حال تعارض السماع والقياس -في مسألة واحدة- السماع الكثير على القياس.

3) امتنعوا عن القياس على القليل والنادر، وخرّجوا ما سُمِعَ من ذلك على الشذوذ أو الضرورة الشعرية، وبَنَوا قياسهم على الكثير الشائع.

4) اتسم موقفهم بالاعتدال، في استشهادهم للسماع والقياس فتخفّفوا -كما تقدّم- من قيود القدماء، فاستزادوا بعض الشواهد الحديثية وألحقوا بها عددًا من أقوال الصحابة، ولم يُعرضوا عن أشعار المولدين فاستسأنوا ببعضها على قلة.

وانتقل الحديث في هذا الفصل للحديث عن الخلاف في المسائل الجزئية التي يعود قسم كبير منها إلى النوع السابق - الناشئ عن اختلافهم في فهم أصول النحو - ويعود القسم الآخر إلى عدد من المسائل التي أوردها الأنباري في كتابه: الإنصاف، والعكبري في كتابيه: مسائل خلافية، والتبيين عن مذاهب النحويين، والزّبيدي في كتابه: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، أو إلى خلاف في تفسير بعض القواعد والوجوه الإعرابية تفسيرًا قائمًا على التأويل والتقدير.

ثم أورد هذا الفصل عددًا من المسائل الخلافية، مشفوعًا بمواقف الشروح منها: إما عرضًا فقط، أو مناقشة وحيادًا، أو تأييدًا وترجيحًا، أو زُهدًا عن ذكر الخلاف وإعراضًا. وأحال أيضًا على مواضع ما ورد منها في كتب الخلاف المطبوعة. وقد

انتهى إلى النتائج التالية:

1) احتوت الشروح على عدد كبير من المسائل الخلافية التي لم ترد فيما طبع من كتب الخلاف، مما يعني عدم استقصائها لدى السابقين، وهذا يجعل بعض الشروح مصادر هامة لدراسة الخلاف وإحصاء مسائله.

2) أعرضت الشروح التعليمية الموجزة - أو كادت - عن الخوض في مسائل الخلاف، طلبًا للاختصار من ناحية وتجنبًا للتعقيد الذي تسببه كثرة الوجوه والتأويلات، فأدى ذلك إلى الاقتصار على المسائل التي أشار إليها الناظم ومتابعته في موقفه منها، من غير تفصيل أو مناقشة، وغلب طابع السرد الموجز على عرضها.

3) اتجه ابن الناظم والمرادي والأشموني - في شروحهم- نحو التوسع في عرض المسائل الخلافية، وأسهب الأخير في ذلك، لكنّ منهجهم قام على العرض الشامل لمختلف الحالات والوجوه، ولم تتجاوز مناقشاتهم الكثيرة ظاهرة الاختيار والترجيح.

4) اقترب الشراح في ترجيحهم لبعض الوجوه والمسائل الخلافية، من مذهب البصريين أكثر من اقترابهم من مذهب الكوفيين، وذلك على غرار موقفهم من الخلاف في المسائل الأساسية. وانطلقوا في معالجة الخلاف عامة من الحياد فلم يتعصبوا للبصريين على الرغم من اتفاقهم معهم في كثير من المسائل كما لم يتحاملوا على الكوفيين الذي وافقواهم في بعض المسائل وخالفوهم في معظمها.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

* **الآثاري** (شعبان بن محمد، ت 828هـ)

1987م- ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام) حققه وقدم له: د. زهير زاهد، وهلال ناجي، ط1، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت.

* **آغا بُزُرْك الطِّهْراني** (ت 1970م)

1978م- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، دار الأضواء، بيروت.

* **الآمدي** (الحسن بن بِشْر، ت 370هـ)

1982م- **المؤتلِف والمختلِف** في أسماء الشعراء وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تصحيح: د. كرنكو (مطبوع مع معجم الشعراء للمَرْزُباني)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

* **ابن الأبّار** (محمد بن عبدالله، ت 659هـ)

1955م- **التكملة لكتاب الصِّلة**، عني بنشره وصحّحه: عزة العطار الحسيني، مطبعة السعادة، القاهرة.

* **ابن الأثير** (المبارك بن محمد، 606هـ)

1963م- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* **الأخطل** (غياث بن غوث، ت 900 هـ)

1996م - **شعر الأخطل** (صنعة السكري روايةً عن ابن حبيب)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط4، دار الفكر، دمشق.

* **الأزهري** (خالد بن عبدالله، ت905هـ)

د.ت - **التصريح على التوضيح**، دار الفكر، بيروت.

* **الأسعد** (د. عبدالكريم)

1992م- **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، ط1، دار الشواف، الرياض.

* **الإسْفَراييني** (محمد بن أحمد، ت 684هـ)

1996م- **اللباب في علم الإعراب**، حققه: د. شوقي المعري، ط1، مكتبة لبنان، **بيروت**.

* **الإسْنَوِي** (عبدالرحيم، ت 772هـ)

1987م- **طبقات الشافعية**، بعناية كمال يوسف الحوت، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

* **الأُشْموني** (علي بن محمد، ت بعد 900 هـ)

د.ت - **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** (المشهور بشرح ألفية ابن مالك)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* **الأصمعي** (عبدالملك بن قُرَيب، ت 216هـ)

1979م- **الأصمعيات**، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة.

* **الأفغاني** (سعيد، ت 1997م)

د.ت - **في أصول النحو**، دار الفكر، دمشق.

* **امرؤ القيس**

1958م- **الديوان**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

* **الأنباري** (عبدالرحمن بن محمد، ت 577هـ)

د.ت - **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، نشر: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

1957م- **لمع الأدلة في أصول النحو**، قدّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني (مطبوع مع رسالة الإغراب في جدل الإعراب للمؤلّف نفسه)، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.

* **أمية بن أبي الصَّلْت** (ت: 5 هـ)

د.ت - **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**، قدم له وعلق حواشيه: سيف الدين

الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.

* **البخاري** (محمد بن إسماعيل، ت 256هـ)

د.ت - **صحيح البخاري**، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة.

* **بروكلمان** (كارل، ت 1956م)

1977م- **تاريخ الأدب العربي** (الجزء الخامس)، نقله إلى العربية: د: رمضان عبدالتواب وراجع الترجمة: د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف، القاهرة.

* **البغدادي** (إسماعيل باشا، ت 1339هـ)

1982م- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**،، دار الفكر، دمشق.

1982- **هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون**، دار الفكر، دمشق.

* **البغدادي** (عبدالقادر بن عمر، ت 1093هـ)

1979 - 1986م- **خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض.

* **البيطار** (عبدالرزاق، ت 1335هـ)

1963م- **حِلْية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، حققّه ونسّقه وعلّق عليه: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.

* **التِّرْمِذي** (محمد بن عيسى، ت 279هـ)

1965-1967م- **سنن الترمذي**، أعدّ التعليق والطبع: عزت عبيد الدعاس، مكتبة دار الدعوة ومطابع الفجر الحديثة، حمص.

* **ابن تَغْرِي بَرْدِي** (يوسف، ت 874هـ)

د.ت- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.

* **التهانَوِي** (محمد بن علي، ت 1185هـ)

1996م- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، ط1، مكتبة لبنان، بيروت.

* **ثعلب** (أحمد بن يحيى، ت 291هـ)

1948م - **مجالس ثعلب**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

* **الجبر** (موفق فوزي)

1994م- **المدرسة البصرية**: نشأتها - تطورها-أعلامها،ط1، دار ابن هانئ، دمشق.

* **جرير** (ت 110هـ)

1969م- **الديوان**، بشرح ابن حبيب، تحقيق: د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة.

* **ابن الجَزَري** (محمد بن محمد، ت 833هـ)

د.ت - **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره: برجستراسر، مكتبة المثنى، القاهرة.

د.ت- **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، دار الكتاب العربي، بيروت.

* **ابن الجَزَرِي** (محمد بن يوسف، ت711هـ)

1983م- **كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة**، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة.

* **جنهويتشي** (د. هدى)

1993م- **خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى القرن الرابع الهجري**، ط1، مكتبة دار الثقافة، عمان.

* ابن جنّي (عثمان، ت 392هـ)

د.ت - **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت.

1386هـ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وزملائه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

* الحاج خليفة (مصطفى بن عبدالله، ت 1067هـ)

1982م- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر، دمشق.

* ابن الحاجب (عثمان بن عمر، ت 646هـ)

1980م- **شرح الوافية: نظم الكافية**، دراسة وتحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة الآداب، النجف.

* حازم القَرْطاجَنِّي (ت 684هـ)

1964م- **الديوان**، تحقيق: عثمان الكعّاك، دار الثقافة، بيروت.

* الحاكم النيسابوري (محمد بن عبدالله، ت 405هـ)

1986م- **المستدرك على الصحيحين** (طبعة مصورة)، دار المعرفة، بيروت.

* ابن حَجَر العسقلاني (أحمد بن علي، ت 852هـ)

1348هـ- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند.

* الحديثي (د. خديجة)

1966م- **أبو حيان النحوي**، ط1، مكتبة النهضة، بغداد.

* الحريري (القاسم بن علي، ت516هـ)

1991م- **شرح مُلحة الإعراب**، حقّقه: د. فائز فارس، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.

* ابن حزم (علي بن أحمد، ت456هـ)

1985م- **الإحكام في أصول الأحكام**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

* **الحَلْواني** (د. محمد خير، ت 1987م)

1974م- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، ط1، دار الأصمعي ودار القلم العربي، حلب.

* **ابن حمدون (أحمد بن محمد، ت 1340هـ)**

1955م- **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* **الحمصي** (أسماء)

1973م- **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية- النحو)** مجمع اللغة العربية، دمشق.

* **حُميد بن ثور** (ت نحو: 30 هـ)

1951م - **الديوان**، صنعة: عبدالعزيز الميمني، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة.

* **الحِمْيَري** (محمد بن عبدالمنعم، ت 900هـ)

1980م- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: د. إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.

* **حنبل** (الإمام أحمد، ت 241هـ)

1982 م - **المسند**، استانبول

* **أبو حيان** (محمد بن يوسف، ت 745هـ)

1984- 1989م- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق: د. مصطفى النماس، ط1، مطبعتا النسر الذهبي والمدني، القاهرة.

د.ت- **البحر المحيط** (مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر لعام 1329هـ)، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

* **أبو حية النميري** (الهيثم بن الربيع، ت نحو: 183هـ)

1975م- **شعر أبي حية النميري**، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، وزارة

الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

* **ابن خالويه** (الحسين بن محمد، ت 370هـ)

د.ت - **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: برجستراسر وآثرجفري، مكتبة المتنبي، القاهرة.

* **ابن الخباز** (أحمد بن الحسين، ت 637هـ)

1980م - **الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب**، حقّقها وعلّق عليها: د. عبدالرحمن العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* **الخَضِر حسين** (محمد، ت 1958م)

1994م- **القياس في اللغة العربية**، إعداد وضبط: علي الرضا الحسيني، ط3، الدار الحسينية للكتاب.

* **الخضري** (محمد بن مصطفى، ت 1287هـ)

1995- **حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف البقاعي. دار الفكر، بيروت.

* **ابن خلدون** (عبدالرحمن بن محمد، ت 808هـ)

1978م- **مقدمة ابن خلدون** (مصورة عن الطبعة التي أصدرتها مطبعة مصطفى محمد بمصر من غير تأريخ)، ط1، دار القلم، بيروت.

* **خلف الأحمر** (ت نحو: 180هـ)

1961م- **مقدمة في النحو**، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

1979م - **مقدمة في النحو**، (ضمن كتاب: نصوص نحوية) للدكتور فخر الدين قباوة، مطبعة جامعة حلب.

* **ابن خَلِّكان** (أحمد بن محمد ت 681هـ)

1948م- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، حقّقه وعلّق حواشيه وصنع فهارسه: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

* **الخليل** بن أحمد الفراهيدي (ت نحو: 180هـ)

د.ت - **ترتيب كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وتصحيح أسعد الطيب، قم، إيران.

1995م - **الجُمل في النحو**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، دار الفكر، دمشق.

1995م - **المنظومة النحوية** المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، دراسة وتحقيق: د. أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة.

* **الخوانساري** (محمد باقر، ت 1313هـ)

1367هـ - **روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات** (مصورة) بدون توثيق.

* **أبو داود** (سليمان بن الأشعث، ت 275هـ)

1989م - **صحيح سُنن أبي داوود**، صحّح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، واختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه زهير الشاويش، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت.

* **ابن دريد** (محمد بن الحسن، ت 321هـ)

د.ت - **الاشتقاق**، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* **الدماميني** (محمد بن أبي بكر، ت 827هـ)

1983م- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المُفدّى، بيروت.

* **ابن الدهان** (سعيد بن المبارك، ت 569هـ)

1990م - **القصيدة في عويص الإعراب**، حقّها وعلّق عليها: د. عبدالرحمن العثيمين (مطبوعة مع شرحها لابن الخباز) ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* **أبو ذؤيب الهذلي** (خويلد بن خالد، ت 26هـ)

1988م- **الديوان**، شرحه، وقدم له، ووضع فهارسه: سوهان المصري، وقدم له: د. ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، بيروت.

* **الذهبي** (محمد بن أحمد، ت 748هـ)

1955م - **تذكرة الحفاظ**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند.

1991م - **تهذيب سير أعلام النبلاء**، أشرف على تحقيقه: شُعيب الأرناؤوط، وهذّبه أحمد فايز الحمصي وراجعه عادل مرشد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

د. ت - **ذيل العِبر في خَبر من غَبر**، تحقيق: محمد رشاد عبدالمطلب، راجعه: د. صلاح الدين المنجد وعبدالستار فرّاج (مطبوع مع ذيل آخر للحسيني: محمد بن علي ت 765هـ، بعنوان: من ذيول العبر للذهبي والحسيني)، مطبعة حكومة الكويت.

1966م - **العِبَر في خبر من غَبر**، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت.

1984م - **المعين في طبقات المُحَدِّثين**، تحقيق: د. همّام عبدالرحيم سعيد، ط1، دار الفرقان، عمان.

1996م - **الكبائر**، دار الهجرة للطباعة والنشرو التوزيع، دمشق.

* **ذوالرمة** (غَيْلان بن عقبة، ت 117هـ)

1964م - **الديوان**، ط2، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق وبيروت.

* **الراجحي** (د. عبده)

1980م - **دروس في شروح الألفية**، دار النهضة العربية، بيروت.

1980م- **دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة العربية، بيروت.

* **الراعي النميري** (عبيد بن حصين، ت90هـ)

1964م- **شعر الراعي النميري وأخباره**، جمعه وقدم له: ناصر الحاني، راجعه وجمع شواهده: عزّ الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

* **رؤبة بن العجاج** (ت 145هـ)

1980م- **الديوان**،اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد، ط1، دارالآفاق الجديدة، بيروت.

* **ابن زَبْر الرَّبَعي** (محمد بن عبدالله، ت 379هـ)

1990م- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، تحقيق: محمد المصري، ط1، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت.

* **الزَّبِيدي** (عبداللطيف بن أبي بكر، 802 هـ)

1987م - **ائتلاف النُصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت.

* **الزُّبَيدي** (محمد بن الحسن، ت379هـ)

د.ت- **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.

* **الزَّجَّاجي** (عبدالرحمن بن إسحاق، ت 340هـ)

1982م- **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د. مازن المبارك، ط4، دار النفائس، بيروت.

1983م- **مجالس العلماء**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، القاهرة والرياض.

* **الزركلي** (خير الدين، ت 1976م)

1985م- **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط6، بيروت.

* **أبو زيد الأنصاري** (سعيد بن أوس، ت 215هـ)

1967م- **النوادر في اللغة**، مع تعاليق عليه لمصححه سعيد الخوري الشرتوني، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.

* **زيد الخيل الطائي** (زيد بن مهلهل، ت 9هـ)

1988م- **شعر زيد الخيل الطائي**، صنعة: د. أحمد مختار البرزة، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

* **السامرائي** (د. إبراهيم)

1987م- **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، ط1، دار الفكر، عمان.

* **السُّبْكِي** (علي بن عبدالكافي، ت771هـ)

1992م- **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو، ود. محمود الطناحي، ط2، هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

* **السُّجاعي** (أحمد بن محمد، ت 1197هـ)

د.ت- **فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك**، المطبعة الميمنية، القاهرة.

* **السَّخاوي** (محمد بن عبدالرحمن، ت 902هـ)

1979م- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** (طبعة مصوّرة عن نسخة خزانة أحمد تيمور باشا التي عُنيت بنشرها مكتبة القدسي بالقاهرة)، دار الكتاب العربي، بيروت.

1353هـ- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، عُنيت بنشره مكتبة القدسي، القاهرة.

* **ابن السرّاج** (محمد بن السَّرِي، ت316هـ)

1985م- **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

1965م- **الموجز في النحو**، حقّقه وقدّم له: د. مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت.

* **السُّرَّمَرِي** (يوسف بن محمد، ت 776هـ)

1990م - **المقدمة اللؤلؤة في النحو**، حقّقها وعلق عليها: د. عبدالرحمن العثيمين، (مطبوعة مع الفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز) ط1، مكتبة الخانجين القاهرة.

* ابن سعيد المغربي (علي بن موسى، ت 685هـ)

د.ت - **المُغْرِب في حُلَى المَغْرب**، حقّقه وعلّق عليه: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

* السكري (الحسن بن الحسين، ت 275هـ)

د.ت - **شرح أشعار الهذليين**، حققه: عبدالستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة العروبة، القاهرة.

* ابن سلّام (محمد، ت231هـ)

1952م- **طبقات فحول الشعراء**، شرحه: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.

* ابن سنان الخفاجي (محمد بن عبدالله، ت466هـ)

1952م- **سر الفصاحة**، صححه وعلّق عليه: عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.

* سيبويه (عمر بن عثمان، ت نحو 180 هـ)

د.ت - **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

* السيِّد (د. عبدالرحمن)

1968م - **مدرسة البصرة النحوية**، نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة.

* سيد أحمد (د. أحمد إبراهيم)

1988م- **من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش**، ط1، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.

* السيرافي (الحسن بن عبدالله، ت 368هـ)

1985م- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة.

* السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن، ت 911هـ)

د.ت- **الأشباه والنظائر في النحو** (الجزء الأول) تحقيق: عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

1988م- **الاقتراح في علم أصول النحو**، قدّم له... د. أحمد سليم

الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1، دار جروس برس، لبنان.

د.ت- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، وبيروت.

1983م- **البهجة المرضية**، دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا.

د.ت- **تنوير الحوالك: شرح علي موطّأ مالك**، دار الفكر، بيروت.

د.ت- **الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، حققه وضبط غريبه: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الحلبوني، دمشق.

1968م - **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

1989م- **شرح القصيدة الكافِيَّة في التصريف**، حقّقه وقدم له: د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، دمشق.

1986م - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرَحَهُ وضبطه وصحّحه: محمد أحمد جاد المولى وزميلاه، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

1981م- **المطالع السعيدة**، تحقيق: د. طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

* **الشافعي** (محمد بن إدريس، ت 204هـ)

د.ت - **الرسالة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، تاريخ المقدمة 1939م، طبعة مصورة، بيروت.

* **ابن شاكر الكُتْبي** (محمد بن شاكر، ت 764هـ)

1951م - **فوات الوفيات** (ذيل وفيات الأعيان لابن خَلِّكان). حقّقه وضبطه وعلّق حواشيه: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

* **أبو شامة المقدسي** (عبدالرحمن بن إسماعيل، ت 665هـ)

1975م- **كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، حققه: طيار آلتي قولاج، دارصادر، بيروت.

* ابن الشِّحنة الحلبي (محمد بن الشحنة، ت 890 هـ)

1909م- **الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب**، وقف على طبعه وعلّق حواشيه: يوسف إليان سركيس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

* الشريف الجرجاني (علي بن محمد، ت 816هـ)

1985م- **التعريفات**، حققه وقدم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

* الشريف الرضي (محمد بن الحسين، ت 406هـ)

1307هـ - **الديوان**، بعناية: أحمد عباس الأزهري، المطبعة الأدبية، بيروت.

* الشوكاني (أحمد بن علي، ت 1250هـ)

1348هـ- **البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع**، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

* الشيخ (أحمد محمد)

1988م- **كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا.

* الصَّبَّان (محمد علي، ت 1206هـ)

د.ت - **حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* الصَّفَدِي (خليل بن أيبك، ت 764هـ)

1953م - **الوافي بالوفيات**، باعتناء: س. ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق.

* الصَّيْمَري (عبدالله بن علي، ق 4 هـ)

1982م- **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

* طاش كُبْري زاده (أحمد بن مصطفى، ت 968هـ)

د.ت- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، مراجعة

وتحقيق: كامل بكري، وعبدالوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، القاهرة.

* **الطبّاخ** (محمد راغب، ت 1370هـ)

1925م- **إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**، المطبعة العلمية، حلب.

* **الطنطاوي** (الشيخ محمد، ت؟ هـ)

1991م- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المنار، القاهرة.

* **أبو الطيِّب الحلبي** (عبدالواحد بن علي، ت 351هـ)

1974م- **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2،دار الفكر العربي.

* **ضيف** (د. شوقي)

1977م - **التطور والتجديد في الشعر الأموي**، ط6، دار المعارف، القاهرة.

1972م - **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة.

* **العاملي** (محسن الأمين، ت 1371هـ)

1986م - **أعيان الشيعة**، حقّقه وأخرجه واستدرك عليه: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

* **العباس بن مِرْداس** (ت نحو: 18هـ)

1991م - **الديوان**، جمعه وحقّقه: د. يحيى الجَبُّوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

* **عبدالقاهر الجرجاني** (ت 471هـ)

1983م - **دلائل الإعجاز**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ود. فايز الداية، ط1، دار قتيبة، دمشق.

* **أبو العتاهية** (إسماعيل بن القاسم، ت211هـ)

1965م - **أبو العتاهية؛ أشعاره وأخباره**، عني بتحقيقها: د. شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق.

* **العَجّاج** (عبدالله بن رؤبة، ت 90هـ)

1971م - **الديوان**، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

* **ابن عقيل** (عبدالله بن عبدالرحمن، ت 769هـ)

د.ت - **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* **العكبري** (عبدالله بن الحسين، ت 616هـ)

1986م- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: د. عبدالرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

1995م- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبدالإله نبهان وغازي مختار طليمات، ط1،مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ودار الفكر بدمشق.

د.ت - **مسائل خلافية في النحو**، حققه وقدم له: د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق.

* **أبو العلاء المعري** (أحمد بن عبدالله، ت 449هـ)

1964م- **شروح سقط الزند، للتبريزي وابن السِّيْد البَطَلْيَوْسي وصدر الأفاضل الخوارزمي**، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، بإشراف: د. طه حسين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

* **ابن العماد الحنبلي** (عبدالحي بن العماد، ت 1089هـ)

1350هـ- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عني بنشره مكتبة القدسي، القاهرة.

* **عمر** (د. أحمد مختار)

1982م - **البحث اللغوي عند العرب**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.

* **عمران بن حِطّان** (ت 84 هـ)

1984م - **شعر عمران بن حطان**، جمع وتحقيق: د. إحسان عباس، ضمن مجموع بعنوان (ديوان شعر الخوارج)، ط4، دار الشروق، بيروت والقاهرة.

* **العيني** (محمود بن أحمد، ت 855 هـ)

د.ت - **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** (على هامش خزانة الأدب للبغدادي) مصورة عن طبعة بولاق، دار صادر، بيروت.

* **الغَزي** (نجم الدين، محمد بن محمد، ت 1061هـ)

1979م - **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، حقّقه وضبط نصّه: د. جبرائيل جبّور، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

* **فجال** (د. محمود)

1984م- **الحديث النبوي في النحو العربي**، ط1، نادي أبها الأدبي.

1986م- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، ط1، نادي أبها الأدبي.

* **أبو الفداء** (إسماعيل بن علي، ت 732هـ)

1961م- **المختصر في أخبار البشر**، دار البحار، بيروت.

* **الفراء** (يحيى بن زياد، ت 207هـ)

د.ت - **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميليه ومراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور، بيروت.

* **الفضلي** (د. عبدالهادي)

1986م- **فهرست الكتب النحوية المطبوعة**، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

* **الفرزدق** (همّام بن غالب، ت: 110هـ)

1987م- **الديوان**، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

1936م- **شرح ديوان الفرزدق**، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبدالله إسماعيل الصاوي، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

* **فلفل** (محمد عبدو)

1993م- **ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع الهجري**، رسالة دكتوراه بإشراف: د. عبدالحفيظ السطلي، جامعة دمشق.

* **الفيروزآبادي** (محمد بن يعقوب، ت 817هـ)

1987م - **البُلْغة في تاريخ أئمة اللغة**، تحقيق: محمد المصري، ط1، مركز المخطوطات والتراث، الكويت.

1330هـ- **القاموس المحيط والقاموس الوسيط في اللغة**، ط1، المطبعة الحسينية، القاهرة.

* **فيصل** (د. شكري، ت 1985م)

د.ت - **المجتمعات الإسلامية في القرن الأول (نشأتها، مقوماتها، تطورها اللغوي والأدبي)**، دار العلم للملايين، بيروت.

* **الفَيُّومي** (أحمد بن محمد، ت 770هـ)

1987م- **المصباح المنير** (في غريب الشرح الكبير للرافعي)، مكتبة لبنان،

* **ابن قاضي شُهْبة** (أبو بكر بن أحمد، ت 851هـ)

1973م- **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: د.محسن عيّاض،مطبعة النعمان، النجف.

* **ابن قتيبة** (عبدالله بن مسلم، ت 276هـ)

1996م- **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الحديث، القاهرة.

* **القِفْطي** (علي بن يوسف، ت 646هـ)

د.ت- **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

1986م- **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

* **ابن قُنْفُذ القُسَنْطِيني** (أحمد بن حسن، 809 هـ)

1983م- **الوفَيات**،حقّقه وعلّق عليه: عادل نويهض، ط4، دار الآفاق الجديدة، بيروت

* **ابن قيس الرقيات** (عبيدالله، ت 85 هـ)

د.ت - **الديوان**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

* **ابن كثير** (إسماعيل بن عمر، ت 747هـ)

1932م - **البداية والنهاية في التاريخ**، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

* **كثير عزة** (ت 105هـ)

1971م- **الديوان**، جمعه وحققه: د. إحسان عباس، ط1، دار الثقافة،

بيروت.

* **الكَفَوِي** (أيوب بن موسى، ت 1094هـ)

1981- 1982م- **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

* **الكُميت** بن زيد الأسدي (ت 126هـ)

1969م- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتقديم: د. داوود سلوم، مكتبة الأندلس ببغداد ومطبعة النعمان بالنجف.

* **لبيد بن ربيعة** (ت نحو: 41هـ)

1984م- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، ط2، مطبعة حكومة الكويت.

* **ابن ماجَهْ** (محمد بن يزيد، ت 275هـ)

1953م- **سنن ابن ماجه**، دقّق نصوصه و...علق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* **مالك** (ابن أنس، ت 179هـ)

د.ت- **الموطأ**، صححه ورقّمه وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* **ابن مالك** (محمد بن عبدالله، ت 672هـ)

1989م- **الاعتماد في نظائر الظاء والضاد**، حقّقه وقدم له: د. ناصر حسين علي، ط1، دار الكتب العربية، بيروت ودمشق.

1991م- **الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة**، حققه وقدم له وعلق عليه: د. محمد حسن عواد، ط1، دار الجيل ودار عمار، بيروت وعمان.

1329هـ- **الإعلام بمثلث الكلام**، تصحيح: أحمد الأمين الشنقيطي، ط1، مطبعة الجمالية، القاهرة.

1984م- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** (برواية محمد بن أبي الفتح البعلي)، تحقيق ودراسة: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

1329هـ- **تحفة المودود في المقصور والممدود**، تصحيح: أحمد الأمين الشنقيطي، ط1، مطبعة الجمالية، القاهرة. [مطبوع مع الإعلام بمثلث الكلام].

د. ت- **تحفة المودود على المقصور والممدود**، ومعه شرح لإبراهيم بن خطري الشنقيطي عنوانه: (إدراك المقصود من تحفة المودود وعلى المقصور والممدود)، مطابع دار صحف الوحدة، أبو ظبي.

1967م- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، حقّقه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.

1990م - **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

1982م- **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدم له: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

1413هـ - **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: د. طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

1403هـ- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط3، عالم الكتب، بيروت.

1994م- **لامية الأفعال**، طبعت مع عدد من المتون، بعنوان (مجموع مهمات المتون) ط1، دار الكتب العلمية (مصورة عن طبعة البابي الحلبي سنة 1949م).

1994م- **منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (ضمن مجموع مهمات المتون) أيضًا.

* **المتنبي** (أحمد بن الحسين، ت 354هـ)

1964م- **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب**، الشيخ ناصيف اليازجي، دار صادر ودار بيروت.

* **ابن المِجْرادي** (محمد بن محمد، ت 778هـ)

1988م- **مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية** (شرح القصيدة المجرادية في نظم الجُمل، للرسموكي، وحاشية العِمْراني على الشرح)، تحقيق: د.

فخر الدين قباوة، ط1، دار الأوزاعي، بيروت.

* **المُحِبّي** (محمد بن فضل الله، ت 1111هـ)

د.ت- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، مكتبة خيّاط، بيروت.

* **محمود** (د. محمود حسني)

1986م- **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، ط1، مؤسسة الرسالة ودار عمّار،بيروت.

* **المخزومي** (د. مهدي)

1987م- **الدرس النحوي في بغداد**، ط2، دار الرائد العربي، بيروت.

1986م- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط3، دار الرائد العربي، بيروت.

* **المُرادي** (الحسن بن قاسم، ت 749هـ)

1977م- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن سليمان، ط2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

1977م- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

* **المرادي** (محمد بن علي، ت 1206هـ)

د.ت- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر** (مصورة عن طبعة بولاق 1301هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

* **ابن مِسْعَر** (المفضّل بن محمد، ت 442هـ)

1992م- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو، ط2، هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

* **مسلم الحجاج** (ت 261هـ)

1987م- **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط1، المكتبة القيمة، القاهرة.

* **ابن مَضاء القرطبي** (أحمد بن عبدالرحمن، ت 592هـ)

1982م- **كتاب الرد على النحاة**، تحقيق: د.شوقي ضيف، ط2،

دار المعارف، القاهرة.

* **ابن مُعْطِ** (يحيى بن عبدالنور، ت 628هـ)

1990م- **الدرة الألفية**، تحقيق: د. إمام حسن الجبوري، مطبعة الأمانة، القاهرة.

1977م- **الفصول الخمسون**، تحقيق ودراسة: د. محمود الطناحي، ط2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

* **ابن مُقْبل** (تميم بن أُبيّ، ت بعد 37هـ)

1962م- **الديوان**، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق.

* **المَقَّري** (أحمد بن محمد، ت 1041هـ)

1949م- **نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، حقّقه وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

* **المَقْرِيزي** (أحمد بن علي، ت 845 هـ)

1957م- **السلوك لمعرفة دول الملوك**، صحّحه وضبط حواشيه: محمد مصطفى زيادة، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

* **مَكْرَم** (د. عبدالعال سالم)

1995م- **القرأن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

1990م-**المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

* **المكُّودي** (عبدالرحمن بن علي، ت نحو: 807هـ)

1991م- **شرح ألفية ابن مالك (دراسة وتحقيق)** رسالة ماجستير أعدّها: إبراهيم البب، بإشراف: أ. د. مصطفى جطل، جامعة تشرين.

1993م- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، حقّقته وعلّقت عليه: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت.

* **المُنتَجب الهمداني** (حسين بن أبي العشر، ت 643هـ)

1991م- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: د. محمد حسن النمر، ط1، دار الثقافة، الدوحة.

* **ابن منظور** (محمد بن مُكرم، ت 711هـ)

د.ت- **لسان العرب**، تحقيق: علي عبدالله الكبير وزميليه، دار المعارف، القاهرة.

* **الميداني** (أحمد بن محمد، ت 518 هـ)

د.ت - **مجمع الأمثال**، حقّقه وفصّله... محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النصر، دمشق وبيروت.

* **النابغة الجَعْدي** (قيس بن عبدالله، ت نحو: 50 هـ)

1964م- **شعر النابغة الجعدي**، ط1، المكتب الإسلامي، دمشق.

* **النابغة الذبياني** (زياد بن معاوية، ت نحو: 18 ق.هـ)

1968م- **الديوان**، صنعة ابن السكيت، تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر، دمشق.

* **ابن الناظم** (محمد بن محمد، ت 686هـ)

1992م- **زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال**، تحقيق: د. ناصر حسين علي، ط1، المطبعة التعاونية، دمشق.

د.ت- **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق:د.عبدالحميد السيد عبدالحميد،دار الجيل، بيروت.

1991م- **شرح لامية الأفعال (لابن مالك)**، تحقيق محمد أديب جمران، ط1، دار قتيبة، دمشق.

د.ت - **المصباح في علم المعاني والبيان والبديع**، ط1، المطبعة الخيرية، القاهرة.

* **أبو النجم العِجْلي** (الفضل بن قدامة، ت 130هـ)

1981م- **الديوان**، صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض.

* **نجيب** (محمود)

2000م- **معجم الشواهد النحوية في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها**، ط1، دار الفارابي، دمشق.

2001م - **مصادر البغدادي النحوية في خزانة الأدب**، ط1، دار الفارابي، دمشق.

2001م- **المنظومات النحوية وشروحها** (حلقة من تاريخ النحو)، ط1، دار الفارابي، دمشق.

* **النديم** (محمد بن إسحاق، ت 438 هـ)

د.ت- **الفهرست**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

* **النُّعَيْمي** (عبدالقادر بن محمد، ت 927 هـ)

1951م- **الدارس في تاريخ المدارس**، عني بنشره وتحقيقه: جعفر الحسني، المجمع العلمي العربي، دمشق.

* **أبو نُواس** (الحسن بن هانئ، ت 198هـ)

د.ت - **الديوان**، حققه وضبطه وشرحه: أحمد عبدالمجيد الغزالي (تاريخ المقدمة 1953م)، دار الكتاب العربي، بيروت.

* **نيل** (د. علي فودة)

1985م- **ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي**، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض.

* **هارون** (عبدالسلام محمد، ت 1997م)

1972م- **معجم شواهد العربية**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* **الهَرَوِي** (علي بن محمد، ت 415هـ)

1982م- **كتاب الأُزْهِيَّة في علم الحروف**، تحقيق: عبدالمعين المُلُّوحي، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

* **ابن هشام الأنصاري** (عبدالله بن يوسف، ت761هـ)

1966م- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، شرح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط6، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

1986م- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق: د. عباس

الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

1979م - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك وزميليه، ط5، دار الفكر، دمشق.

* **الهِيتي** (د. عبدالقادر رحيم)

1993م- **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

* **وافي** (د. علي عبدالواحد)

1944م- **علم اللغة**، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

* **ابن الوَرْدي** (عمر بن مظفر، ت 749هـ)

1970م- **تتمة المختصر في أخبار البشر** (تاريخ ابن الوَرْدي)، إشراف وتحقيق: أحمد رفعت البدراوي، ط1، دار المعرفة، بيروت.

1989م- **شرح التحفة الوردية**، دراسة وتحقيق: د. عبدالله الشلّال، مكتبة الرشد، الرياض.

* **اليافعي** (محمد بن عبدالله، ت 768هـ)

1970م- **مرآة الجنان وعِبْرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان** (مصورة عن الطبعة الأولى في حيدر آباد الدكن)، منشورات الأعلمي، ط2، بيروت.

* **ياقوت الحَمَوي** (ت 626هـ)

د.ت- **معجم الأدباء**، دار المأمون، القاهرة.

1956م- **معجم الأدباء**، دار صادر ودار بيروت.

* **ابن يعيش** (يعيش بن علي، ت 643هـ)

د.ت- **شرح المفصل** (للزمخشري)، مصورة عن طبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة، عالم الكتب، بيروت.

* **اليماني** (عبدالباقي بن عبدالمجيد، ت 743هـ)

1986م- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، ط1، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتوى

كلمة الناشر 5
الإهداء 7
المقدمة ..... (8-11)
الفصل الأول: ابن مالك والألفية ..... (13-47)
1- حياته: 15
نشأته 15
أسرته 16
أخلاقه وصفاته 17
شيوخه 18
تلاميذه 20
شعره 25
وفاته 26
2- آثاره: 27
كتب اللغة 28
كتب القراءات القرآنية 30
كتب النحو والصرف 31
3- الألفية وشروحها 39
تعريف بالألفية 39

أسباب وفرة الشروح 42
شراح الألفية 44
الفصل الثاني: مناهج الشروح..... (49- 116)
1- الأساليب 56
الشروح التعليمية: 57
شرح ابن الناظم 57
كاشف الخصاصة لابن الجزري 60
أوضح المسالك لابن هشام 62
شرح ابن عقيل 65
شرح المكودي 67
البهجة المرضية للسيوطي 69
الشروح الموسوعية: 72
توضيح المقاصد للمرادي 72
شرح الأشموني 75
2- المواقف: 80
التأييد: 82
شرح ابن الناظم 82
كاشف الخصاصة 85
توضيح المقاصد 85
أوضح المسالك 86
شرح ابن عقيل 88

شرح المكودي 88
شرح الأشموني 89
البهجة المرضية 90
المعارضة: 90
شرح ابن الناظم 90
كاشف الخصاصة 96
توضيح المقاصد 97
أوضح المسالك 101
شرح ابن عقيل 105
شرح المكودي 108
شرح الأشموني 112
البهجة المرضية 115

الفصل الثالث: موقف الشروح من الخلاف النحوي ..... (117-220)

1- تمهيد: 119
مصادر الخلاف 119
طبيعة الخلاف 121
2- مصادر الاحتجاج 157
القرآن الكريم وقراءاته 131
الحديث النبوي 142
كلام العرب 156
النظم 157
النثر 171

3- الخلاف في المسائل الأساسية 182
الأسس المعتمدة في السماع والقياس 183
السماع 185
القياس 194
4- الخلاف في المسائل الجزئية 205
الأسس العامة لمواقف الشراح 207
أساليب عرض الخلاف: الإعراض 210
الإعراض عن الخلاف 210
العرض الموجز 213
العرض المفصل 234
الخاتمة: الحصيلة التقويمية ..... (221-243)
مكانة الشروح في التأليف النحوي 223
نتائج البحث 233
المصادر والمراجع 243
المحتوى 269

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المؤلف في سطور

الدكتور
محمود عبد الكريم نجيب

* دكتور في النحو والصرف من جامعة حلب 2000م
* عضو هيئة تدريس في جامعة حلب 2000 - 2002م
* عضو هيئة تدريس في جامعة أم القرى 2002 - 2007م
* عضو هيئة تدريس في جامعة سرت 2012 م حتى تاريخه

المؤلفات المطبوعة

1م معجم الشواهد النحوية النثرية والشعرية في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها فهرسة فقطن دمشق 2000م
2م مصادر البغدادي النحوية في خزانة الأدب دمشق 2001م
3م المنظومات النحوية وشروحها حلقة من تاريخ النحو دمشق 2001م
4م مدخل إلى المسايل النحوية في كتاب الإنصاف للأنباري حلب 2010م

المؤلفات المخطوطة

1م الفربال في تعريف الأفعال
2م دراسات في الأدوات النحوية
3م المعين في معرفة آثار النحويين ببليوجرافيا موثقة للجهود النحوية المعاصرة كتب وبحوث محكمة ورسايل علمية مع ربطها بكتب التراث النحوى المطبوعة
4م دليل الباحث النحوى ببليوجرافيا موثقة لما يحتاجه الباحث من المصادر والمراجع في النحو والعلوم الدينية والإنسانية المرتبطة به